

« اللَّهُمَّ ارْحَمْ خَلْقَائِي ، قَانَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ
وَمَنْ خَلَقَاؤُكَ ؟ قَالَ : الَّذِينَ يَرِ
أَحَادِيثِي ، وَيَعْلَمُونَهَا لِلنَّاسِ » حديث :

الطبعة الأولى .

١٩٦٣

الناشر

مركز كتب الشرق الأوسط

٤٥ شارع قصر النيل

ت ٧٦٩٨٣

مطابع دار الكتاب العربي بمصر (محمد حلمي المنياوي)

إسلام المحققين

تأليف
الأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبه
الأستاذ بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر



الناشر
مركز كتب الشرق الأوسط
٤٥ شارع قصر النيل
ت ٧٦٩٨٣

مطابع دار الكتاب العربي بمصر (محمد حلي النياوي)

عن ابن عباس قال :

سمعت علي بن أبي طالب — رضى الله عنه — يقول :

« خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم ارحم
حلفائي ، فلنا : يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يروون
أحاديثي ويعلمونها الناس »

رواه الرازمهر مزي في « المحدث العاقل » ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدہ سبحانہ أبلغ حمد وأزکاه ، وأصلی وأسلم علی نبینا محمد الذی اصطفاه ربہ واجتباہ ، وجعل أمره من أمره ، ونهیہ من نہیہ ، فقال عز شأنه « وما آتاکم الرسول فخذوه وما نہاکم عنه فاتہوا ^(١) » وقال : « من یطع الرسول فقد أطاع الله ^(٢) » .

« أما بعد » فقد قال الله سبحانه : « وأنزلنا إلیک الذکر لتبین للناس ما نزل إلیهم ^(٣) » وقال المعصوم صلی الله علیه وسلم : « نصر الله أمرآ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع ، وفي رواية « فرب حامل فقه غیر فقیه ورب حامل فقهه إلی من هو أفقه منه » ^(٤) .

فلا عجب أن سمر العلماء عن ساعد الجد من لدن الصحابة فی جمع الأحادیث والسنن وحفظها وتلیغها للناس ، وقد انقطع إلی هذا العمل الجلیل أئمة لا یشق لهم غمار فی فقه الأحادیث ونقدھا ومعرفة صحیحھا من معلولھا ، وبابھا من زائفھا — معرفة أوفت علی الغایة ، وما زالوا یرحلون ویرتحلون ، ویحفظون ویکتبون ، ویتحیرون ویتحرون الصدق والحق ، ویصدفون عن الکذب والباطل حتی ترکوا لنا فی باب الروایة موسوعات ضخمة وثروة طائلة فی هذا العلم النوی ، یجد فیها المسلم والباحث عن الحقیقة ما ینشاء من دین ودنیا ، وفقه وتسریع ، وأخلاق وآداب ، ومواعظ وتواریخ ، وحکمة واجتماع ، وبلاغة وفصاحة .

(٢) النساء ٨٠

(٤) رواه أصحاب السنن وغيرهم

(١) الخشر ٧

(٣) الحل ٤٤

وستناول في هذا الكتاب أشهر المحدثين الذين أسهموا في هذا التراث الخالد بتأليفهم القيمة ودواوينهم المشهورة ، ونقدتها نقداً علياً صحيحاً لا تحيف فيه عليها ولا هضم لمزلاتها وقيمتها .

والله سبحانه — نسأل أن يسدد الخطى ، ويعصم القلم من الزلل ،
والنفس من الهوى ؟

في مساء الخميس } ١٩ من شعبان سنة ١٣٨١ هـ
٢٥ من يناير سنة ١٩٦٢ م

وكتبه

أبو رضا

محمد محمد أبوسهر

مقدمة

يحسن بنا أن نقدم بين يدي بحثنا مقدمة لا غنى عنها نبين فيها ما هو الحديث ؟ وما هي السنة ؟ وفذلكة تاريخية نعرض فيها للأطوار التي مر بها علم الحديث ، رواية حتى صار علماً مكتملاً له علماء وله كتبه المتكاثرة وله خصائصه وميزاته فأقول وبالله التوفيق :

الحديث :

هو في اللغة : ضد القديم ويطلق أيضاً على ما يتحدث به من قليل الكلام وكثيره ، قال تعالى : « فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين » وإطلاق الحديث على الكلام ؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً .

وفي الاصطلاح : هو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله . وتقريراته ، وصفاته الخلقية والخلقية .

ومعنى التقرير أن بفعل أحد فعلا أو يقول قولاً أمام النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره عليه أو لا يكون أمامه ، ولكن يبلغه فيسكت عليه ، فسكوته هذا تقرير له ، يكتسب به صفة الشرعية إذ حاشاه أن يقرّ أمراً غير مشروع .

أما صفاته الخلقية فمثل ما ورد في الأحاديث من كونه أبيض اللون مشرباً بحمرة ، ليس بالطويل البائن ، ولا بالقصير المتردد ، وإذا مشى فسكاً نما ينحط من صلب^(١) .

وأما صفاته الخُلُقِيَّة فمثل كونه صلى الله عليه وسلم أشجع الناس وأجود الناس وأشدّهم تَوَاضَعاً ، وعطفاً على الفقراء والمساكين والأرامل واليتامى وبِحَالِهم وبِحَادِثِهم ، وكونه أحلم الناس وأعفاهم عند المقدرة إلى غير ذلك من محاسن الأخلاق ، والحديث بهذا المعنى لا يطلق إلا على المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى هذا ذهب بعض المحدثين وجروا عليه في كتبهم .

ومن العلماء من يدخل في تعريف الحديث أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ، وهو اصطلاح لهم ، ولعله أولى بالقبول ، ويشهد له صنيع جمهور المحدثين ، فقد جمعوا في كتبهم بين أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم .

السنة :

وأما السنة فهي في اللغة الطريقة ، قال في المصباح المنير : « السنة الطريقة والسنة السيرة حميدة كانت أو ذميمة ، لكنها عند الإطلاق تنصرف إلى الحميدة فإذا استعملت في غيرها قبدت . »

وفي اصطلاح المحدثين أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية وزاد بعضهم « وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ، ويشهد لهؤلاء ما ورد في الحديث الصحيح : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » رواه أبو داود والترمذي وعلى هذا هي مرادفة للحديث في اصطلاحه السابقين .

ويرى بعض العلماء أن الحديث خاص بقوله وفعله والسنة تشمل الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات والسكنات والحركات في البقعة أو في المنام ، وعلى هذا فهي أعم من الحديث ، ولعل القول بالترادف أولى .

وأما عند الأصوليين فتطلق على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته فهو مثل تعريف المحدثين الأول .

وأما عند الفقهاء فتطلق ويراد بها ما يقابل الواجب وعرفوها بأنها ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها وتطلق في لسان الشرعيين على ما يقابل البدعة .

منزلة الأحاديث والسنن من الدين

مرجع الشريعة الإسلامية إلى أصلين كريمين

الأول : القرآن الكريم وقد أنزله الله سبحانه على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم في اثنتين وعشرين سنة ونصف تقريباً ، نزل به أمين الوحي جبريل عليه السلام بلفظه وأوحاه إلى النبي وحياً ظاهراً في اليقظة لا في المنام ولا عن طريق الإلهام ثم بلغه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأمة كما أنزل .

والقرآن كلام الله سبحانه لس الجبريل ولا للنبي فيه إلا البلاغ من غير تزيد ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل ، وقد حمه عن النبي صلى الله عليه وسلم الجمل الغفير من الصحابة ، وعن الصحابة حمه ألوف الباعين ، وعن الباعين حمه الألوف من بعدهم وهكذا في كل طبقة حتى وصل إلينا كله ، كما أنزل الله على نبيه بالتواتر اللفظي المفيد للقطع واليقين .

الثاني : السنة النبوية ، فالقرآن هو الأصل الأول والسنة هي الأصل الثاني ومنزلة السنة من القرآن أنها مينة له وشارحة : تفصل بحمله ، وتوضح مشكله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتبسط ما فيه من إيجاز ، قال تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم

يتفكرون^(١) ، وقال : وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله^(٢) ، الآية ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبين تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بهما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فسر الظلم في قوله سبحانه : الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون^(٣) ، بالشرك وفسر الحساب اليسير بالعرض في قوله سبحانه : فأما من أوتي كتابه يمينه فسوف يخاصب حسابا يسيرا ، وينقلب إلى أهله مسرورا^(٤) ، وأنه قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، رواه البخاري وأنه قال في حجة الوداع : « خذوا عني مناسككم فلعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا » . رواه مسلم .

أمثلة من بيان السنة للقرآن :

قال تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ، ولكنه لم يبين عدد الصلوات ولا كيفيتها ولا أوقانها فجاءت السنة فينت كل ذلك ، وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ومقدار ما يخرج فيها وفيما تجب ؟ فجاءت السنة فينت ذلك كله ، وكذلك قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » ، والله عزير حكيم^(٥) ، ولم يبين ماهي السرقة ؟ وما النصاب الذي يجد فيه السارق وما المراد بالأيدي ؟ ومن أى موضع يكون القطع ؟ فبنت السنة كل ذلك ، وقال تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجنبوه لعلكم تفلحون »^(٦) ، ولم يبين مقدار الحد فجاءت السنة فبنته .

وقال تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله »^(٧) ، الآية ولم يبين لمن هذا الحكم . فجاءت السنة فينت أن هذا للزاني غير المحصن ، أما المحصن فحدّه الرجم .

وقال تعالى « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم »^(١) الآية ولم يبين قصتهم وحالهم فجاءت السنة فبذلت قصتهم غاية البيان إلى غير ذلك من المثل الكثيرة التي تفوق الحصر والتي لولا بيان السنة لها لاستحجم علينا القرآن وتعذر فهمه وتدبره .

وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يعلمون هذه الحقيقة روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك رجل أحق أتجد الظهر في كتاب الله أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ثم قال أتجده في كتاب الله تعالى مفسراً ؟ إن كتاب الله أبهم هذا وإن السنة تفسر هذا .

وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك . وعن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى السنة وقال الإمام أحمد : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .

استقلال السنة بالتسريع :

وقد تستقل السنة بالتسريع في بعض الأحيان وذلك كتحریم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ، وتحریم سائر القربات من الرضاة — عدا مانص عليه في القرآن — وإلحاقاً لمن بالمحرمات من النسب ، وتحریم كل ذی ناب من السباع ومخلب من الطير وتحليل ميتة المحر ، والقضاء باليمين مع الشاهد إلى غير ذلك من الأحكام التي زادها السنة عن الكتاب^(٢) .

حجية السنة :

وقد اتفق العلماء الثقات على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل

البيان أو على سبيل الاستقلال . قال الإمام الشوكاني : « إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام » ، (١) .

وصدق الشوكاني فإنه لم يخالف في هذا إلا الخوارج والروافض فقد تمسكوا بظاهر القرآن وأهملوا السنن فضلوا وأضلوا وحادوا عن الصراط المستقيم .

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة الثابتة بحجية كل ما ثبت عن الرسول قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ، (٢) .

قال ميمون بن مهران : الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه ، والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد مماته .

وقال تعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » ، (٣) وقال تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » ، (٤) فقد جعل طاعة رسوله من طاعته سبحانه ، وحذر من مخالفته فقال : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » ، (٥) ، فلو أن أمره حجة ولازم لما تواعد على مخالفته بالنار ، وقال : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » ، (٦) . وقال : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » ، (٧) . وقال سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، (٨) فقد جعل سبحانه أمر رسوله من أمره ونهيه من نهيه .

(١) إرشاد الحول ص ٢٩ (٢) النساء ٥٩ (٣) آل عمران ٣١
(٤) النساء ٨٠ (٥) البور ٦٣ (٦) الأحزاب ٢١
(٧) النساء ٦٥ (٨) الحشر ٧

أما الأحاديث الثابتة الدالة على هذا فكثيرة منها ما رواه أبو داود في سننه عن المقدم بن معديكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ، ولا كل ذئ ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليه أن يُقروه ، فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم ^(١) » بمثل قراه .

قال الإمام الخطابي : قوله : « أوتيت الكتاب ومثله معه » يحتمل وجهين : أحدهما — أن معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير الملو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو — والثاني — أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى ، وأوتي من البيان مثله ، أى أذن له أن يبين ما في الكتاب فيعم ويخص ويزيد عليه ويشرح ما في الكتاب ، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر الملو من القرآن . وقوله : « يوشك رجل شبعان ... » يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التي سنّها ما ليس له من القرآن ذكر على ما ذهب إليه الخوارج والرواض فإنهم تمثلوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التي قد ضمنت بان الكتاب فتحيروا وضلوا ، وأراد بقوله متكئ على أريكته أنه من أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظاهره ^(٢) .

وقد دل الحديث على معجزة النبي صلى الله عليه وسلم فقد ظهرت فئة في القديم والحديث تدعو إلى هذه الدعوة الخبيثة وهي الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث وغرضهم هدم نصف الدين أو إن شئت فقل : تقويض الدين كله ، لأنه إذا أهملت الأحاديث فسيؤدى ذلك — ولا ريب إلى

(١) روى مسنداً ومصحفاً من المقاتلة أى يأخذ من أموالهم قدر قراه وهو يدل على منزله التكافل الاجتماعي في الإسلام
(٢) تفسير القرطبي ص ٣٨ .

استعجام معظم القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه ، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل : على الإسلام العفاء . وفي حديث العرباض بن سارية مرفوعاً : « عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

وروى الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما . أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع فقال : « إن الشيطان قد نُس أن يعبد بأرضكم ولكن رضي أن يطاع فيما سوى ذلك بما تحقرون من أمركم ، فاحذروا ، إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً ، كتاب الله وسنة نبيه » وروى مثله الإمام مالك في الموطأ .

وهو صريح في أن السنة كالكتاب يجب الرجوع إليها في استنباط الأحكام .

وقد أجمع الصحابة — رضوان الله عليهم — على الاحتجاج بالسنن والأحاديث والعمل بها ولو لم يكن لها أصل على الخصوص في القرآن ولم نعلم أحداً خالف ذلك قط فكان الواحد منهم إذا عرض له أمر طلب حكمه في كتاب الله ، فإن لم يجده طلبه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم يجده اجتهد في حدود القرآن والسنة وأصولهما وقد وضع لهم النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأساس القويم بإقراره لمعاذ حين بعثه إلى اليمن فقد قال له : « بم تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ » قال : بكتاب الله قال : فإن لم تجد . قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فإن لم تجد قال : اجتهد رأيي ولا آلو فضربر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله .

وقد فهم الصحابة وجوب الرجوع إلى السنة والاحتجاج بها من الآيات المتكاثرة التي ذكرت طرفاً منها آنفاً ولا سيما قوله تعالى « وما آتاكم

الرسول نخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، روى البخارى فى صحيحه عن عبد الله ابن مسعود قال لعن الله الواشmates والمستوسmates والمتنصصات والمتفلجات^(١) للحسن المغيرات خلق الله ، قعالت أم يعقوب : ما هذا ؟ قال عبد الله : ومالى لا ألعن من لن رسول الله وفى كتاب الله قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته فقال : والله لئن كنت قرأته لقد وجدته^(٢) قال الله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، وهذه الآية الكريمة تعتبر أصلا أصيلا لكل ما جاءت به السنة مما لم يرد له فى القرآن ذكر .

وعلى هذا الدرب والطريق الواضح سار من جاء بعد الصحابة من أئمة العلم والدين روى عن الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه كان جالسا فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال : لا تسألونى عن شىء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله . فقال رجل : ما تقول فى المحرم إذا قتل الزنبور ؟ فقال لا شىء عليه فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله ؟ فقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ثم ذكر إسنادا إلى سيدنا عمر أنه قال « للمحرم قتل الزنبور » .

وذكر ابن عبد البر فى كتاب العلم له عن عبد الرحمن بن يزيد : أنه رأى محرما عليه ثيابه فنهى المحرم ، فقال ائتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى قال : فقرأ عليه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

حديث عرض السنة على القرآن موضوع :

أما الحديث الذى يرويه القائلون بعدم حجية السنة عند الاستقلال وهو « إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه

(١) الواشمة التى تصع الوشم ، والمستوشمة : طالبة ذلك ، المتنصصات المربلات حواجهن أو الآحداث مها بما يعير من خلقها والمتلحات : محلات الطلح وهى الفرحة بين الثنتين الإماميين (٢) زيادة الياء لمة .

وما خالف فاتركوه ، فقد بين أئمة الحديث وصيارفته أنه موضوع وضعته الزنادقة كي يصلوا إلى غرضهم الدنيء ، وقد عارض هذا الحديث بعض الأئمة فقالوا : عرضنا هذا الحديث للموضوع على كتاب الله نخالفه لأننا وجدنا في كتاب الله « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، ووجدنا فيه « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » ووجدنا فيه « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (١) .

وهكذا نرى أن القرآن نفسه يكذب هذا الحديث ويرده .

وقد حاول بعض المستشرقين وأتباعهم من أشباه العلماء وأبواق الاستعمار الذين صنعهم على يده ورباهم لهذا الغرض أن يحبوا ما اندرس من هذه الدعوة الخبيثة ولكن الله سبحانه قىض لهؤلاء في الحديث — كما قىض لأسلافهم في القديم — من وضع الحق في نصابه ورد كبدهم في نحرهم « وبأبي الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » .

عناية الصحابة بالأحاديث والسنن

ولمكانة السنة من الدين ، ومنزلها من القرآن الكريم عني الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة وحرصوا عليها حرصهم على القرآن فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها وعرفوا مغازيها ومقاصدها بسلقهم وفطرتهم العربية وبما كانوا يسمعون من أقوال النبي ، وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأحواله ، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملاسات التي قلت فيها هذه الأحاديث : وما كان يشكل عليهم منها ولا يبركون المراد منه يسألون عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسنن من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتناوبون في هذا السماع روى البخارى في صحيحه عن عمر قال : « كنت أنا وجار لى من الانصار فى بنى أمية بن زيد ^(١) . وهى من عوالى المدينة وكنا تتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك ... » ^(٢) وبذلك جمعوا بين خيرى الدنيا والآخرة ، فاشغلهم دينهم عن دنياهم ولا شغلهم دنياهم عن دينهم . وإذا علمنا أن القرآن والسنة استفاضاً ببيان فضل العلم والعلماء ، وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنن هى الأصل الثانى للدين ، وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم ، وأنهم كانوا يحدون فى الاستماع إليه لذة وروحاً ، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي بوحي ، وأنهم كانوا يحدون فيما يسمعون منه غذاء للإيمان ^(٣) وزاد التقوى وأنه سبيل إلى الجنة ^(٤) . إذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع السنن والأحاديث ، وأن ذلك أمر يكاد يكون من البدهيات المسلطات .

وكذا عنوا بتبليغ السنن والأحاديث لأنهم يعلمون أنها دين واجب البلاغ للناس عامة . وكثيراً ما كان النبى صلى الله عليه وسلم يحضهم على الأداء لغيرهم بمثل قوله « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها قرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية بلفظ « قرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » رواه الشافعى والبيهقى

(١) أى فى ناحية بنى أمية سميت القبة باسم من نزلوا .

(٢) صحيح البخارى — كتاب العلم — باب التناوب فى العلم .

(٣) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو داهب إلى مجلس الرسول : تعال تؤمن ساعة .

(٤) فى الحديث الصحيح « من سلك طريقاً طُلب منه علماً سلك الله به إلى الجنة »

في المدخل وفي خطبه المشهورة في حجة الوداع قال : « ليبلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه » رواه البخارى في صحيحه .

وكان إذا قدم عليه وفد وعلمهم من القرآن والسنة أو صام بأن يحفظوه ويبلغوه . ففي صحيح البخارى أنه قال لو فد بن عبد القيس : « احفظوه وأخبروه من وراكم » ، وفي حديث آخر قال : « ارجعوا إلى أهلكم فعلموهم » (١) .

وكثيراً ما كان يقرع أسماعهم بقوله : « من كم علما ألجم بلجام من نار يوم القيامة » فمن ثم كانوا جد حريصين على حفظ السنن والحفاظ عليها وتبليغها بلفظها أو بمعناها .

النهي عن كتابة الأحاديث :

ولم تكن الأحاديث مدونة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم — كما كان الشأن في القرآن الكريم — لأمرين :

١ — الاعتماد على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

٢ — لما ورد من النهي عن كتابة الأحاديث والإذن في كتابة القرآن ، روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ومن كتب شيئاً فليمححه » ولهذا الحديث كره بعض السلف كتابة الحديث والعلم والظاهر أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم ، أو أن يكون شاغلاً لهم عن القرآن ، ولا سيما والقوم كانوا أميين ، أو أن النهي كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه . أما من

أمن عليه الالتباس بأن كان قارئاً كاتباً أو خيف عليه النسيان وعدم الضبط لما سمع فلا حرج عليه في الكتابة ، وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن لبعض الصحابة .

روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت يا رسول الله إني أسمع منك الشيء فأكتبه ؟ قال : نعم ، قلت في الغضب والرضا ؟ قال نعم فإني لا أقول فيهما إلا حقاً . » وروى البخاري عن أبي هريرة قال : « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب ، ومثل عبد الله بن عمرو من يؤمن عليه الالتباس ، وروى الترمذي عن أبي هريرة قال : « كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيحجبه ولا يحفظه فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استعن يمينك وأوماً يده إلى الخط ، وروى البخاري ومسلم أن أبا شاه النبي التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح ، فقال : « اكتبوا لأبي شاه . »

وروى البخاري في صحيحه أن علياً رضي الله تعالى عنه سئل : هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابه وما في هذه الصحيفة قلت وما في الصحيفة ؟ قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر ، وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات والديات والقراض والسنن لعمر بن حزم وغيره .

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النهي وأن النهي كان في مبدأ الأمر حين خيف استغالمهم عن القرآن بالأحاديث ، أو خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن ، ثم لما أمن ذلك نسخ النهي (٢ — أعلام الحديث)

بالإذن ، ولعل مما يؤيد القول بالنسخ أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ فأبو هريرة أسلم عام سبع وقصة أبي شاه كانت في السنة الثامنة عام الفتح ومهما يكن من شيء فقد انقضى العهد النبوي والذين كتبوا الحديث من الصحابة عدد غير كثير .

كتابة الحديث بعد وفاة النبي :

وما إن توفي الرسول وجاور الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة وكذلك التابعون . روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه في واسطة الرجل فإذا نزل نسخه ، وعن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : « كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع ، فلما احتج إليه علمت أنه أعلم الناس ، وعن هشام بن عروة أنه أخبرت كُتبه يوم الحرة في خلافة يزيد وكان يقول : لو أن عندي كسبي بأهلي ومالي . وقد هم الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يجمع الأحاديث ويقيدها بالكتابة واستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه بكتابتها ، فطلق يستخير الله في ذلك مدة ولكن الله لم يرد له . روى الديلمي في المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه فطلق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح وقد عزم الله له فقال : إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوماً كانوا قلمكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس كتاب الله بتيء أبداً .

تدوين الحديث

واستمر الأمر على ذلك البعض يكتب والبعض لا يكتب إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فرأى جمع السنن

وتدوينها خشية أن يضيع منها شيء أو يلبس الحق بالباطل ، وكان ذلك على رأس المائة الأولى فكتب إلى بعض المبرزين من العلماء في الأمصار وأمرهم بجمع الأحاديث وكتب إلى عماله في الأمصار يأمرهم بذلك . روى مالك في الموطأ — رواية محمد بن الحسن — أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه ، فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية والقاسم بن محمد بن أبي بكر .

وعلق البخاري في صحيحه فقال : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر ابن حزم (١) : « أن انظر ما كان عندك أي في بلدك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء » وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق : أنظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه . ومن كتب إليه الخليفة العادل الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني أحد الأئمة الأعلام وعالم أهل الحجاز والشام المتوفى سنة ١٢٤ هـ وقد قام العلماء في كل مصر بما نذبوا إليه خير قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، ومقبولها من مردودها ، ولم يعد من السلف من كان يتخرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف الذي كان بينهم أولاً في كثرة الحديث ، واستقر الأمر ، وانعقد الإجماع على جواز كتابه ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم (٢) . وبذلك أخذت الحركة العلمية

(١) نسب إلى حد أنه ولده عمرو حجة ، ولأبيه رؤية وهو فقيه تابعي استعمله عمر بن عبد العزيز على إمارة المدينة ولاء قضاءها ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر ، وقيل كنيته أبو عبد الملك ، توفي سنة ١٢٠ هـ

(٢) فتح الباري ج ١ ص ١٦٥

التدوينية في الحديث في الازدهار ، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق والتحرى والتثبت ، وجافوا المضاجع ، ولازموا الدفاتر والمحابر ، وحرصوا على لقاء الأشياخ ، والأخذ من الأفواه ، وسهروا في سبيل ذلك الليالي الطوال ، وقطعوا القياقي والقفار ، وطوفوا في البلدان والأقاليم وضربوا في باب الارتحال في سبيل العلم على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعُسْرِ وسائل السفر والارتحال مثلاً علياً تجعلهم في عداد العلماء الخالدين .

الرحلة في سبيل العلم :

لعل مما يميز به أئمة العلم في الإسلام ولاسيما أئمة الحديث كثرة الارتحال وملازمة الأسفار ، وقد جروا في ذلك على سنن الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات فلا يكتفى بهذا بل يرحل الأيام والليالي حتى يأخذ الحديث عن رواه بلا واسطة ، وقد ثبت في صحيح البخارى أن جابر بن عبد الله الأنصارى رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس^(١) في حديث واحد والقصة كما أخرجها البخارى في « الأدب المفرد » وأحمد وأبو يعلى في مسنديهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت بعيراً ثم شددت رحلي فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله ابن أنيس قفلت للبواب : قل له : جابر على الباب ، فقال : ابن عبد الله ؟ قلت نعم ، فخرج فاعتقني ، قفلت حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه ، فقال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله الناس يوم القيامة عراة ، الحديث .

وروى عن جابر أيضاً أنه قال : كان يبلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصاص وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بغيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل فذكر نحو القصة الأولى وأخرج الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتاني جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في السر على المسلم فذكره ، ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر الجهني بسبب حديث أيضاً رواه أحمد بسند منقطع ، وروى أبو داود في سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث .

وعلى هذا المرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والحديث ، روى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال : بلغني حديث عند عليّ تخفت إن مات أن لا أجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق^(١) . وروى الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد ، وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم .

وقال الشعبي في مسألة أقي فيها : أعطينا كها بغير شيء كان يرحل فيما دونها إلى المدينة . وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد ، وقال أبو قلابة : لقد أقيت بالمدينة ثلاثة أيام مالى حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه .

وقيل للإمام أحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير أو يرحل ؟ قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار .

ومن ارتحل في سبيل العلم والرواية الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، ومن المحدثين جمع غفير وياتى في الرعيّل الأول منهم الأئمة البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم ، وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والإقامة والاستقرار طيلة حياته ، وسندكر طرفا من ارتحلهم حينما نعرض لتراجهم إن شاء الله .

الاطوار التى مرّ بها التدوين

قدّمنا أن التدوين العام كان على رأس المائة الأولى من الهجرة ، وأنه قام بهذا العمل العظيم الذى حفظ السنة عن أن يطرّق إليها الضياع ، أو التزيد والاختلاق — الرعيّل الأول من أمثال أبى بكر بن محمد ابن حزم وابن شهاب الزهري .

شيوع التدوين فى الحديث :

ثم شاع التدوين فى الطبقة^(١) التى تلى طبقة الزهري وأبى بكر ابن حزم فألف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المتوفى سنة ١٥٠ هـ بمكة ، ومعمّر بن راشد باليمن المتوفى سنة ١٥٣ هـ وأبو عمرو عبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعى (م ١٥٦) بالشام ، وسعبد بن أبى عروبة (م ١٥٦) ، والريع بن صبيح (م ١٦٠) ، وحامد بن سلبة (م ١٧٦) ، بالبصرة ، ومحمد ابن اسحق (م ١٥١) ، ومالك بن أنس (م ١٧٩) ، بالمدينة ، وأبو عبد الله سفيان الثورى (م ١٦١) ، بالكوفة ، وعبد الله بن المبارك (م ١٨١) ، بخراسان ، وهشيم بن بشير (م ١٨٨) ، بواسط ، وجريّر بن عبد الحميد (م ١٨٨) ، بالرى والليث بن سعد (م ١٧٥) ، بمصر ، وغير هؤلاء ، وكلهم من أهل القرن الثانى الهجرى ، وكان منهج المؤلفين فى هذا القرن جمع

(١) الطبقة فى اصطلاح المحققين عبارة عن جماعة اشتركوا فى الس ولقاء المشايخ .

الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، ويظهر ذلك بجلاء في موطأ الإمام مالك بن أنس رحمه الله .

ولم يصل إلينا من مؤلفات علماء هذا القرن إلا موطأ الإمام مالك ووصف لبعض المؤلفات الأخرى، وعلى هذا فسنتكفي بالكلام على الموطأ فيما يأتي إن شاء الله .

طور آخر من أطوار التدوين :

ثم حدثت خطوة أخرى في تدوين الحديث وهي إفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وكان ذلك على رأس المائتين وهؤلاء منهم من ألف على المسانيد وذلك بأن يجمع أحاديث كل صحابي على حدة من غير تقييد بوحدة الموضوع كسند أحمد ، وعثمان بن أبي شيبة واسحق بن راهويه وغيرهم^(١)، ومنهم من ألف على الأبواب الفقهية وذلك كأصحاب الكتب وهؤلاء منهم من تقيّد في جمعه الأحاديث بالصحيح كالإمامين الجليلين البخاري ومسلم ، ومنهم من لم يتقيّد به كباقي أصحاب الكتب الستة أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : ... إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين ، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندا ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندا ، وصنف أسد بن موسى الأموي ، وصنف نعيم بن حماد الخزازي تزييل مصر مسندا ، ثم اقتفى الأئمة من بعد ذلك أثرهم فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه

(١) كتب المسانيد ليست في جملة الكتب الخمسة: الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها ، لأن عادة أصحاب الأسانيد أن يجرّحوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقدين بأن يكون حديثا صحيحا (نظر علوم الحديث لاس الصلاح ص ٤١)

على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة، فلما رأى البخارى رضى الله تعالى عنه هذه التصانيف ورواها وانتشق رياها، واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعاً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغيره سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين فى الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلى المعروف بابن راهويه

وقد كان القرن الثالث الهجرى « ٢٠٠ — ٣٠٠ » العصر الذهبى فى تاريخ السنة وجمعها فقيه ظهر كبار أئمة الحديث وجهابذته، وحذاق الناقدين وصيارفته، وفيه أشرقت شمس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث ولا يغيب عنها إلا النزر اليسير، والتى يعتمد عليها الفقهاء والمستنبطون، والعلماء والمؤلفون، ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون، والمأدبون والأخلاقون، وعلماء النفس والاجتماع. وبانسلاخ هذا القرن كاد يتم جمع الأحاديث وتدوينها، ويتبدى عصر ترتيبها وتهذيبها واختصارها وتقريرها إلى طالبها، وتسهيلها على رواها، ولكى تكون على يقين من ذلك أذكر أشهر المؤلفات الحديثية فى هذا القرن .

« أشهر المؤلفات فى القرن الثالث »

أشهر الكتب الحديثية فى القرن الثالث هى : صحيح البخارى (م ٢٥٦) وصحيح مسلم (م ٢٦١) وسنن أبى داود (م ٢٧٥) ، وسنن الترمذى (م ٢٧٩) ، وسنن النسائى (م ٣٠٣) ، وسنن أبى ماجه (م ٢٧٣) ، ومسند الإمام أحمد (م ٢٤١) ، ومسند عبيد الله بن موسى (م ٢١٣) ،

ومسند اسحاق بن راهويه « م ٢٣٨ » ، ومسند عبد بن حميد (م ٢٤٩) ،
 ومسند الدارمي ^(١) « م ٢٥٥ » ، ومسند ابن أبي أسامة الخارث بن محمد
 التميمي « م ٢٨٢ » ، ومسند ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني « م ٢٨٧ »
 وفيه نحو خمسين ألف حديث ، ومسند ابن أبي عمرو محمد بن يحيى العدني
 « م ٢٤٣ » ومسند الإمام علي لأحمد بن شعيب النسائي « م ٣٠٣ » ،
 والمسند الكبير للبخاري ، ومسند مسدد بن مسرهد « م ٢٢٨ » ،
 ومسند أبي هريرة لإبراهيم بن العسكري « م ٢٨٢ » ، ومصنف ابن أبي
 شيبة « م ٢٣٥ » ، وكتاب محمد بن نصر المروزي « م ٢٩٤ » ، ومصنف
 سعيد بن منصور « م ٢٢٧ » ، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جرير الطبري
 « م ٣١٠ » وهي من عجائب كتبه ابتداء فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم
 على كل حديث وعلمته وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحجج
 كل واللغة فتم مسند العشرة وأهل البيت والموالي وقطعة من مسند ابن
 عباس ، والمسند الكبير لبقي بن مخلد القرطبي « م ٢٧٦ » ، ه رتبة
 على أسماء الصحابة ، روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ، ثم رتب حديث
 كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا فريدا في بابيه مع ثقة مؤلفه
 وضبطه وإتقانه وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة المسانيد
 والأبواب ، ومسند محمد بن مهدي « م ٢٧٢ » ، ومسند الحميدي « م ٢١٩ » ،
 ومسند إبراهيم بن معقل النسفي « م ٢٩٥ » ، ومسند إبراهيم بن يوسف
 الهنجاني « م ٣٠١ » ، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائي « م ٣٠٣ » ،
 والمسند الكبير للحسن بن سفيان « م ٣٠٤ » ، والمسند المجلد لأبي بكر
 البزار « م ٢٩٢ » ، ومسند ابن سنجر « م ٢٥٨ » ، ومسند علي بن المديني
 « م ٢٣٤ » ، والمسند الكبير ليعقوب بن أبي شيبة « م ٢٦٢ » ولم يؤلف

(١) ليس مسندا بالمعنى الاصطلاحي بل على معنى ذكر السند أو روم الحديث كما أنه على
 ذلك العراقي في تطبيقه على مقدمة ابن الصلاح .

أحسن منه ولكنه لم يتم ، ومسند عثمان بن أبي شيبة « م ٢٣٩ » ، ومسند ابن أبي عذرة أحمد بن حازم (م ٢٧٦) ، وبحسبنا هذا في الدلالة على أن هذا القرن كان أزهى عصور الحديث . ومن أراد زيادة فليرجع إلى كتاب « كشف الظنون في أسامي العلوم والفنون » ، (١)

كتب الحديث في القرن الرابع (٣٠٠ — ٤٠٠) هـ

ذكرنا آنفا أشهر الكتب المؤلفة في القرن الثالث وأنه كان أسعد القرون بخدمة السنة وتمحيصها ونقد رواياتها وبالأئمة الكبار الذين كان عليهم المعول في جمع الأحاديث ، وإليه المرجع في النقد ، وكل من أتى بعد علماء هذا القرن فهم عيال عليهم - إلا قليلا - يجمع ما جمعوا ويعتمد في نقده على ما تقدموا ، وأغلب ما رواه أهل هذا القرن وما بعده قد سبقوا إليه غالبا وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يفلت منها من الأحاديث إلا القليل ، كما أنها تمتاز غالبا بأولية الجمع دون الأخذ عن غيرها .

أشهر الكتب المؤلفة فيه

وأشهر الكتب في هذا القرن المعاجم الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير للإمام سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ رتب في الكبير الصحابة على الحروف وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث ورتب في الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضا وقد رتب المعجم الكبير الإمام علاء الدين علي بن بلسان الفارسي المتوفى سنة ٧٢١ ترتيبا حسنا ، وسنن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي (م ٣٥٤) وصحيح أبي عوانة يعقوب بن اسحق (م ٣١٦) ، وصحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق الإمام الكبير (م ٣١١) وصحيح المستق

لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادى (م ٣٥٣) والمنتقى لقاسم بن أصبغ محدث الأندلس (م ٣٤٠) ومصنف الطحاوى (م ٣٢١) ومسند ابن جميع محمد بن أحمد (م ٤٠٢) ومسند الخوارزمى (م ٤٢٥) ومسند أبى اسحاق ابن نصر المروزى (م ٣٨٥) ، وعن ألف فى هذا القرن أيضا الحاكم أبو عبد الله (م ٤٠٥) وهو صاحب كتاب « المستدرک » .

التأليف بعد القرن الرابع

لقد كانت السمة المميزة لأهل القرن الثانى والثالث السبق إلى الجمع والابتكار فى التأليف والمنهج والاعتماد على أنفسهم فى النقد والتعديل والتجريح والتصحيح والتضعيف ، ثم جاء أهل القرن الرابع فقلل فيهم الابتكار والاستقلال فى النقد واعتمد جلهم على من سبقوهم من أهل القرنين السابقين .

أما بعد القرن الرابع فقد كانت طريقة مؤلفيها أنهم يهذبون كتب المتقدمين أو يرتبونها أو يجمعون ما تشتت منها فى كتب متفرقة فى كتاب واحد ، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام أو بالترغيب والترهيب ، أو يختصرونها ، أو يبينون غريبها ، أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه والتفسير والوعظ ونحوها .

وجل من تكلم منهم فى الأسانيد كانوا عيالا على مادونه أئمة الحديث فى القرون السابقة وهكذا كاد ينعدم الاستقلال والاجتهاد فى التصحيح والتضعيف كما كاد ينعدم الاجتهاد فى الفقه ، وركن الناس إلى التقليد .

ومما لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أننا حينما نحكم على قرن بحكم فإنما نريد الغالب والكثير لا النادر والقليل فلا يشكلك عليك أن فيمن كان قبل ذلك من هذب ورتب ، وأن فيمن وجد بعد هذا من أجهد واستقل فى التصحيح والتضعيف وتقدر الرجال .

أشهر الكتب المؤلفة في هذا الدور « دور التهذيب »^(١)

(أ) الجمع بين الصحيحين :

جمع كثير من الفضلاء — أهل العلم والدين — بين صحيحى البخارى ومسلم . ومن هؤلاء محمد بن عبد الله الجوزى المتوفى عام ٣٨٨ ، واسماعيل ابن أحمد المعروف بابن الفرات (م ٤١٤) ، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسى (م ٤٨٨) : وحسين بن مسعود البغوى (م ٥١٦) ، وأبو محمد عبد الحق الأشبلى (م ٥٨١) ، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبى حجة (م ٦٤٢) .

(ب) الجمع بين الكتب الستة : (الصحيحان — والسنن الأربعة)

وبالعوض يضع الموطأ بدل سنن ابن ماجه كما فعل رزبن ، وتابعه ابن الأثير قد جمع بينها الإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبلى المعروف بابن الخراط (م ٥٨١) . وأبو الحسن رزبن بن معاوية العبدرى السرقسطى (م ٥٣٥) لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه وترك بعضاً من أحاديثها — إلى أن جاء الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى الشافعى (م ٦٠٦) فهذب كتابه ورتب أبوابه وأضاف إليه ما أسقطه من الأصول وشرح غريبه وبين مشكل إعرابه وخفى معناه ، واكتفى بذكر راوى الحديث من صحابى أو تابعى وسماه « جامع الأصول إلى أحاديث الرسول » فجاء كتاباً قذاً فى بابيه لم يفسج على منواله^(٢) .

وقد اختصره كثيرون منهم محمد المروزى (م ٦٨٢) وهبة الله بن عبد الرحيم الحوى (م ٧١٨) وعبد الرحمن بن على المشهور بابن الديبع

(١) اعتمدت فى هذا عالماً على كتاب مفتاح السه للعلاء الشح عبد العزيز الحولى — رحمه الله وأتاه —

(٢) طبع هذا الكتاب بمصر عام ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م وهى أول طعة له .

الشيخاني الزبيدي (م ٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات ولأبي طاهر محمد ابن يعقوب الفيروزبادي (م ٨١٧) كتاب « تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول » .

ومن جمع يذبا أيضاً قطب الدين محمد بن علاء الدين المكي (م ٩٩٠) وكتابه مرتب مهذب .

(ح) « الجوامع العامة ، وهي كثيرة منها :

١ — « جامع المسانيد والألقاب ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (م ٥٩٧) جمع فيه بين الصحيحين ومسنند أحمد وجامع الترمذي وقد رتبته أحمد بن عبد الله المكي (م ٩٦٤) .

٢ — « مصابيح السنة للإمام البغوي (م ٥١٦) جمع فيه — ٤٤٨٤ — حديثاً من الصحاح والحسان ، ويعني بالصحاح ما أخرجه الصحيحان ، وبالحسان ما أخرجه أبو داود^(١) والترمذي وأشباههما في كتبهم ، وما كان فيها من ضعيف أو غريب بينه وتحاشى ما كان منكراً أو موضوعاً وقد شرحها العلماء شروحاً كثيرة ، وقد كلها محمد بن عبد الله الخطيب ، وذكر الصحابي الذي روى الحديث والكتاب الذي أخرجه وزاد على كل باب من الصحاح والحسان فصلاً ثالثاً ما عدا بعض الأبواب وسمى كتابه « مشكاة المصابيح » .

٣ — « جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن ، للحافظ اسماعيل ابن عمر الدمشقي المعروف بابن كثير (م ٧٧٤) جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبخاري وأبي يعلى والمعجم الكبير للطبراني .

٤ — « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ أبي الحسن علي بن

(١) أنكر عليه ابن الصلاح والتوري وغيرهما هذا الصنيع لأن كتب السنن فيها الصحيح والحسن والضعيف بل والمكسر وهو وإن لم يذكر المكسر إلا أنه مزج صحيح هذه السنن ببعضها من غير تمييز بينهما .

أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الشافعي الهشمي (م ٨٠٧) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبي يعلى ، والبزار ، ومعجم الطبراني الثلاثة .

٥ — « جمع الجوامع ^(١) » للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١) جمع فيه بين الكتب الستة وغيرها قال الماوي : أنه مات قبل أن يتمه ، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة .

وقد هذب ترتيبه علاء الدين علي بن حسام الهندي المتوفى عام ٩٧٥ بمكة في كتابه « كز العمال في سنن الأقوال والأفعال ^(٢) » ، وقد اختصر السيوطي كتابه في « الجامع الصغير وزوائده ^(٣) » .

٦ — « اتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة » لأحمد بن أبي بكر البوصيري (م ٨٤٠) أفرد فيه روائد — مسانيد أبي داود ^(٤) الطيالسي ، والحميدي ، ومسدد بن مسرهد ، وابن أبي عمرو ، وإسحاق بن راهويه ، وابن أبي شيبة ، وأحمد بن منيع ، وعبد بن حميد ، والحرث بن محمد بن أبي أسامة ، وأبي يعلى الموصلي — أي ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب .

٧ — « بحر الأسانيد » للإمام الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندي (م ٤٩١) جمع فيه مائة ألف حديث ربه وهذبه ويقال : إنه لم يقع في الإسلام مثله .
(٥) كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهي كثيرة منها :

١ — « والسنن الكبرى » للإمام أحمد بن حسين السهقي (م ٤٥٨) قال ابن الصلاح : ماتم كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي ، وكأنه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثاً إلا وقد وضعه في كتابه ^(٥) وله أيضاً « السنن الصغرى » قيل لم يؤلف في الإسلام مثلها .

(١) طبع جمع الجوامع مع مسند الامام أحمد تحصر (٢) طبع في الهد

(٣) مغلوط تحصر (٤) هو غير أبي داود صاحب السنن (٥) طبع في الهد

٢ — «عمدة الأحكام» للإمام الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى
الدمشقى «م ٦٠٠» جمع فيه أحاديث الأحكام التى اتفق عليها البخارى
ومسلم وقد شرحها بإيجاز ابن دقيق العيد .

٣ — «منتقى الأخبار فى الأحكام» للحافظ مجد الدين أبى البركات
عبد السلام بن عبد الله الحرانى المعروف بابن تيمية الحنبلى^(١) (م ٦٥٢)
انتقاه من صحيحى البخارى ومسلم ، ومسند الإمام أحمد وجامع الترمذى
وسنن النسائى وأبى داود وابن ماجه وهو كتاب حسن لولا إطلاقه
فى كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف وأشد
من هذا كون الحديث فى سنن الترمذى مينا ضعفه فيعزوه إليه من دون
بيان ضعفه ، وقد استكمل هذا القص وزاد عليه العالم المجتهد محمد بن على
الشوكانى (م ١٢٥٠) فى كتابه «نيل الأوطار» الذى شرح به المنقى
شرحا وسطا وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئا كثيرا .

٤ — «الإمام فى أحاديث الأحكام» للعلامة ابن دقيق العيد
المتوفى عام (٧٠٢) وشرحه فى كتابه «الإمام» ولكنه لم يكمل الشرح
ويقال : إنه لم يؤلف فى هذا النوع أعظم منه .

٥ — «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ المحقق أحمد بن على
ابن حجر العسقلانى المتوفى «٨٥٢» وقد شرحه كثيرون منهم محمد بن
اسماعيل الصنعانى «م ١١٨٢» فى كتابه «سبل السلام» وهو شرح قيم
وإن كان موجزاً .

ومهم صديق حسن خان «١٣٠٧» الهندى فى كتابه «فتح العلام»
ولم يرد عن سبل السلام إلا يسيرا وقد حذف منه بعض المذاهب
المذكورة بالأصل كدعب الهادوية .

(١) هو جد الإمام المشهور تى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن سمية
(م ٧٢٨) .

كتب ألفت في موضوعات أخرى وهي كثيرة منها :

(١) الترغيب والترهيب، للإمام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى (م ٦٥٦)، وهو كتاب قيم يسعف الخطباء ورجال الوعظ والإرشاد، جمعه من دواوين الحديث المشهورة مع التنصيص على درجة الأحاديث .

(٢) رياض الصالحين، للإمام أبي زكريا عبي الدين يحيى بن شرف النووي (م ٦٧٦)، وهو كتاب قيم في باب الأخلاق والمواظب يذكر في كل باب ما ورد فيه من الآيات القرآنية ثم يعقب ذلك بما ثبت من الأحاديث مع بيان درجتها وشرح غريبها وتوضيح مشكلها وهذان الكتابان كافيان لمن يريد أن يكون على علم بمتون الأحاديث من طلاب العلم ومن على شاكلتهم ممن لا يستطيعون الكشف عن الأحاديث في كتبه الكبار .

مناهج المحدثين في التأليف

رأيت — ولا سيما وأنى سأعرض بالذكر لأشهر الكتب المؤلفة في الحديث عند ذكر تراجم مشاهير المحدثين — أن أذكر نبذة عن مناهج المحدثين في التأليف وبعضها قد أشرنا إليه فيما سبق وبعضها لم نشر إليه حتى يكون دارس الحديث على بينة من أمر هذه الكتب وما اصطلاح عليه العلماء فيها ، ولهم في ذلك طرائق عدة .

(١) التصنيف على الأبواب على غرار ما صنع الفقهاء في كتب الفقه مع اختلاف يسير في الترتيب وذكر الأبواب وهذه الطريقة أسبق الطرق ولعل أقدم كتاب يمثلها هو موطأ الإمام مالك والداعي لهذه الطريقة أن تكون عوناً للفقهاء وتسهيلاً لهم في الوقوف على الأحاديث التي هي موارد الاجتهاد والاستساض وهذه الطريقة تعين الباحث ولا شك على

الوصول إلى الحديث بسهولة وأصحاب هذه الطريقة منهم من اقتصر على تخرج الصحيح كالشيخين البخارى ومسلم ومن سار على طريقتهما . ومنهم من لم يتقيد بالصحيح كأصحاب السنن الأربعة أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(٢) التصنيف على المسانيد وهو أن يجمع فى ترجمة كل صحابي ما روى عنه من حديثه من غير تقيد بوحدة الموضوع لحديث فى الصلاة بجانب حديث فى النكاح بجانب حديث فى البيوع وهكذا ، ولم يلتزم مصنفوها فيها الصحة بل يخرجون الصحيح والحسن والضعيف وأهل هذه الطريقة اختلفوا فى الترتيب .

(١) فمنهم من يرتب الصحابة على حسب السبق فى الإسلام فقدم العشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح ثم أصغر الصحابة سناً ثم النساء كما فعل الإمام أحمد — رحمه الله تعالى — فى مسنده .

(ب) ومنهم من يرتبهم على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله فى النسب .

(ح) ومنهم من رتبهم على حروف المعجم كالطبرانى فى المعجم الكبير وهذا أسهل تناولا .

(٣) وهناك طريقة ثالثة سلكها ابن حبان فى صحيحه فقد رتبته على الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ونوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع . وهى طريقة مشكلة معقدة لا يسهل الكشف بها على الحديث .

(٤) من أعلى المراتب فى تصنيف الحديث تصنيفه معللاً بأن يجمع فى كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه فإن معرفة العلل أجل أنواع (٣ — أعلام الحديث)

الحديث وبها يظهر إرسال بعض ما عد متصلاً أو وقف ما ظن مرفوعاً وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كابن أبي حاتم ، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ الكبير يعقوب بن شيبة المتوفى (٢٦٢) فإنه ألف مسنداً معللاً غير أنه لم يتم .

(٥) جمعه على حروف المعجم الألف ثم الباء وهكذا . وقد جرى على هذا أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس والسيوطي في كتابه الجامع الصغير .

(٦) جمعه على الأطراف وذلك بأن يذكر طرفاً من الحديث يدل عليه ثم يجمع أسانيده إما مع عدم التقيد بكتب مخصوصة أو مع التقيد بها وذلك مثل ما فعل أبو العباس أحمد بن ثابت العراقي في أطراف الكتب الخمسة ، والحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (م ٤٠٠) في أطراف الصحيحين ، والحافظ ابن حجر في كتابه « إتحاف المهرة بأطراف العشرة » .

(٧) ومن الطرق أن يفردوا بالجمع والتأليف بعض الأبواب والشيوخ والتراجم والطرق . أما الأبواب فمثل : باب « رفع اليدين في الصلاة » ، أفرده البخاري بالتصنيف ، وباب « القضاء بالشاهد واليمين » ، للدارقطني .

وأما الشيوخ : فإن يجمع بعض المؤلفين حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على أفراد مثل جمع الأسماعيلي حديث الأعمش ، وجمع النسائي حديث الفضيل بن عياض .

وأما التراجم فقد جمعوا ما جاء بسند واحد من الحديث كالك عن نافع عن ابن عمر وكسهيل عن أيه عن أبي هريرة .

وأما الطرق فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث « من كذب على متعمداً ... » جمع طرقه الطبراني ، وحديث « قبض العلم » جمع طرقه الطوسي ، وغير ذلك .

عناية المحدثين بالنقد والدراسة

إن أئمة الحديث كما عُنُوا به من ناحية جمعه وتأليف الكتب الجامعة لمثونه عُنُوا بالبحث عنه من نواح أخرى تتصل به من جهة سنده ومثنته بما يتوقف عليه قبوله أو رده ، ولعمر الحق إن البحث عنه من هذه النواحي بحث جليل القدر ، جم الفائدة ، إذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث ، والصحيح من العليل ، وتطهير السنة عما عسى أن يكون دخلها من التزويد والاختلاق ، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد وتلك النواحي التي بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً وأحوال كل وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع والمعضل ، والشاذ ، والمقلوب ، والمنسك ، والموضوع ، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح والتعديل وألفاظ كل الرواية وشروطها ، والتحمل وكيفياته ، والأداء وألفاظه . وبيان علل الحديث ، وغريبه ، ومختلفه ، وناسخه ومنسوخه ، وطبقات الرواة ، وأوطانهم ، إلى غير ذلك مما تجده مبسوطاً في كتب علوم الحديث .

وقد علمت آنفاً أن الأحاديث لم تدون تدويناً عاماً إلا في آخر القرن الأول الهجري ، ولا يشكّن عليك أن مباحث الرواية وشروطها ، والرواة وصفاتهم ، والتعديل والتجريح لم تكن مدونة آتئذ ؛ لأنها كانت منقوشة في الحواظ والأذهان ، وعلى صفحات القلوب شأنها في ذلك شأن متون الأحاديث ، وما كان أئمة الحديث الجامعون له بغاية عنهم هذه القواعد ، بل كانوا يعرفونها حق المعرفة فكان وجودها في الأذهان وإن لم توجد في الأعيان ، وكان من أثر هذه المعرفة ما نقل إلينا من الثبت البالغ

والتحوط الشديد في قبول المرويات وتدوينها ، وصيانتها عن أن يتطرق إليها الكذب أو الغلط أو الخطأ .

ولما بدأ عصر التدوين وقام المتصدرون لجمع الأحاديث في الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمعاجم كانوا يعرفون قواعد هذا العلم ومسائله معرفة وافية ، بل هم الذين وضعوا هذه القواعد التي فهموها واستنبطوها من الكتاب والسنة وقواعد الدين . وإنك لتلمس هذا واضحا في الكتب التي ألقت في القرون الأولى ، فقد مزجت فيها المتون بأصول علم النقد والرواية ، ومن ذلك ما نجده في أثناء مباحث كتاب « الرسالة » للإمام الشافعي (م ٢٠٤) ، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد (م ٢٤١) في أسئلتهم له ومحاورتهم معه ، وما كتبه الإمام مسلم (م ٢٦١) في مقدمة صحيحه ، وما ذكره الإمام أبو داود (م ٢٧٥) في رسالته إلى أهل مكة في بيان طريقته في كتابه السنن المشهود ، وما ذكره الإمام أبو عيسى الترمذي (م ٢٧٩) في كتابه « العلل » الذي هو في آخر جامعته وما بثه في ثنايا جامعته من تصحيح وتحسين وتضعيف للأحاديث ، وما ذكر الإمام البخاري (م ٢٥٦) في تواريخه الثلاثة إلى غير ذلك .

وهكذا يتبين لنا أن نقد المرويات وتمييز صحيحها من زائفها قد كان ملازما لجمعها في الكتب والجوامع والمسانيد ، وإذا كان بعض هذه الكتب الجامعة للمتون يوجد فيها الضعيف والمنكر والموضوع — على ندرة — من غير تنبيه إليها فرجع ذلك اختلاف أنظار أئمة الحديث في الجرح والتعديل وشروطهم في الصحيح والضعيف ، فمنهم المشدد ، ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط في الجرح ، وقد يخفى على بعضهم من العلل ما لا يخفى على الآخر . وهذا شيء إن دل فإنما يدل على حرية البحث في الإسلام حرية منشؤها الرغبة في إحقاق الحق وإزهاق الباطل ، لا الهوى والشهوة .

شروط الرواية المقبولة في الإسلام :

وقد وضع المحدثون شروطاً للرواية المقبولة بحيث تكفل هذه الشروط الضمانات الكافية لصدق الرواة وسلامتهم من الكذب والخطأ والغفلة في النقل . وإليك هذه الشروط :

١ — الإسلام :

وهو الانقياد باطناً وظاهراً فيشمل التصديق بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وقبول شرائعه وأحكامه ، والتزام ذلك علماً وعملاً ، وإنما اشترطوا الإسلام وإن كان الكذب محرماً في سائر الأديان ؛ لأن الأمر أمر دين والكافر يسعى دائماً في هنمه ، وهو متهم فيما يتصل به ، ومادام عنصر الاتهام موجوداً كان من الحق والعدل عدم قبول روايته فيما هو دين .

٢ — التكليف .

وذلك يتحقق بالبلوغ والعقل فلا تقبل رواية الصبي ولا المجنون . أما الأول فلأنه لا وازع له عن الكذب . وأما الثاني فلعدم إدراكه وتمييزه ، نعم إن تحمل الصبي المميز قبل البلوغ وأدى بعده تقبل روايته ، يدل على هذا إجماع الصحابة — رضى الله عنهم — على قبول رواية جماعة من أحداث الصحابة كابن عباس وابن الزبير وأبي الصفيلى ومحمود بن الربيع وغيرهم ، وعلى هذا درج السلف الصالح ، وقد حددوا سن التمييز بخمس سنين ، وقد استأنسوا في هذا بحديث محمود بن الربيع : « عقلت من النبى صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهى وأنا ابن خمس سنين » رواه البخارى .

٣ — العدالة :

وهى ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والتقوى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات الشرعية ، وذلك بأن لا يفعل كبيرة ، ولا يصغر على صغيرة ، ولا يكون مبتدعاً .

والمروءة : آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق ، وجميل العادات ، وما يخل بالمروءة قسمان (١) الصغائر الدالة على الخسة كسرقة شيء حقير مثلاً . (٢) المباحات التي تورث الاحتقار ، وتذهب الكرامة ، وتسم صاحبها بعدم المبالاة كالبول في الطريق ، وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب ، ونحو ذلك ، ومرجع ذلك إلى العادة ، والعرف ، وذلك يختلف باختلاف العصور والأزمان ، وقد جعل العلماء المشى عارى الرأس ، والأكل في الطريق مخلين بالمروءة ، مع أنهما في عصرنا هذا يكادان يكونان أمرين عاديين عند كثير من الناس ولو اعتبرناهما مخلين بالمروءة لتعذر وجود عدل يقوم بالشهادة ، والمراد من العدل عند المحدثين عدل^(١) الرواية فيدخل فيه الذكر والآثي والحر والعبد والمبصر والكفيف والمحدود في قذف إذا تاب ، أما عدل الشهادة فبعض الأئمة يشترطون فيه شروطاً أكثر من ذلك كالحرية ، والإبصار ، والذكورة في بعض الأمور كالحدود ، وقد كان المحدثون على حق في عدم اشتراطهم هذه الشروط الزائدة لأن كثيراً من الأحاديث روتها أمهات المؤمنين وغيرهن من النساء ، ورويت عن الموالى كزيد بن حارثة وعن الأَكْفَاء كابن أم مكتوم .

٤ — الضبط :

وهو قسمان (١) ضبط الصدر (٢) ضبط الكتاب .
فالأول هو أن يحفظ ما سمعه من شيخه — بحيث يتمكن من استحضاره والتحديث به متى شاء — من وقت سماعه إلى حين أدائه . والثاني هو حافظه على كتابه الذي كتب فيه الأحاديث وصيائنه عن أن ينطرق إليه

(١) المداله مصدر عدل هم الدال ، يقال عدل عدالة وعدوله فهو عدل ، أى مرسى في الرواية والشهادة ، والعدل يطلق على الواحد وعيره ومحور فيه اللطافة وعيها . وأما العدل — صد الحور — فهو مصدر عدل في الأمر يدل من باب صرب فهو عادل (المصاح للثير) .

تغيير ما . من منذ سماعه فيه وتصحيحه إلى حين الأداء منه ولا يُعيره إلا لمن يثق فيه ويتأكد من أن لا يغير فيه ، وضبط الصدر بجمع عليه . وأما ضبط الكتاب بخالف في قبول الرواية به بعض الأئمة الكبار كأبي حنيفة ومالك^(١) - رحمهما الله - ، وقد روى الحاكم من طريق ابن عبد الحكم عن أشهب قال : سئل مالك : يؤخذ العلم ممن لا يحفظ حديثه وهو ثقة ؟ فقال : لا . قيل : فإن أتى بكتب قال سمعتها وهو ثقة ؟ فقال : لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد حديثه بالليل يعني وهو لا يدري ، والجمهور على قبول رواية من روى من كتابه بشرط التحفظ عليه .

فإذا اجتمع في الراوى هذه الشروط كان أهلاً لقبول روايته ، وليس من شك في أن من توفرت فيه هذه الشروط ترجح ترجحاً قوياً جانب صدقه على جانب كذبه ، بل من اطلع على منهج المحدثين في النقد وطريقتهم في التعديل والتجريح ، ومبالغتهم في التحري عن معرفة حقيقة الراوى وطوية نفسه ، والأخذ بالظنة والتهمة في رد مروياته يكاد يجزم بأن تجوز الكذب على الراوى المستجمع لهذه الشروط أمر فرضي واحتمال عقلي ، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض من لم يدرس كتب الرجال والنقد عند المحدثين فيها شيء من المغالاة ، ولكن الحق ما ذكرت ومن أبعد النجعة في كتبهم عرف ، ومن عرف اعترف .

وكذلك بعد اشتراطهم للضبط على المعنى الذي قدمناه يكون احتمال وقوع الغلط أو الخطأ في روايته احتمالاً بعيداً . وقد ردوا رواية من كثر غلطه وغفلته وساء حفظه ، وكذا من تساوى صوابه وغلطه واعتبروا حديثهم منكرًا وهكذا نرى أن المحدثين احتاطوا غاية الاحتياط في الرواية ولم أخذوا إلا عن عدل فطن يقظ . ونبدوا أحاديث المغفلين والغالطين

وأصحاب الأوهام ولم يتساحوا إلا في الغلط أو الغفلة النادرين^(١). وكم من رجل من أهل الديانة والأمانة ولكنه في نظرهم ليس أهلاً للرواية، وإليك بعضاً مما روى عنهم في هذا :

صح عن ابن سيرين أنه قال : « إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » وهذا هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس — رحمه الله — يقول : « لقد أدركنا في هذا المسجد سبعين ممن يقول : قال فلان : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أحدهم لو أوثمن على بيت مال لكان أميناً عليه فما أخذت عنهم شيئاً ولم يكونوا من أهل هذا الشأن » . وقال يحيى بن سعيد القطان : « كم من من رجل صالح لو لم يحدث لكان خيراً له » ، يريد من عنده غفلة ، وقال الإمام أحمد : « يكتب الحديث عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة : صاحب هوى يدعو إليه ، أو كذاب ، أو رجل يغلط في الحديث ويرد عليه فلا يقبل » . وقال سليمان بن موسى : كانوا يقولون — يعني أئمة الحديث — لا تأخذوا العلم عن الصحف^(٢) . يعني الذين يأخذون الأحاديث عن الصحف لا بالرواية لكثرة ما يقع لهم من الخطأ والتصحيف وعدم التمييز ، والأئمة الذين جمعوا السنن والأحاديث في كتبهم المشهورة كان العمدة عندهم فيها على الرواية والتلقي شفاهاً من الرواة العدول الضابطين . وإنما كانت الكتابة زبادة في الضبط والتوثق ، وحتى يرجع إليها من لم يكن في درجتهم من طالبي الحديث ممن سيأتي بعدهم ،

عنايتهم بنقد الأسانيد والمتون :

وقد عني المحدثون بنقد الأسانيد عناية فائقة بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد ، وقد خلفوا لنا في نقد الرجال ثروة هائلة ضخمة . منها ما ألف في الثقات ، ومنها ما ألف في الضعفاء ، ومنها ما ألف فيما يشملهما .

(١) جامع الأصول ح ١ ص ٧٢ . شرح محجة الفكر مسحت رد المرويات .

(٢) الآداب الشرعية ح ٢ ص ١٥٥ وما بعدها .

ولم يكفوا في تقديم الرجال بالتجريح الظاهري من فسق أو كذب أو بدعة، بل عنوا كذلك بالنقد النفسي، وليس أدل على هذا من تفريقهم بين رواية المبتدع الداعية وغير الداعية فردوا رواية الأول وقبلوا رواية الثاني، لأن احتمال الكذب في الأول قريب، ولا كذلك في الثاني وكذلك ردوا رواية المبتدع وإن كان غير داعية. إذا روى ما يؤيد بدعته؛ لأن احتمال الكذب قريب لتأييد بدعته. وكذلك اعتبروا من الجرح الذهاب إلى يوت الحسكام وقبول جوائزهم ونحو ذلك مما راعوا فيه الدوافع النفسية التي قد تحمل صاحبها على الانحراف. وكما عني المحدثون بنقد الأسانيد — النقد الخارجي — عنوا بنقد المتنون — النقد الداخلي — وليس أدل على هذا من أنهم جعلوا من أمانة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلاً قريباً محتملاً، وأنهم كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن أو السنة المشهودة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق أو بعده وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف مضطرب المتن ومعلل المتن، والشاذ، والمنكر إلى غير ذلك.

نعم لم يبالغ المحدثون في نقد المتن مبالغتهم في نقد السند لأمر جديرة بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النظر وعمق التفكير والاتاد في البحث الصحيح، وقد استوفيت الكلام في هذا في كتابي «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين»^(١).

عناية المحدثين بفقهاء الأحاديث ومعانيها :

وكذلك عنوا بفقهاء الأحاديث وفهمها ولم يكونوا زواجل للأخبار ولا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخربين على أئمة الحديث، والرعيّل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقياً من الشوائب والغرائب. كانوا أهل فقه ودراية بالمتن، وذلك أمثال الأئمة

(١) مخطوط وسيطع قريباً إن شاء الله تعالى.

مالك وأحمد والسفيانين الثوري وابن عيينة والبخاري ومسلم وباقي أصحاب الكتب الستة وأضرابهم . قال أحمد بن الحسن الترمذي : سمعت أبا عبد الله — يعني أحمد بن حنبل — يقول : « إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب إليّ من حفظ الحديث ولا يكون معه فقه » .

وروى الحاكم في تاريخه عن عبد العزيز بن يحيى قال : قال لنا سفيان ابن عيينة : يا أصحاب الحديث تعلّموا معاني الحديث ؛ فإنّي تعلّمت معاني الحديث ثلاثين سنة^(١) ، وإنك لتلّس أثر الفقه والفهم للأحاديث في صحيح الإمام البخاري في تبويبه الأبواب وإشاراته في التراجم وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد في مواضع بحسب مناسباته الفقهية ، وكثيراً ما يدلي برأيه في مسائل تكون موضع خلاف . وقد يترك المسألة من غير قطع إذا لم يترجع عنده شيء حتى لقد قيل : فقه البخاري في تراجمه ، وكذلك في صحيح مسلم ، وكتب السنن . ولا سيما سنن الترمذي . وقد عرض فيها هذا الإمام الجليل لكثير من الآراء الفقهية المختلف فيها .

نعم وجد في العصور المتأخرة أناس قليلون جعلوا همهم الرواية والجمع دون الفقه والفهم للسنن ، وهؤلاء إنما وجدوا بعد أن جمعت السنن والأحاديث ودونت في دواوينها المعتمدة ، ولعل هؤلاء هم الذين عناهم أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه « صيد الخاطر » ووصفهم بأنهم زوامل للأسفار يحملون ما لا يعلمون^(٢) .

الرواية باللفظ والمعنى

لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من أمور الشريعة عزيز ، وحكم من أحكامها شريف ، وأنه الأولى بكل ناقل ، والأجدر بكل راو المحافظة على اللفظ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، بل

قد أوجبه قوم ومنعوا من نقل الحديث بالمعنى ، والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها بشروط وتحوطات بالغة ، قالوا : نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ ، أما العالم بالألفاظ ، الخبير بمعاني العارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل ، والظاهر والأظهر ، والعام والأعم فقد جوزوا له ذلك ، وإلى هذا ذهب جماهير الفقهاء والمحدثين .

وقد كان السلف الصالح يحرصون على الرواية باللفظ ويرون أن الرواية بالمعنى ضرورة تقدر بقدرها ، وكان منهم من يتقيد باللفظ . قال وكيع : « كان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة - رحمهم الله يعيدون الحديث على حروفه ، أي يروونه على لفظه .

ومن كان يشدد في الألفاظ من الفقهاء الإمام مالك - رحمه الله - ، فقد منع الرواية بالمعنى في الأحاديث المرفوعة وأجازها فيما سواه رواه عنه البيهقي في المدخل ، ومن السلف من كان يرى الرواية بالمعنى ، قال ابن سيرين : « كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي - رحمهم الله - يأتون بالحديث على المعاني » (١)

وبما ينبغي أن يعلم أن جواز الرواية بالمعنى في غير ما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يثبت لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله لفظاً آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره كما قال ابن الصلاح (٢)

(١) جامع الأصول ح ١ ص ٥٤ الباعث الحديث ص ١٦٦ .

(٢) مه ٤٥٠ ابن الصلاح ص ١٨٩ .

ومما ينبغي أن يعلم أيضاً أنهم استثنوا من الأحاديث التي جوزوا روايتها بالمعنى الأحاديث التي يتعبد بلفظها كأحاديث الأذكار والأدعية والشهد ونحوها بكوامع وكلمه صلى الله عليه وسلم الرائعة .

فإذا علمنا أن التدوين العام كان في أوائل القرن الثاني ، وأن الدوين الخاص وجد في القرن الأول ، وأن الرواية بالمعنى لا تجوز في الكتب المدونة والصحف المكتوبة كما ذكرنا آنفاً ، وأن الذين نقلوا بعض الأحاديث بمعناها من الصحابة والتابعين كانوا عرباً خالصاً غالباً ، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة ، وأنهم قد سمعوا من الرسول أو ممن سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله ، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ، ومحامل الكلام ، وأنهم يعلمون حق العلم أنهم يروون فيما هو دين ، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله ، وأنه كذب على الله فيما حكم وشرع . إذا علمنا كل ذلك أيقنا أن الرواية بالمعنى لم تكن على الدين وأنها لم تدخل عليه التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين وأبواقهم من صنائعهم ، وصنائع الاستعمار .

وإن الله الذي تكفل بحفظ كتابه قد تكفل بحفظ سنة نبيه ، وقبض لها في كل عصر من ينقون تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فذهب الباطل الدخيل ، وبقي الحق مورداً صافياً للشاربين ، وإذ قد اتهمنا إلى هذا — والحمد لله رب العالمين — فلنشرع فيما إله قصدنا من ذكر أشهر المحدثين وأعلامهم وما خلفوه لنا من كسب قيمة وعلم غزير وسنسير في بحثنا — إن شاء الله — على ترتيب القرون ، ولما كنا سننص بالبحث أصحاب المؤلفات المعروفة فسنبدأ بالقرن الثاني الذي ابتدأ فيه التدوين والتأليف ، ولقد كان في القرن الأول أعلام وأعلام من الصحابة والتابعين ، إلا أننا لم يصلنا من مؤلفاتهم شيء ، وإنما هي روايات عنهم ونقول .

أشهر المؤلفين في الحديث

في القرن الثاني

قلنا فيما سبق إن كثيراً من الأئمة تصدوا لجمع الأحاديث ، وسردنا لك من أسمائهم غير قليل ، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ من مؤلفات هذا القرن في الحديث إلا موطأ الإمام مالك ، وسيكون حديثنا عنه وعن صاحبه من ناحيته الحديثية .

الإمام مالك رحمه الله (٩٥ — ١٧٩) هـ

نسبه : هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرو بن الحارث بن غيلان بن حشد بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصح الحميري ، وهو عربي صريح ينتهي نسبه إلى حمير بن سبأ الأكبر ، ولا تلتفت إلى غير ذلك .

وهو لإمام دار الهجرة غير منازع ، وشيخ الإسلام ، وأحد الأئمة الأربعة الأعلام الذين سارت بذكرهم الركبان ، وطبقت شهرتهم الآفاق والأمصار ، وإليه انتهت الإمامة في الحجاز في الفقه والحديث ، وكفاه غزراً أنه تلمذ عليه الإمام الشافعي ، وحضر مجلسه إمام الأئمة أبو حنيفة النعمان ابن ثابت وتناقشا وتجادلا في بعض المسائل ، وأتت كل منهما على الآخر ، ولد عام ٩٣ ، وقيل ٩٥ ، وقبل ٩٧ هـ بالمدينة ، وبها كانت نشأته .

مدرسة الحجاز : والإمام مالك يمثل المدرسة الحجازية في العلم أصدق تمثيل ، وجل خصائص أهل هذه المدرسة أخذهم من الحديث بقسط كبير ، وتقديمهم للحديث إذا ثبت على الرأي والقياس ، وذلك أمر طبيعي ، فالحجاز ، ولا سيما المدينة — قلب الإسلام النابض ، ومركز الخلافة الإسلامية الرشيدة — كان غنياً بالصحابة الذين أخذوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذين تفرغوا للعلم والتحديث ،

فكانت الثروة الحديثية فيه أكثر من غيره ، وكثرة الأحاديث المحفوظة تسعف الفقيه إذا عرضت له أقضية يتطلب فيها حكم الشرع ، والإمام مالك ممن جمعوا بين الفقه والحديث ، فهو من محدثي الفقهاء أو إن شئت قل : من فقهاء المحدثين .

روايته :

أخذ الحديث عن الإمام محمد بن شهاب الزهري ونافع مولى عبد الله ابن عمر ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، ومحمد بن المنكدر وسعيد بن أبي سعيد المقبري ، وربيع بن عبد الرحمن المعروف بربيع الرأي وغيرهم كثير .

وروى عنه خلائق كثيرون لا يحصون ، من أعيانهم الإمام أبو حنيفة فقي جامع المسانيد له الذي ألفه الخوارزمي حديثان عن مالك^(١) والإمام الشافعي ، ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة ، وله رواية للبوطا مشهورة ، وابن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، ويحيى بن يحيى النسابوري شيوخ البخاري ومسلم ، ويحيى بن يحيى الأندلسي ، وله رواية للبوطا مشهورة .

وروى عنه من شيوخه يحيى بن سعيد الأنصاري ، ومحمد بن شهاب الزهري ، وهذا يدل على جلالة قدره ، وعلو منزلته .

منحاه في الفقه والاجتهاد :

لما كان بحثنا عن المؤلفين في الحديث فلن تناول الجانب الفقهي عند مالك بالبسط ، فلذلك مقام آخر ، ولكننا سنكتفي بإشارة موجزة إلى منحاه في الفقه والاستنباط .

(١) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك وشرحه ص ١٠٩ الشيخ العلامة النسيح محمد حبيب الله الشنيطي — رحمه الله وأتاه —

والإمام مالك يأخذ بالكتاب والسنة الثابتة والإجماع والقياس كعظم أئمة الفقه والاجتهاد وزاد شيئاً آخر وهو عمل أهل المدينة من الصحابة والتابعين ، لا من دونهم . وما ينبغي أن يتنبه إليه أن عمل أهل المدينة الذي هو حجة عنده إنما هو إجماعهم فيما طريقته التوقيف بأن كان لا مجال للرأى فيه ، فما كان من هذا القبيل فهو حجة عنده وعند أتباعه ، مقدم على خبر الآحاد عندهم اتفاقاً ، لأنه قطعى فهو من باب تقديم المتواتر على الآحاد ، لا من باب رد خبر الآحاد ، وسواء في ذلك أن صرحوا بالمستند عن النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يصرحوا ؛ أما إن كان إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال فقد اختلف فيه أصحاب مالك : فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة وهو قول أكثر البغداديين ؛ لأنهم بعض الأئمة فيقدم عليه خبر الواحد الثابت ، وذهب آخرون من أصحاب مالك إلى أنه حجة فيقدم على خبر الواحد ، ومحل الخلاف في خبر لا ندرى أبلغ أهل المدينة أم لا ؟ والمختار عدم التمسك بالآحاد حينئذ لأن الغالب عدم خفاء الخبر عليهم لقرب دارهم وزمانهم وكثرة بحثهم عن أدلة الشريعة . أما ما بلغهم ولم يعملوا به فهو ساقط ، وما علم أنه لم يبلغهم فهو مقدم على عملهم قطعاً^(١).

منحاه في الحديث والرواية :

لقد كان الإمام مالك من المتشدين في الرواية ، ولطك على ذكر مما ذكرناه آنفاً من أنه كان لا يقبل رواية الراوى إلا إذا حدث من حفظه ، ويدل على تحوطه في قبول الروايات أنه قال : « لقد أدركت في هذا المسجد سبعين ممن يقول : قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو أوتى على يد مال لكان

(١) إضاءة الحالك من ألقاط دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك ص ٦٧ ، ٦٨ .

أميناً عليه ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن ، وقدم علينا ابن شهاب فكننا نزدحم على بابه ، ، وقال : « لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سواهم : لا يؤخذ من سفيه ، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل ، وما يحدث به . » وروى عن الشافعي أنه قال : « كان مالك بن أنس إذا شك في الحديث طرحه كله ^(١) ،

وقد رزقه الله سبحانه أذناً واعية ، وحافظة قوية . روى الدولابي عن مالك بن أنس قال : « قدم علينا الزهري فأتيناه ومعنا ربيعة فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً ثم أتينا الغد فقال : انظروا كتاباً حتى أحدثكم منه رأيتم ما حدثكم به أمس أى شيء في أيديكم ؟ قال : فقال له ربيعة : ههنا من يرد عليك ما حدثت به أمس . قال : ومن هو ؟ قال ابن أبي عامر . قال : هات . قال : فحدثته بأربعين حديثاً منها . فقال الزهري : « ما كنت أرى أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري . »

ثناء الأئمة عليه :

وقد أثنى عليه أئمة كثيرون منهم الإمام الشافعي . قال : « إذا ذكر العلماء فمالك النجم ، وقال : « من أراد الحديث فهو عيال على مالك » . وقال يحيى القطان : « كان مالك بن أنس إماماً في الحديث » . وقال : « ما في القوم أصح حديثاً من مالك » . وقال أبو بكر الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « مالك بن أنس أحسن حديثاً عن الزهري من ابن عينة . قلت : فعممر ؟ قال : مالك أنقن ومعمراً أكثر حديثاً عن الزهري » . وقال عبد الرزاق في الحديث الذي رواه الترمذي مرفوعاً : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم

المدينة : : إن المراد به مالك بن أنس ، وكذا روى عن سفيان بن عيينة في قول له : إنه مالك ^(١) .

اعتزاز مالك بعلمه :

روى أن هارون الرشيد وهو خليفة المسلمين زار مالكا في بيته ومعه بنوه ورغب إليه أن يقرأ عليهم الموطأ . فقال مالك : ما قرأت على أحد منذ زمان ، وإنما يقرأ علي . فقال هارون : أخرج الناس عني حتى أقرأ أنا عليك . فقال مالك : إذا منع العام لبعض الخاص لم ينتفع الخاص ، وأمر معن بن عيسى أن يقرأ فقراً ^(٢) ، فلم يجد الرشيد بداً من النزول على رأي مالك . وروى عبد الله بن وهب قال : سمعت مالكا يقول : « دخلت على أبي جعفر المنصور فرأيت غير واحد من بني هاشم يقبل يده المرتين والثلاث ، ورزقني الله العافية فلم أقبل له يداً » وهكذا فليكن العلماء .

إنصافه للعلماء وزهده في الشهرة والمال وجهه للمدينة

لما قدم المهدي المدينة بعث إلى مالك بألف دينار ، وقيل بثلاثة آلاف ثم أتاه الربيع فقال : إن أمير المؤمنين يحب أن تصاحبه إلى مدينة السلام — بغداد — فقال له : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » ^(٣) .

روى أن الرشيد أعطاه ثلاثة آلاف دينار وقال له : اشتري بها داراً فأخذها ولم ينفقها ، فلما أن أراد الرشيد الشخص قال لمالك : ينبغي أن تخرج معي ، فإني عزم أن أحمل الناس على الموطأ كما حمل عثمان الناس على القرآن ^(٤) فقال : أما حمل الناس على الموطأ فليس إلى ذلك سبيل ،

(١) أطر الانتقاء لاس عبد الر من ص ١٩ — ٣٢ (٢) تذكرة الحفاظ ج ١

ص ١٩٧ .

(٣) الانتقاء ص ٢٢ .

(٤) يعي على المصاحف التي كتبها في عهده ووجه بمطبخها إلى الأمصار .

(٤ — اعلام المحققين)

لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا بعده في الأمصار فخذثوا ، فعند كل أهل مصر حديث عليه ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اختلاف أمتي رحمة » ، وأما الخروج معك فلا سبيل إليه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » ، وقال : « المدينة تنفي خبثها » وهذه دنانيركم كما هي ، إن شئتم فخذوها ، وإن شئتم فدعوها ^(١) ، وروى أبو نعيم في الحلية عن مالك ابن أنس قال : شاورني هارون الرشيد في أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه . فقلت : لا تفعل ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب . فقال : وفقك الله يا أبا عبد الله .

وقصة إتيائه عن حمل الناس في الأمصار الإسلامية على ما في كتابه الموطأ ، وتعليقه ذلك باختلافهم في الفروع وتفرقهم في الأمصار ، وقد يكون عند أحدهم من الحديث ما ليس عند الآخر - تدل على غاية الانصاف من الإمام وأنه لا يريد شهرة ولا يخضع لشهوة نفس ، وهكذا كان شأن السلف الصالح من علماء هذه الأمة .

أخلاقه وسمته :

كان مالك جواداً كريماً على ضيق ذات يده في مبدأ أمره ، سمح المحيا ، وكان يجلس في منزله على ضجاع له ونمارق مطروحة يمنة ويسرة لمن يأتيه ، وكان مجلسه مجلس وقار وعلم وحلم ، وكان مهيباً نبيلاً ليس في مجلسه شيء من المراء واللفظ ورفع الصوت ، وكان يقول : الدنو من الباطل هلكة ، والقول بالباطل بعدد عن الحق ، ولا خير في شيء وإن كثر من الدنيا بفساد دين المرء ومروءته . وكان من تعظيمه لحديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه ، وسرح لحيته ، واستعمل الطيب ، وتمسك من الجلوس على على وقار وهيبة ثم حدث ، ف قيل له في ذلك ، قال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان من أدبه الفائق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يركب دابة بالمدينة ويقول : إني لأستحي من الله أن أطأ تربة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بحافر دابة .

محنة الإمام :

وقد أصيب الإمام بمحنة في عهد المنصور أيام أن خرج عليه محمد ابن عبد الله بن الحسن وأخوه إبراهيم ، فقد ضرب وأهين بسبب ثباته على رأيه ، وقد رويت في هذا روايان : إحداهما أن مالكا كان يروى حديثه ليس على مستكره طلاق ، ويفتي الناس بعدم وقوع طلاق المكره ولم تكن هذه الفتوى تعجب العباسيين لأنها تبيح لمن بايعهم مكرها أن يتحلل من بيعته ويبيع من خرج عليهم ، وقد روى أن المنصور نهى الإمام عن الحديث به ثم دس إليه من يسأله فحدث به على رؤوس الناس فضربه بالسياط ، والرواية الأخرى : أن مالكا لما علا شأنه بالمدينة « حى حساده إلى واليها جعفر بن سليمان وقالوا له : إن مالكا لا يرى أيمان بعثكم هذه بشيء وهو يأخذ بحديث رواه عن ثابت بن الأحف في طلاق المكره أنه لا يجوز ، فغضب جعفر بن سليمان ودعا بمالك ثم جرده وضربه بالسياط ومدت يده حتى انخلعت كتفه . قال راوى القصة : فوالله ما زال مالك بعد ذلك الضرب في رفة من الناس وعلو من شأنه وإعظام الناس له ، وكأنا ما كانت تلك السياط التي ضرب بها حليا حلي به^(١) .

وقد وروى عنه أيضاً أنه سئل عن البغاة — يعنى العصاة الخارجين على الخليفة — أيجوز قتالهم ؟ فقال : إن خرجوا على مثل عمر بن عبدالعزيز ، فقال السائل : فإن لم يكن مثله ؟ فقال : دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ، ثم ينتقم من كليهما ، ففعل هذه الفتوى كانت من أسباب محنته أيضاً .

وهذا يدل على جلالة قدر الإمام وأنه ما كان يحابى الخلفاء والأمراء ولا يداهنهم ، وإنما كان يجهر بالحق ، ويثبت على ما يعتقد أنه الحق ، مهما ناله فى سبيله من عنت وإيذاء ، وهكذا فليكن العلماء .

ويقال إن المنصور لقي مالكا بعد هذا فى موسم الحج فاعتذر إليه ، واستسمحه ، وفتح فى كثير من مسائل الدين وطلب إليه أن يجمع ما ثبت لديه ويدونه فى كتاب ويوطئه للناس ، فاعتذر فلم يقبل منه عنرا ، فألف كتابه الموطأ فى الحديث والفقه ؛ فجاء المهدي بعد ذلك حاجاً فسمعه منه وأمر له ولتلاميذه بمنحة كبيرة (١) .

وفاته :

وفى أخريات حياته اعتزل الناس وأقام فى بيته وقد احتمل الناس ذلك على تألم ، وكان ربما يكلم فى ذلك فيقول : ليس كل الناس بقدر أن يتكلم بعذر . وبعد هذه الحياة الحافلة بنشر العلم والفقه والحدث اخاره الله سبحانه إلى جواره . وكانت وفاته فى ربيع الأول . وقيل فى صفر عام تسع وسبعين ومائة . فرضى الله عنه وأرضاه .

موطأ الإمام مالك

هو كتاب ألفه فى الحديث على طريقة الأبواب الإمام مالك رحمه الله تعالى ولم يتقيد فيه الإمام بالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، بل جمع فيه أيضاً أقوال الصحابة وفتاوى التابعين . وطريقة الإمام في الموطأ أن يذكر في مقدمة الموضوع ماورد فيه من حديث رسول الله . ثم ماورد من أقوال الصحابة . ثم ماورد من فتاوى التابعين ، وقل أن يكونوا من غير أهل المدينة ، وأحيانا يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة ، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له ، وذلك مثل ما صنعه بعد ذكر أحاديث السرقة فقد قال : « ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخدمانهم إن سرقاهم قطع ؛ لأن حالهما ليست بحال السارق وإنما حالهما حال الحائض وليس على الحائض قطع ، . » والأمر عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به أنه ليس عليه قطع ، وإنما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمرأ لبشرها فلم يفعل فليس عليه حد ، ، ومثل قوله : « سئل مالك عن الحائض تطهر فلا تجد ماء هل تقيم ؟ قال نعم ، لتقيم فإن مثلها الجنب إذا لم يجد ماء تيمم ، ولكن مع هذا فصبغته الأصلية أنه كتاب حديث لا حديث وفقه كما قيل ^(١) » إذ هذه الآراء مهما بلغت فإنها لا تبلغ من الكتاب إلا جزءاً يسيراً ، ولم ينقيد فيه الإمام بالمسند المتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلاغات وهي ما يقول فيها مالك بلغني أو نحوه من غير أن يعين من روى عنه ، وذلك مثل قوله : بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « للمملوك طعامه وكسوته ، أو يقول بلغني عن الثقة عندى عن عمرو بن شعيب . عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهمي عن بيع العربان » .

وقد روى أن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون سبق مالكا فعمل كتابا ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة وأنه عمل ذلك كلاما وآراء بغير حديث ، فلما رآه مالك نظر فيه وقال : ما أحسن ما عمل ،

ولو كنت أنا الذى عملت لا بدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام .
ويظهر أن هذا هو الذى قوى عزمه على إخراج كتابه كما أراد .

وقد اختلف فى سبب تسميته «الموطأ» فقيل إن مالكا قال : «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأنى عليه ، فسميته الموطأ» . وقيل لأنه بصنيعه هذا قد وطأ العلم والحديث ويسرهما للناس .
مبالغة الإمام وتحريه فى «الموطأ» :

أخرج الإمام أبو عمر بن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعى قال : « عرضنا على مالك الموطأ فى أربعين يوماً فقال : كتاب ألفته فى أربعين سنة أخذتموه فى أربعين يوماً ، ما أقل ما تفقهون فيه » . وهذا يدل على مبلغ الجهد الذى بذله الإمام فى جمع هذا الكتاب وتحريه فى الرواية ، وليس أدل على هذا مما ذكره ابن الهباب أن مالكا روى مائة ألف حديث جمع منها فى الموطأ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة حتى رجعت إلى خمسمائة » .

وهذا يدل على غاية البحث والتحري ، ولذلك لا يجب إذا أثنى عليه الإمام الشافعى فقال : « ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك » . وفى رواية : « ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ » . وفى لفظ : « ما وضع على الأرض كتاب أقرب إلى القرآن من كتاب مالك » .
رجال الموطأ :

قال الحافظ صلاح الدين العلاى : « عدة رجال مالك الذين روى عنهم فى هذا السند ومما هم خمسة وتسعون رجلاً ، وعدة من روى له فيه من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلاً وعشرون امرأة ، ومن التابعين ثمانية وأربعون رجلاً كلهم من أهل المدينة إلا ستة رجال وهم : أبو الزبير من أهل مكة ، وحيد الطويل من أهل البصرة ، وأيوب السختياني من أهل البصرة ، وعطاء بن عبد الله من أهل خراسان ، وعبد الكريم بن مالك من أهل الجزيرة ، وإبراهيم بن أبي عبلة من أهل الشام » .

والأحاديث التي يروها عن هؤلاء الستة قليلة جداً ، فمنهم من يروى له الحديث ، ومنهم من يروى له الحديثين ، وقد لقيهم مالك إما في المدينة أو في مكة .

وأما المدنيون فتختلف الرواية عنهم قلة وكثرة ، فمنهم من يروى له كثيراً كابن شهاب الزهري فله في الموطأ — رواية يحيى بن يحيى — من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مائة واثنان وثلاثون حديثاً منها اثنان وتسعون مسنده وسائرهما منقطعة ومرسلة . وكنافع فله في الموطأ ثمانون حديثاً ، ويحيى بن سعيد فله ستة وسبعون حديثاً منها ثلاثون مسنده في بعضها انقطاع ، ومنها تسعة موقوفة ، وسائرهما مرسلة ومنقطعة وبلاغات وكلها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصاً أو معنى ^(١) ، وبعضهم يروى له الحديث الواحد ، مثل يزيد بن رومان مولى الزبير بن العوام ، وبعضهم يروى له الحديثين ، مثل يزيد بن زياد القرظي وبعضهم يروى له الثلاثة ، مثل يزيد بن الهادي ، وحتى الصحابة الذين يروى لهم أكثرهم عن أقام بالمدينة طويلاً .

رواة الموطأ :

قد روى الموطأ عن الإمام مالك بغير واسطة كثيرون جداً حتى قيل إنهم أكثر من ألف ، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى الإمام مالك من أقاصي البلاد شرقاً وغرباً ، وما ذلك إلا لجلالة قدره والوثوق بما فيه ، ومن هؤلاء الذين روى الموطأ عن مالك فقهاء كبار من أعيانهم الشافعي ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة ، وقد كان له فضل في تطعيم فقه العراق بفقه المدينة وأحاديثها الممثلين في فقه مالك وموطأ ، وابن وهب وابن القاسم ، ومنهم شيوخ المحدثين كيجي بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن ابن مهدي ، وعبد الرزاق بن همام ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه الأمين والمأمون ، وقد طبقت شهرته

(١) التقى الحديث الموطأ وشيوخ الامام مالك ص ١١٦ .

الآفاق في عصر الإمام ، ولم يأت زمان إلا وهو أكثر به شهرة وأقوى به عناية ، وعنى به العلماء عناية فائقة ، فمنهم من وصل مرسله ومنقطعه وبلاغاته ^(١) ، ومنهم من ذكر متابعاته وشواهد ^(٢) ، ومنهم من ألف في رجاله ، ومنهم من شرحه أو شرح غريبه إلى غير ذلك مما يدل على جلالته في نفوس علماء الأمة .

روايات الموطأ :

وقد روى الموطأ بروايات مختلفة تختلف في ترتيب الأبواب وفي عدد الأحاديث ، وقد ذكر القاضي عياض أن الذي اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة ، وذكر بعضهم أنها ثلاثون ، وقال أبو القاسم بن محمد ابن حسين الشافعي : الموطآت عن مالك أحد عشر معناها متفارب ، والمسعمل منها أربعة : موطأ يحيى بن يحيى ، وموطأ ابن بكير ، وموطأ أبي مصعب ، وموطأ ابن وهب ، ثم ضعف الاستعمال في الأخيرين ،

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي المتوفى سنة ١١٣٩ في كتابه « بستان العارفين » المؤلف بالفارسية : إن نسخ الموطأ التي توجد في بلاد العرب في هذه الأيام متعددة عد منها ست عشر نسخة ، كل نسخة عن

(١) المرسل من الحديث ما سقط من سنده الصحابي ما ن يرويه النامي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمقطع ما سقط من إسناده راو واحد في موضع أو في مواضع والبلاغات بينها في صلب الكتاب .

(٢) الحديث الذي امرد روايته واحد يسمى عربيا فان امرد به في موضع واحد من الإسناد قيل للحديث انه فرد يسمى ، وإن كان في كل موضع قيل له فرد حميم ، فاذا وافق ذلك للمررد غيره في رواية ذلك الحديث عن نفس الصحابي الذي رواه . له مسامع للأول وإذا وجد من شبهه منه ولكنه مروى عن صحابي آخر قيل للثاني شاهد وهو رأى الخاطئ ابن حجر في شرح الحجة .

وأما من الصلاح فيرى أن المسامحة تكون موافقه راو لآخر في رواية حديث ناطقه عن هذا الصحابي أو غيره . وأما الشاهد ويكون في الموافقة في المعنى عن الصحابي الأول أو عن غيره .

راو خاص ،^(١) ومن الموطآت المشهورة المشروحة : موطأ الإمام محمد ابن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ وهي المطبوعة بالهند ، وموطأ الإمام يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي المتوفى في رجب سنة ٢٣٤ هـ وهي المطبوعة بمصر ، والتي شرحها الإمام ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، في كتابه الجليل « التمهيد » والشيخ الزرقاني ، وبين الروايات — أو بلفظ آخر الموطآت — اختلاف كبير بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب ، فقد قال ابن حزم : بأنها تزيد عن سائر الموطآت نحو مائة حديث .

والذي يظهر أن سبب الاختلاف يرجع إلى أن الإمام مالكا — كما علمت آنفاً — كان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه ، وحذف بعض الأحاديث التي تبدو في نظره غير جديرة بالمستوى الذي ألزمه في كتابه من الصحري والدقيق ، وطبعي أن الذين سمعوا الموطأ منه سمعوه في أزمان مختلفة ، فكان من ذلك الاختلاف في النسخ ، وقد تعرض لبيان الزيادات عن موطأ يحيى بن يحيى الإمام ابن عبد البر في آخر كتابه « القصص » ورتبها على حسب حروف المعجم بالنسبة لشيوخ مالك .

عدد أحاديث الموطأ :

قال الإمام أبو بكر الأبهري : جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً : المسند منها ستمائة حديث ، والمرسل مائتان وإثنتان وعشرون حديثاً ، والموقوف^(٢) ستمائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون .

(١) سماح السنة ص ٢٦ (٢) الموقوف ما روى عن الصحابة ولم يروم إلى رسول الله . وأما الموقوف عن التابعين فيسمى في الاصطلاح المقطوع مثال الأول ... قال ابن عباس كذا ... ومثال الثاني ... قال مجاهد كذا ...

وقال الإمام السيوطي نقلاً عن ابن حزم : أحصيت ما في موطأ مالك ، وما في حديث سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منهما خمسمائة ونيفاً مسندة^(١) وثلثمائة مرسلات ، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد تركها مالك نفسه العمل وفيها أحاديث ضعيفة وهما جمهور العلماء .

والذي ذكره الإمام ابن عبد البر في آخر التقصى أن عدة أحاديث الموطأ من رواية يحيى بن يحيى ثمانمائة حديث وثلثة وخمسون حديثاً^(٢) وقد راجعت العد فوجدته دقيقاً جداً ولا منافاة بين هذه الأقوال ، لأن روايات الموطأ كما ذكرنا كثيرة وتختلف بالزيادة والنقصان ، وقد قالوا : إن ما في موطأ الإمام محمد بن الحسن من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم مسندة كانت أو غير مسندة ألف حديث ومائة وثمانين حديثاً ، منها عن مالك ألف حديث وخمسة أحاديث ومن غير طريقه مائة وخمسة وسبعون حديثاً ، منها عن أبي حنيفة ثلاثة عشر حديثاً ومن طريق أبي يوسف أربعة والباقي عن غيرهما ، وهذا يدل على أنه زاد في الموطأ ما ليس من رواية مالك قطعاً .

وقد صنف الإمام ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل والبلاغات . قال ابن عبد البر في مصنفه هذا : جميع ما فيه من قوله بلغنى ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وسون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تعرف :

« أحدها ، : إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن . » والثاني ، : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ

(١) يعنى . مصله . مرفوعة .

(٢) النصي ص ٢٥٨

غيرهم فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر . « والثالث » قول معاذ : آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجلى فى الغرز^(١) أن قال : حسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل . « والرابع » : إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت ففلك عين غديقة^(٢) .

وهذه الأحاديث - كما قال ابن عبد البر - ليس منها حديث منكر ولا ما يدفعه أصل ، وقد وصل هذه الأحاديث الأربعة ابن الصلاح وغيره كما ذكر لها شواهد بعض العلماء^(٣) .

درجة أحاديث الموطأ :

وقد اختلف العلماء فى منزلة الموطأ من كتب السنة ، فمنهم من جعله مقدما على الصحيحين كالإمام أبى بكر بن العربى حيث قال : الموطأ هو الأصل الأول واللباب وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، والإمام ابن عبد البر كما يدل على ذلك كلامه فى مقدمة كتابه « التلقى » « واعتماده - أى مالك - عليها فى موطأه الذى لا مثيل له ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله تعالى عز وجل »^(٤) . وكذلك السيوطى حيث قال فى مقدمة شرح الموطأ : « ما من مرسل فى الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد ، فالصحيح أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء . ومن المتأخرين أساذنا الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى - رحمه الله - ومنهم من جعله فى مرتبتهما وإليه يشير كلام الدهلوى فى كتابه « حجة الله البالغة » ، حيث حصر كتب الطبقة الأولى فى ثلاثة الصحيحين وموطأ مالك ، وأيد كلامه بأنه ليس

(١) العرر موضع الركاب من رحل العير

(٢) هذه الأربعة فى الموطأ رواية يحيى بن يعقوب البحرية : السجاية تاء م : اتجعت

بحو الشام . عديقة : كبيرة الماء

(٣) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك ص ٦٥ .

(٤) التلقى ص ٩ .

فيه حديث مرسل ولا منقطع إلا وقد اتصل السند به من طرق أخرى ، فلا جرم كانت صحيحة من هذا الوجه . ومنهم من جعل الموطأ في مرتبة دون الصحيحين وإليه يميل كلام ابن الصلاح في مقدمته ، وقال به ابن حزم في مقالة له رتب فيها كتب الحديث نقلها السيوطي في التدريب والحافظ ابن حجر ، وإليه يشير قوله : « كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما » .

وقد نقل شيخنا الشنقيطي - رحمه الله - رجوع الحافظ ابن حجر عن رأيه هذا وذهابه إلى المساواة بين الإمام البخاري والإمام مالك في الاحتجاج بغير المتصل وأن ما في الموطأ من الرسائل وشبهها مثل ما في صحيح البخاري من المعلقات والموقوفات ونحوهما ، وقد ذكر ذلك الحافظ في نكته على ابن الصلاح ^(١) .

وقال بعض العلماء المتأخرين ^(٢) : « إن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحاح كلها وهي في الصحة كأحاديث الصحيحين ، وأما ما فيه من المراسل والبلاغات وغيرها فيعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى وإنما لم يعده بعض العلماء في الكتب الصحاح لكثرة ما فيه من المراسل والبلاغات والمنقطعات وكثرة الآراء الفقهية فيه لمالك وغيره ، وهو ميل إلى القول بالمساواة بينه وبين الصحيحين .

مختصراته :

وللموطأ مختصرات كثيرة ، فمنها مختصر الإمام الخطابي أحمد بن محمد البستي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ومختصر أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ وابن رشيق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

شروحه:

شرح الموطأ كثيرون من أجلة العلماء ، وأجل هذه الشروح وأوسعها كتاب « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » ألفه الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر النري المتوفى سنة ٤٦٣ هـ وهو كتاب في عشرين^(١) جزءاً لم يصنف أحد مثله قال فيه ابن حزم — وهو هو في صرامة النقد — « التمهيد لصاحبنا أبي عمر لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه . »

ولما رأى الإمام تقاصر المهم عن تحصيل التمهيد اختصره في كتاب سماه « التقصى في معرفة شيوخ الإمام في الموطأ وذكر أحاديثه » أو « تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . » وقد اقتصر في هذا المختصر على الأسانيد. وذكر الأحاديث لا المعاني ، وقد نقل ناشره في آخره شرحاً لبضعة أحاديث^(٢) نقلها من التمهيد ، وإن الناظر فيها لا يسعه إلا أن يؤيد مقالة ابن حزم إن لم يزد عليها .

وكذلك شرح الموطأ أبو محمد عبد الله بن محمد النحوى البطلوسى المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، والقاضى أبو بكر محمد بن العربي المغربي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ وسماه « القبس » ومما جاء فيه في وصف الموطأ « هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام وهو آخره ، لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه التى ترجع إليه في مسائله وفروعه . »

ومن شرحه الجلال السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ وسمى شرحه « كشف المغطاء في شرح الموطأ » واختصره في شرحه « تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك » ، والشيخ العلامة محمد بن عبد الباقي الزرقانى المصرى

(١) الموجود منه ثلاثة أجزاء بدار الكتب المصرية .

(٢) التنصيص ص ٢٨٢ — ٣٤٥ .

المالكي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ ، شرحه شرحاً وجيزاً في ثلاثة أجزاء .

وكذا شرحه الشيخ ولي الله المحدث الحنفى الدهلوى قطب الدين أحمد ابن عبد الرحيم المتوفى سنة ١١٧٦ هـ شرحه شرحين ، أحدهما باللسان الفارسى سماه « المصنفى » ، جرد فيه الأحاديث والآثار وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته وتكلم فيه كلام المجتهدين ، ثانيهما بالعربية وسماه « المسوى » ، اكتفى فيه بشرح الغريب وذكر اختلافات المذاهب وغير ذلك مما لا بد منه .

وشرحاه أيضاً الشيخ على القارىء الهروى ثم المكي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ وشرحاه يقع فى مجلدين وفيه نقائس لطيفة وغرائب شريفة ، ولا يخلو كلامه فى نقد الرجال من مساعدات كثيرة .

وشرحاه الشيخ عبد الحى محمد الهندى فى كتابه « التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد » .

المؤلفات على الموطأ فى أغراض مختلفة :

من ألف فى شرح غريبه البرقى وأحمد بن عمران الأخفش وأبو القاسم العثمانى المصرى .

وألف فى رجاله القاضى أبو عبد الله الحذاء وأبو عبد الله بن مفرح والبرقى وأبو عمر الطلمنكى ، وجلال الدين السيوطى أسمى كتابه « إسعاف المطأ برجال الموطأ » ، وقد طبع مع شرحه « نوير الحوالمك » ، بمصر .

وألف القاضى إسماعيل شواهد الموطأ ، وألف أبو الحسن الدارقطنى « كتاب اختلاف الموطآت » ، وكذا القاضى أبو الوليد الباجى .

ولأبى بكر بن حبيب أطراف الموطأ ، ومن ألف من المأخرين فى كل ما يتعلق بالموطأ من بيان أصحته وتقديمه على غيره ورواته ، وعدد أحاديثه إلى غير ذلك أستاذنا المحدث الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى المتوفى سنة (١٣٦٣) هـ فقد ألف فى ذلك نظماً سماه « دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك » ،

وعلق عليه في حاشية سماها «إضاءة الخالك من ألفاظ دليل السالك» .
ولعلك بعد هذا ازددت معي يقيناً من عناية الأمة الإسلامية بكتب
أحاديث نبيها صلى الله عليه وسلم المسطورة في هذا الكتاب الجليل الذي
لم يحفظ لنا الزمن من كتب القرن الثاني غيره فله الحمد على ما ألهم ووفق .
نماذج من موطأ الإمام مالك :

(١) « باب وقوت الصلاة » : قال : حدثني يحيى بن يحيى ^(١) الليثي
عن مالك بن أنس عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز آخر الصلاة ^(٢)
يوماً فدخل عليه عروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شعبة آخر الصلاة
يوماً وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا
يا مغيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ، فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ثم قال : بهذا أمرت فقال عمر بن عبد العزيز : أعلم ما تحدث به يا عروة
أو إن جبريل هو الذي أقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلاة
قال عروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود الأنصاري يحدث عن أبيه ،
قال عروة : ولقد حدثني عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل
أن تظهر ^(٣) .

(١) انقال: قال هو الراوى عن يحيى بن يحيى وهو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس
أبو محمد الأندلسي مات في رحمة أربع ولايتين ومائتين وهو من أسهر رواة
الموطأ عن الإمام مالك وهو غير يحيى بن يحيى بن كثير بن عبد الرحمن التميمي الحنطلي
اليسانوري شيخ البخاري ومسلم مات في صر سنة ست وعشرين ومائتين .

(٢) يعنى عن وقت الاستحباب لا تأخيرها حتى عرت الشمس .

(٣) أى رول عنها ونحرج .

(٢) « من أدرك ركعة من الصلاة ، قال حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »^(١) .

(٣) « العمل في التيمم ، حدثني يحيى عن مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمريد نزل عبد الله فتيمم صعيداً طيباً فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى .

(٤) وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتيمم إلى المرفقين ، وسئل مالك كيف التيمم ؟ وأين يبلغ به ؟ فقال : يضرب ضربة للوجه ، وضربة لليدين ويمسحهما إلى المرفقين .

(٥) « ما جاء في السواك ، حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن ابن السَّبَّاق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع : « يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا ، ومن كان عنه طيب فلا يضربه أن يمسّ منه وعليكم بالسواك » .

(٦) « العمل في غسل يوم الجمعة ، حدثني يحيى عن مالك عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السَّمَّان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنه »^(٢) ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » .

(١) أى أدرك وصلها .

(٢) الندة الواحد - من الامل ذكرأ كل أم أنى والهاء فيها للوحدة لا للاث .

(٧) « وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة » : وحدثني عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أنه قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم : لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك ^(١) .

(٨) « ما جاء في الدعاء » : وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فققدته من الليل فلبسته يدي فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول : « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » .

(٩) وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أنه كان يقول : « ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث ، إما أن يستجاب له ، وإما أن يدخر له ، وإما أن يكفر عنه » .

(١٠) « جامع الصيام » : وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسي بيده لحُلُوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إنما ينذر شهوته وطعامه من أجلي فالصيام لي وأنا أجزي به كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به » .

(١١) « حج المرأة بغير ذي محرم » : قال مالك : في الضرورة ^(٢) من النساء التي لم تحج قط إنها إن لم يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها

(١) ينمى ذلك أى يرممه إلى الذى صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع صراحة .

(٢) الضرورة متح الصاد التي لم تحج يستوى فيها المذكور والمؤث .

فلم يستطع أن يخرج معها أنها لا تترك فريضة الله عليها في الحج لنخرج في جماعة النساء .

(١٢) «النهى عن قتل النساء والولدان في الغزو» : وحدثني عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مغازيه امرأة مقنولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان .

(١٣) وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يمشى مع يزيد بن أبي سفيان وكان أمير ربيع من تلك الأرباع فزعموا أن يزيد قال لأبي بكر : إما أن تركب وإما أن أنزل ، فقال أبو بكر : ما أنت بنازل وما أنا براكب إني أحتسب خطاي هذه في سبيل الله ، ثم قال : إنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له^(١) ، وستجد قوما فخصوا عن أوساط رؤوسهم من الشعر^(٢) فاضرب ما فخصوا عنه بالسيف وإني موصلك بعشر : لا تقتلن امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبيراً هرماً ، ولا تقطعن شجرة منمرا ، ولا تخربين عامراً ، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لما كاه ، ولا تحرقن نخلاً ، ولا تفرقه ، ولا تغل^(٣) ، ولا تبجن .

(١٤) وحدثني عن مالك أنه بلغه^(٤) أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية^(٥) يقول لهم : اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، تقاتلون من كفر بالله ، لا تملوا ، ولا تغدروا ، ولا تملوا ، ولا نقلوا ولبدا ، وقل ذلك لجيوشك ، وسراياك — إن شاء الله — والسلام عليك .

(١) هم الرهبان . (٢) هم الشهادسة .

(٣) لا تسرق من العسكة .

(٤) هذا مما سرق بلاعب مالك — رحمه الله تعالى .

(٥) السرية : القطعة من الجيش ، ويل ملع أرمائه ونحوها .

(١٥) « اللغو في اليمين » : حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول : لغو اليمين قول الإنسان : لا والله لا والله^(١)

قال مالك : أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو ، قال مالك : وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك ، أو يحلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه ، ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه ، وليس في اللغو كفارة . قال مالك : فأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم ليرضى به أحدا ، أو ليمسره به إلى معذرة إليه ، أو ليقطع به مالا ، فهذا أعظم من أن تكون فيه كفارة .

(١٦) « استئذان البكر والأيم في أنفسهما » حدثني مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها »^(٢) .

(١٧) أجل الذي لا يمس امرأته ، حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : « من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسها فإنه يضرب له أجل سنة ، فإن مسها وإلا ففرق بينهما » .

(١٨) وحدثني عن مالك أنه سأل ابن شهاب متى يضرب له الأجل أمن يوم يبنى بها ، أم من يوم ترافعه إلى السلطان ؟ فقال : بل من يوم ترافعه إلى السلطان ، قال مالك : فأما الذي قد مس امرأته ثم اعترض عنها فإني لم أسمع أنه يضرب له أجل ولا يفرق بينهما .

(١) في رواية ابن بكير وغيره « ولي واقعة » .
(٢) الأيم : التي . صماتها بكسر الصاد : سكونها .

(١٩) « ما جاء في ثمن الكلب » : حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أنى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغى ، وحلوان الكاهن ^(١) » . يعنى بمهر البغى ما تعطاه المرأة على الزنا ، وحلوان الكاهن رشوته وما يعطى على أن سكاهن . قال مالك : أكره ثمن الكلب الضارى وغير الضارى لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب .

(٢٠) « ما جاء فى الرجم » : حدثنا مالك عن بافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : « جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجدون فى التوراة فى شأن الرجم ؟ فقالوا : نفضحهم ويجلدون ، فقال عبد الله بن سلام : كذبتم إن فيها آية الرجم ، فأتوا بالتوراة ففسروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده فإذا بها آية الرجم ، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرحما ، فقال عبد الله بن عمر : فرأت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجاره ، قال مالك : يعنى يحنى يكب عليها حتى يقع الحجارة عليه .

(٢١) « ما جاء فى تحريم المدينة » : حدثني يحيى عن مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال : هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، وأنا أحرم ما بين لابتها ^(٢) .

(١) البغى بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التخاء : الزانية . حلوان : صم الحناء المهمة مصدر حنفته إذا أعطيه . السكاهن : من يرعم علم اعجب . مى ما يعطى له .
(٢) لا شئها . حرمها ، والحرة الأرض ذات الحجارة السود

(٢٢) « ما جاء في الطاعون » : وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء سرغ^(١) بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا فراراً منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ » ،^(٢) .

(٢٣) « إصلاح الشَّعر » : حدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا قتادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لي جمّة^(٣) أفأرجلها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم وأكرمها » ، فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم وأكرمها .

(٢٤) وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فدخل رجل ثائر الرأس واللحية ، فأسار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده : أن أخرج كأنه يعني إصلاح شعر رأسه ولحيته ، ففعل الرجل ثم رجع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان » .

(٢٥) « أسماء النبي صلى الله عليه وسلم » : حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمد بن حابر بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا

(١) متج السمن وسكون الرء ، قرية الشام مما يلي الحار .

(٢) وهذا الحدث هو الأصل في الحجر الصحي .

(٣) هم الحم تنزل رأس لها ملح المكس .

الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب^(١) ، وهذا آخر حديث في الموطأ .

أشهر المؤلفين في القرن الثالث

قدمنا أن هذا القرن هو أزهى عصور جمع السنة وتدوينها ، وأن موسوعاتها ودواوينها المشهورة إنما ألفت في هذا القرن ، وسنبداً بالمسانيد ، ثم تنى بالصحاح ، ثم تلك بكتب السنن وما على شاكلتها وأشهر هؤلاء المؤلفين :

- (١) الإمام الجليل أحمد بن حنبل (م ٢٤١) .
- (٢) الإمام بقى بن مخلد القرطبي (م ٢٧٦) .
- (٣) الإمام البخارى (م ٢٥٦) .
- (٤) الإمام مسلم بن الحجاج (م ٢٦١) .
- (٥) الإمام أبو داود (م ٢٧٥) .
- (٦) الإمام الترمذى (م ٢٧٩) .
- (٧) الإمام النسائى (م ٣٠٣) .
- (٨) الإمام ابن ماجه (م ٢٧٣) .
- (٩) الإمام محمد بن جرير الطبرى (م ٣١٠) هـ .

الإمام أحمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ هـ

وسنوسع الكلام عن الإمام من جانبه الحديثي لا الفقهي ، فلذلك مقام آخر ويحتاج إلى بحث مستقل ، ولكننا سنشير إلى أصوله في الاجتهاد .

(٤) العاقب : هو الذى ليس بعده منى .

نسبه :

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي ثم البغدادي ينتهي نسبه إلى نزار بن معد بن عدنان ، فهو عربي صريح النسب وزاده شرفاً اجتماعه مع النبي صلى الله عليه وسلم في جده الأعلى « نزار » ، وأمه السبدة ميمونة بنت عبد الملك الشيباني ، فهي شيبانية أيضاً ، وكان أبوها عبد الملك من وجوه بني عامر نزل عليه قبائل العرب فبكرم وفادتهم ، أما أبو الإمام فكان جندياً من جنود الإسلام ، المناهضين عنه ، المجاهدين في سبيله ، وأصله من البصرة ، فاتفق له أن نزل ببني عامر وتزوج بأمه .

وقد اختلف في موضع ولادته ، فقيل : خرجت أمه وهي حامل به من مرو إلى بغداد فولدته بها ، وقيل : إنها ولدت به بمرو ثم خرجت به إلى بغداد وكانت ولادته في العشرين من ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ ولم يلبث أن ذاق مرارة اليتيم ، فقد توفي أبوه وهو طفل .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ ببغداد وهي بلد الخلافة والعلم والحضارة حينئذ ، فلقى بها من لا يحصون من أجلة العلماء ، ولكنه لم يكتف بحلها بلده ، وتاقت نفسه إلى لقاء علماء الأمصار ، فرحل في سبيل تحمل الحديث المراحل البعيدة ، فرحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ، وحج خمس حجج ، منها ثلاث راحلاً ، وقد مكث له هذه الرحلات أكبر قدر ممكن من رواية الأحاديث ولقاء الشيوخ .

شيوخه :

وكان للإمام شيوخ لا يحصون كثرة ، منهم هشيم وسفبان بن عيينة

ويحيى بن سعيد القطان وإسماعيل بن علية وزباد البكائي وبسر بن الفضل والقاضي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة ووكيع وعبد الرزاق والشافعي وآخرون لو استقصيناهم لملئت صحف .

من روى عنه :

وقد روى عنه الكثيرون، منهم البخاري ومسلم وأبو داود بلا واسطة والترمذي والنسائي وابن ماجه بواسطة وإبناه صالح وعبد الله . وبما يدل على جلالته في الحديث رواية شيوخه عنه كعبد الرزاق والشافعي لكنه قال عنه الثقة ولم يسمه ، وروى عنه من أقرانه على بن المديني ويحيى ابن معين وإمام أهل الجرح والعديل . ومن تلاميذه محمد بن يحيى الذهلي وأبو زرعة الرازي والدمشقي وحرب الكرماني وآخرون آخرهم أبو القاسم البخوي .

صفاته الخلقية والخلقية :

كان الإمام أحمد حسن الوجه أسمر طويلاً ، وفيل كان ربه ينخض بالحناء وفي لحيته شعرات سود ويلبس ثياباً بضاء ويعتم ويأتر ، تلووه سكبنة ووقار وحشمة ، وقد وصفه أحد معاصريه فقال : ما أعلم أني رأيت أحداً أنظف ثوباً ولا أشد تعاهداً لنفسه في شاربته وشعر رأسه وبدنه ولا أنقى ثوباً وشدة بياض من أحمد بن حنبل . ولا عجب فالإسلام نظيف يحب النظافة .

وأما أخلاقه ، فهو غرر من الفضائل الإنسانية العالمة . ومن ذلك زهده في الدنيا مع الترفع وعزة النفس ، وقد جاءته الدنيا صاغرة فأباه ، إذ عرض عليه القضاء فأبى ، وكاد يغضب من شيخه الشافعي لما رشحه لولاية القضاء باليمن ، وكان لا يقبل جوائز السلطان ، بل بلغ من ورعه أنه امتنع من

أكل خُبْز خُبْزَ في تنور لابنه صالح لأنه كان يقبل جوائز السلطان ،
بل أمر بسد بابه إلى دار ابنه هذا ، ومن أخلاقه حبه للعفو والتسامح ، فقد
جعل كل من آذاه في الفتنة في حل إلا المبتدعة ، وتواضعه الجُم ، وبغضه
للشهرة ، ووجه أن يكون في غمار الناس ، ومن كلامه في هذا : « طوبى لمن أخمل
الله عز وجل ذكره ، حتى صار مثلاً في الأولين والآخرين . »

عليه وناء الأئمة عليه :

كان الإمام أحمد من حجج الله البالغة في الحفظ والرواية وصدق
الحديث والنسب ، وقد جمع إلى الحفظ الفهم والفقه في الحديث ، شهد له
بذلك الأئمة المبرزون الجامعون بين الفقه والرواية ، وعلى رأس هؤلاء
الإمام الشافعي الذي لازمه مدة بغداد ، فقد قال فيه : « خرجت من
بغداد وما تركت بها أفقه ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمد بن
حنبل ، » وقال المزني : رأيت ببغداد رجلاً إذا قال : حدثنا قال الناس كلهم :
صدق ، قلت من هو ؟ قال : « أحمد بن حنبل ، وقد وصفه إبراهيم الحربي
فقال : « رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين ، » والإمام
أحمد فقهه ومحدث ، فهو من فقهاء المحدثين كسلفه الإمام مالك ولا معول
على ما قبل : إنه محدث لا فقهه ، وبجسناد دالة على فقهه هذه الثروة الفقهية
الطائلة التي حملها عنه تلامذته وأصوله التي ساروا عليها في اجتهداهم .

منحاه في الرواية :

كان الإمام أحمد يشدد في قبول أحاديث الأحكام ويتساهل في
أحاديث الفضائل . روى عنه أنه قال : « نحن إذا روينا في الحلال والحرام
شددنا . وإذا روينا في الفضائل تساهلنا ، » وكان يأخذ بالحديث المرسل
والضعيف إذا لم يجد في الباب شيئاً يدفعه ، والمراد بالضعيف الضعف

المحتمل وهو الذى يزول بتعدد الطرق وهو ما يعرف عند المحدثين بالحسن لغيره ، وقد هياً للإمام ارتحاله إلى الأقطار ولا سيما الحجاز ثروة ضخمة من الأحاديث ، وبحسبك أن تعلم أن كتابه المسند يضم أربعين ألف حديث منها عشرة آلاف حديث مكررة . وهو من أكثر الفقهاء الأربعة المشهورين رواية حديثاً .

منحاه فى الاجتهاد

كان الإمام أحمد أحد الأئمة المشهورين الذين ضربوا بسهم راجح فى باب الفقه والاجتهاد . وقد هيات له معرفته الواسعة بالأحاديث النبوية وما روى عن الصحابة والتابعين سبيل استنباط الأحكام من الأدلة كما كانت هذه المعرفة سبباً فى قرب مذهبه من السنة واعتماده فى الأعم الأغلب على الحديث فإذا وجد حديثاً صحيحاً أخذ به ولم يلتفت إلى غيره ولا إلى من يخالفه كائناً من كان ، وإذا وجد قولى من الصحابة عمل بها ، وإذا وجد فتاوى لهم تخير أقربها إلى الكتاب والسنة ، وأحياناً يختلف الصحابة فى المسألة على قولين فيروى عن الإمام فى المسألة روايتان ، وإذا وجد حديثاً مرسلأ أو ضعيفاً روجه على القياس ، ولا يستعمل القياس إلا عند الضرورة القصوى ، وبكره الفتوى فى مسألة لئس فيها أثر (١) .

وليس المراد بالحديث الضعيف الذى يقدمه على القياس الباطل أو المنكر أو الذى فى روايته مهم بالكذب عما لا يجوز العمل به ، وإنما المراد به قسم من أقسام الحسن وهو الحسن لغيره ، فكان من أصوله إذا لم يجد أثراً يدفعه ولا قول صحابى ولا إجماعاً على خلافه أن يقدمه على

القياس ، وليس هذا يدع من الإمام ، فقد عمل به جمهور الفقهاء . ولم يدون الإمام مذهبه في كتاب لانه كان يكره ذلك وإنما أصحابه هم الذين جمعوا مسائله ودونوها وساروا على أصوله في البحث والاجتهاد حتى غدا من ذلك ثروة فقهية ضخمة مبثوثة في عشرات الكتب القيمة من كتب الحنابلة . وقد خالف بعض العلماء في عده من الفقهاء واعتبروه من كبار المحدثين . فابن جرير الطبري كان يقول : « إنه رجل حديث لا رجل فقه » ، وقد ثارت عليه الحنابلة من أجل هذا ، ولم يذكره ابن قتيبة في كتابه « المعارف » ، بين الفقهاء ، واقتصر ابن عبد البر في كتابه « الانتقاء » على الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي .

وقد خالفهم في هذا غيرهم وبخاصة المناخرين ، والحق أنه فقيه ، بل ومن كبار الفقهاء .

محنة الإمام :

وقد تعرض الإمام لمحنة قاسية بسبب ثباته على أن القرآن كلام الله غير مخلوق . وكانت نبت نابتة تقول بخلق القرآن وهم المعتزلة ، وفي عهد المأمون قويت شوكتهم فاستحوذوا عليه وزينوا له القول بخلق القرآن حتى أرسل إلى والي بغداد من قبله أن يحمل الناس ولا سيما العلماء على هذا القول . وقد وافق معظمهم مكرهين ، وحمل لواء المعارضة والثبات على ما يعتقد الإمام أحمد ومحمد بن نوح الجنديسابوري ، ولم يلبث ابن نوح أن توفي وانفرد الإمام أحمد بالمحنة .

وقد استمرت الفتن من عهد المأمون إلى عهد الموكل ، فلما ولي الخلافة استبشر الناس به ، فقد كان محباً للسنة وأهلها ، وقد كان عند حسن ظن الناس

به فقد رفع المحنة وكتب إلى الآفاق أن لا يتكلم أحد في القول بخلق القرآن وبذلك أزال الله الكربة ، وفرج عن الأمة ، وأصبح الإمام محبوباً للسوكل ، أثيراً عنده ، معظماً في نفسه ، وقد تحمل الإمام في نفسه صوف البلاء من ضرب وسجن وتعذيب وتسكيل وتشريد ، ولم يزد ذلك إلا إيماناً وثباتاً على ما يعتقده ، وقد كان الإمام أحمد على حق في هذا الموقف ، فهو إمام يقتدى به ، فلو انزلق إلى هذه المقالة ولو تقيه لبعه في مقاله الألوف الذين لا يحصون ، ولضل بسببه خلق كثير ، وقد عرف الأئمة للإمام هذا الموقف المسرف ، فهذا علي بن المدني يقول : « إن الله أعز الدين بأبي بكر يوم الردة وبأحمد بن حنبل يوم المحنة . ولما سئل بسر بن الحارث عن أحمد بن حنبل قال : أنا أسأل عن أحمد ؟ إن أحمد أدخل الكبر فخرج ذهباً أحمر . ولعل الإمام ورث هذه الصلابة في الحق والشجاعة في الرأي من والده الذي كان جندباً من دعاة الإسلام ، ثم نمي فيه هذه الورانة ما أملاً به القرآن والسنة وسير السلف الصالح من بطولات وجهاد واستشهاد في سبيل الحق .

وفاته :

وبعد هذه الحماة الحافظة بالجلال والمفاخر توفى الإمام صحوه يوم الجمعة ١٢ من ربيع الأول سنة مائتين وواحد وأربعين . ومسى في جنازته خلق لا يحصون ، وهكذا شاء الله سبحانه للرجل الذي كان يفر من الشهرة أن يرفع له ذكره ويحضر جنازته ما يقرب من ألف ألف ودفن بمقبرة باب حرب ، فرضى الله عنه وأرضاه .

وفد نرك الإمام نجبلين المبن هما صالح قاضي أصبهان (٢٠٣ - ٢٦٦) وعبدالله الذي كان يكنى به والذي حمل علم والده (٢١٣ - ٢٩٠)

مؤلفات الإمام أحمد رحمه الله

كان الإمام أحمد شديد العناية بكتاب الله وستة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد أفنى عمره فيها حفظاً وفهماً وقهاً وتفسيراً . ومن مؤلفاته التفسير ، والاسح والمسوخ ، والمقدم والمؤخر ، وجوابات القرآن والتاريخ ، والماسك الكبير والصغير ، ورسالة في الصلاة كتبها إلى إمام صلى وراءه فأساء في صلاته وهي مطبوعة ، وأجل مؤلفاته وأبقاها على الزمان هو كتابه « المسند » في الحديث ، وستكلم عليه باستفاضة فيما بعد .

مسند الإمام أحمد

المسند في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي جمعت فيه أحاديث كل صحابي على حدة من غير نظر إلى وحدة الموضوع ، فحديث صلاة بجانب حديث زكاة بجانب حديث يبيع وهكذا ، فإذا فرغ من حديث هذا الصحابي أخذ في حديث غيره حتى يتم الكتاب ، وقد اختلف أصحاب هذه الطريقة في ترتيب الصحابة ، فمنهم من يرتبهم على حسب الفضل بأن يبدأ بالعشرة المدثرين بالجنة ثم بمن بعدهم ، كما فعل الإمام أحمد ، ومنهم من يرتبهم على حروف المعجم ، كما فعل الطبراني في معجمه الكبير ، ومنهم من يرتبهم حسب القائل ...

وصفه ودرجة أحاديثه :

وفد انتقى الإمام مسنده من ألوف الأحاديث التي كان يحفظها ويروها . قال الحافظ أبو موسى المديني ^(١) صاحب « خصائص المسند »

(١) الحافظ أبو موسى المديني ولد بأصهان سنة ٥٠١ هـ وحصل بها من المسوعات ما لم يحصله أحد في زمانه مع الخط والافتان ، وله مؤلفات كثيرة نامة ، ومن تلاميذه الحافظ أبو سعد السمعاني وعبد القوي المقدسي ، توفي سنة ٥٨١ هـ .

في وصفه : « هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماماً ومعتمداً ، وعند التنازع ملجأً ومستنداً ، ثم روى بسنده عن حنبل بن اسحق قال : جمعنا عمي أنا وصالح وعبد الله ، وقرأ علينا المسند وما سمعنا منه — يعني تاماً — غيرنا ، وقال لنا : إن هذا الكتاب قد جمعناه وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً^(١) ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة ، وكان الإمام يرى أن كل ما أورده في المسند حجة وإن لم يكن ذلك صريحاً في كلامه ، كما أن عبارته صريحة في أن ما ليس فيه ليس بحجة ولعل الإمام قال هذه المقالة على حسب ظنه وإيمانه وعلى ما هو الغالب في كتابه وإلا فالحق خلاف ذلك ، ففي المسند أحاديث لا تصحح للاحجاج بها ، كما أن في غير المسند أحاديث في غاية السحة كالأحاديث التي خرجها أصحاب الصحيحين وليست فيه .

وقال الحافظ أبو موسى أيضاً : « ولم يخرج - أي الإمام في مسنده - إلا عم نبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته ، ثم روى بسنده عن عبد الله بن أحمد قال : سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان ؟ فقال : لم أخرج عنه في المسند شيئاً قد أخرجت عنه على غير وجه الحديث فلما حدث بحديث الموافيت تركه ثم اسدل على أن ما أورده الإمام أحمد

(١) ليس المراد بهذه الألف والكثرة أنها كلها أحاديث ، بل كما هو الظاهر من العبارة وكما يطلع من لا يعرف وإعماهى طرق منه مدة للأحاديث ، وقد روى الحديث الواحد عشرات الأسانيد فتمت هذه الأسانيد عمارة الأحاديث وما هي في الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد فيتخير أى إمام منها أصحها وأوثقها في نظره ويضع ما عدا ذلك وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحاً عد غيره وقد يكون فيما تركه ما هو صحيح في الواقع ، وأيضاً فيدخل في هذه الألف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم ممكن على ذكر من ذلك حتى لا تنكلك الأمر :

مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً ولم يورد فيه إلا ما صلح عنده بما رواه بسنده عن الإمام بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يملك أمتي هذا الحى من قريش ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم ، قال عبد الله بن الإمام ، قال لى فى مرضه الذى مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعنى قوله : « اسمعوا وأطيعوا » ، وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شد لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه فقال عليه ما فلناه وفيه نظائر له ^(١) وهذا المبال ونظائره يدل دلالة واضحة على تعويل أئمة الحديث فى النقد على المتون كما عولوا على الأسانيد . وأما احتياطه فى الإسناد فقد ترك الإمام حديث أناس كثيرين لضعفهم مثل عمرو بن خالد وناصح ومحمد بن سالم وغيرهم .

غزارة مادنه :

وفد اشتمل هذا الدبوان الكبير على جل الأحاديث المعروفة ، وليس أدل على هذا من أنه سئل الإمام الحافظ أبو الحسين على بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليربوني — رحمهما الله تعالى — أنت تحفظ الكتب الستة ؟ فقال : أحفظهما وما أحفظهما ، فقيل له : كيف هذا ؟ فقال : أما أحفظ مسند أحمد ، وما نفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل ، فأما أحفظهما بهذا الوجه ، وقد كان الإمام شديد العناية بمسنده هذا ، وقد توقع ما سيكون لمسنده من منزلة سامية فى نفوس المخلصين للسنّة المحبين لها ، فقال لآبائه عبد الله موصياً : « احفظ بهذا المسند ، فإنه سيكون للناس إماماً » .

عدد أحاديث المسند :

قال الحافظ أبو موسى المديني : « فأما عدد أحاديث المسند فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً ، إلى أن قرأت على أبي منصور ابن زريق ببغداد قال : أخبرنا أبو بكر الخطيب قال : قال ابن المادى : لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه ، يعنى عبد الله بن أحمد بن حنبل ؛ لأنه سيم المسند وهو ثلاثون ألفاً ، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً سمع منه ثمانين ألفاً ، والباقي وجاده قال : فلا أدري هل الذى ذكره ابن المادى أراد به ما لا مكررفيه ، وأراد غيره مع المكرر ؟ فيصح القولان جميعاً . قال : ولو وجدنا فراغاً لعددناه إن شاء الله تعالى .

وقد علق على العبارة الأستاذ الشيخ أحمد شاكر — رحمه الله — مرتب المسند ومفهرسه بقوله : هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً ، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً ، وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه إن شاء الله (١) .

ثلاثيات الإمام :

ومن هذه الألوف ما يزيد عن ثلثمائة حديث ثلاثية الإسناد أى بين الإمام فيها والرسول ثلاثة رواة .

رجاله :

قال الحافظ أبو موسى المديني : فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف ، وقال الحافظ شمس الدين بن الجزرى (٢) فى « المصعد الأحمد فى حتم مسند أحمد (٣) » : قد عدتهم فى كتابى المسند

(١) المسند ج ١ ص ٢٣ ط دار المعارف .

(٢) ولد بدمشق فى رمضان عام ٧٥١ هـ وكان إمام القراءات فى عصره غير مدافع وله موافقات كثيرة فى القراءات والحديث ، توفى بشيراز فى ربيع الأول سنة ٨٣٣ هـ .

فبلغوا ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء الصحايات ، وعددت النساء الصحايات فبلغن ستاً وتسعين ، والقولان متقاربان .

واشتمل المسند على نحو ثمانمائة من الصحابة سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم ، فأما الأبناء فيه قمانية ، منهم اثنان عرف اسمهما وهما ابن أبزى وهو عبد الرحمن ، وابن الأمين واسمه عبد الله ، وقيل زياد ، ويقال له أبو لآي ، وأما شيوخه الذين روى عنهم في المسند فإني عددتهم فبلغوا مائتين وثلاثة وثمانين رجلاً .

رواته :

وقد روى المسند عن الإمام كثيرون من أئمة العلماء وأهل الحديث من أعيانهم صالح ، وعبد الله بن الإمام ، وروى عن عبد الله كثيرون ، من أشهرهم الإمام المحدث الثقة أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي الحنبلي مذهباً المشهور بالقطيعي ^(١) ، وهو الذي اشتهر برواية المسند عن عبد الله بن الإمام أحمد . ولد سنة ٢٧٤ وتوفي سنة ٣٦٨ ببغداد .

الزيادات عن المسند :

وقد زاد على المسند أحاديث عبد الله بن الإمام ، كما زاد فيه زيادات أيضاً تليد عبد الله أبو بكر القطيعي السالف الذكر ولكن بما لم يلتزم فيما زاده ما أترمه الإمام من شدة الحرى والتثنت ؛ فمن ثم وجد في المسند أحاديث ضعيفة هي في الحقيقة مما زاده ، وهذه الزيادات تعرف من طريقة روايتها كما سند كر فيما بعد .

درجة أحاديث المسند :

من العلماء من يرى أن جميع ما في المسند صحيح ، أو على الأقل مقبول محتج به ، وإلى هذا يشير كلام الحافظ أبي موسى المديني ، وكلام الإمام

(١) سكن طاعه الدقيق (مجلد ١٠٠) فليس إليها .

السيوطي قال في خطبة « الجامع الكبير » مانصه : « وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول ؛ فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن » .

والحق أن مسند الإمام فيه أحاديث صحيحة وهي في الصحيحين وفي السنن ، وفيه أحاديث صحيحة كثيرة توازي أحاديث مسلم بل والبخاري ، وليست في كتابيهما ولا في كتاب واحد منهما ، بل ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الأربعة وهي السنن .

وفيه عدا الصحيح الحسن ، والضعيف ، والمنكر ، بل والموضوع على ندرة جداً ، ومن ثم يتبين لنا أن القول بأن مسند أحمد كله صحيح قول عار عن التحقيق . قال العلامة الحافظ عماد الدين بن كثير في كتابه « الباعث الحثيث » ، ^(١) : « وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المدني عن مسند الإمام أحمد : إنه صحيح : فقول ضعيف ، فإن فيه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة ، كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص وغير ذلك ، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ » .

وقال الحافظ العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح ^(٢) : « وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق ، بل فيه أحاديث موضوعة ، وقد ذكرناها في جزء ، وقد ضعف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه : فمن ذلك حديث عائشة مرفوعاً : « رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً » : قال الإمام أحمد : هذا الحديث كذب مسكر ، ثم ذكر الحافظ العراقي أحاديث منها حديث أنس : « عسقلان أحد العروسين بعث منها يوم القبامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم » ، وحديث بريدة : « كونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدبنة مررقانة باها ذو القرنين » إلى أن قال : ولعمد الله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيه الضعيف والموضوع : فمن الموضوع حديث سعد بن مالك ، وحديث ابن عمر أيضاً في سد

الأبواب إلا باب علي ذكرهما ابن الجوزي أيضاً في الموضوعات . وقال :
لإنهما من وضع الرافضة . وما ذكرناه عن العراقي تبين الأحاديث التي
أشار إليها ابن كثير .

ومن يرى أن المسند يشتمل على الصحيح والحسن والضعيف
بل والموضوع : أبو الفرج ابن الجوزي^(١) وندد في كتابه « صيد الخاطر »
بمن يزعم أن المسند كله صحيح وتحسر على علماء هذا الزمان^(٢) ، وقد ذكر
ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات »^(٣) خمسة عشر حديثاً وهي
في المسند ، وذكر العراقي أيضاً تسعة أحاديث قال : إنها موضوعة وهي
في المسند ، وقد انصر للمسند الحافظ ابن حجر « حجة السنة وعصية لا تخل
بدين ولا مروءة » — كما قال — فألف رسالة في الرد على الحافظين ابن
الجوزي والعراقي سماها : « القول المسدق للذب عن مسند أحمد » ،
وفي الحق أن بعض هذه الأحاديث كان الحق فيها مع الحافظ وأنها لا تصل
إلى حد أن يحكم عليها بالوضع ، والبعض تكلف في الرد عنه الحافظ غاية
التكلف ، وأن الصواب كان في جانب الناقدين الجليلين ، وليس أدل على
هذا مما قاله الحافظ ابن حجر في كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة »^(٤) :
« ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، منها
حدث عبد الرحمن بن حوف أنه يدخل الجنة جبراً ، والاعتذار عنه أنه
بما أمر أحمد بالانزاع عنه فترك سهواً ، ومع هذا فقد حاول الحافظ
نفي الوضع . »

السبب في وجود الموضوعات في المسند :

الإمام أحمد — رحمه الله — من كبار أئمة الحديث الذين جمعوا بين

(١) هو الحافظ الواعظ أبو البركات عبد الرحمن بن الجوزي ولد سنة ٥١٠ هـ وبقي
سنة ٥٩٧ هـ له مؤلفات كثيرة من أهمها كتاب الموضوعات (٢) المدح ١ ص ٥٧٥٦ .
(٣) طبع مع تنقيح السوطي عليه في كتاب « اللآلئ المصوغة في الأحاديث الموضوعة » .
(٤) « وظا مالك ومسند أبي حنيفة ومسند الشافعي ومسند أحمد — رحمه الله —

الرواية والدراية والفقهاء ، وقد شهد له بالإمامة في التعديل والتجريح ومعرفة تاريخ الرجال ، وتميز الصحيح من السقيم ، كبار أئمة هذا الشأن ، وهذا أمر لا يكاد يختلف فيه اثنان ، وقد عنت بالبحث عن السر في وقوع الموضوعات في المسند ، وإن كان على ندرة حتى تكشف لي بعد البحث والتنقيب أن السبب يرجع إلى ما يأتي :

(١) أن الإمام أحمد كان يرى تخرج أكبر عدد ممكن من الأحاديث المشهورة أعم من أن تكون صحيحة أو ضعيفة ، وأنه كتبه في أوراق متفرقة وفرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودات وذلك على نية أن يهذب الكتاب وينقحه ويحذف منه ما لا يطمئن إليه ويزيد ما عسى أن يعثر عليه من الأحاديث الصحيحة ، ثم جاء حلول المنبة قبل حصول الأمانة ، وهكذا كان شأن أئمة الحديث لا ينفكون عن النقيح والتهدب والحذف والإببات حتى يوافيهم الأجل . وقد سمعت آقأ مارواه عبد الله ابن الإمام عن أبيه من أنه كان بأمر بالضرب على بعض الأحاديث المنكرة والشاذة سنداً وممتناً ، فلعل بعض ما أمر بالضرب عليه قد ترك سهواً كما قال الحافظ في حديث عبد الرحمن بن عوف السابق .

(٢) التساهل في رواية الفضائل وقد روى عن الإمام أنه قال : « نحن إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل تساهلنا » ، وليس مضمي هذا أن الإمام أحمد كان يخرج بعض الأحاديث الموضوعه وهو يعلم ذلك ثم يسكت عليه ، فحاش الله أن يكون هذا ، وإنما هو اختلاف الأنظار ، فاهو في نظره غير موضوع قد يراه غيره موضوعاً ، وأئمة الجرح والتعديل يخلفون في مناهجهم ، فمنهم المشدد ، ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط قال الإمام تقي الدين أحمد بن تيممة : « وقد تنازع الناس هل في مسند أحمد موضوع ؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كأبي العلاء الهمداني ونحوه : ليس فيه موضوع ، وقال بعض العلماء كأبي الفرج بن الجوزي :

فيه موضوع قال أبو العباس : ولا خلاف بين القولين عند التحقيق فإن لفظ الموضوع قد يراد به المخلوق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب وهذا مما لا يعلم أن في المسند منه شيئاً ، بل شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سنته ، وقد روى أبو داود في سنته عن رجال أعرض عنهم في المسند : قال . ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروى عن من يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه ، ولكن يروى عن من يضعف لسوء حفظه ؛ فإن هذا يكتب حديثه ويعتضد به ويعتبر به قال : ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره ، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب في المسند منه ، بل وفي سنن أبي داود والنسائي ، (١) .

(٢) من جهة زيادات ابنه عبد الله وتليذ ابنه أبي بكر القطيعي : وما ينبغي أن يعلم أن العلماء يريدون بالمسند ما يشمل الأصل وزياداته . وللإمام ابن تيمية في هذا كلام حسن ذكره في كتابه « منهاج السنة » الذي ألفه في الرد على أحد الروافض قال : « وليس كل ما رواه أحمد في المسند يكون حجة ، بل يروى ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند ألا يخرج عن المعروفين بالكذب عنده وإن كان في ذلك ما هو ضعيف ، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سنته . وأما كتب الفضائل فيروى ما سمعه من شيوخه سواء أكان صحيحاً أم ضعيفاً ، ثم زاد ابن أحمد زيادات ، وكذلك زاد أبو بكر القطيعي ، وفي تلك الزيادات أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجاهل — يريد الرافضي — أن تلك من روايات أحمد في المسند وهذا خطأ ، ومهما يكن من شيء فإن ما وقع فيه من الأحاديث المختلف في أنها موضوعة على قلتها لا تغض من شأن هذا الكتاب الجليل ومنزلته كديوان من دواوين السنة المعتمدة .

مختصراته :

اختصره زين الدين عمر بن أحمد التتاع الحلبى وسمى مختصره
« در المنتقد من مسند الإمام أحمد » وكذلك اختصره سراج الدين عمر
بن على المعروف بابن الملتن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ هـ .

ترتيبه وتقريبه للاستفادة منه :

إن ترتيب مسند أحمد وتقريبه للاستفادة بتبويه وخدمته أمنية
يتمناها العلماء من قديم الزمان وقد نقل الإمام الحافظ شمس الدين الجزرى
فى كتابه « المصعد الأحمد » عن الإمام أبى عبد الله الذهبى أنه قال (١) :
« ولو أنه — يعنى عبد الله بن الإمام — حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه
لأتى بأسنى المقاصد ، فلعن الله تبارك وتعالى أن بقيض لهذا الديوان
السامى من يخدمه ويوب عليه ويتكلم على رجاله ، ويرتب هيئته ووضعه ؛
فإنه محتو على أكثر الحديث النبوى وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه ،
وقد قال الإمام ابن الجزرى : أما ترتيب هذا المسند فقد أقام الله تعالى
لترتيبه شيخنا خاتمة الحفاظ الإمام الورع الصالح أبى بكر محمد بن المحب
الصامت — رحمه الله تعالى فرته على معجم الصحابة ورتب الرواة كذلك
كثر تب كتاب الأطراف ، تعب فيه تعباً كثيراً ، ثم إن شيخنا الإمام
مؤرخ الإسلام وحافظ الشام عماد الدين أبى الفداء اسماعيل بن عمر
ابن كثير — رحمه الله تعالى — أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه
وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ، ومعجم الطبرانى الكبير ، ومسند
البرزار ، ومسند أبى يعلى الموصلى وجهد نفسه كثيراً وتعب فيه تعباً عظيماً
فجاء لا نظير له فى العالم وأكمله إلا بعض مسند أبى هريرة فإنه مات قبل
أن يكمله فإنه عوجل بكف بصره وقال لى — رحمه الله تعالى — : لا زلت

أكتب فيه في الليل والسراج ينوفص حتى ذهب بصرى معه ، ولعل الله يقيض له من يكمله ^(١) ، مع أنه سهل ، فإن معجم الطبراني الكبير لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة رضى الله عنه .

قال: وقد بلغنى أن بعض فضلاء الحنابلة بدمشق اليوم رتبته على ترتيب صحيح البخارى وهو الشيخ الإمام الصالح العالم أبو الحسن على بن زكنون الحنبلى . جزاه الله تعالى خيرا ، وأعانه على إكماله فى خير ، فإنه أنفع كتاب فى الحديث ، ولا سيما أنه عزأ أحاديثه .

« ترتيب المسند فى القرن الأخير »

وقد قيض الله سبحانه فى القرن الهجرى الأخير لخدمة هذا الكتاب الجليل رجلا من العلماء العاملين ، الذين اقتدوا بالإمام أحمد فى العلم والعمل والزهد والورع وهو الشيخ الجليل أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتى ^(٢) وقد قسمه سبعة أقسام :

(١) التوحيد وأصول الدين (٢) ثم الفقه (٣) ثم التفسير (٤) ثم الترغيب (٥) ثم الترهيب (٦) ثم التاريخ ويدخل فيه السير والمناقب (٧) ثم القيامة وأحوال الآخرة .

وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب ، وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب ، وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول .

وقد ابتدأ فى هذا العمل الجليل عام أربعين وثلاثمائة وألف وانتهى من تسويده فى يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وألف . وقد فرغ من تبليغه فى نهاية عام واحد

(١) يوجد فى دار الكتب المصرية مائة أجزاء من كتاب « جامع المسانيد والسنن » لجامع الساعاتى بصحها محروم ولا يرى كمية الأجزاء المفقودة منه .

(٢) لاستغاله مصلح الساعات والاتجار فيها .

وخمسين وثلاثمائة وألف، وقد سار فيه على اختصار الأسانيد مقتصر على الصحابي، طالبا للإيجاز، ورغبة في عدم الإملال، لعدم توافر الهمم والاستعداد لقراءة الأسانيد وتتبعها من أهل هذا العصر.

ولكنه تدارك ذكر الأسانيد وعزو الحديث وبيان درجته في تعليقاته التي جعلها كالشرح لهذا الكتاب.

وقد سمي ترتيبه هذا « الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ».

ومن جليل عمله في صنيعه هذا أنه ميز بين الأحاديث التي هي أصل المسند والأحاديث التي هي من زيادات ابنه عبد الله وأبي بكر القطيعي تلميذ ابنه عبد الله، وإليك ما قاله هذا الشيخ الجليل في مقدمة « الفتح الرباني » قال: « بتبني لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام (١) قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله - عن أبيه سماعاً منه، وهو المسمى بمسند الإمام أحمد وهو كبير جداً يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

(٢) وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره وهو قليل جداً.

(٣) وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه وهو المسمى عند المحققين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول.

(٤) وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل.

(٥) وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجدته في كتاب أبيه بخط يده وهو قليل أيضاً.

(٦) وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه - رحمهم الله - وهو أقل الجميع (١).

(١) وإنما يدرك التمييز بيننا بالطرف في الأسانيد، فكل حديث يقال في أول سنده حدثنا عبد الله حدثني أبي فهو من المسند وكل حديث يقال في أول سنده حدثنا عبد الله حدثنا فلان - غير أبي - فهو من زوائد عبد الله، وكل حديث يقال في أوله حدثنا فلان - غير عبد الله وأبيه - فهو من زوائد القطيعي.

قال : فهذه ستة أقسام تركت الأول والثاني منها بدون رمز ، ورمزت للأقسام الباقية في أول كل حديث منها ، فرمزت للقسم الثالث بحرف (ز) إشارة إلى أن من زوائد عبد الله بن الإمام - رحمهما الله - ، ورمزت للقسم الرابع هكذا (قر) إشارة إلى أن عبد الله قرأه على أبيه ، ورمزت للقسم الخامس برمز (خط) إشارة إلى أنه وجدته في كتاب أبيه بخط يده ، ورمزت للقسم السادس برمز (قط) إشارة إلى أنه من زوائد القطيعي .

قال : وكل هذه الأقسام من المسند إلا الثالث فإنه من زوائد عبد الله والسادس فإنه من زوائد القطيعي ، ^(١) ، هذا ومن أراد أن يطلع على منهج الشيخ البنا في ترتيبه العجيب فليرجع إلى مقدمة « الفتح الرباني » ففيها ما يشق ويكفي ، وقد بدء في طبع هذا الكتاب سنة ١٣٥٣ وقد ظهر معظمه في حياة مؤلفه وقد اختاره الله لجواره ، ولما يتم طبع الكتاب كله ، نسأل الله عز شأن أن يعين على إتمام طبعه ، وأن يغفر لمرتبه مغفرة واسعة ، وأن ينزله منازل الرضوان من جنته ^(٢)

كما قام بمثل هذا العمل الجليل عالم آخر شغف بالسنة وخدمتها ونشر كتبها وهو الأستاذ القاضي الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - فعمل للمسند فهارس عليية ونقضية تعين الباحث على الاطلاع على مواقع الأحاديث من مسانيد الصحابة ورقم الأحاديث بحسب ترتيبها في المسانيد

(١) الفتح الرباني ج ١ ص ٢٩ ، ٢٢ .

(٢) من البشريات لمرب هذا المسند أن جاء آخر حديث في ترتيبه ما بهه : « عن صهيب بن سنان - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أهل الجنة الجنة ، نودوا بأهل الجنة من لكم موعداً عند الله لم تروه ، فقالوا : وما هو؟ ألم تيمس وحوها ، وترحزنا عن النار ، وتدخلوا الجنة ، قال : فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فوالله ما أعظم الله شئاً أحب إليهم منه » وفي رواية « من النظر إليه » ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » . سأل الله لنا وله هذه الريادة .

وفي آخر كل جزء يذكر أنموذجا للفهر من الذي سيذكره تفصيلا في آخر الكتاب إن شاء الله .

كما تسكّم على الرجال والأسانيد وبيان الحق فيما اختلف فيه وبيان درجة كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف مع التنبيه إلى ما وقع في الأسانيد من أوهام أو أخطاء ، ومع التعرض أحيانا لرد بعض الشبهات التي يثيرها المبشرون وصنائعهم على الأحاديث الصحيحة والثابتة .

وقد قدم بين يدي المسند مباحث سماها « طلائع الكتاب » ذكر فيها أقوال بعض الأئمة في المسند ومنزلته بين داوين الإسلام ، كما ذكر فيها ترجمة وافية للإمام أحمد بن حنبل نقلها بنصها من « تاريخ الإسلام » للحافظ الذهبي ، وقد ابتدئ في طبع المسند وفهارسه والتعليقات عليه عام ١٣٦٥هـ ١٩٤٦ م طباعة جيدة متقنة وظهر منه إلى الآن بضعة عشر جزءاً . نسأل الله سبحانه أن يعين ويوفق إلى إتمام طبع هذا الديوان السامي على هذا المنوال الدقيق .

شرح المسند

لم نعلم للمسند على جلاله وجلالة مؤلفه الإمام أحمد شروحا كثيرة ، ولعل ذلك لاستعصاء البحث والإطلاع على أحاديثه على كثير من الناس ، وأهم شروحه فيما نعلم :

(١) شرح الشيخ العلامة أبي الحسن بن عبد الهادي الحنفى السندى ، نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ ، وهو شرح وجيز كما هو الشأن فى تعليقاته — أثابه الله — على كتب الحديث الستة ، وهو جهد مشكور من الله سبحانه ومن الناس .

(٢) شرح الشيخ العلامة أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتى المصرى المتوفى سنة ١٢٠٠ هـ وهو شرح وجيز على كتابه الجليل « الفتح الربانى » سماه « بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى » ، كمل فيه ما تركه فى الفتح من الأسانيد وبين حال كل حديث مع ذكر من أخرجه غير الإمام أحمد من أصحاب الأصول ، أو من أوردته فى كتابه من متأخري الحفاظ — رحمهم الله — راعى الأسماء وأسماء كتبهم بالرموز المشهورة كرموز الحفاظ جلال الدين السيوطى — رحمه الله — فى كتابه « الجامع الصغير » ، كما عنى فيه بحل غريب المتن وضبطه معرضا عن ذكر تراجم الرواة من الصحابة مبغيا ذلك إلى كتاب « مناقب الصحابة » ، فقه سيفيضى فى ذكر تراجمهم ، ولم يخله من الإشارة فى آخر كل باب إلى ما يستفاد منه ، وذكر من ذهب إليه من الأئمة المجتهدين إن كان فى أحكام الفروع المختلف فيها ، وذكر شواهد وفوائد وتسميات فى كثير من المواضع ، كما ضمن هذا الشرح ما ذكره الحفاظ ابن حجر فى كتابه « القول المسدد فى الذب عن مسند أحمد » ، ذاكر أ عند كل حديث منتقدا ما يتعلق به من الردود .

وقد طبع هذا النسخ مع « الفتح الربانى » فى كتاب واحد ولمّا يتم .

المؤلفات في رجاله :

وأما رجاله فما لم يكن في تهذيب الكمال ^(١) أفردته المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني . وما فاته قد استدركه الإمام ابن الجزري في كتابه « القصد الأحمد في رجال مسند أحمد » ، ولما تلف الأصل كتبه بعد ذلك مختصراً ، كما تكلم على رجاله أيضاً الحافظ ابن حجر في كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة » ، — موطأ مالك — مسند الشافعي — مسند أحمد — مسند أبي حنيفة — رحمهم الله تعالى .

نماذج من مسند الإمام أحمد

مسند أبي بكر الصديق — رضى الله عنه —

(١) قال الإمام أحمد : حدثنا عبد الله بن نمير قال : أخبرنا إسماعيل — يعني ابن أبي خالد — عن فبس ^(٢) قال : قام أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا أهدبتم » . وإنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه » .

(٢) حدثنا يحيى بن آدم قال : حدثنا أبو بكر — يعني ابن عياش عن عاصم عن زرر عن عبد الله : أن أبا بكر وعمر بنسراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ^(٣) » .

(٣) حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن

(١) هو لاواط جمال الدس يوسف بن الركنى المرى ، المولى سنة ٧٤٢ — كتاب كبر في ملأه عشر مجلدا وهو في رجال الكتب الستة .
(١) هو «س بن أبي حازم (٢) لى ابن مسعود

عائشة أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتزمان ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حينئذ يطلبان أرضه من قذك وسهمه من خير فقال لهما أبو بكر : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا نورث ما تركنا صدقة وإنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم في هذا المال ، وإني والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعته » .

من مسند عمر بن الخطاب — رضى الله عنه —

(٤) حدثنا عفان حدثنا وديب حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب أكب على الركن فقال : إني لأعلم أنك حجر ، ولو لم أر حبيبي صلى الله عليه وسلم قبلك أو اسلمك ما اسلمتك ولا قبلتك ^(١) ، ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة .

(٥) حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن ابن إسحق حدثني نافع عن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف يصنع أحدنا إذا هو أجنب ؟ ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليسوا وضوءه للصلاة ثم لنم .

(٦) حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإنما أنا عبد الله فقولوا : عبده ورسوله .

من مسند عثمان بن عفان — رضى الله عنه —

(٧) حدثنا إسحاق بن يوسف حدثنا سفيان عن أبي سهل — يعنى

(١) في هذا دال على وجوب الانشاء والاعتداء بالرسول ولو لم تظهر لنا الحكمة

عثمان بن حكيم ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان كقيام ليلة » .

(٨) حدثنا عبد الكبير بن عبد المجيد أبو بكر الحنفي ، حدثنا عبد المجيد ابن جعفر عن أبيه عن محمود بن لسد عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تعمد إلى كذباً فليتبوأ بهتاً في النار » .

(٩) حدثنا يحيى بن سعد عن سفیان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سفیان : أفضاكم وقال شعبة : خيركم من تعلم القرآن وعلمه .

من مسند علي بن أبي طالب — رضى الله عنه —

(١٠) حدثنا يحيى بن مجالد . حدثني عامر عن الحارث عن علي قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة : آكل الربا ، وموكله ، وكانه ، وشاهديه ، والحال^(١) ، والمحلل له ، ومانع الصدقة ، والواسمة ، والمسوسة^(٢) » .

(١١) حدثنا أبو أسامة أو أنا زائدة حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه عن علي قال : « جهز رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة في حمار ، وفريه ، ووسادة آدم حشوها ليف الإذخر^(٣) » .

(١٢) حدثنا خلف . حدثنا أبو جعفر — يعني الرازي — وخالد — بن الطحان — عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن أبل قال : كنت رجلاً مدلاً فساءلت رسول الله صلى الله

(١) اسم فاعل من اللاني المعدى وهو الحال لا غير امرأته .

(٢) صانعه الوشم وهو ما يصنع بعض النساء والرجال بأحسامهم من صور أو غيرها ولونه أحمر والمسوسة طاله ذلك .

(٣) الجملة القطعة ، الأدم . الخلد ، الأذخر : حبه رطبه طسه الرائحة .

عليه وسلم ، فقال : أما المنى ففيه الغسل ، وأما المذى ^(١) ففيه الوضوء .

(١٣) حدثنا وكيع أنبأنا المسعودي عن عثمان بن عبد الله بن هرم عن نافع بن جبير بن مطعم عن علي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل ، ولا بالقصير ، ضخم الرأس واللحية ، شثن الكفين والقدمين ، مشرباً وجهه حرة ، طويل المشربة ، ضخم الكراديس ، إذا مشى تكفأ تكفياً ؛ كأنما ينحط من صلب ، لم أر قبله ولا بعده مثله ، صلى الله عليه وسلم ، » ^(٢) .

(١٤) حدثنا عفان حدثنا حماد أنبأنا عطاء بن السائب عن أبيه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما زوجه فاطمة بعث معها بخميلة ووسادة من آدم حشوها ليف ، ورحلين ، وسقاء ، وجرتين . فقال علي لفاطمة ذات يوم : والله لقد سنوات حتى اشتكيت صدري قال : وقد جاء الله أباك بسبي فاذهي فاستخدميه ، فقالت : وأنا والله قد دحضت حتى جملت بداي ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما جاء بك أي بني ؟ قالت : استحييت أن أسأله ؛ فأتيته فجمعها ؛ فقال علي : يا رسول الله ، والله لقد سنوات حتى اشتكيت صدري ، وقالت فاطمة : قد طحنت حتى جملت يداي ، وقد جاءك الله بسبي وسعة ؛ فأخدمنا ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لا أعطيك وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم لا أجد ما أنفق عليهم ، ولكني أيهم وأنفق عليهم أثمانهم ؛ فرجما ؛ فأتاها النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخلا في قطيفتهما ، إذا غطت رؤوسهما تكشفت أو-اهما ؛ وإذا غطيا أفدامهما تكشفت رؤوسهما ،

(١) ماء آدم رقيق يخرج بعد المداعمة ملا من غير دفع ولا يقته مور .

(٢) شثن : عاظم ، المشربة . شعر الصدر يصرف إلى البطن ، الكردوس : عظم المعاصر ، الصلب : المكان المحترق . أي أنه يمضي إلى الأمام مشاة القعدة لا متية أهل - - ولا الصالح .

فتارا ، فقال : مكانكما ، ثم قال : ألا أخبزكما بخير مما سألتاني ؟ قالوا : بلى ، فقال : كلبات عليهن جبريل عليه السلام فقال : تسبحان في دبر كل صلاة عشرا ، وتحمدان عشرا ، وتكبران عشرا ، وإذا أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين ، واحدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعا وثلاثين قال : فوالله ما تركتهن منذ عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فقال له ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : قاتلكم الله يا أهل العراق ، نعم ، ولا ليلة صفين « (١) .

(١٥) حدثنا أبو كامل ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو اسحاق عن حارثة بن المضرب عن علي وحدثنا يحيى بن آدم ، وأبو النضر قالا : حدثنا زهير عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب عن علي ، قال : « كنا إذا أحرر البأس ، ولقي القومُ القومَ اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما يكون منا أحد أدنى من القوم منه » .

« من مسند طلحة بن عبيد الله » رضى الله تعالى عنه :

حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن سفیان المدايني حدثني بلال بن يحيى ابن طلحة بن عبيد الله عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ربي وربك الله .

« من مسند سعد بن أبي وقاص » رضى الله تعالى عنه :

(١٦) حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن : امر بن سعد

(١) سوف : استغف بالعلوم النبوية السامية وهي الدعوة إلى يسى عابها ، اء جادءه : أسأله حادما ، محلت الء ءتج الم ووج الم وكسرها صلت وثنى خلدها وطهر فيها ءايشبه الشور بن الصل بالرحى . اس الكواء : هو عبد الله بن الكواء كان من رءه وس الخوارج ، وقد رجع عن مذهبء وعاود صيدء على ، وكان يارءه ، وءه فى الأستله .

ابن أبي وقاص عن أبيه قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فرضت مرضاً أشفيت على الموت ، فعادني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إني لى مالا كثيراً ، وليس يرثني إلا ابنة لى أفاوصى بثلى مالى ؟ قال : لا . قلت : بشطرمالى ؟ قال : لا . قلت : ثلث مالى ؟ قال : الثلث والثلث كثير ، إنك يأسعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس إنك يأسعد لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله تعالى إلا أجزت عليها حتى اللقمة بمجملها فى فى امرأتك قال : قلت : يا رسول الله أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تتخلف فتعمل عملاً تبتغى به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى ينفع الله بك أقواماً ، ويضر بك آخرين ، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لكن البائس سعد بن خولة ، رثى له رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مات بمكة .

من مسند ابن عباس — رضى الله عنهما —

(١٨) حدثنا مروان حدثني خفيف عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يجمع بين العمة والخالة ، وبين العمين والخاليتين .

(١٩) حدثنا ابن نمير حدثنا فضيل — يعنى ابن غزوان — عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع : يا أيها الناس أى يوم هذا ؟ قال : هذا يوم حرام ، قال : أى بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام ، قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام ، قال : إن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام ، حرمة يومكم هذا ، فى بلدكم هذا ، فى شهركم هذا ، ثم أعادها مراراً ، ثم رفع رأسه إلى السماء ، فقال : اللهم هل بلغت ؟ مراراً ، قال : يقول ابن عباس : والله إنها لوصية إلى ربك عز وجل ، ثم قال : (٧ — أعلام الحديث)

ألا فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض .

(٢٠) حدثنا عفان حدثنا وهيب بن خالد حدثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر .

(٢١) حدثنا أسود بن عامر حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر من يوم الجمعة (ألم تنزل) السجدة ، و (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) .

من مسند ابن مسعود — رضى الله عنه —

(٢٢) حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا زائدة عن عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله قال : أول من أظهر إسلامه سبعة : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمار ، وأمه سمية ، وصهيب ، وبلال ، والمقداد ، فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعله الله بعمره أبي طالب ، وأما أبو بكر ففعله الله بقومه ، وأما سائرهم فأخذهم المشركون ، فألبسوهم أدرع الحديد ، وصهروهم في الشمس ، فما منهم إنسان إلا وقد واثم على ما أرادوا ، إلا بلال ، فإنه هانت عليه نفسه في الله ، وهان على قومه فأعطوه الولدان ، وأخذوا بطرفون به شعاب مكة وهو يقول : أحدٌ أحدٌ .

(٢٣) حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سليمان ، قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كنتم ثلاثة فلا يتناحى إثنان دون صاحب ما ، فإن ذلك يحزنه ، ولا تباشر المرأة المرأة ثم تنعما لزوجها كأنه ينظر إليها .

من مسند ابن عمر — رضى الله عنهما —

(٢٤) حدثنا ابن نمير حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب » .
حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ويقول : والذى نفس محمد بيده ما تواد اثنان ففرق بينهما إلا بذنب يحدثه أحدهما ، وكان يقول : للرجل المسلم على أخيه من المعروف ست : يشتمه إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، وينصحه إذا غاب ويشهده ، ويسلم عليه إذا لقيه ، ويحييه إذا دعاه ، ويتبعه إذا مات ، ونهى عن هجرة المسلم أخاه فوق ثلاث .

من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله تعالى عنهما —

(٢٥) حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثني حيي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلى عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليحفظ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت .

(٢٦) حدثنا موسى بن داود ويونس بن محمد قالوا : حدثنا فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار ، قال : لقيت عبد الله بن عمرو ابن العاصي فقلت : أخبرني عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أجل : والله إنه لموصوف في التوراة بصفته في القرآن « يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً » ، وحرزاً للأميين ، وأنت عبدى ورسولى ، سميتك المتوكل ، لست بفظ ولا غليظ ولا سخاب بالأسواق . قال يونس : ولا سخاب^(١) في الأسواق ، ولا يدفع السيئة بالسيئة ولكن يعفو ويصفح ، ولن يقبضه حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا :

(١) كثير اللط والحلّة ، وهو ليس لغة .

لا إله إلا الله ، فيفتح به أعينا غُمياً وآذاناً صُمّاً : وقلوباً غُلْفاً . قال عطاء :
لقيت كعباً فسأله فما اختلفا في حرف إلا أن كعباً يقول بلغته : أعينا
عموئى ، وآذاناً صموئى ، وقلوباً غلوئى . قال يونس : غلغى :

من مسند أبي هريرة — رضى الله تعالى عنه —

(٢٧) حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي هريرة .
قال : لما حضر رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد جاءكم
رمضان ، شهر مبارك . أقرض الله عليكم صامه ، تفتح فيه أبواب الجنة ،
وتغلق فيه أبواب الجحيم ، وتُغْلَقُ فيه الشياطين ، فيه ليلة خير من ألف
شهر : من حرم خيرها فقد حُرِمَ » .

(٢٨) حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النذر وقال : إنه لا يقدم شيئاً ولكنه
يسنخرج من البخیل ، وقال ابن جعفر : « يسخرج به من البخیل » .

(٢٩) حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به
النبي صلى الله عليه وسلم : يوشك أن ينزل فكم ابن مرهم حكماً مقسطاً ،
يكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى
لا يقبله أحد (١) .

(٣٠) حدثنا سفيان عن ابن عجلان — وورى على سفيان — عن
سعيد عن أبي هريرة إن شاء الله — قال سفيان الذي سمعناه منه عن ابن
عجلان لا أدرى عن من سئل سُفْيَانُ عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ أُمِّالٍ — فَقَالَ كَانَ الْمُسْلِمُونَ
أَسْرَوْهُ ، أَخْذَوْهُ ، فَكَانَ إِذَا مَرَّ بِهِ قَالَ : مَا عِنْدَكَ يَا ثَمَامَةُ ؟ قَالَ : إِنْ

(١) روى هذا الحديث أيضا البخارى ومسلم ومد ذكر اس كثير فى تفسيره حلة
كثيرة من الأحاديث الصحيحة فى هذا وقال : إنها موافقة تفسير اس كثير — ح ٣
من ١٥ — ٢٢ . وهو من الأمور المهمة التى تحب الإيمان بها مادامت صحت عن المعصوم
صلى الله عليه وسلم .

تقتل تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكر ، وإن ترد مالا تعط مالا قال : فكان إذا مر به قال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : إن تنعم تنعم على شاكر ، وإن تقتل تقتل ذا دم ، وإن ترد المال تعط المال ، قال : فبدأ لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأطلقه وقذف الله عز وجل في قلبه ، قال فذهبوا به إلى بئر الأنصار فخلوه ، فأسلم فقال : يا محمد أمسيت وإن وجهك كان أبغض الوجوه إلى ، ودينك أبغض الدين إلى ، وبلدك أبغض البلدان إلى ، فأصبحت وإن دينك أحب الأديان إلى ووجهك أحب الوجوه إلى لا يأتي قرشياً حبة من اليمامة حتى قال عمر : لقد كان - والله - في عيني أصغر من الخنزير وإنه في عيني أعظم من الجبل خلى عنه ، فأتى اليمامة حبس عنهم فضجوا وضجروا ، فكتبوا : تأمر بالصلة ، قال : وكتب إليه (١) .

الحديث في الأندلس

ويدعونا الكلام على مسند الإمام أحمد إلى الكلام في المسند الكبير للإمام بقی بن مخلد الأندلسي ، وهذا الإمام يذكرنا بقطعة عزيزة علينا من الوطن العربي الإسلامي وهي بلاد الأندلس ، الفردوس المفقود ، وقد دخل الإسلام إلى بلاد الأندلس في العقد الأخير من القرن الأول الهجري على يد البطل موسى بن نصير والقائد المظفر طارق بن زياد ، فقد عبر هذا القائد العظيم البحر عند مضيق جبل طارق - المنسوب إليه - في جيش من العرب والبربر ، ولم يلبث أن انتصر على الأعداء في أول لقاء ، ثم لحق به موسى بن نصير بجيش آخر كتب له النصر أيضاً ،

(١) أي أن قرشنا كتبوا إلى النبي يتوسلون به إلى عمامة أن يرسل لهم حبوب اليمامة فاستجاب إلى وكتب إليه فأى إسبانية تدانى هذه الإسبانية ، ومادا يقول الحراسون على الإسلام الراعمون أنه قام بالأكرام في هذه القصة التي ملقهم حراً ؟ !!

وبذلك ثبتا قدمى الإسلام بالآندلس ، ثم لم تلبث هذه البلاد أن رفرفت عليها راية الإسلام واعتنق الكثيرون من أهلها الإسلام وصارت اللغة العربية لغتهم : بها يتحدثون ويؤلفون ، ويخطبون وينظمون ، ومن يومها صارت الآندلس بلادا عربية إسلامية ، وازدهرت فيها العلوم والمعارف من تفسير وحديث ، وققه وتشريع ، وطب وفلك وفلسفة ، وغيرها ونبغ في كل علم وفن كثيرون ، وقد بقى الإسلام في هذه البلاد زهاء ثمانية قرون^(١) ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية أيما ازدهار ، وكانت جامعاتها ومدارسها ، ومكتباتها الزاخرة بالوف المجلدات كعبة يحج إليها طلاب العلم من أوروبا وغيرها حقباً من الزمان^(٢) ينهلون من علوم العرب ومعارفهم ، ويستفيدون من حكمتهم وفنهم ، وصناعاتهم وزراعاتهم .

وقد كان للحديث وعلومه حظ وافر من هذه النهضة العلمية الشاملة ، فقد نبغ فيه أئمة كبار من أمثال يحيى بن يحيى الليثى القرطبي ، وبق بن مخلد وقاسم بن أصبغ محدث الآندلس ، وابن حزم ، والقاضى عياص بن موسى اليحصبي الأندلسي ، وابن عبد البر ، وعبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي وغيرهم ، وبهؤلاء وغيرهم صارت الآندلس من مراكز العلم الإسلامى المهمة كالحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، ونيسابور ، وبخارى وغيرها من الأمصار .

وسأحرص على ذكر تراجم مشاهير أئمة الحديث بالآندلس كلما عرضت لقرن من القرون أو منحنى من مناحى التأليف فى الحديث ، وسأكتفى ببق بن مخلد لأنه من أشهر المؤلفين فى هذا القرن الثالث فى بلاد الآندلس .

(١) كان الفتح الأندلسى عام ٨٩٢ هـ وكان عروب شمس المسلمين بها فى عام ٨٨٩٧ هـ .

(٢) الإسلام والحضارة العربية ج ١ ص ٢٢٥ — ٢٤٨ .

« بَقِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْدَلُسِيِّ »

(٢٠١ - ٢٧٦ هـ)

نسبه : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن بَقِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١)
القرطبي الأندلسي صاحب التفسير الجليل والمُسند الكبير ، ولد في رمضان
سنة إحدى ومائتين .

حياته وارتحاله :

لا نكاد نعرف من حياته الأولى شيئاً إلا أنه نشأ في هذه البلاد بلاد
العلم والحضارة الزاهية ، ويظهر أنه لم يكن في رفاة من العيش ، وأنه عانى
في أثناء طلب العلم شظف العيش^(٢) ، فقد روى عنه أنه كان يقول : إني
لأعرف رجلاً كانت تمضي عليه الأيام في وقت طلبه ليس له عيش
إلا ورق الكرنب ، وكأنه يعني نفسه واكتفى بالإشارة عن صريح العبارة
وقد طوف بقى في الأمصار الإسلامية شرقاً وغرباً ، فارتحل إلى مصر وسمع
من يحيى بن بكير محدث مصر وصاحب مالك والليث ، والعراق ، وسمع
من الإمام أحمد ، والشام والحجاز وغيرها ، وقد هيات له رحلاته أكبر
قدر من الشيوخ عدتهم مائتان وأربعة وثلاثون شيخاً كما قال ابن كثير
في بدايته ، ومائتان وثمانون ونيف شيخاً كما قال الذهبي في تذكرته ، وهو
عدد لا يتيسر إلا لمن لازم الارتحال والأسفار ، وقد تحمل في سبيل
الارتحال ما لا يقدر عليه إلا أولو العزم من الناس ، روى عنه أنه قال :
كل من رحلت إليه فاشياً على قدمي ، ولما عاد إلى بلاده ، وملاها علماً ،
تعصب عليه بعض الحاسدين لإظهاره مذهب أهل الأثر ، ولكن نصره

(١) في القاموس المحيط ٢ من ٣٠٤ « وبقي بن محمد كرمي حافظ الأندلس » .

(٢) الشظف هتج الدين والطاء شقة العين وصيقه .

عليهم أمير الأندلس محمد بن عبد الرحمن المرواني ، واستنسخ كتيبه وقال له : انشر عليك .

شيوخه : ومن مشاهير شيوخه الذين لقيهم وسمع منهم الإمام أحمد ابن حنبل ، ويحيى بن يحيى الليثي القرطبي ، ويحيى بن بكير المصري ، وأبو مصعب الزهري ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ، وزهير بن عباد ، وصفوان بن صالح ، ويحيى بن عبد الحميد الحناني السكوني ، وابن نمير . وابن أبي شيبة وغيرهم .

تلامذته : وروى عنه ابنه أحمد ، وأحمد بن عبد الله الأموي ، وأسلم ابن عبد العزيز ، ومحمد بن عمرو بن لبابة ، والحسن بن سعيد ، وتبذ الله ابن يونس ، وشيخه يحيى بن بكير . روى عن «بقي» أنه قال . لما رجعت من العراق أجلسني يحيى بن بكير وسمع مني سبعة أحاديث .

صفاته الخلقية والخلقية :

وقد ذكروا من صفاته أنه كان طوالاً أقنى ذا لحية كما كان متواضعاً ملازماً لحضور الجنائز ، وكان عابداً متجهداً أوهاها زاهداً عديم النظير في زمانه ، كما كان مجاب الدعوة ، وقد ذكروا من تهجده أنه كان يحتم القرآن كل ليلة في ثلاث عشرة ركعة ، كما كان يكثّر من الصوم ، وكان خيراً ذا إثارة حتى بثوبه ، ومع ما كان عليه من العلم والعبادة كان يشارك مشاركة إيجابية في حياة الوطن العامة ، فخرج مع الغزاة المحاهدين في سبعين غزوة ، وليس هذا بعجيب ، فكثير من علماء السلف كانوا هكذا .

عليه وفقهه وثناء الأئمة عليه :

كان «بقي بن مخلد» من الحفاظ الكبار ، وبحسه فضلاً أنه ملأ بلاد الأندلس علماً بالحديث وعلومه ، وقد ذكر عنه الإمام الذهبي في

«تذكرته» أنه قال: غرست للمسلمين غرساً بالأندلس لا يقلع إلا بخروج الدجال، ويرحم الله الإمام العالم المجاهد «بقي بن مخلد»، فما كان يدرى أن الأهواء والفتن ستحدث الفارقة بين المسلمين حتى تمكن منهم أعداؤهم ونكلوا بهم، وشردوهم أيما تشريد، وبذلك طويت هذه الصفائف المشرقة من تاريخ الإسلام في الأنندلس، وقد جمع إلى حفظ الحديث الفقه، فقد كان مجتهداً لا يقلد أحداً، وهذا يدل على سعة علمه، وقوة شخصيته، وبلوغه مرتبة الاجتهاد، والاستقلال في الفكر.

وهذا يشهد لما قلته سابقاً من أن أئمة الحديث في العصور الأولى لم يكونوا زواجل أسفار، يحفظون ولا يفقهون، وإنما كانوا حفاظاً للحديث، فقهاء في معانيه، وفهم مقاصده ومراميه، فلا عجب أن حظى الإمام «بقي» بثناء الأئمة عليه قال ابن حزم: «كان «بقي» ذا خاصة من أحمد ابن حنبل، وجارياً في مضمار البخاري ومسلم والنسائي»، وهذه الشهادة من ابن حزم لها اعتبارها لصرامته في النقد، وقال الإمام الذهبي: كان إماماً علماً قدوة مجتهداً لا يقلد أحداً، ثقة حجة، صالحاً، عابداً، متجهداً أوامها عديم النظير في زمانه، ذكره أحمد بن أبي خيثمة فقال: وهل يحتاج بلد فيه «بقي» أن يأتي منه إلينا أحد. وقال السيوطي في «بقي»: «عنى بالأثر وليس لأحد مثل سنده في الحديث ولا في التفسير».

مؤلفاته :

للإمام «بقي بن مخلد» مؤلفات كثيرة من أشهرها .

(١) المسند الكبير، رتبه على أسماء الصحابة، روى فيه عن ألف وستة مئة صحابي، ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه، فجاء كتاباً حافلاً في بابيه، جامعاً بين الطريقتين: طريقة المسانيد، وطريقة التأليف على الأبواب، وقد فضله ابن حزم على مسند الإمام أحمد، وقد

عارضه ابن كثير في بدايته حيث قال : وعندي في ذلك نظر ، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأجمع ^(١) .

ولو أن مسند «بقي» كان تحت أيدينا لأمكنا أن نقارن بين الكتابين ، ونعرف أي هذين الرأيين أحق وأصوب ، ولكنني لم أقف عليه ، ولم نقف للعلباء في هذا على كلام يشفي النفس ، وابن كثير وهو من أعلم الناس بمسند الإمام أحمد لم يقطع في ذلك برأى وإنما هو استظهار قد يكون منشؤه عدم اطلاعه على مسند «بقي» .

(٢) التفسير : وقد اتى عليه ابن حزم فقال : أقطع أنه لم يؤلف في الإسلام مثل تفسيره ، لا تفسير ابن جرير ولا غيره . ومع جلاله هذا التفسير لم يكتب له القاء ولم يظفر بما ظفر به تفسير ابن جرير من الشهرة والخلود .

الإمام البخارى (١٩٤ — ٢٥٦ هـ)

نفسه :

هو أمير المؤمنين فى الحديث الإمام « أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة ^(١) » ، كان جده بردزبة مجوسياً على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى وإلى بخارى ^(٢) فى هذا الوقت فتنسب إليه ولأه ^(٣) فمن ثم قيل فى نسب البخارى « الجعفى » وأما جده إبراهيم فلم تقف على شىء من أخباره ، وأما والده اسماعيل فكان عالماً جليلاً سمع من حماد بن زيد والإمام مالك ، وروى عنه العراقيون ذكر له ابن حبان ترجمة فى كتاب « الثقات » وترجم له ابنه أبو عبد الله الإمام فى « التاريخ الكبير » وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى . روى عنه أنه قال عند وفاته : « لا أعلم فى مالى درهما من حرام ولا من شبهة » ، فالبخارى من بيت علم ودين ، وورع ، فلا عجب أن ورث هذه الخلال السكرية فيما ورث عن أبيه .

ولادته ونشأته :

ولد الإمام البخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة مائة وأربع وتسعين من الهجرة ببلدة بخارى ، وقد مات أبوه وهو صغير فكفلته أمه وأحسن تربيته ، وقد كان له من مال أبيه

(١) برادره متج الناء للوحدة وسكون الرأء وكسر الدال بعدها رأى ساكة قبل .
ماء بالعربية الرابع .

(٢) بخارى من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مائة مائة « وفيات الأعيان » وهى من الأقاليم المعروف تركستان العربية ومن مدن هذا الاقليم سمرقند ، ومرعاه ، وتا شند ، وهى تحت الحكم الروسى من زمن نبيد وإلى بخارى نسب الامام .
(٣) ولأه اسلام لا ولأه عتق عملاً مذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولاؤه له ، والولاء نوع من الروابط التى حطها الاسلام لتوثيق عرى الوحدة والتأكيد الأخوة بين المسلمين .

الذى تركه له ما أعانها على أن نشأته تنشئة كريمة صالحة ، وقد لاحظت العناية الإلهية الإمام من صغره ، فقد روى أنه أصيب في عينيه وهو صغير فحزنت أمه لذلك حزناً شديداً ، ولجأت إلى ربها بالدعاء ، فرأت في المنام الخليل إبراهيم عليه السلام يقول لها : يا هذه قد رد الله على ولدك بصره بكثرة دعائك فأصبح وقد رد الله عليه نور عينيه ، فتبدل حزنها سروراً ، وقد ظهر نبوغه من صغره وهو في « الكتّاب » فرزقه الله سبحانه قلباً واعياً ، وحافظة قوية ، وذهناً حاداً ، وألهم حفظ الحديث وأخذ منه بحظ كبير ولما يبلغ العاشرة من عمره ، ثم صار يختلف إلى علماء عصره وآئمة بلده ، فأخذ الحديث والعلم عنهم وصار يراجعهم في بعض ما سمع منهم ، وما إن بلغ السادسة عشرة من عمره المبارك حتى حفظ كتب ابن المبارك ووكيع ، وعرف كلام أصحاب الرأي ، وأصولهم ومذهبهم ، وفي سنة عشر ومائتين خرج إلى بيت الله الحرام حاجاً هو وأمه وأخوه أحمد وكان أسنّ منه ، وقد رجع أخوه إلى بخارى أما هو فقد أثر المقام بمكة لطلب العلم وكانت مكة من المراكز العلمية المهمة في الحجاز ، وقد وجد فيها طلبه وما يرضى نهمه للعلم والمعرفة ، وكان يذهب إلى المدينة بين الحين والحين ، وفي الحرم بين السريطين ألف بعض كتبه ووضع أساس الجامع الصحيح وتراجعه ، وقد ألف البارئ الكبير عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يكتبه في الليالي المقمرة ، وتواريخه الثلاثة تتم عن قدرته الفائقة في معرفة الرجال حتى كان يقول : قلّ اسم في التاريخ إلا وله عدى قصة ، ويقول : إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطالبني أنى اغتبت ، فذكر له البارئ وما ذكر فيه من الجرح والتعديل وغير ذلك فقال : ليس هذا من هذا ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « ائذنوا له بنس أخواله العشرة » ونحن إنما رويّا ذلك ولم نقله من عند أنفسنا (١).

(١) لعلّ ما قاله قد وافقه عليه من سبقه ، وليس المراد أنه كان مقلداً في كل ما قال وكيف ، وهو من أهل الاجتهاد في الحرم والتعديل .

ارتحالہ :

وقد ضرب الإمام في باب الارتحال بسهم راجح ، وقلّ قطر من أقطار الإسلام إلا وله إليه رحلة . روى عنه أنه قال : « دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات ، أقمت بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين . » وقد كانت بغداد بلد الخلافة وموئل العلم والعلماء ، وفي بغداد التقى بالإمام أحمد مراراً ، وكثيراً ما كان يحثه على الإقامة بها ويلومه على الإقامة بخراسان . وفي كل هذه الرحلات المتابعة كان البخاري دائماً على جمع الأحاديث والعلم ، وتقيدها بالكتابة نهاره وليله ، فقد كان يستيقظ في الليلة الواحدة من نومه ، يوقد السراج ويكتب الفائدة تمر بخاطره ثم يطفىء سراجَه ، ثم يفعل ذلك قريباً من عشرين مرة في الليلة ، وهكذا يكون الإخلاص للعلم والمعرفة .

ما حدث بينه وبين الذهلي :

وفي سنة خمسين ومائتين ذهب إلى نيسابور فلقاه أهلها بالترحاب ، وشارك في ذلك شيخه الذهلي والعلماء . روى عن مسلم بن الحجاج أنه قال : لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث . وقال محمد بن يحيى الذهلي : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإنني أستقبله ، فاستقبله محمد بن يحيى الذهلي وعامة علماء نيسابور . ودخل البلد فزل دار البخاريين . وقد مكث بنيسابور مدة يحدث على الدوام . وكان الذهلي يوصي الناس بالاستماع إليه ، فقد روى عنه أنه قال : « اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه .

ثم نفس عليه بعض الشيوخ وشغبوا عليه وزعموا أنه قال بخلق

القرآن وبسبب هذا حدث بينه وبين شيخه الذهلي جفاء وقطيعة ، حتى لقد قال الذهلي : من زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا إلى مجلسه فاتهموه ، فانقطع الناس عنه إلا مسلم وأحمد بن سلة ، فقال الذهلي : ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم بن الحجاج — وكان ممن يتردد إلى الإمام البخاري — رداءه وقام على رؤوس الناس فبعث إلى الذهلي جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال^(١) ولذلك لم يرو عنه في صحيحه .

وفي الحق أن البخارى برىء من هذه التهمة ، فقد روى أن رجلا قام إليه فسأله : ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه ثلاثا ، فألح عليه الرجل فقال البخارى : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، ومراده أفعال العباد أى قراءتهم وتلفظهم وهذا الذى قاله الإمام هو الذى عليه المحققون من التفرقة بين المقروء والقراءة ، ولكنه الحسد يعمى وبصم . وقد ثبت عن البخارى أنه كان يقول : الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ، على هذا حبيت وعليه أموت وعليه أبعث إن شاء الله . وثبت عنه أنه قال : من زعم أنى قلت : لفظى بالقرآن مخلوق فهو كذاب^(٢) . وقد اشد غضب الذهلى عليه حتى قال : لا يساكنى هذا الرجل فى البلد ، فرأى البخارى أن الخبر فى الخروج من البلد حفاظا على نفسه ورغبة فى القضاء على الفسنة فخرج منها^(٣) .

(١) مقدمه فتح الباري ح ٢ ص ٢٠٣ (٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ واطر
شرط الأئمة الحنابلة ص ٢٢ هامش (٣) ومع كل ما جرى من الدهلي فقد أخرج
البخاري حديث الدهلي في صحيحه إلا أنه كان يقول : حيا محمد أو حديا محمد بن خالد
باسمه إلى حيه أحدا فعلمه ، ودعا لما يتوهم من أن شجره محي في طعنه لو صرح باسمه ،
فاطر كريم علم السموم النسي البخاري !!

إلى بخارى :

فخرج من نيسابور عائداً إلى بلده « بخارى » فاحتفل الناس بمقدمه ، ونصبت له القباب على فرسخ من البلد ، واستقبله أهلها جميعاً ونشروا عليه الدراهم والدنانير ، فبقى بها مدة يحدث ويعلم ، ثم وقع بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي ماعكر الصفو ، وكان سبب ذلك اعتزاز الإمام بالعلم ذلك أن خالداً هذا بعث إليه أن أحل إلى كتاب الجامع والتاريخ لأسمع منك فقال الإمام للرسول : قل له : إني لا أذل العلم ولا أحله إلى أبواب السلاطين ، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدي أو في داري ، فإن لم يعجبك هذا ، فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة ، إني لا أكرم العلم ، فاستعان الأمير بمن شغب عليه وتكلم فيه ، فاتخذ من ذلك ذريعة لنفيه ، فنفاه من البلد ، وقد دعا عليه الإمام ، وكانت دعوة مظلوم فتفتحت لها أبواب السماء ، فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بأن ينادى على خالد بن أحمد على أتان ، وأشخص على إكاف ، وكان عاقبة أمره ذلاً وجباً .

أما البخارى ، فقد كتب إليه أهل سمرقند يطلبونه إلى بلدهم ، فسار إليهم ، فلما كان « بخرتنك » قرية على فرسخين من سمرقند ، وكان له أقارب بها فنزل عليهم ، فاتفق أن مرض بها وتوفى ، وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ، وكان أوصى قبل وفاته أن يكفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة ، فامثل القوم ، ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال ، وطول السفر والارتحال ، فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه :

وقد أتاحت له رحلاته لقاء الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة ، وقد بلغوا من الكثرة حداً لم يتنبأ إلا للقلة ، فقد روى عنه أنه قال :

كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلا صاحب حديث ، ولم أكتب إلا عن قال الإيمان قول وعمل . ومن أعيان شيوخه محمد بن سلام ، والمسندى ، ومحمد بن يوسف اليكندى ، ومكي بن إبراهيم البلخى ، وعبدان بن عثمان المروزي ، وعبيد الله بن موسى القيسى ، وأبو عاصم النبيل الشيباني ، ومحمد بن عبد الله الأنصارى ، ومحمد بن يوسف الفريابي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وآدم ابن أبي إياس ، وأبو مسهر عبد الأعلى ابن مسهر ، وسعيد بن أبي مریم ، وأيوب بن سليمان بن بلال ، وعلى بن المدنى ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وإسماعيل بن إدريس المدنى ، وابن راهويه ، وغيرهم حتى قسل : إن عدد مشايخه الذين خرج عنهم في الصحيح (٢٨٩) شيخاً .

من روى عنه « تلامذته »

وقد حدث عنه خلائق لا يحصون حتى قيل : إنه سمع الصحيح منه تسعون ألفاً^(١) من أعيانهم مسلم بن الحجاج في غير الصحيح^(٢) ، والترمذى في جامعه ، والنسائى في سننه في قول بعضهم ، ومحمد بن نصر الفقيه ، وصالح بن محمد بن جزره ، ومطين ، وابن خزيمة ، وأبو قریش محمد بن جمعه ، وابن صاعد ، وابن أبي داود ، وأبو حامد بن السرقى ، وأبو عبد الله محمد ابن يوسف الفربرى^(٣) ، وإبراهيم بن معقل النسفى ، وحامد بن شاكر النسوى ، ومنصور بن محمد البزدوى ، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الصحيح عنه .

حفظه وتناء الأئمة عليه :

كان البخارى في حفظه وذكائه وعلمه بالرجال وعلل الحديث آية من آيات الله في الأرض ، وكان الله أنعم عليه بهذه النعم ليحفظ على الأمة سنة

(١) مقدمه المسح ح ٢ ص ٢٠٤ (٢) لما ترك الرواية عنه في صحيحه لما كان فيه ومن الدهلي فترك الرواية عنها في صحيحه مع أن مسلم كان أميل إلى البخارى منه لدى الدهلي في مسألة الخلاف (٣) ويرى كسر الماء وفتح الراء وسكون الباء قراءة سخرى .

نبيها بتأليفه الجامع الصحيح الذي هو أول كتاب ألف في الصحيح، وقد روى عن البخارى أنه قال : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح^(١).

وليس أدل على حفظه وسعة اطلاعه وتوقد ذهنه مما حدث له لما قدم بغداد ، فقد اجتمع عليه علماء بغداد وأرلدوا امتحانه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسايندها — جعلوا متن هذا لإسناد ذاك وإسناد هذا لمتن ذاك — ثم أعطوا كل واحد منهم عشرة أحاديث منها ، فقرأ عليه الأول العشرة التى عنده ، فكان كلما ذكر حديثا قال له البخارى : لا أعرفه ، وهكذا حتى انتهى العشرة من سرد ما عندهم ، فصار الجلاء من الحاضرين يحكمون على البخارى فى أنفسهم بالعجز والتقصير ، وأما العلماء منهم فيقولون : فهم الرجل ، ثم التفت البخارى إلى الأول فقال له : أما حديثك الأول فصحه كذا ، وأما حديثك الثانى فصحته كذا حتى انتهى من ذكر أحاديثه العشرة ، ثم التفت إلى الثانى والثالث وهكذا إلى العاشر يذكر الحديث المقلوب ثم يذكر صحته فلم يجد علماء بغداد بدأ من الاعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة :

وعلق بعض الحاضرين فقال : ليس العجب من إدراكه الصواب ، ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذى سمعه من الممتحنين من مرة واحدة .

وكان البخارى يقول : لا أجدى بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أ كثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروى من حديث الصحابة والتابعين — يعنى من الموقوفات — إلا وله أصل أحفظ ذلك

(١) لئلا على ذكر مما ذكره سابقا في تعليق هذه الكلمة الكثرة مع أن الموجود في الكتب لا يبلغ نصف هذا القدر وذلك أهم كانوا يعدون الحديث الواحد . الروى بأسانيد متعددة بمرلة أحاديث ، وكأوا يحلون في الأحاديث أقوال الصحابة والتابعين وهاويهم وما أكرها .

عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلا عجب والبخارى بهذه المنزلة من العلم والحفظ أن أثنى عليه شيوخه وأقرانه ومن جاء بعده ، فقد أثنى عليه شيخه سليمان بن حرب نظر إليه يوماً وقال : هذا يكون له صيت ، وروى عن قتيبة بن سعيد أن رجلاً سأله عن محمد بن اسماعيل فقال : يادؤلاء نظرت في الحديث ، ونظرت في الرأى ، وجالست الفقهاء والعباد والزهاد ، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن اسماعيل ، وشهد له إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة فقال : ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن اسماعيل .

وأثنى عليه أقرانه قال أبو حاتم الرازى : لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ، ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه ، وكذلك أثنى عليه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى فقال : رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل . وروى الحاكم بسنده أن مسلماً جاء إلى البخارى فقبّله بين عينيه وقال : دعنى حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث فى علله ، أما ثناء من جاء بعده فيكفى فيه قول الحافظ فى مقدمة الفتح « ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه من تأخر عن عصره لفنى القراطاس ، ونفذت الأنفاس ، فذلك بحر لا ساحل له » . ومن أراد زيادة فليرجع إلى مقدمة الفتح (ج ٢ من ص ١٩٦ - ٢٠٢) .

صفاته الخلقية والخلقية ومنهجه فى النقد :

كان البخارى رجلاً نحيف الجسم ، بين الطويل والقصير ، يميل إلى السمرة ، منقللاً من المآكل جداً ، وكان غاية فى الحياء والكرم والسخاء والزهد فى الدنيا ، والرغبة فى الآخرة ، وكانت له جدة ومال كثير ينفق منه سرّاً وجهرّاً ولا سيما فى طلب العلم وعلى طلبته ، فقد كان يجزل لهم العطاء . روى عنه أنه قال : كنت استغل كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها فى الطلب

وما عند الله خير وأبقى ، وقد تعلم الرمي وحذقه حتى قيل أنه ما أخطأ في حياته إلا مرتين ، وهو في ذلك يصدر عن ائتمار بالسنة التي تحجب في الرمي وتعلمه ، وكان غرضه أن يكون على استعداد لقتال أعداء الإسلام والدفاع عن حماه ، وهكذا ينبغي أن يكون العلماء يدافعون عن الإسلام باللسان ، ويعدون أنفسهم للجهاد حتى إذا مادعا داعي الجهاد كانوا أسرع الناس إلى استجابة النداء ، ولقاء الأعداء .

وكان البخارى في غاية العفة في القول ، وتحرى الحق في نقد الرجال مع شدة التحوط في الأخذ عن السابقين ، وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذبه « فيه نظر » ، « تركوه » ، « سكتوا عنه » ، وأصرح ما قاله في رجل « منكر الحديث » ، « قلما يقول : « كذاب » ، أو « وضاع » ، ومع عفته في القول كان يترك أحاديث الرجل لمجرد الشك فيه . روى عنه أنه قال : « تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لى فيه نظر » ، وهذا غاية التحوط في التطبيق ، والإمام مثل يحتذى في النقد العف النزيه ، وطلب الحق بالنقد ، فما أجدر النقد بالاعتداء به في نزاهة النقد وعفة القول .

وكان البخارى شريف النفس موفور الكرامة شديد الاعتزاز بالعلم يصونه عن الابتدال والسعى به إلى بيوت الأمراء والسلاطين . وقد مر عن قرب قصته مع والى بخارى خالد بن أحمد الذهلى ولباته أن يذهب إليه ليقرأ عليه وعلى بنيه الصحيح والتاريخ ؛ وهذه سمة العلماء الربانيين الذين لا ينجشون إلا الله ولا يذلون العلم طمعاً في الدنيا ، وما أكثر هؤلاء في تاريخ الإسلام ؛ ولا سيما في عصوره الأولى . ومن شعره الذى يعتبر من الحكم ما ذكره الحاكم في تاريخه عنه :

اغتم في الفراغ فضل ركوع فعسى أن يكون موتك بغتة
كم صحيح رأيت من غير سقم ذهب نفسه الصحيحة فلتة

ولما نعى إليه الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال :
 إن عشت تفجع بالآحبة كلهم وبقاء نفسك - لا أبالك - أجمع
 مؤلفاته :

- | | |
|----------------------------|--------------------------|
| (١) الجامع الصحيح | (٢) الأدب المفرد |
| (٣) رفع اليدين في الصلاة | (٤) القراءة خلف الإمام |
| (٥) بر الوالدين | (٦) التاريخ الكبير |
| (٧) التاريخ الأوسط | (٨) التاريخ الصغير |
| (٩) كتاب الضعفاء | (١٠) الجامع الكبير |
| (١١) التفسير الكبير | (١٢) كتاب الأشربة |
| (١٣) كتاب الهبة | (١٤) أسامي الصحابة |
| (١٥) كتاب المبسوط | (١٦) كتاب الوجدان |
| (١٧) كتاب العلل | (١٨) كتاب الكنى |
| (١٩) كتاب القوائد | (٢٠) المسند الكبير |

وهذه الكتب منها ما هو موجود مطبوع أو مخطوط ، ومنها
 ما عرف بذكر بعض الأئمة له ونقلهم عنه^(١)
 وأحفل هذه المؤلفات وأجلها هو الجامع الصحيح ، ولذا سنقبض
 القول فيه .

الجامع الصحيح

كان الأئمة قبل البخارى لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث
 الصحيحة بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف ، تاركين التمييز
 بينها إلى معرفة القارئ والطالبين بالرجال ، ومقدرتهم على التمييز بين
 المقبول والمردود ، إلى أن جاء الإمام البخارى ، فرأى أن يخص الصحيح

بالجمع فألف كتابه الصحيح وسماه « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

وبهذا يكون الإمام البخارى قد خطا بالتأليف في الحديث خطوة جديدة صاحبه فيها التوفيق وسرت معرفة الحديث ، والاحتجاج به ، على القارئ ولا سيما في العصور المتأخرة ، وقد كان الحامل له على هذا العمل الجليل ما حدث به قال : كنت عند اسحاق بن راهويه فقال : « لو جمعتم كتابا مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، قال : فوقع في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح ، وقد قوى عنده العزم على تأليف هذا الجامع رؤية رأيها ، فقد روى بالإسناد الثابت عنه أنه قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه ، ويدي مروحة ، أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو الذي حملني على إخراج الجامع ، ومع أن البخارى بالغ في التحرى عن الرجال والتوثق من صحة المرويات فقد استلهم الجانب الروحي من نفسه قال القزويني — وهو تلميذه — سمعت محمد بن اسماعيل البخارى يقول : « صنف كتاب الجامع الصحيح في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً إلا استخرت الله وصليت ركعتين وتبينت صحته » ، ومراده بتصنيفه أنه بوب أبوابه ووضع أساسه في المسجد الحرام ، ثم يبض تراجم جامعه وأصوله في الروضة بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره ، ثم صار يجمع الأحاديث ويضعها في تراجمها في الحرمين وغيرها من البلاد التي ارتحل إليها ، وقد مكث في تأليف هذا الجامع ست عشرة سنة وهو يحرر ويدقق ويجمع وينتقي ما ما هو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب وأراد ، ويدل على ما بلغه الإمام من جهد في التحرى والانتقاء ما روى عنه أنه قال : صنف هذا الجامع الصحيح من ستمائة ألف حديث

في ست عشرة سنة ، وجعلته حجة بيني وبين الله سبحانه ، وبذلك اجتمع لهذا الكتاب من دواعي التوفيق إلى الحق والصواب ما لم يجتمع لغيره ، فلا عجب أن أجمع العلماء على صحته ، وتلقته الأمة الإسلامية بالقبول ، وأن استحق أن يطلق عليه أنه « أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل » .
« شرط البخارى في الصحيح » .

كما ينبغي أن يعلم أن البخارى ومسلما لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطى في كتابى كذا وكذا على التفصيل والتدقيق^(١) وإنما يعرف ذلك من سبر^(٢) كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم ، فمن ثم اختلف أقوال العلماء في شرطهما وإليك بعضاً منها .

قال الحاكم أبو عبد الله في كتاب « المدخل إلى معرفة كتاب الأكليل » ، في تعداد أقسام الصحيح القسم الأول من المتفق عليه اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ، ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور بالرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن وله رواية ثقات من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخارى ومسلم حافظاً مقناً مشهوراً بالعدالة فى روايته فهذه الدرجة ، الأولى من الصحيح .

والحق أن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن ومن استقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى ، فمن ذلك حديث مرداس الأسلمى « يذهب الصالحون الأول فالأول » ، الحديث وهو

(١) وذلك فيما عدا بعض الشروط الخاصة بالفضة مثلا فقد اشترط البخارى للماصرة واللقى واكتفى مسلم بالماصرة كما ذكر ذلك فى مقدمة صحيحه وأنكر على من اشترط اللقى .

(٢) أى البحث فيها والتعرف عليها .

حديث تفرد البخارى بإخراجه عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن بيان عن قيس عن مرداس وليس لمرداس في صحيح البخارى سوى هذا الحديث ولم يروه عن مرداس غير قيس بن أبى حازم بل يرد على هذه الدعوى أول حديث في صحيح البخارى وهو حديث : « إنما الأعمال بالنيات ، فإنه لم يصح إلا من رواية عمر ولم يصح عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص الليثى ولا رواه عن علقمة إلا محمد بن ابراهيم التيمى ولا رواه عن التيمى إلا يحيى بن سعيد ثم رواه عن يحيى خلق كثير ، وهو كذلك في صحيح مسلم لم يصح إلا من هذا الطريق فهو حديث فرد في أوله وإن اشتهر في آخره وغير ذلك كثير في الكتابين ^(١) .

وقال العلامة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ : « اعلم أن شرط (البخارى ومسلم) أن يخرجوا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الإثبات ، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع ^(٢) ، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن ، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوى أخرجاه ^(٣) » .

وما قاله حسن لولا ما ذكره من الاتفاق على ثقة نقلته فقد انتقده فيه الحافظ زين الدين العراقى فى شرح ألفيته فى علوم الحديث حيث قال : « وليس ما قاله — يعنى المقدسى — بجيد ، لأن النسائى ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما ، وأيضاً فقد استدرك الدارقطنى وغيره على البخارى ومسلم بمضى الأحاديث من جهة الرواة .

(١) شروط الأئمة الخمسة للبخارى ص ٣١ — ٣٣

(٢) يريد بالمقطوع : للمقطع »

(٣) شروط الأئمة الستة ص ١٠ .

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي (م ٥٨٤) ما حاصله : إن شرط الصحيح أن يكون راويه مسلماً عاقلاً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد. ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل في مشايخه العدل فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول، قال : وهذا باب فيه غموض، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل، ومراتب مداركهم، فلتوضح ذلك بمثل وهو أن نعم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخارى.

والطبقة الثانية شاركت الأولى في الثبوت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتفاق وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من بزماله في السفر وبلازمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم، ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد، وعقل بن خالد الألبائين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة، وغيرهم، والثانية بالأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب، ومثل الثالثة بنحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وزمعة بن صالح المكي وهم الذين لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، قال : وهم شرط أبي داود والسنائي، والرابعة نحو اسحاق بن يحيى الكلبي ومعاوية بن يحيى الصديقي والمثنى بن الصباح وغيرهم، وهم الذين شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والعدل وتفردوا بقله، مارسهم لحديث الزهري لقلة مصاحبهم له وهم شرط أبي عيسى، والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وأمثالهم من الضعفاء والمجهولين، وهؤلاء لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على

سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فن دونه ، فأما عند الشيخين فلا .
فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى وقد يخرج من حديث أهل الطبقة
الثانية ما يعتمد منه من غير استيعاب ، قال الحافظ : « وأكثر ما يخرج البخارى
حديث الطبقة الثانية تعليقاً وربما أخرج السير من حديث الطبقة الثالثة
تعليقاً أيضاً . »

وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين - الأولى والثانية - على سبيل
الاستيعاب ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى
فى الثالثة ، وأما الرابعة والخامسة فلا يرجان عليهما أبداً وإنما يعرج
عليهما أمثال أبي داود والترمذى على النحو الذى ذكرنا ، وهذا المثال
الذى ذكرناه فى حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب
الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم ، فأما غير المكثرين فإتباعهم اعتماد الشيخان
فى تخرج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من فوى
الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصارى ، ومنهم من لم
يقو الاعتماد عليه فأخرج ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر (١) .

وهكذا يتبين لنا شرط صحيح البخارى وأنه فى القمة من كتب
الحديث .

البخارى حافظ وقيقه :

قد بينا فيما سبق أن البخارى التزم تخرج الحديث الصحيح وأن مهمته
الأساسية كانت مهمة الجامع الحافظ ، لا الفقيه المستنبط ، ولكنه مع هذا لم
يخل كتابه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة ، فاستخرج بفهمه من المتون
معانى كثيرة فرقها فى أبواب كتابه بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات
الأحكام فأنزع منها الدلالات البديعة وسلك فى الإشارة إلى تفسيرها

السبل الواسعة ، قال الإمام النووي - رحمه الله - « ليس مقصود البخارى الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل مراده لاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ، ويتجلى فقهه فى إيراد بعض المسائل فى التراجم لأعلى سبيل القطع وفى إيراد بعض أقوال الصحابة والتابعين التى ترجح رأياً عن رأى أو تشهد له وفى تعليقاته الدقيقة الكثيرة التى يتبع الأحاديث بها بقوله : قال أبو عبد الله - يريد نفسه - : ويتجلى فقهه فى التراجم ولذلك قيل « فقه البخارى فى تراجمه » .

وقد ذكروا أن البخارى كان فى أول أمره شافعيًا ، وقد عده السبكي شافعيًا فى كتابه « طبقات الشافعية » ، ولكن الظاهر أنه كان مستقلاً وله استنباطات تفرد بها وآراؤه أحياناً توافق مذهب أبى حنيفة ، وأحياناً مذهب الشافعى ، وأحياناً تخالفهما وأحياناً يختار مذهب ابن عباس ، وأحياناً مذهب مجاهد وعطاء ، إلى غير ذلك ، والخلاصة أنه كان حافظاً بارعاً ، وفقهاً مجتهداً .

تراجم البخارى :

قد قسم الإمام البخارى كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب (١) بدأه « ببدء الوحى » ، لأنه الأساس لكل الشرائع ، ثم ذكر كتاب الأيمان ، ثم العلم ، ثم كتاب الطهارة ، ثم كتاب الصلاة ، ثم كتاب الزكاة ، واختلفت النسخ فى الصوم والحج : أيهما قبل الآخر ، ثم كتاب البيوع ، وبعد أن انتهى من المعاملات ذكر المرافعات ، فذكر كتاب الشهادات ، ثم كتاب الصلح ، ثم كتاب الوصية والوقف ، ثم كتاب الجهاد ، ثم عرض لأبواب غير فقهية ، فذكر الكلام فى بدء الخلق والجنة والنار وتراجم الأنبياء ،

(١) الكتب فى اصطلاح المؤلفين يسم أبواباً والأبواب تحتها فصول ويتجلى ذلك واضحاً فى كتب الفقه مثلاً . أما كتب الحديث فخرى الأمر بها على ذكر الكتب والأبواب دون الفصول .

ثم مناقب قريش ، وفضائل الصحابة ، ثم ذكر السيرة النبوية والمغازي وما إليها ، ثم كتاب التفسير ثم عاد إلى الفقه من نكاح وطلاق ، ثم كتاب الأطعمة والأشربة ، ثم كتاب الطب ، ثم كتاب الأدب ، والبر ، والصلة . والاستئذان ، ثم كتاب النذور والكفارات ، ثم الحدود والإكراه ، ثم كتاب تعبير الرؤيا ، ثم كتاب الفن ، وكتاب الأحكام ، وذكر فيه الأمراء والقضاة ، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ثم كتاب التوحيد .

وعدة كتبه (٩٧) كتاباً ، وعدة أبوابه ٣٤٥٠ باباً

ومما ينبغي أن يعلم أن النسخ كما اختلفت في تقديم بعض الكتب والأبواب على بعض اختلفت في اعتبار بعض الكتب أبواباً ، وبعض الأبواب كتباً كما يعلم ذلك من مراجعة متن البخاري المطبوع ، وكتب الشروح .

ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، وفي بعضها ما فيه حديث واحد ، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله وبعضها لا شيء فيه ألبتة ، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً ، وغرضه أن يبين أنه لم يصح عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه ، ومن ثم وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب ، فأشكل فهمه على الناظر فيه ، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه « في أسماء رجال البخاري » ، فقد روى بسنده عن إبراهيم بن أحمد المستعلى قال : « انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي عند صاحبه محمد بن يوسف الفريزي فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفتنا بعض ذلك إلى بعض ، قال الباجي : وإنما أورد هذا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ .

قال الحافظ ابن حجر : وهذه قاعدة حسنة يفرع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة وهي مواضع قليلة جداً (١) .

وقال الحافظ ابن حجر : « ولذكر ضابطا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية . أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا ، وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما ورد في مضمونها . . . وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه ، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد ، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث ، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس بأن يكون الاحتمال في الحديث ، والتعيين في الترجمة ، والترجمة هنا بيان لتأويل هذا الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً : المراد بهذا الحديث العام الخصوص ، أو بهذا الحديث الخاص العموم ، إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة ، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم ، مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى ، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في العام الخاص ، وكذا في شرح المشكل ، وتفسير الغامض ، وتأويل الظاهر وتفصيل الجمل ، وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء : فقه البخاري في تراجمه ، وأكثروا ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ، وقد يفعل ذلك لغرض شغل الأذهان في إظهار مضمرة واستخراج خيئه . . . وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله : باب هل يكون كذا ؟ أو من قال كذا ؟ ونحو ذلك ، وذلك حيث لا يبيح له الجزم بأحد الاحتمالين . . . وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله : باب قول الرجل ما صلينا فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك . . . وكثيراً ما يترجم بلفظ يوميء إلى

معنى حديث لم يصح على شرطه ، أو يأتي بلفظ الحديث الذى لم يصح على شرطه فى الترجمة صريحاً ، ويورد فى الباب ما يؤدى معناه تارة بأمر ظاهر ، وتارة بأمر خفى ، مثل قوله : باب الأئمة من قریش ؛ وأورد فيه حديث : « لا يزال وال من قریش » . . . وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التى هى لفظ حديث لم يصح على شرطه ، وأورد فيه أثراً أو آية فكأنه يقول لم يصح فى الباب شيء على شرطى ، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبيين ، ^(١)

ولا تعجب بعد ما سمعت من بعض العلماء الذين ألفوا كتباً فى تراجمه . قال الحافظ : « وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الاسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة وتكلم عليها ، ولخصها القاضى بدر الدين ابن جماعة وزاد عليها أشياء ، وتكلم على ذلك أيضاً بعض المغاربة ، وهو محمد بن منصور بن حمادة السجلماسى ، ولم يكثر من ذلك بل جملة ما فى كتابه نحو مائة ترجمة ، وسماه : « فك أغراض البخارى المبهمة فى الجمع بين الحديث والترجمة » ؛ وتكلم أيضاً على ذلك زين الدين على ابن المنير ، أخو العلامة ناصر الدين فى شرحه على البخارى ، وأمعن فى ذلك ، ووقفت على مجلد من كتاب « ترجمان التراجع » ، لأبى عبد الله بن رشيد السبتي ، يشتمل على هذا المقصد ، وصل فيه إلى كتاب الصيام ؛ ولو تم لكان فى غاية الإفادة ، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه ، والله تعالى الموفق .

تكرار للأحاديث وتقطيعه لها واختصارها :

لقد جرى الإمام البخارى فى صحيحه على تكراره لبعض الأحاديث وتقطيعه لها ، واختصارها فى الأبواب المختلفة بحسب ما يستخرج منها

(١) فلصدر السابق ص ٩ — ١٠ وهذا الذى ذكره الحافظ يرد ما قاله الامام الباجي آها .

بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذى خرج فيه :
والبخارى لا يفعل ذلك إلا لقوائد تعود إما إلى السند ، وإما إلى المتن ،
وقلما يورد حديثاً فى موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد إلا إذا ضاقت
عليه السبل . أما تكراره للأحاديث فليعان وفوائد متعددة .

منها : أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر ليخرج
الحديث عن حد الغرابة ، وكذلك يفعل فى أهل الطبقة الثانية والثالثة
وهلم جرا إلى مشايخه للمعنى السابق .

ومنها : تكثير الطرق بأن يورده فى كل باب من طريق غير الطريق
الأولى ، فيزاد الحديث صحة وقوة .

ومنها : إزالة الشبهة عن ناقلها ، وذلك فى الأحاديث التى يروىها بعض
الرواة تامة وبعضهم مختصرة .

ومنها : أن الرواة ربما اختلفت عبارتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة
تحتل معنى وحدث آخر به ، فعبّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تخمل
معنى آخر يورده بطريقة إذا صحت على شرطه فى الأبواب .

ومنها : أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل
فاعتمده وأورد طريق الإرسال لينبه على أنه لا تأثير له عنده فى الوصل .
ومنها : أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك .

ومنها : أحاديث زاد فيه بعض الرواة رجلا فى الإسناد ونقصه بعضهم
فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوى سمعه من شيخ حدثه به
عن آخر ، ثم لقي هذا الآخر فحدثه به فن ثم كان يرويه على الوجهين .

منها : أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى
مصرحاً فيها بالسماع ، وذلك على ما عرف من شرطه فى المعنعن من اشتراط
المعاصرة واللقاء .

وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك : —

(١) لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل على حكيم فصاعدا فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيأ مع هذا عدم إخلاله من فائدة حديثه كما يراه عن شيخ خلاف الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك ، فيستفاد من ذلك تكثير طرق الحديث .

(٢) وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد واحد فيتصرف فيه حيثنذ ، فيورده في موضع موصولا وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً ، وتارة مقتصر على الجزء الذي يحتاج إليه في هذا الباب .

(٣) فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة لاتعلق لإحداها بالآخرى يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل وربما نشط فساقه بتمامه .

والبخارى لا يعتمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومثنه وإن كان وقع له من ذلك شيء فغن غير قصد وهو قليل جداً .

وأما اقتصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي ، لأنه لا آلمق له بموضوع ، كتابه كما وقع له في حديث هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ، قال : « إن أهل الإسلام لا يسيون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيون » ، هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله : « جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال : إني أعتقت عبدى سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثاً ؟ فقال عبد الله بن مسعود : إن أهل الإسلام لا يسيون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيون » ، فانت ولى نعمته فلك ميراثه ، فأن تأثمت وتخرجت في شيء فنحن نقبله منك ونجعله

في بيت المال ، فقد اقتصر البخارى على ما يعطى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله : « إن أهل الإسلام . . . » لأنه يستدعى بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم ، واختصر الباقي ، لأنه ليس من موضوع كتابه .

إذا تقرر هذا اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدته حتى لو تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد أو المتن لكأنه إعادة لأجل مغايرة الحكم الذى تشتمل عليه الترجمة الثانية كافياً في تكراره^(١) .

الأحاديث المعلقة في صحيح البخارى :

المراد بالعليق — فى اصطلاح المحدثين — ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد مثل قول البخارى مثلاً : قال مالك عن نافع عن ابن عمر كذا أو قال مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو قال الزهري عن أسامة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي كذا ، فكل ذلك معلق لأن بين البخارى وبين مالك ومجاهد والزهري رواية محذوفون .

وتعليقات البخارى منها ما هو مرفوع ، ومنها ما هو موقوف ، ومنها ما هو بصيغة الجزم كقال وروى وذكر مثلاً ، ومنها ما هو بصيغة التريض — أى الضعيف — كقيل وروى ويذكر ، وإليك تفصيل القول فى المعلقات .

فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين :

(١) أحدهما ما يوجد فى موضع آخر من كتابه هذا موصولاً .

(٢) وثانيهما ما لا يوجد فيه إلا معلقاً .

فأما الأول فالسبب فى إبراده معلقاً حيث يضيق مخرج الحديث

عن فائدة من جهة السند أو المأخذ واحتاج إلى تكريره لمناسبة فقهية فإنه يتصرف فيه بالاختصار في السند خشية التطويل .

وأما الثاني فإما أن يورد بصيغة الجزم ، وإما أن يورده بصيغة التريض .

فأما ما أورده بصيغة الجزم فيفيد الصحة إلى من علقه عنه .

لكي يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث .

فيه ما يلتحق بشرطه ، ومنه ما لا يلتحق .

أما ما يلتحق بشرطه فالسبب في كونه لم يوصل إسناده : إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فأورده بصيغة التعليق لأجل الاختصار ، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً ، أو سمعه وشك في سماعه له ، أو سمعه من شيخه في حال المذاكرة فرأى أنه لا يسوقه مساق الأصل ، وغالب هذا فيما أورده عن شيوخه .

وقد اسعمل البخارى هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث ، فيوردها عنهم بصيغة قال فلان . ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم ، ولكن ليس ذلك مطرداً في كل ما أورده بهذه الصيغة على ما بينا ، ولا يعتبر هذا تدليلاً ، فقد صرح الخطيب وغيره من أئمة الحديث بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا من عرف من عاداته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فافتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عاداته كان الأمر فيه على احتمال السماع أو عدمه .

وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره ، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة ، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله ، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده .

فقال الأول قوله في الطهارة ، وقالت عائشة رضي الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » وهو حديث صحيح على شرط مسلم وأخرجه في صحيحه .

ومثال ما هو حسن صالح للاحتجاج قوله في الطهارة أيضاً : وقال بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « الله أحق أن يستحي منه من الناس » وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن .

ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر قوله في كتاب الزكاة : وقال طاوس « قال معاذ بن جبل لأهل اليمن : ائتوني بعرض ثياب خبص أو ليس ^(١) في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » فإسناده إلى طاوس صحيح لكن طاوس لم يسمع من معاذ .

ما أورده بصيغة التريض :

وأما ما أورده بصيغة التريض فلا تسفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح .

فأما ما هو صحيح فليس فيه ما هو على شرطه إلا مواضع بسيرة جداً وجبئذ يكون السبب في إيراده بهذه الصيغة إيراده بالمعنى ، ومثاله ما ذكره في الطب قال : « ويدكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقي بفاتحة الكتاب » وقد أخرجه في موضع آخر من صحاحه مسنداً منصلاً مرفوعاً ولكن بلفظ « أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب الله » .

وأما ما ليس على شرطه فنه ما هو صحيح على شرط غيره ، ومنه ما هو حسن ، ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقه ، ومنها

(١) العرض يكون الرأء ما عدا العدى ، والخبص : نوع من الدباب واللبس :

ما هو ضعيف فرد لا جابر له .

فمثال الأول قوله في الصلاة : ويذكر عن عبد الله بن السائب قال : « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمنون » في صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى أخذته سعة فركع » ، وهو حديث على شرط مسلم وأخرجه في صحيحه .

ومثال الثاني وهو الحسن قوله في البيوع : ويذكر عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « إذا بعث فكل ، وإذا ابتعت فاكتل » .

ومثال الثالث وهو الضعيف الذى لا عاضد له والعمل على وفقه قوله في الوصايا : « ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية » وقد رواه الترمذى موصولاً عن الحارث الأعور عن علي والحارث ضعيف ، وقد قال الترمذى : إنه غريب^(١) ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به .

ومثال الرابع وهو الضعيف الذى ليس عليه العمل وهو في صحيح البخارى قليل جداً ، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه الإمام بالتضعيف بخلاف ما قبله - قوله في كتاب الصلاة : ويذكر عن أبي هريرة رفعه : « لا يتطوع الإمام في مكانه » ولم يصح .

هذا حكم جميع ما فى الصحيح من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتريض ، وقد تبين بعد هذا التفصيل أن جميع ما فيه مقول ليس فيه ما يرد إلا النادر ، وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه ، ولا يجزم بما كان فى إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً إما بمجيئه من وجه آخر وإما بشهرته عن قائله

(١) أغريب هو الحديث الذى يتردد به رواة ، وقد يكون صحيحاً ، وقد يكون حساً ، وقد يكون ضعيفاً .

ومما ينبغي أن يعلم أن البخارى إنما يورد ما يورده من الموقوفات من أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم وتفسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية والشواهد لما يختاره من المذاهب التى وقع فيها الخلاف بين الأئمة ، وأن كل هذه ليست من أصل الكتاب ولا الغرض الذى ألف له ، فإن موضوعه وأصوله هى الأحاديث المسندة الصحيحة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما يشعر بذلك إسمه الذى ذكرنا فى صدر الكلام عن الصحيح ، وهى المقصودة بالذات ، وهى التى ترجم لها والمذكور بالعرض والنوع الآثار الموقوفة والأحاديث المتعلقة والآيات المكرمة ، فجميع ذلك مترجم^(١) به فكن على بينة من هذا ، وشدد عليه يديك ، فإنه بفيديك فى دراسة الجامع الصحيح ، وما عسى أن يعترض طريقك من مشكلات .

فائدة وتنبه :

وليس من قبل المعلق ولا حقيقه مارواه البخارى فى صحيحه^(٢) قال : وقال هشام بن عمار حدثنا صدقه بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر حدثنا عطية ابن فيس الكلبي حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري — والله ما كذبنى — سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لسكونن من أمتي أقوام بسحلون الحر^(٣) » والحرير والخمر والمذايف الخدب . فهشام بن عمار من شيوخ البخارى وقد سمع^(٤) ٤٠٥٠ الحديث صحيح منصل الإسناد . قال العلامة ابن الصلاح^(٥) : « ولا يلتفت إلى أبي محمد بن حزم الطاهري الحافظ فى

(١) مقدمة ابن الصلاح تشرح العراقى ص ٢٠ — ٢٥ مقدمة الصحيح ١ ص ١١ — ١٣

(٢) كتاب الأشرة باب ما جاء ممن يستحل الخمر وإسمه ٤ بعد إسمه .

(٣) الحر بكسر الحاء ومجيب الراء الفرج ، والمراد استعمال الرما

(٤) علوم الحديث ص ٧٣

رد ما أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث أبى عامر أو أبى مالك الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليسكونن فى أمتى . . . » الحديث . من جهة أن البخارى أورده قائلاً فيه ، قال هشام بن عمار وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ فى ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخارى — رحمه الله — قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذى علقه عنه ، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث فى موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحبها خلل الانقطاع ، والله أعلم .

وقد أفصح لنا عن السبب فى إيراد البخارى هذا الحديث بلفظ : « قال هشام بن عمار . . . » الحافظ ابن حجر فى الفتح ^(١) فقال : « ومنها — أى المعلقات — ما لا يورده فى مكان آخر من الصحيح مثل هذا الحديث ، فهذا مما أشكل أمره على » ، والذى يظهر لى الآن أنه لقصور فى سياقه وهو هنا تردد هشام فى اسم الصحابي ، وسيأتى من كلامه — يعنى البخارى — ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن ابن غنم عن أبى مالك ، وساقه فى التاريخ من رواية مالك بن أبى مريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار المهلب إلى شىء من ذلك .

ثلاثيات البخارى :

وللبخارى فى صحيحه أحاديث علا فيها حتى صار يئنه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة ، وهى المعروفة بالثلاثيات وعدتها إثنان وعشرون حديثاً ، وقد أفرد بها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة القارى ،

ومن أمثلة هذه الثلاثيات وهو أول حديث منها وقع في الصحيح قال :
 — في كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم —
 قال البخارى : حدثنا مكي بن إبراهيم^(١) حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة
 — يعنى ابن الأكوخ — قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 « من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار ، وليس في الصحيح أعلى
 من الثلاثيات .

الأحاديث المنتقدة على البخارى :

قد انتقد بعض الحفاظ أحاديث على البخارى أدخل فيها بشرطه ونزلت
 عن الدرجة العالية التى التزمها فى جمع كتابه الصحيح وليس معنى هذا أن
 هذه الأحاديث المنتقدة ضعيفة يصل بها الضعف إلى حد الموضوع أو المنكر ،
 فما قال هذا أحد قط من أئمة الحديث الموثوق بهم والذين يرجع إليهم فى
 التعديل والتجريح ونقد الرجال على توالى العصور والأزمان ، وسترى بعد
 الدراسة والتحصيل والتحقيق أن أغلب هذه الأحاديث المنتقدة قد أجيب
 عنها إجابات مقبولة معقولة وبعضها قد يعسر الإجابة عنها ، وهى أحاديث
 قليلة جداً وقد هم فيها روايتها وأقصى ما يقال فيها إنها وقع فيها الغلط .

فهذا هو الإمام ابن الصلاح بقول فى علومه بعد ما ذكر أن مارواه الشيخان
 البخارى ومسلم يفيد القطع بصحته وذلك للقى الأئمة لكتائيهما بالقبول :
 « وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بأن ما انفرد به البخارى أو
 مسلم مندرج فى قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأئمة كل واحد من كتائيهما
 بالقبول على الوجه الذى فصلناه من حالهما فيما سوى أحرف^(٢) يسيرة

(١) هو من كبار شيوخ البخارى سمع من سبعة عشر مسلماً من التابعين منهم يزيد بن
 أبي عبيد المذكور هنا وهو مولى سلمة بن الأكوخ صاحب الذى صلى الله عليه وسلم

— الفتح ج ١ ص ١٦٣ —

(٢) أى أحاديث

تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن أو الله علم .

وقال الإمام محيي الدين النووي في مقدمة شرحه لمسلم : « قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطها فيه ونزلت عن درجة ما التزمناه وقد سبقت الإشارة إلى هذا . وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى « بالاستدراكات والتبع » وذلك في مائتي حديث ^(١) مما في الكتابين ، ولأبي مسعود الدمشقي عليهما استدراك ، ولأبي علي الغساني الجبائي في كتابه « تقييد المهمل » في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره ^(٢) وقال في مقدمة شرح البخاري : « قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطن في بعضها ، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك » .

والحق أنها ليست كلها كذلك ، بل منها ما هو مبني على قواعد مسلمة والصواب ما قدمناه عنه في مقدمة شرحه لمسلم .

أما الأحاديث المنتقدة على مسلم فقد أجاب عنها الإمام النووي في شرحه وسنعرض لها عند الكلام على صحيح مسلم إن شاء الله .

وأما الأحاديث المنتقدة على البخاري فقد أجاب عنها الحافظ الكبير ابن حجر في « هدى الساري » مقدمة شرحه للجليل « فتح الباري » على صحيح البخاري .

وعدة الأحاديث المستندة التي انتقدت على البخاري في صحيحه مائة وعشرة أحاديث منها ما وافقه مسلم على تخريجه في كتابه وهو اثنان وثلاثون

(١) يرد التقريب والافهى مائتان وعشرة أحاديث .

(٢) مسلم بشرح النووي ح ١ ص ٣٧ .

حديثاً ، ومنها ما انفرد البخارى بتخریجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً .
وقد أجاب الحافظ عن هذه الأحاديث بجواب إجمالى ثم بجواب
تفصيلى فى مقدمة الفتح ، ثم عرض لكل حديث ذا كراً نقده الدارقطنى ،
ثم يعقبه بالرد ، وهو يعطينا صورة شريفة من صور النقد العف
والرد النزیه .

واليك ما ذكره الحافظ من الجواب الإجمالى ثم التفصيلى . قال
ما خلاصته مع التوضيح : والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول :
« لا ريب فى تقدم البخارى ثم مسلم ^(١) على أهل عصرهما ومن بعده
من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والمعلل ، فإنهم لا يختلفون فى أن على
ابن المدينى كان أعلم أقرانه بعلم الحديث ، وعنه أخذ البخارى ذلك حتى
كان يقول : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى ، ومع
ذلك فكان على بن المدينى إذا بلغه ذلك عن البخارى يقول : دعوا قوله
فإنه ما رأى مثل نفسه ، وكان محمد بن يحيى الذهلى أعلم أهل عصره بعلم
حديث الزهرى ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً ، وروى الفريزى
عن البخارى قال : « ما أدخلت فى الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت
الله تعالى وتقنت صحته » ، وقال مكى بن عبد الله : « سمعت مسلم بن الحجاج
يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة
تركه ، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما له علة أو له
علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، فبتقدير نوجه كلام من انقده عليهما
يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب فى تقدمهما فى ذلك على
غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ، وأما من حث التفصيل
فالأحاديث التى انقذت عليهما تنقسم أقساماً .

(١) كى عن ذكر من هذا طابا سحتاح إله عد الكلام على صحيح مسلم .

القسم الأول :

ما تختلف فيه الرواة بالزيادة في رجال الإسناد والنقص منهم ، والجواب أن صاحب الصحيح إن أخرج الطريق المزيـدة وعـلـله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني نفسه في نقده (١) لأن الراوى إن كان سمعه في الطريق الناقصة ، فالزيادة لا تضر لأنه يكون قد سمعه بواسطته عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه ، وإن كان لم يسمعه فيها فهو منقطع ، والمنقطع من قسم الضعيف ، والضعيف لا يعمل الصحيح ، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقص وعـلـله الناقد بالطريق المزيـدة تضمن اعتراضه دعوى الانقطاع فيما صححه المؤلف فينظر : إن كان الراوى صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً يثبتاً ، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى ، فإن وجد ذلك ، اندفع الاعتراض بذلك .

وإن اتنى كل ذلك وكان الانقطاع فيه ظاهراً فيحمل على أن صاحب الصحيح إنما أخرج ذلك في حديث له متابع أو شاهد ، أو احتف بقرائن تقويه ، ويكون التصحيح إنما هو من حيث مجموع الطرق ، لا من جهة ذلك الطريق وحده (٢) .

وقد يكون الانقطاع الذى يدعيه المعلن لأن الراوى لم يسمع من روى عنه ، بل أخذه عنده بالإجازة أو المكاتبة ، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يجوز الرواية بالإجازة أو المكاتبة ويكون تخريج صاحب الصحيح له إشارة إلى أنه من يرى صحة الرواية بذلك (٣) .

(١) انظر مقدمة الفتح ح ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق ص ٩١ (٣) المصدر السابق ص ٩٣ .

القسم الثاني ؛

ما اختلف فيه الرواة بتغيير بعض رجال الإسناد

والجواب عنه أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعا فأخرجهما المؤلف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون فى ذلك متعادلين فى الحفظ والعدد ، فذاك ولا اعتراض ، وإن لم يمكن الجمع لنتاوت الرواة فى العدد أو فى الحفظ ، فالعادة أن صاحب الصحيح يخرج الطريق الراجعة ويعرض عن الطريق المرجوحة ، أو يشير إليها ، وعلى أى تقدير فلا اعتراض مندفع والنقد غير متجه .

القسم الثالث :

ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أشد ضبطاً ممن لم يذكرها .

والجواب أن التعليل به لا يؤثر إلا إن كانت الزيادة منافيه بحيث يتعذر الجمع بين رواية من زاد ورواية من لم يرد .

أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المسقل فلا أثر لها فى العلب ، اللهم إذا وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة فى المتن من كلام بعض رواة فحينئذ تؤثر .

القسم الرابع :

ما تفرد به بعض الرواة عن ضعف منهم ،

والجواب أنه ليس فى صحيح البخارى غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعا :

أحدهما : حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده

قال : « كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحييف ، قال الدارقطني : وأبي هذا ضعيف . قال الحافظ : وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس .
وثانيهما : حديث اسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه ، أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الخنس . . .
الحديث بطوله قال الدارقطني واسماعيل ضعيف . قال الحافظ : « لم ينفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية اسماعيل سواء والله أعلم ، (١) » ،

القسم الخامس :

وهو ما حكم فيه بالوهم على بعض روايته
والجواب أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذى حكم عليه بالوهم . قال الحافظ ابن حجر : « وليس فى الصحيح منه - بحمد الله - شئ » .

وأما إذا روى الحديث من غير طريقه فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق .

القسم السادس :

ما كان الاختلاف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن
والجواب أن هذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع فى المختلف من ذلك أو الترجيح .

وبعد أن سرد الحافظ ابن حجر فى مقدمته الأحاديث المنتقدة على

البخارى وحده أو التي شاركه فيها مسلم حديثاً حديثاً^(١) وأجاب عن كل حديث بالتفصيل قال: « هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلم الأسانيد ، المطلعون على خفايا الطرق ، وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركه مسلم في كثير منها ... وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً فافراه منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قاذحة بل أكثرها الجواب عنها ظاهر ، والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، والبسير منه في الجواب عنه تعسف كما شرحه بحملا في أول الفصل ، وأوضحه مبيناً إثر كل حديث منها ، فاذا تأمل المصنف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف — يريد صحيح البخارى — في نفسه ، وجل تصنيفه في عينه ، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم ، وتقديهم له على كل مصنف في الحديث والقديم ، وليسوا سواء : من يدفع بالصدر ، فلا يأمن دعوى العصية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية ، والضوابط المرعية ، فله الحمد الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والله المستعان ، وعليه التكلان ،^(٢) وهو كلام إمام ناقد منصف لا يختلف اثنان في أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد وبين الفقه والحدق للأصولين : أصول الدين ، وأصول الفقه .

ولعل من هذه الأحاديث التي وقع فيها الكفاف في الجواب والحق فيها مع الناقد حديث شريك بن أبي نمر عن أنس في الإسراء ، وهو حديث طويل ، فقد خالف فيه شريك أصحاب أنس في إسناده ومثته بالتقديم والآخر ، وزياداته المنكرة ، وأشد أوهامه قوله — شريك — : « إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه ، وقد أنكرها الخطابي وابن حزم وعد الحق والقاضى عياض والنووى وغيرهم واعتبروا ذلك غلطاً من شريك .

وشريك ليس بمتهم بالكذب وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر (١).

ومهما يكن من شيء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلالة كتاب البخارى وأصحيته فهو بحق — عدا اليسير — فى الدرجة العليا من الصحة ، ولا تلتفت — بعد طول هذا البحث والتفحص — إلى إرجاف المرجفين ، وزعم الجاهلين أن فى صحيح البخارى أحاديث موضوعة مكذوبة ، وإنما يزعم هذا غرض ضيق العطن فى العلم بالسنة ورجاها ، والعلم بشروطهم فى الرواية ، ونحن لا ندعى العصمة للبخارى ولا لغيره ، ولكن الله الذى تكفل بحفظ كتابه ، قىض للسنة من الأئمة الثقات من حفظها وميز صحيحها من سقيمها ، حتى يتم ما وعد الله به من حفظ الذكر الحكيم .

« من طعن فيهم من رجال البخارى »

قد طعن بعض النقاد فى بعض رجال البخارى الذين خرج لهم فى صحيحه منهم من شاركه مسلم فيهم ، ومنهم من انفرد البخارى بهم وعدتهم ثمانون أغلبهم من شبوخه الذين ثقيهم وجالسهم وخبرهم واطلع على أحاديثهم وخبرها وميز بين صحيحها وسقيمها ، كما وأنه لم يكتر من تخريج أحاديثهم وليس لأحدهم أحاديث كثيرة إلا عكرمة مولى ابن عباس ، وبعض هؤلاء أخرج لهم فى أصول الكتاب ، وبعضهم أخرج لهم فى المسابغات والشواهد ونحوهما .

وقد تعرض لبيان هؤلاء الرجال المتكلم فيهم مرتباً لهم على حروف

(١) وما يتدره عن البخارى ، ويحمل القدر ليس دا أثر أن البخارى أخرج الروايات الصحيحة فى الإسراء وهو نصيحه هذا ينبغي أن لا يحق على اللبيب ما فى رواية شريك من الأملاط فانه در البخارى حكم له من إشارات وتليجات .

المعجم الحافظ الكبير ابن حجر في مقدمته الجليلة^(١) وأجاب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً وقد ذكر بين يدي هذا الفصل الطويل رداً إجمالياً عما وجه إلى هؤلاء الرجال من طعون يستحسن ذكره . قال الحافظ :
— رحمه الله وأثابه — :

« ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ، هذا إذا خرج له في الأصول ، فأما إن خرج له في المنايع والشواهد والتعليق . فهذا تفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدر ، ومنها ما لا يقدر ، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مخصره : وهكذا نعتقد وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كائيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما .

قلت — أي الحافظ — فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ، ومدارها على خمسة أشياء : البدعة ،

أو المخالفة ، أو الغلط ، أو جهالة الحال ؛ أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعى في الراوى أنه كان يدلس أو يرسل .

فأما جهالة الحال فنندفعة عند جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنيت .

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوى ، وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط على أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه ، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سيئله ، وليس في الصحيح — بحمد الله — من ذلك شيء ، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيئ الحفظ أوله أو هام أوله مناكير ، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذى قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك .

وأما المخالفة وينشأ عنها الشنوذ والنكارة ^(١) ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً ، فرواه من هو أحفظ أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشدد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً ، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير .

(١) التاذ في اصطلاح المحدثين : ما رواه للقبول مخالفاً لمن هو أوثق منه والمكر : ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه « نجبة الفكر » .

وأما دعوى الانقطاع فدعوة عمن أخرج لهم البخارى لما علم من شرطه^(١) ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسبَر أحاديثهم الموجودة عنده بالنعته ، فإن وجد التصريح بالسماع فيها — يعنى فى طرق أخرى — اندفع الاعتراض وإلا فلا .

وأما البدعة : فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ، كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك ، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شئ ألبتة .

والمسوق بها : كبذع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ ، فقد اختلف أهل السنة فى قبول من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفاً بالديانة والعبادة ، فقيل يقبل مطلقاً ، وقيل يرد مطلقاً والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن فى دعوى ذلك نظر^(٢) .

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل ، فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرده بعضهم

(١) وهو أن الصفة لا تعيد الاتصال عبدالحارى إلا بشرطين (١) الماصرة (٢) الهى .

(٢) ما روى عن الامام مالك رد روايتهم مطلقاً كما قال الخطيب فى كتابه «الكفاية» .

هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا (١) .

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له بدعته أصلاً ، هل ترد مطلقاً ؟ أو تقبل مطلقاً ؟
مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال : إن واقفه غيره فلا يلتفت إليه هو إخماداً لدعته وإطفاءً لناره ، وإن لم يواقفه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحريزه عن الكذب واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث بدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر السنة على مصلحة إهانتته وإطفاء بدعته . والله أعلم .

قال الحافظ : واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبيه لذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق ، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوا لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق .

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره ، أو للتحامل بين الأقران ، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدرأ ، أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر . . . (٢) .

وهذا الفصل الذي فصل فيه الحافظ القول في الطعون من النفاسة بمكان ويدل على إمامته ، وبصره بالنقد ، ونزاهته وعدم تحيزه . كما أثبت أن الجرح قد يكون لأمر لا تستحق أن يجرح بها صاحبها ، ولذلك كان المذهب الذي عليه جمهور أئمة النقد أن الجرح لا يقبل إلا إذا فرسبته .

(١) هذا الرأي والذي قبله يدل على دقة المحققين في الق . . . وتحويلهم على الأمور العسية وهو يرد على من رعم أن المحققين لم يقولوا على النقد العسي .

(١) مقدمة النتج ح ٢ ص ١١١ - ١١٢

قال العلامة ابن الصلاح في « علوم الحديث » : « التعديل مقبول من غير ذكر سببه على الراجح لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها . وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس يجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله .

وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخارى ومسلم وغيرهما ، ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيرهم الجرح لهم كعكرمة مولى بن عباس رضى الله عنهما — وكأسماعيل ابن أبى أويس ، وعاصم بن على ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم ، واحتج مسلم بسويد بن سعد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهكذا فعل أبو داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه ، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة .

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من استفسر في جرحه فذكر مالا يصلح جارحاً منها عن شعبة أنه قيل له : لم تركت حديث فلان ؟ قال : رأيته يركض على برذون فتركت حديثه ، ومنها عن مسلم بن ابراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المرى فقال : ما يصنع بصالح ذكره يوماعند حماد بن سلمة فامتخط حماد ، (١)

ومن أراد أن يتأكد مما ذكره الحافظ في الدفاع عن رجال البخارى الذين انتقدهم بعض الحفاظ فليرجع إلى الفصل الذى سرد فيه أسماء هؤلاء الرواة وأجاب عن كل منهم واحداً واحداً . وإليك أمثلة من ذلك :

أمثلة للرجال المتقدين والجواب عن ذلك

« أحمد بن بشير السكوني ، أبو بكر مولى عمرو بن حريث الخزومي قال النسائي : ليس بذلك القوي ، وقال عثمان الدارمي : متروك وقواه ابن معين ، وأبو زرعة وغيرهما ، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو سلمة وهو في كتاب الطب . أما تضعيف النسائي له فشعر بأنه غير حافظ ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه أشبه عليه براوٍ آخر اتفق اسم واسم أبيه ، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى ، وقد روى له الترمذي وابن ماجه

(٢) « أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني ، وقد ينسب إلى جده قال ابن نمير : تركت حديثه لقول أهل بلده ، وقال الميموني : قلت لأحمد : إن أهل حران يسيئون الثناء عليه ، فقال : أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له (قلت) — أي الحافظ ابن حجر — : فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح ، وقد قال أبو حاتم : كان من أهل الصدق والإتقان روى عنه أحمد في مسنده والبخاري في الصلاة والجهاد والمناقب أحاديث شورك فيها عن حماد بن زيد وروى له النسائي وابن ماجه .

(٣) « سعيد بن يحيى بن مهدي الحميري ، — أبو سفيان الواسطي مشهور بكنيته

وثقه أبو داود ، وقال أبو بكر بن شعبة : كان صدوقاً ، وقال الدارقطني : كان متوسط الحال ليس بالقوي (قلت) — الحافظ — له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة « ق » من روايته عن عوف عن محمد بن سيرين وله شاهد ، وروى له الترمذي حديثاً واحداً أيضاً .

(٤) عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصرى من صفار التابعين .

قدمه شعبة في أبي عثمان النهدي على قتاده ، وعده سفيان الثوري رابع أربعة من الحفاظ أدركهم ، ووصفه بالثقة والحفظ أحمد بن حنبل فقيل له : إن يحيى القطان يتكلم فيه فحجب ، ووثقه ابن معين والعجلي وابن المديني وابن عمار والبزار وقال أبو الشيخ : سمعت عبدان يقول : ليس في العواصم أثبت منه ، وقال ابن إدريس : رأيته أتى السوق فقال : اضربوا هذا ، أقيموا هذا فلا أروى عنه شيئا وتركه وهيب لأنه أنكر بعض سيرته .

قلت — الحافظ — كان بلى الحسبة بالكوفة . قال ابن سعد : وقد احتج به الجماعة .

(٥) علي بن الحكم البناني من صفار التابعين وثقه أبو داود والنسائي والعجلي وغيرهم

وتكلم فيه أبو الفتح الأزدي فقال : فيه لين . قلت — الحافظ — ليس له عند البخاري سوى حديثه عن نافع عن ابن عمر في النهي عن عصب الفحل وقد واققه غيره . وروى له أصحاب السنن ^(١)

(٦) محمد بن الصلت أبو يعلى التوزي من شيوخ البخاري .

قال أبو حاتم وأبو زرعة : صدوق كان يملئ التفسير علينا من حفظه وربما وهم ووثقه الدارقطني

قلت : الحافظ أخرج عنه البخاري حديثا واحدا في كتاب الزكاة . قال : حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن

أنس قد ذكر حديث العرينين مختصرا وتابعه عليه عنده علي بن المديني عن الوليد بن مسلم وروى له النسائي

(٧) محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان ولقبه عارم من شيوخ البخاري

كان سليمان بن حرب يقدمه على نفسه ، وقال أبو حاتم : إذا حدثك عارم فاختم عليه ، عارم لا يتأخر عن عفان . وقال أبو حاتم والبخاري : اختلط عارم في آخر عمره زاد أبو حاتم : من سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد ، ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين ومائتين . وقال الدارقطني : تغيره بآخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة

قلت : الحافظ : إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه وقد اعتمده في عدة أحاديث . وروى له أيضا في جامعه عن عبد الله بن محمد المسندي عنه ، وروى له الباقون .

(٨) يزيد بن أبي مريم النعشقي وثقه الأئمة وابن معين ورحيم وأبو زرعة وأبو حاتم . قال الدارقطني : ليس بذلك .

قلت : الحافظ : هذا جرح غير مفسر ، فهو مرود وليس له في البخاري سوى حديث واحد أخرجه في الجهاد والجمعة في فضل من اغبرت قدماء في سبيل الله^(١) .

وبحسبنا ما ذكرنا في الدلالة على أن معظم ما قيل في نقد رجال البخاري جرح غير مؤثر ، وأن الكثيرين منهم من شيوخه ولم يخرج لهم في الصحيح إلا قليلا ، ولم يطل الحافظ في ترجمة مثل ما أطل في ترجمة

عكرمة مولى ابن عباس،^(١) فقد ذكر ماله وما عليه ، وبين أن كل ما طعن به فيه إما لا يصح ، أو معارض بما هو أقوى منه ، أو معناه غير ما ظهر منه ، ومن أراد زيادة في اليقين والاطمئنان فليرجع إلى هذا الفصل الطويل الممتع الذي ذكره الحافظ في مقدمته وسيرى بعد قراءته والنظر فيه بروح الباحث النصف ترجح رأى البخارى وصدق نظره في الاحتجاج به .

أمثلة للأحاديث المنتقدة

وهاك أمثلة للأحاديث المنتقدة لتبين منها أن أغلب النقد غير مؤثر والجواب عنه يسير سهل .

(١) قال الدارقطني : « وأخرجا جميعا — يعنى البخارى ومسلم — حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس يعنى فى قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستبرىء من بوله . قال : وقد خالفه منصور فقال : عن مجاهد عن ابن عباس ، وأخرج البخارى حديث منصور على إسقاطه طاوساً ،

وهذا الحديث أخرجه البخارى فى الطهارة عن عثمان بن أبى شبة عن جرير ، وفى الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به ، ورواه من طريق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقى الستة من حديث الأعمش أيضاً ، وأخرجه أبو داود والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه من حديث منصور أيضاً ، وقال الترمذى بعد أن أخرجه : رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس ، وحديث الأعمش أصح ، يعنى المتضمن للزيادة ، قلت — أى الحافظ — وهذا فى التحقيق ليس ، بعله لأن مجاهداً لم يوصف بالتدليس وسماعه من ابن عباس صحيح فى جملة من

الأحاديث ، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش ، مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة ، والإسناد كيفما دار كان متصلاً ، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً ، وقد أكثر الشيخان من تخرج مثل هذا ، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده والله الموفق (١) .

(٢) قال الدارقطني : أخرجا جميعاً حديث مالك عن الزهري عن أنس قال : « كنا نصلى العصر ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة » . وهذا مما ينتقده على مالك لأنه رفعه وقال فيه : إلى قباء وخالفه عدد كثير منهم شعيب بن أبي حمزة ، وصالح بن كيسان ، وعمرو بن الحارث ، ويونس بن يزيد ، ومعر ، والليث بن سعد ، وابن أبي ذئب وآخرون ، وقد تعقبه أيضاً على مالك ، وموضع التعقب منه قوله إلى قباء ، والجماعة كلهم قالوا : إلى العوالي ، ومثل هذا الوهم اليسير لا يلزم منه القدح في صحة الحديث ، لا سيما وقد أخرجا الرواية المحفوظة والله أعلم (٢) .

(٣) قال الدارقطني : وأخرج البخاري حديث عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو ، قال : وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة ، وليس فيه سماع سالم من عبد الله بن عمرو ، وقد روى سالم عن أخيه عن عبد الله بن عمرو غير هذا . « قلت ، — أى الحفاظ — : وهذا تعليل لا يرد على البخاري مع اشتراطه ثبوت اللقاء ، ولا يلزم من كون سالم روى عن عبد الله بن عمرو حديثاً بواسطة أن لا يروى عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له (٣) .

(٤) قال الدارقطني : « أخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ٨٢ (٢) ص ٨٦ .

(٣) المقدمة ص ٩٥

مالك عن وهب بن كيسان قال : « أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة فقال : سم الله وكل مما يليك . . . » ، وهذا الحديث أرسله مالك فى الموطأ ووصله عنه خالد بن مخلد ويحيى بن صالح وهو صحيح متصل ، وقد رواه محمد بن عمرو بن حنبل . وغيره عن وهب ابن كيسان عن عمر متصلاً وأخرجه البخارى إلا أنه لم يخرج حديث من وصله عن مالك .

قلت : — الحافظ — : إنما أخرج البخارى حديث مالك إثر حديث محمد بن عمرو بن حنبل لبيان موضع الخلاف فيه ، وقد أخرجه النسائى موصولاً عن خالد بن مخلد ومرسلاً عن قتيبة . كلاهما عن مالك والمشهور عن مالك إرساله كعادته (١) .

عدد أحاديث الجامع الصحيح

ذكر العلامة ابن الصلاح فى مقدمته أن عدد أحاديثه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر ، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث ، وتبعه العلامة الشيخ محيى الدين فى مختصره ، ولكنه قيد ذلك فى شرحه بالمسند ولفظه : « جملة ما فى صحيح البخارى من الأحاديث المسندة بالمكرر ، فذكر العدة سواء ، وتقبيده ذلك بالمسند أخرج الأحاديث المتعلقة ، وما أورده فى التراجم والمنايعات ، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصول . قال الشيخ النووى : « وقد رأيت أن أذكرها مفصلة لتكون كالفهرس لأبواب الكتاب وتسهل معرفة مضان أحاديثه إلى الطلاب . ثم ساقها ناقلاً لذلك من كتاب « جواب المتعنت » لأبى الفضل بن طاهر .

وقد وافق على ما قاله ابن الصلاح الإمام العراقى فى شرحه على المقدمة إلا أنه قال : والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة ، وهى فى رواية محمد

ابن يوسف الفريرى ، فأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بما تى حديث ،
وأنتقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل النسفى ، فإنها تنقص عن رواية
الفريرى ثلثمائة حديث (١) .

وقد تكفل بعد صحيح البخارى عدأ دقيقاً وتعقب من خالفه فى هذا العدد
الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح ، وقد ساعده على تحرير العدد أنه شرح
صحيح البخارى ، وفى آخر كل كتاب يذكر عدد الأحاديث الموصولة
المرفوعة والمعلقة الموصولة والتي لم توصل ، والمتابعات وأقوال الصحابة
والتابعين ، فمن ثم نكاد نجزم بأن عده هو أدق من غيره وأشد تحريراً .

وتحرير ذلك على ما فى المقدمة (٢) أن جميع ما فى صحيح البخارى من
الأحاديث الموصولة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثاً ، ومن المتون المعلقة
المرفوعة التي لم يوصلها فى موضع آخر من الجامع (١٥٩) حديثاً ، وأن
جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً ، وأن
جملة ما فى الكتاب من التعاليق (١٣٤١) حديثاً ، وجملة ما فيه من المتابعات
(٣٤٤) (٣) فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً ، وهذه
العدة عدا ما فى الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن
التابعين فمن بعدهم (٤) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥ ط حلب

(٢) مقدمة الصبح ص ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ط مصر

(٣) فى مقدمة الفتح (ط منير) ٣٤١ والذى رأيه فى كتاب « بوضيح لأفكار »
نقلا عن الحافظ « ٣٤٤ » وهو الذى يتفق والعدد الكلى الذى ذكره الحافظ
وهو « ٩٠٨٢ » .

(٤) المطلق ما حذف من متناً لمساهه واحد أو أكثر ، والمتابعة مرفوعة راو لآخر
فى رواية حديث عن صحابى واحد قان وجه حديث يشبهه عن صحابى آخر فهو يشاهد وهذا
رأى الحافظ . وأما ابن الصلاح ومتر المتابعة فى الموافقة فى اللمط سواء اعد لصحابى
أو احتلب والشاهد فى الموافقة فى المعنى كذلك ، والبحث عن طرق الحديث ليرى أنه متابع
وساهد أم لا ، يسمى فى اصطلاحهم الاعتراض .

وقد قام الحافظ بوصل كل المعلقات التي فيه في أثناء شرحه الجليل وألف في ذلك كتاباً خاصاً سماه « تعليق التعليق » .

قال الحافظ : « وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه ، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان » .

وتختلف الروايات عن البخارى في الصحيح قلة وكثرة كما قدمنا عن العراقى ، وأشهر رواية كتاب البخارى عنه تلامذته محمد بن يوسف الفربرى^(١) وإبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى^(٢) وحامد بن شاكر النسوى^(٣) وأبو طلحة منصور بن محمد البزدوى^(٤) ، وعن هؤلاء أخذ الصحيح تلامذتهم الكثيرون ، وعن تلامذتهم أخذه تلاميذ تلامذتهم . وهكذا رواه وسمعه الكثيرون في كل عصر ، وقد اشتهر بعض هؤلاء بنسخ صحيحة مقابلة موثوق بها مثل نسخ أبى ذر الهروى ، والأصلى ، والكشمينى ، والمستمل . والحموى ، وأبى الوقت ، وابن عساكر وغيرهم .

(١) الفربرى نسبة إلى فير قرية بخارى وكان سماعه للصحيح كله مراراً مره لمرس سنة ٢٤٨ ومرة بخارى سنة ٢٥٢ أى قبل وفاة البخارى بأربع سنين . توفى سنة ٣٢٠ .

(٢) كان من الحفاظ وله تصانيف ، وكانت وفاته سنة ٢٩٤ ، وكان فاته من الجامع أوران رواها بالأحارة عن البخارى به على ذلك أبو على الحياتى فى كتاب « نقد المجلد » .

(٣) حماد بن شاكر النسوى ويقال النسفى . قال الحافظ بن حجر وأطه ملت و حدود التعيين — يعنى ٢٩٠ — وله فيه قوت أيضاً .

(٤) البزدوى ، معج الماء وسكون الراءى ، وكانت وفاته سنة ٣٢٩ وهو آخر من حدث عن البخارى بصحيحه كما حزم بذلك ابن ما كولا وغيره ، وقد عاش بعده ممن سمع من البخارى القاضى الحسين بن اسماعيل المحاملى بغداد ، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح ، وإنما سمع منه محاملى أملاها ببغداد فى آخر قدمة قدمها البخارى وعند غلط من وروى الصحيح من طريق المحاملى المذكور غلطاً طاحشاً .

شروح الجامع الصحيح

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ما حظي بذلك الجامع الصحيح للإمام البخارى ، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحاً له واستنباطاً للأحكام منه ، وتكلماً على رجاله وتعليقه ، وشرحاً لغريبه ، وبياناً للمشكلات إعرابه ، إلى غير ذلك ، وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب كشف الظنون أنها تنيف على اثنين وثمانين شرحاً ، وذلك عدا ما ألف بعد ذلك ، وإليك بعض شروحه وأشهرها .

(١) شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستى المشهور بالخطابى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ .

وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة ، ولطائف دقيقة وقد سماه « أعلام السنن » ذكر فيه أنه لما فرغ من تأليف كتابه « معالم السنن » شرح سنن أبى داود ببلغ سأله أهلها أن يصنف لهم شرحاً للبخارى فأجاب .

(٢) شرح الإمام مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى الشيرازى صاحب القاموس المحيط المتوفى سنة ٨١٧ هـ . سمي شرحه « منح الارى بالسيح الفسيح الجارى » ، كمل ربيع العبادات منه فى عشرين مجلداً وقد تمامه فى أربعين مجلداً ، وقد ذكر السخاوى فى الضوء اللامع أن التقي المامسى قال فى ذيل التقيد : أن المجد لم يكن ماهراً فى الصنعة الحديثية وله فيما يكتبه من الأسانيد أوهام ، وقد ملأ شرحه هذا من غرائب المنقولات ولا سيما من الفتوحات المكية لابن عربى . قال ابن حجر فى « إنباء الغم » : لما اشهر بالين مقالة ابن عربى ودعا إليها الشيخ اسماعيل الجبرقى صار الشيخ يدخل فيه من الفتوحات ما كان سيبيا لشين الكتاب عند الطاعين فيه ، وذكر أيضاً أنه رأى القطعة التى كملت فى حياة مؤلفها ودأكلتها الأرضة بكاملها بحيث لا يقدر على قراءة شيء منها .

(٣) شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني الموفى سنة (٧٨٦هـ) سماه «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، شرح فيه الألفاظ اللغوية ووجه الأعراب النحوية البعيدة وضبط الروايات وأسماء الرجال وألقاب الرواة والتمييز بينهم، ووفق بين الأحاديث التي ظاهرها التناقض، وفرغ منه بمكة المكرمة سنة ٧٧٥هـ قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»: وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل، لأنه لم يأخذه إلا من الصحف.

(٤) شرح الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد ابن حجر العسقلاني ثم المصري^(١)، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة وتوفي سنة اثنين وخمسين وثمان مائة.

سمى شرحه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، وهو أجمل السروح وأوفاه وأحسنها، وقد تعرض فيه لذكر اللغة والإعراب والفوائد الحديثة التي لا تكاد تجدها عند غيره والنكات الأدبية والبلاغية والاستباطات الفقهية والاستدلال عليها وتحرير الأمور المختلف فيها بين علماء الأمة في الفقه والكلام تحريراً دقيقاً بالغاً من غير تحيز ولا تحيف، وقد امتاز بجمع طرق الأحاديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الوجوه والاحتمالات واستقراء الأحاديث الواردة في الباب وذكر من خرّجها وبيان منزلتها من القوة والضعف بما يدل على سعة حفظه وتجره في الإحاطة بكتب الحديث المختلفة.

وطريقه في الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخاري ثم يحيل القارئ على المواضع الأخرى التي استكمل فيها شرح الحديث وهو أمر يحتاج إلى صبر وأناة كي يحظى الباحث بطلبته من هذا الشرح الجليل، ولفح الباري مقدمة جلية تسمى «هدى الساري»

(١) سكت عنه كتابة مسعفة في آخره الثاني من شاة الله.

لو كتبت بماء الذهب لكان قليلا عليها ، وهي تعتبر بمثابة مفتاح للصحيح تكلم فيها عن منزلة صحيح البخارى وأنه أول كتاب ألف في الأحاديث الصحيحة ، ثم عرض فيها لتراجم البخارى وتعليقاته ، ووصل ما وجد موصولا منها ، كما عرض فيها للأحاديث المنتقدة على البخارى وحده وما شاركه مسلم فيها والإجابة عنها حديثا حديثا ، كما عرض أيضاً للرجال الذين انتقدوا من رجال البخارى والإجابة عن ذلك إجمالاً وتفصيلاً إلى غير ذلك من البحوث القيمة المتصلة بالصحيح ، ثم ختم المقدمة بتحرير أحاديث الجامع الصحيح وترجمة وافية للإمام البخارى .

وقد فرغ منها سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وحينذاك ابتدأ في الشرح فكتب منه قطعة أداها فيها النفس ، ثم خشي أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة عائق ، فشرع في شرح متوسط وهو « فتح البارى » هذا .

وقد ابتدأ في شرحه هذا سنة سبع عشرة وثمانمائة فلما كان بعد خمس سنين أو نحوها وقد بيض منه مقدار الربع على طريقة منى اجتمع عنده من طلبة العلم المهرة جماعة وافقوه على تحرير هذا الشرع ، فجعل يكتب الكراسة ، ثم يكتبها هؤلاء الطلبة المهرة ، ثم يقرؤه أحدهم وهو الشيخ ابن خضر ، ويعارض معه رفقته مع البحث والتحرير في كل أسبوع فصار السهر لا يكمل إلا وقد فو بل وحرر ، فلا عجب أن كان هذا الشرح لم يكمل إلا في رجب سنة (٨٤٢) وأنه جاء غاية في التحرير وحسن التصنيف ، ولذا كان الحافظ يقول — كما نقله عنه السخاوى في الضوء اللامع — : لست راصياً عن شيء من تصانيف لآثى عملها في ابتداء الأمر ثم لم يتيألى من تحريرها سوى شرح البخارى ، ومقدمته ، والمشتبه ، والتهديب ، ولسان الميزان ، بل كان يقول فيه : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أقتيد بالذهبي ولجملته كتاباً مستكراً ، قال السخاوى : بل رأيت في مواضع أنى على شرح البخارى والتعليق والنحة ، ولما انتهى الحافظ من « فتح البارى » أولم

ولية دعا إليها وجوه المسلمين ، وقد بلغ ما أنفق فيه خمسمائة دينار ، وهي نحو « ٢٥٠٠ » ، جنباً مصرياً ، ولا يزال الكتاب محل الحظوة من جميع العلماء قديماً وحديثاً ، ومعتمد كل من يؤلف في شرح الصحيحين وغيرهما من كتب السنة ، ولا سيما في الأحاديث المتفق عليها بين صحيح البخارى وغيره من كتب الأحاديث ، ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن على الصنعائى الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ صاحب « نيل الأوطار » شرح « منتقى الأخبار » ، أن يشرح صحيح البخارى الترم جادة الإنصاف ، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة والسبق فقال قولته المشهورة « لا هجرة بعد الفتح » ، يقصد بالحديث التورية ، وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل في مقدمته الشيرة عن شيوخه أنهم قالوا : « إن شرح البخارى دين فى عنق الأمة » ، فذلك إنما قالوه قطعاً قبل أن يؤلف الحافظ شرحه ، وقد وفى الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل .

والشرح يقع فى ثلاثة عشر مجلداً ومقدمته فى مجلد كبير ، وقد طبع السرح فى الهند وفى مصر وأجود طبعانه طبعة بولاق القديمة ، وإن كانت لم تسلم من بعض الأخطاء المطبعية ، وقد اعتنى العلامة صديق حسن خان بإحصاء هذه الأخطاء وذكرها فى الطبعة الهندية لهذا السرح .

(٥) شرح العلامة التسيح بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العيى الحنفى المولود سنة ٧٦٢ والمتوفى سنة ٨٥٥ ، وقد سمي شرحه « عمدة القارى » وهو شرح وسيط أفرد فيه بالكلام . تراجم الرواة وتباين الأنساب ، واللغات ، والإعراب ، والمعانى ، والبيان ، وهو منهج حسن ينبنى القارىء عن الرجوع فى هذه المباحث التى عرض لها إلى كتب أخرى . هذا إلى ما فيه من الاستقنطاطات الفقهية والقوائد المأخوذة من الأحاديث وسلوكه طريقة السؤال والجواب فى كثير من المسائل والمعارف . ومن حسناته أنه لا يهمل فى شرح الأحاديث المسكررة ، ويذكر سياق الحديث بطوله عند

الشرح ، وليس من شك في أن في هذا تيسيراً على القارئ كما يذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب المعتمدة المشهورة ، وقد بدأ في تأليف شرحه سنة ٨٢١ في آخر رجب وفرغ منه في آخر الثلث الأول من جمادى الأولى سنة ٨٤٧ ، وقد ذكروا أنه اعتمد في جزء كبير من كتابه على الشيخ العلامة ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريني المتوفى سنة ٧٨٣ هـ .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر للعلامة ابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع واللغات والأنساب ، ونحو ذلك فقال بديهية : هذا شيء نقله من شرح ركن الدين ، وقد كنت وقفت عليه قبله لكنني تركت النقل منه لكونه لم ينم إنما كتب منه قطعة وخشيت من تعبي بعد فراغها في الاسترسال ولهذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك وقد استمد في كتابه أيضاً من فتح الباري بحيث كان ينقل منه الورقة بكاملها ، وكان يستعيره من البرهان ابن خضر بإذن مؤلفه له ، ولكن مع هذا فالكتاب قيم وقد بذل فيه مؤلفه مجهوداً يشكر . ولئن امتاز شرح العيني بالتوسع في الأنساب واللغات والبيان والبديع ونحوها ، فقد امتاز شرح الحافظ بالصيغة الحديثة واستقراء الأسانيد والمتون بطريقة فنية والتوسع في وصل المعلقات والرد عما أثير حول الصحيح من مشكلات .

وقد كان بين الإمام العيني والحافظ ابن حجر ما يكون بين الأقران المتعاصرين ولهذا تعقب العيني الحافظ في مواضع من كتابه ، وأورد عليه اعتراضات ذكرها في شرحه من غير أن يصرح باسمه فيقول : قال بعضهم

وقد أجاب عن هذه الاعتراضات — إلا القليل منها فقد اخترمته المسألة قبل أن يجيب عنه — الحافظ ابن حجر في رسالة سماها « انتقاض

الاعتراض ، وهي مخطوطة وقد رزق شرح العيني هو الآخر القبول من العلماء وإن كان لم يبلغ مبلغ الفتح وقد طبع في مصر وفي اسطنبول في أحد عشر جزءاً .

(٦) شرح العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصري الشافعي المشهور بالقسطلاني صاحب المواهب اللدنية المتوفى سنة ٨٩٢٢ هـ . وهو شرح وسط راعى فيه الاختصار عن سابقه ، وكثيراً ما يعتمد على كلام من سبقه ، ولا سيما صاحب الفتح ، وقد سمي شرحه « إرشاد السارى إلى صحيح البخارى » ولم يتحاش من الإعادة عند الحاجة إلى البيان ، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصداً لنفع الخاصة والعامة ، وقد كتب له مقدمة في منزلة الحديث النبوى وعناية الأمة به حفظاً وجمعاً وتدويناً .

وقد طبع مراراً منها طبعة على هامشها شرح صحيح مسلم للنووى ، ومنها طبعات أخرى على سبيل الاستقلال .

(٧) شرح العلامة الشيخ أبو الحسن بن عبد الهادى السندى ، نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة (١١٣٨) وهو إلى التعليقات أقرب منه إلى الشروح إذ اقتصر فيه على شرح ما هو غامض أو مشكل وهو موجز جداً ولكنه على إيجازه لا يخلو من فوائد قيمة ، وهو مطبوع على هامش إحدى طبعات الجامع الصحيح .

شروح أخرى لم تتم

(١) ومن شروحه التى لم تتم شرح الإمام النووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ شرح قطعة منه إلى آخر كتاب الإيمان .

(٢) وشرح الحافظ عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ هـ شرح قطعة من أوله .

(٣) وشرح الشيخ ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريني المتوفى سنة ٧٨٣ وهو الذى أشرنا إليه آنفاً

(٤) وشرح شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعى المتوفى سنة (٨٠٤) شرح قطعة من أوله إلى كتاب الإيمان فى نحو خمسين كراسة .

(٥) وشرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلى المتوفى سنة ٩٩٥ شرح قطعة من أوله ووصل إلى كتاب الجائز .

مختصراته :

وللجامع الصحيح مختصرات منها :

(١) مختصر الشيخ الإمام جمال الدين أبى العباس أحمد بن عمر الأنصارى القرطبي المتوفى سنة (٦٥٦) بالأسكندرية .

(٢) مختصر العارف بالله الصوفى القدوة الشيخ أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبى جمره الأندلسى المتوفى سنة (٦٩٥) وهو نحو ثلثمائة حديث وقد شرح مختصره هذا وسماه « بهجة النفوس وغايتها ، بمعرفة مالها وما عليها ، ، وهو شرح قيم سلك فيه مسلك العناية بالمعانى دون الألفاظ وهو شرح قيم فيه من التحقيقات والنكات البارعات مالا تعثر عليه فى غيره ، وقد ينقل منه الحافظ بن حجر فى شرحه المشهور .

(٣) مختصر الشيخ العلامة بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي المتوفى سنة (٧٧٩) وسماه « إرشاد السامع والقارىء المتقى من صحيح البخارى ،

(٤) مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبى العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجى الزيدى المتوفى سنة ٨٩٣ حذف منه ما تكرر وجمع فيه ما انفرد به (١١ — أعلاه المحدثين)

في الأبواب وحذف الأسانيد مقتصرًا على الصحابي ولم يذكر إلا ما كان مسندًا متصلًا ، وقد فرغ منه في شعبان سنة ٨٨٩ هـ

وقد شرحه شيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوي الأزهرى وقد اعتمد في شرحه على شروح من تقدموه ولا سيما « فتح البارى » ، وشرحه أيضاً حسن صديق خان ملك بهوبال في الهند وكلا الشرحين مطبوع .

كتب أخرى

وقد ألفت كتب أخرى كثيرة تدور كلها في فلك الجامع الصحيح منها :
(١) كتاب التعديل والتجريح لرجال البخارى للقاضى أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ

(٢) وكتاب « التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » ، أى المشكلات النحوية واللغوية للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوى صاحب الألفة المتوفى سنة (٦٧٢)

(٣) وكتاب « أسماء رجال البخارى » للإمام الشيخ أحمد بن محمد الكلاباذى المتوفى سنة (٣٩٨)

(٤) وكتاب « الإفهام بما وقع في البخارى من الإبهام » ، (١) مؤلفه جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى المتوفى سنة ٨٢٤

(٥) وكتاب « تعليق التعليق » للحافظ ابن حجر وله أيضاً « التسويق إلى وصل التعليق » .

(١) إبهام الراوى أن لا يذكر اسمه ولا يقدر حديث المهم ولو أنهم لم يط التعديل على الأصح وقد يراد بالإبهام ذكر الاسم أو الكمية دون النسبة ومثل هـ ١ . أصول اضطرر للقدمة ح ١ ص ١٦٧ ، ١٨٤ وقد يراد به المهمات في اللون وهـ ١ ألف في كل ذلك الحافظ ابن حجر

نماذج من صحيح البخارى

باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) «أول حديث في صحيح البخارى، قال البخارى : حدثنا الحميدى عبد الله بن الزبير قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى قال : أخبرنى محمد بن ابراهيم البيمى أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول : سمعت عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — على المنبر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى دينا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه ^(١) » .

(٢) باب حفظ العلم : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال : حدثنى

مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبى هريرة قال : إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، ولو لا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثا ، ثم يتلو : « إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى ، إلى قوله : « الرحيم » ، إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وإن إخواننا

(١) هكذا وقع فى جميع الأصول التى اتصلت عن البخارى بمحرف أحد وحيى التفسير وهو قوله : « من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » وقد رواه البخارى من غير طريق الحميدى مسوق (كتاب السكاح — باب من هاجر أو عمل حيرا أو رويح امرأة فله ما نوى) ورواه الثقات الأسانيد من طريق الحميدى تاما مستوفى والطاهر أن الاختصار على هذا النمط من الحديث من البخارى وآثر هذا حتى لا يكون مركبا لغيره بالخطأ الأول المحدث وأشار المذكور إلى توفيق الأمر إلى ربه المطلع على سره المخارى له على مقصده فيه وقد اعتمد البخارى هذا الحديث بمثابة الحطة للكتاب التى سمى عن مقصوده . وكأنه قال : قصدت جمع وحي السورة للتلقي عن حير المرأة على وجه سيظهر حسن عملي وه من قصدي وإنما اسكت أمرئ ما نوى . فاكتمى بالتلويح عن الصريح .

من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون .

(٣) حدثنا أحمد بن أبي بكر أبو مصعب قال : حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذؤيب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قلت : يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال : « أبسط رداءك فبسطته قال : فغرف يديه ، ثم قال : مُضْمَهُ فضمته فما نسيت شيئاً بعده » .

(٤) باب فضل الجماعة : حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ^(١) بسبع وعشرين درجة » .

(٥) باب اثنان فما فوقهما جماعة : حدثنا مسدد قال : حدثنا يزيد ابن زريع قال : حدثنا خالد عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقما ثم ليؤمكما أكبركما » .

باب ما جاء في الطوع مثنى مثنى : ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى رضى الله عنهم وقال يحيى ابن سعيد الأنصارى : ما أدركت . فقهاء أرضنا إلا يسلبون في كل اثنتين من النهار :

(٦) حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله — رضى الله عنهما — قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يعلمنا الاستخارة^(١) في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول :
إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : « اللهم
إني استخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ،
فأنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن
كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال :
عاجل أمري ، وآجله فاقدره لي ، ويسره لي ثم بارك لي فيه ، وإن كنت
تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري . أو قال في عاجل
أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني
قال : ويسمى حاجته . »

(٧) « باب ليس منا من شق الجيوب » : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان
حدثنا زيد اليماني عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله رضي الله عنه
قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الخدود ، وشق
الجيوب^(٢) ، ودعا بدعوى الجاهلية »^(٣) .

(٨) « باب كسب الرجل وعمله بيده » : حدثنا اسماعيل بن عبد الله
قال : حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : حدثني عروة بن
الزبير أن عائشة - رضي الله عنها - قالت : لما استخلف أبو بكر الصديق
قال : لقد علم قومي أن حرقتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي ، وشغلت
بأمر المسلمين ، فساء كل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه ،
(٩) حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى عن ثور عن خالد بن
معدان عن المقدم - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نسي
الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده . »

(١) صل الخير من الله .

(٢) الحب فتحة العقب من الوب . ولراد الهوى عن تمرير الداب مطلقاً . انصاب .

(٣) مثل واحلاه ، وازراقاه ومحوها .

« باب خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم » .

(١٠) حدثنا محمد بن سنان ، حدثنا سليم ، حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - قال : النبى صلى الله عليه وسلم : « مثلى ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون : لولا موضع اللبنة »

(١١) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن مثلى ومثل الأنبياء من قبلى كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين » .

باب كتاب النبى صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر ،

(١٢) حدثنا اسحاق ، حدثنا يعقوب بن ابراهيم ، حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرنى عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله ابن إحدافة السهمى ، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى فلما قرأه مزقه ، فحسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمزقوا كل ممزق .

(١٣) حدثنا عثمان بن الهثم ، حدثنا عوف عن الحسن عن أبي بكره قال : لقد نفعتنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم - أيام الجمل^(١) - بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم ، قال : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى^(٢) قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

(١) - تعلق قوله : صلى الله عليه وسلم .

(٢) - هي بوران مات شيويه .

(١٤) «باب عمل المرأة في بيت زوجها، : حدثنا مسدد، حدثنا يحيى عن شعبة قال : حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى، حدثنا علي ، أن فاطمة - عليهما السلام - أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في يدها من الرحي^(١) ، وبلغها أنه جاءه رقيق ، فلم تصادفه ، فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته عائشة قال : فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم فقال علي مكانكما ، فجاء فقمع بيني وبينها حتى وجدت برد قدميه علي بطني فقال : ألا أدلكما على خير مما سألتما إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين ، واحدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعاً وثلاثين فهو خير لكما من خادم .

(١٥) «باب خدمة الرجل في أهله» : حدثنا محمد بن عرعة ، حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود عن يزيد سألت عائشة رضي الله عنها : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في البيت ؟ قالت : كان في مهنة أهله فإذا سمع الأذان خرج .

«باب إذا لم ينفق الرجل فللرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف .

(١٦) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف .

«باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة .

(١٧) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن طائوس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : «خير نساء ركن الإبل نساء قريش، وقال الآخر صالح نساء قرش، أحناء على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده»، ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

«باب عقوق الوالدين من الكبائر» .

(١٨) حدثني اسحاق، حدثنا خالد الواسطي عن الجريري عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا بلى يا رسول الله»، قال : الإشرāk بالله، وعقوق الوالدين، وكان متكئا فجلس فقال : ألا وقول الزور، وشهادة الزور . ألا وقول الزور، وشهادة الزور، فما زال يكررها حتى قلت : لا يسكت .

(١٩) «باب فضل من بسط له في الرزق بصلة الرحم» : حدثني إبراهيم ابن المنذر، حدثنا محمد بن معن قال : حدثني أبي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من سره أن يبسط له في رزقه، وأن يدسأله في أثره فليصل رحمه» .

(٢٠) «باب رحمة الولد وتقبله ومعاذته» : وقال ثابت عن أنس : «أحد النبي صلى الله عليه وسلم إبراهيم فضله وسمته»، حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا مهدي «حدثنا ابن أبي يعقوب عن ابن أبي نعيم قال : «كنت ساهداً لابن عمر وسأله رجل عن دم العوض فقال : «من أنب؟ فقال من أهل العراق، قال انظروا إلى هذا، يسألني عن دم العوض، وقد قتلوا ابن النبي^(١) صلى الله عليه وسلم وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «هما ريحائنا»^(٢) من الدنيا» .

(١) هو الحسين بن علي رضى الله عنهما

(٢) يريد الحسن والحسين وفي تفسيره ريحاه من العان ما قصر عما مره .

(٢١) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ، حدثنا أبو سلية ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : « قَتَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالسا فقال الأقرع : إن لي عسرة من الولد ما قبلت منهم أحدا ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : من لا يرحم لا يُرحم . »

(٢٢) «باب الساعى على الأرملة» : حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال : حدثني مالك عن صفوان بن سليم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : «الساعى على الأرملة والمسكين ، كالمجاهد في سبيل الله ، أو كالذى يصوم النهار ، ويقوم الليل . »

(٢٣) «باب فضل من يعول يتيما» : حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال : حدثني عبد العزيز بن أبي حازم قال : حدثني أبي قال سمعت سهل ابن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنا وكافل اليتيم فى الجنة هكذا ، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى . »

(٢٤) «باب الفأل» : حدثنا عبد الله بن محمد أخبرنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الله عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم ، « لا طيرة ^(١) ، وخيرها الفأل ، قالوا : وما الفأل يا رسول الله ؟ قال : الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم . »

(٢٥) باب « المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال » .

حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا عُسْدَرٌ ، حدثنا شعبة عن فتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال . »

(٢٦) «باب قص الثارب» : وكان ابن عمر يحكى ^(٢) ساربه حتى يُنظر

(١) الطيرة : الساقم بأصوات الحوامات ولطيور وحركاتها وعوهِ

(٢) من التلوى أو الرامى وهو الإراثة

إلى بياض الجلد وبأخذ هذين يعني بين الشارب واللحية ، حدثنا المسكي بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع قال أصحابنا عن المسكي عن ابن عمر رضی الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من الفطرة قص الشارب » .

(٢٧) حدثنا علي حدثنا سفيان قال: الزهري حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية^(١) : « الفطرة خمس أو خمس من الفطرة الختان ، والاستحذاد^(٢) ، وتنف الأبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب » .

(٢٨) « باب ما ينهى من السباب واللعن » ، حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق وقناله كفر » ، تابعه عُثْمَرُ^(٣) عن شعبة .

(٢٩) حدثني عمر بن حفص ، حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن المعرور عن أبي ذرٍّ قال : رأيت عليه برداً ، وعلى غلامه برداً فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة وأعطيته ثوباً آخر فقال : كان بيني وبين رجل كلام وكانت أمه أعجمية فلت منها فذكرني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي : أسأيت فلاناً ؟ قلت : نعم قال أفسلت من أمه ؟ قلت : نعم قال : إنك امرؤ فيك جاهلية قلت على حين سألني هذه من كبر السن ؟ قال نعم هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن جعل الله أخاه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفه من العمل ما يغلبه ، فإن كلفه ما يغلبه : فليعنه عليه » .

(١) يمي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى هو ابن للمدني ومائل قال: سمان

(٢) استعمال الحديدة أي موسى في خلق العامة

(٣) مدر هو محمد بن حمير روجه عن شعبة بالاسناد المذكور

(٣٠) «باب فضل من ترك الفواحش»: حدثنا محمد بن سلام ، أخبرنا عبد الله عن عبيد الله بن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «سبعة يظلمهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل ذكر الله في خلاء ففاضت عيناه ، ورجل قلبه معلق في المسجد ، ورجلان تحابا في الله ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه .»

(٣١) «باب السمع والطاعة»: حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى عن شعبة عن أبي التياح عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اسمعوا وأطيعوا وإن اسعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة .»

(٣٢) حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، حدثني نافع عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وأوكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة .»

(٣٣) «باب ما يذكر في الذات والبعوت وأسامي الله» : حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش سمعت أبا صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب إلى شبرا تقرب إليه ذراعاً ، وإن تقرب إلى ذراعاً تقرب إليه باعاً ، وإن أتاني بمشي أنيته هرولة .»

(٣٤) «باب قول الله تعالى : «ونضع الموازين القسط» وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن» .

حدثني أحمد بن إسحاق حدثنا محمد بن فضيل عن عمار بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : «كلمتان حديتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم»^(١)

(١) من لطائف البخاري أنه احتسبه ع-ب-ب مسح وتجد وهامان الكلمتان جاء معاهما في جاء دعاء أهل الجنة . قال تعالى : «دعواهم فيها سبحانك اللهم وحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين» .
 وابن إسحاق هو أبو عبد الله الصفاء الحصري تريب مصر قال البخاري : آخر في مقتته تحصر سبع عشرة يعني . وما بين وأر-اس حان وفاته فيها .

«الإمام مسلم بن الحجاج»

٢٠٦ — ٢٦١ هـ

نسبه : — هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد ابن كوشاذ القشيري نسباً النسابوري^(١) بلداً ، صاحب الصحيح والمؤلفات القيمة في علم الحديث ، وأحد الأئمة الأعلام الذين خلد ذكرهم الزمان ، وقد اختلفت في سنة ولادته فقبل سنة مائتين واثنين وقيل : وأربع وقيل : وست وهذا الأخير هو الصحيح في ولادته كما يدل على ذلك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله في كتابه « علماء الأمصار » .

حياته وارتحاله في سبيل العلم :

وقد كانت حياته حافلة بجلائل الأعمال والارتحال في سبيل الحديث والرواية ، فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والسام ، ومصر وغيرها من الأقطار ، وقد ابدأ سماعه للحديث في سن مبكرة وكان أول سماعه سنة ثمانى عشرة ومائتين وقد لقي في رحلاته كثيراً من أئمة العلم وأخذ عنهم ، فسمع بخراسان يحيى بن يحيى ، واسحق بن راهويه وآخرين ، وبالري محمد بن مهران وأبا عسان وآخرين ، وبالعراق ابن حنبل وعبد الله بن مسلمة وآخرين ، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب وآخرين وبمصر عمرو بن سواد وحرمة بن يحيى وآخرين .

وقد قدم بغداد أكثر من مرة واستفاد من أهلها . وكان آخر قدومه إليها سنة تسع وخمسين ومائتين ، ولما قدم الإمام البخاري نيسابور كان مسلم يكثر التردد عليه واستفاد منه ، وكان يعرف له فضله . ولما وقعت الفتنة بين البخاري والذهلي انحاز إلى البخاري حتى كان هذا سبباً للقطيعه بينه

(١) قشير مصرأ صيله معروفة من قتال العرب ، ونيسابور بلد خراسان .

وبين الذملى ولم يخرج له فى صحيحه ولا غيره شيئاً مع أنه من شيوخه وكذلك صنع مع البخارى فلم يرو عنه فى صحيحه مع أنه من شيوخه أيضاً ، وبعد هذه الحياة المباركة توفى عشية يوم الأحد ودفن « بنصر آباد » ، ظاهر نيسابور يوم الاثنين لحس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه : وللإمام مسلم شيوخ كثيرون لا يحصيهم العد منهم يحيى بن يحيى النيسابورى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهوية وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، وعثمان وأبو بكر ابن أبي شيبة وشيبان بن فروخ ، وحرمة بن يحيى صاحب الشافعى ، ومحمد بن المثنى ومحمد بن يسار ، ومحمد بن مهران ابن سلمة المرادى وغيرهم كثيرون .

من روى عنه :

وروى عنه أئمة أجلاء — ومنهم من هو من أقرانه — من أعيانهم أبو حاتم الرازى وموسى بن هرون ، وأحمد بن سلمة ، وأبو بكر بن خزيمة ، ويحيى بن صاعد ، وأبو عوانة الإسفرائينى ، وأبو عيسى الترمذى وقد روى عنه حديثاً واحداً وهو حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احصوا هلال شعبان لرمضان » (١) . وأبو عمرو أحمد بن المبارك المستملى ، وأبو العباس محمد بن اسحاق بن السراج ، ومن أخص تلامذته إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد — وهو راوية (٢) صحيح مسلم — وغيرهم كثيرون .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

لئن كان البخارى هو المجلى فى مضمار الحديث الصحيح والعلم بعلل

(١) البداية والنهاية ح ١١ ص ٣٣ (٢) التاء للصلة أى الذى بلغ العاية فى تحمله وروايته وإن كان روى كثير من غيره

الأحاديث ، وسعة الحفظ والإحاطة بها فقد كان مسلم هو المصلي وتاليه في العلم والمعرفة ، والفضل والمنزلة ، ولا عجب فقد كان تلميذه وخريجيه . قال الخطيب البغدادي : « إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه » وقد حظي الإمام مسلم ببناء الأئمة عليه من أهل الحديث وغيرهم ، روى الخطيب بسنده عن أحمد بن سلمة قال : « رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما وقال : اسحق بن منصور الكوسج لمسلم : « لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين » ، وقال اسحق بن راهوية وقد ذكر مسلماً : « أي رجل يكون هذا وقال ابن أبي حاتم : كان من الحفاظ كتبت عنه بالرسى ، وقال أبو قريش الحفاظ : حفاظ الدنيا أربعة : فذكر منهم مسلماً^(١) ومراده الممتازون وإلا فال حفاظ كثيرون .

مؤلفات مسلم :

- (١) الجامع الصحيح
- (٢) كتاب « الجامع على الأبواب » ، قال الحاكم : رأيت بعضه
- (٣) المسند الكبير على الرجال (٤) كتاب الأسماء والسكنى
- (٥) كتاب التمييز (٦) كتاب العلل
- (٧) كتاب الوجدان (٨) كتاب الأفراد
- (٩) كتاب الأقران (١٠) كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل
- (١١) كتاب حديث عمرو بن شعيب
- (١٢) كتاب الارتفاع بأهـب السباع^(٢)
- (١٣) كتاب مشايخ الثوري (١٤) كتاب مشايخ شعبة
- (١٥) كتاب المخضرمين (١٦) كتاب من ليس له إلا راو واحد

(١) بذكره الحفاظ للدهلي ح ٢ ص ١٥٠ .

(٢) أهـب هم المهمة والهـاء جمع الهاء وهو الخلد .

(١٧) كتاب الطبقات (١٨) كتاب أولاد الصحابة

(١٩) كتاب أفراد الشاميين (٢٠) كتاب أوهام المحدثين^(١)

وأجل هذه الكتب التي استحق به الشهرة وأعمها نفعاً « الجامع الصحيح » ،

صحيح الإمام مسلم :

وهو أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ،
واللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول ، وقد بالغ الإمام مسلم في
البحث والتحري عن الرجال والتمحيص للرويات والموازنة بينها والتوفيق
في تحرير الألفاظ والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة
الكاملة التي يشدها باحث بذل الوسع ، وبلغ غاية الجهد ، وليس أدل على
هذا من أنه انتقى كتابه من ألوف الروايات المسموعة روى عنه أنه قال : « صنف
هذا الحديث من ثلثمائة ألف حديث مسموعة ، والكتاب ثمرة حياة مباركة
استغلها صاحبها في السفر والارتحال ، والكد والجهد ، والجمع والحفظ
والكتابة ، حتى جاء كما ترى صحة وتهذيباً وتنسيقاً ، وقد مكث هو وبعض
تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه في خمس عشرة سنة ، روى عن
أحمد بن سبله أنه قال : « كتبت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة
وهو اثنا عشر ألف حديث » .

فلا تعجب إذا كان مسلم يتسدد بذكر صحيحه فيقول — تحدثاً بنعمة
ربه عليه — : « لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث مائتي سنة ما كان
مدارهم إلا على هذا المسند » ، ويدل على شدة تحريه ، واستيقاظه من الروايات
قوله : « ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلا بحجة » ، وما أسفطت منه شيئاً
إلا بحجة .

سماحة الإمام في البحث :

ولم يكن مسلم متعصبا لرأيه كما هو شأن أهل التعتن والغرور بل كان يتسم بسمة العلماء الحقيقيين الذين ينتغون الحق ولا عليهم لو ظهر على لسان أى شخص كان ولا يرون غضاضة في الرجوع إلى الحق إذا ظهر بل يعتبرونه فضيلة .

ولذلك لما فرغ من تأليف صحيحه عرضه على أئمة هذا العلم النبوى الشريف روى الخطيب بإسناده عن مكى بن عدان أحد حفاظ نيسابور قال : سمعت مسلما يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته ، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته .

شرط مسلم في صحيحه :

قدمنا في أثناء الكلام على صحيح البخارى مقالة الإمام المقدسى في شروط الشيخين في صحيحها وما قاله الحازمى في شروطهما وضربنا لذلك مثلا بأصحاب الزهرى ، وأنهم على خمس طبقات ، وأن البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى إستيعابا ومن أحاديث الطبقة الثانية انتقاء ، وأن مسلم يخرج أحاديث الطقتين الأولى والثانية ويخرج من أحاديث الطبقة الثالثة على غرار ما يفعل البخارى في الثانية ومقتضى ذلك أن مسلما يرتضى من الشروط ما هو دون شروط البخارى وقد ورد عن مسلم أنه قال في كتاب الصلاة من صحيحه : « ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا إنما وضعت ما أجمعوا عليه ،^(١) ولكن العلماء لم يسلموا له هذه العبارة وقالوا : كيف يقول هذا ؟ وفي صحيحه أحاديث غير متفق على صحتها كالأحاديث المنتقدة عليه وقد أجاب عن ذلك العلامة ابن الصلاح فقال : « وجوابه من وجهين أحدهما أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط

(١) مسلم تشرح البيهقى ج ٢ ص ١٢٢ .

الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم يعني أنه قال ذلك باعتبار غلبة ظنه وما وصل إليه اجتهاده .

والثاني أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلف الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته . وهذا هو الظاهر من كلامه فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة فإذا قرأ فأنتصوا هل هو صحيح ؟ فقال : هو عندي صحيح ، قليل لم لم تضعه هنا ؟ فأجاب بالكلام المذكور ، وقال بعض العلماء : أراد مسلم بمقالته إجماع أربعة من الحفاظ خاصة وهم أحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور الخراساني .

وقال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح : شرط مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منراه سالماً من الشذوذ والعلّة قال : وهذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف في اشتراطه ، كما إذا كان بعض الرواة مستورا أو كان الحديث مرسلًا ، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها ؟ وهذا هو الأغلب في ذلك ، كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح ، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكي مثلاً أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه : هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخاري لكون هؤلاء عند مسلم بمن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم^(١) . . .

وقد وضع لنا مسلم في مقدمة صحيحه المنهج الذي سار عليه في تخرج الأحاديث واعتماد الرجال^(١) ذلك أنه قسم الأحاديث ثلاثة أقسام « الأول ، ما رواه الحفاظ المتقنون . و « الثاني ، ما رواه المستورون المتوسطون في الحفاظ والإتقان و « الثالث ، ما رواه الضعفاء والمتروكون وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه ولا يلتفت إليه ، وهذا الذي ذكره مسلم يؤيد ما ذكره الحازمي سابقاً وأشرنا إليه آنفاً .

ومع أن كلام مسلم صريح في أنه أخرج من أحاديث الطبقة الثانية فقد حاول بعض الأئمة أن يبرروا أنه لم يخرج من أحاديثهم شيئاً فقال الإمامان الحفاظان الحاكم والبيهقي — رحمهما الله — إن المنية اخترمت مسلماً — رحمه الله — قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول ولكن الحق خلاف ما قالوا وأنه يخرج حديث الطبقتين ، وإليك كلام خير بصحيح مسلم وهو الإمام القاضي عياض — رحمه الله — قال : « وهذا بما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد الله وتابعوه عليه ، وليس الأمر على ذلك لمس حق نظره ولم يتقيد بالتقليد ، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس — كما قال — فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالخلق والاتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطى العلم ، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمة ونفى من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا ، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأولين وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً^(٢) . . . »

(١) صحيح مسلم شرح النووي ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ج ١ ص ٢٣

والظاهر أن الحاكم تأول كلام مسلم على أنه يريد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتى بأحاديثها خاصة مفردة . ولكن ليس ذلك مراد مسلم .

ومهما يكن من شيء فشروط مسلم دون شروط البخارى ، وقد استفدنا من طريقته أحاديث صحيحة فى التشريع والآداب والمواعظ ما كنا نقف عليها لو أنه شدد فى الشروط وبالنسبة .

خصائص صحيح مسلم :

وقد امتاز صحيح مسلم بأن مؤلفه سلك فيه طريقة حسنة وذلك أنه يجمع المتن كلها بطرقها فى موضع ولا يفرقها فى الأبواب ولا يقطعها فى تراجم متعددة كما صنع البخارى ولا يكررها إلا أن يأتى موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك ؛ لأن المعنى الزائد فى الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام . فلا بد من إعادة الحديث الذى فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ، ولكن تفصيله ربما عسر من جملة فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم ، فأما ما وجدنا بداً من إعادته بجملة من غير حاجة منا إليه . فلا نتولى فعله إن شاء الله ،^(١) . ومعنى هذا أنه لا يكرر الحديث بجملة أو يأتى ببعضه دون بعض إلا قليلا .

وقد سهل له هذا المنهج أنه لم يقصد إلى جمع الأحاديث بيان فقها واستنباط الأحكام والآداب منها . أما البخارى فقد قصد إلى ذلك فمن ثم اضطرت إلى طريقته التى سلكها . ومن هذه الخصائص التدقيق فى الألفاظ والمحافظة على اللفظ ما وسعه الأمر حتى إذا خالف راو غيره فى لفظة

والمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ والآخر بلفظ آخر يئنه وكذلك إذا قال راو حدثنا وقال آخر أخبرنا (١) بين الخلاف فى ذلك وكذلك إذا روى الحديث جماعة وكان هناك مغايرة فى بعض الألفاظ فإنه يبين أن اللفظ المذكور من رواية فلان ، وكثيراً ما تجد فى صحيحه «واللفظ لفلان» وهذا غاية الدقة والأمانة فى النقل اللتين امتاز بهما كثير من أئمة علم الحديث التحويل :

وكذلك سلك مسلك الإيجاز فى كتابه بالجمع بين المتفق عليه من رجال الأسانيد وذكر غير المتفق عليه من الرجال وهو ما يعرف بالتحويل وقد أكثر من هذه الطريقة مسلم فى صحيحه ورمى إلى ذلك . بحرف «ح» (٢) وأما البخارى فلم يأت به فى صحيحه إلا على قلة وأيضاً فقد حرص أن لا يذكر فى كتابه إلا الأحاديث المسندة المرفوعة فلذلك لم يذكر مع الأحاديث المرفوعة أقوال الصحابة والتابعين فليس فيه بعد المقدمة إلا الأحاديث سرداً التعالىق :

وكذلك لم يكثر فى كتابه من التعليق فليس فيه منها إلا إثنا عشر موضعاً وهى فى المتابعات لا الأصول وقد ذكرها الإمام النووى فى مقدمة شرحه (٣) وقد اعتبروا من التعليق ذكر الراوى بطريق الإبهام مثل حدثنى

(١) الذى علمه مسلم وجماعة الصرفة بين حديثاً وأخرى فالأولى لما سمع من لفظ الشيخ والثانية لما مرى عليه .

(٢) الذى علمه عليه جهود المحدثين أنها روى إلى التحويل والانتقال من إسماء إلى إسماء آخر وعلى الفارنى التصحيح إذا انتهى إليها أن يقول «ح» فيبقى الحرف ويسمى فى قراءته ومن : إليها روى إلى قوله « الحديث » وأهل العرب يقولون إذا وصلوا إليها « الحديث » وميل : إشارة إلى لفظ « ح » وحسن كتابتها بها لئلا يتوهم أنه سقط من إسماء الأول والمخار هو الأول وإنما يصح الإمام مسلم هذا فى كتابه فيما إذا كان للحديث إسماء أو أكثر ومن الإسماء أو الأسانيد اتفاق فى بعض الرواة وتباير فى البعض وذكر موضع الاختلاف حتى إذا وصل إلى موضع الاتفاق تحول إلى إسماء آخر وهكذا حتى إذا ما استوعب الأسانيد ذكر الرواة للمتفق عليهم فى الروايات وفى التحويل إيجاز واختصار فلا من أن يسوى كل رواية على حدة فوحر هذا تحويل .

(٣) شرح لبووى على مسلك ١ ص ١٨ .

بعض أصحابنا ونحوه قال النووي — رحمه الله — « وليس شئ من هذا —
والحمد لله — مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيح بل هي موصولة من
جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المنابذة ، ففي نفس
الكتاب وصلها ، فاكثرتي يكون ذلك معروفا عند أهل الحديث ،

ومن لطائف مسلم في صحيحه ما يصنعه في رواية حديث من صحيفة همام
ابن منبه التي رواها عبد الرزاق عن معمر عنه فإنه يذكر الإسناد ثم يقول:
فذكر أحاديث منها ويذكر الحديث الذي يريده ومثل ذلك قوله حدثنا
محمد بن رافع قال حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام قال : هذا
ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث
منها : (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا توضع أحكم فليستشق »
الحديث وهذا غاية التحري والإتقان ، ومن تحريه أيضا وورعه وأمانته
أنه إذا ذكر بعض الرواة باسمه من غير نسبته أو بكنيته فإنه يبين نسبته بما
يدل على أنه منه بلفظ يعني تارة ولفظ وهو ابن فلان تارة أخرى مثل
قوله : حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان — يعني ابن بلال — عن
يحيى — وهو ابن سعيد — (٢) وذلك لسكونه لم يقع في روايته منسوباً

(١) والسبب في هذه الدقة والتحري أن النسخ للشهرة للشملة على أحاديث أساد
واحد كسجة همام من منه للشار لها ونحوها من النسخ والأحراء منهم من يحدد ذكر
الأساد عند تحملها في أول كل حديث منها وهو الأخط ، ومنهم من يكتب ذكر الأساد
في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها ويقول في كل حديث
سنة فلا أساد أو وه وذلك هو الأعاب الأكثر فادا أراد من كان سماعه على هذا الوجه
تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها فلا أساد المذكور في أولها حار له ذلك عند
الأكثر من المحدثين من أنى أفراد سماعه من تلك الأحاديث فلا أساد الأول وراه
تدليسا وعلى هذا الرأي على من يرد أن يروي حديثا منها فالسند الأول أن يدعى كما فعل
مسلم ، وأما الإمام البخاري فتارة يذكر أول حديث في النسخة ويطلب عنه الحديث الذي
ساقه الإمام لأخيه كما فعل في كتاب الطهارة بعد ذكر حديث « نحو الآخرون السامعون »
وقال . « لا يقول أحكم في الماء الدائم » فأشكك على قوم للناس من الحديث وركبوا في
للناس كل صعب وليس مراده إلا ما ذكرنا وتارة يقتصر على الحديث الذي يريده وكأنه
أراد ساق أن كلاما من الأمرين حائر (انظر مقدمه ابن الصلاح ص ١٩٧) .
(٢) وقد أسع هذا الصالح الإمام البخاري في صحيحه .

قلو نسبه من غير بيان لكان مخبرا عن شيخه أنه أخبره بنسبه مع أنه لم يخبره ، ومع أنه لو لم يبين أن النسبة منه لما كان هناك أى ضرر ما لافى السند ولا فى المتن ولكنها الأمانة والدقة الفائقتان . هذا وهناك غير هذه الدقائق والفوائد كثير تظهر لمن يدرس الكتاب ؛ ويلهمه له الوقوف على محاسنه ومزاياه قال الإمام النووى — رحمه الله — : « ومن حقق نظره فى صحيح مسلم — رحمه الله — واطلع على ما أودعه فى أسانيده وترتيبه وحسن سياقاته وبديع طريقته . من نقائص التحقيق . وجواهر التدقيق ، وأنواع الورع والاحتياط والتحري فى الرواية . وتلخيص الطرق واختصارها . وضبط متفرقا وانتشارها ، وكثرة اطلاعه ، واتساع روايته . وغير ذلك من المحاسن والأعجوبات . واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره . » ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ،

ولصحيح مسلم مقدمة قيمة عرض فيها لتقسيم الأخبار وما يخرج منه فى صحيحه منها وأحوال الرواة والكشف عن معايهم وبيان حرمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والحث على التثبت فى الرواية والنهى عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين وبيان أن الاسناد من الدين وأفاض فى بيان الاحتجاج بالحديث المعنعن وهى تعتبر من المؤلفات القيمة المبكرة فى علم أصول الحديث .

تراجم الكتاب :

وما سعى أن يعلم أن مسلماً لم يضع لكتابه تراجم للأبواب بالفعل وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد فجاء كتابه فى قوه المترجم ولذا نجد النسخ القديمة ليس فيها شيء من ذكر التراجم الأبواب ، ولعل مسلماً فعل ذلك حتى لا يطول الكتاب أو ليشحذ القارى ذهنه ويعمل فكره فى البحث والاستساط ، وما تراه من ذكر التراجم

والأبواب في بعض النسخ المطبوعة فليس ذلك من صنع المؤلف وإنما هو من صنع من جاء بعده من الشراح .

وفي هذه التراجم الجيد والردىء وأحسن من وضع له التراجم وبوب الأبواب الإمام النووى في شرحه فكان على بينة من ذلك . قال النووى : « وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد ، وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة ؛ وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك وأنا إن شاء الله تعالى أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها » ونعما فعل الإمام النووى فقد ذلل الصعب وقرب البعيد وسهل الاستفادة للباحث والمستدل

عدد أحاديثه :

ذكر الإمام أبو عمرو ابن الصلاح بسنده عن أبي قريش الحافظ قال : كنت عند أبي زرعة الرازى فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا فلما قام قلت له : هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح قال أبو زرعة : فلمن ترك الباقي ؟ وقد علق على هذا الشيخ ابن الصلاح فقال : أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات ، وقد سمعت آنفا قول أحمد بن سلية : إنه اثنا عشر ألف حديث ولعله أراد بالمكرر

وقد وهم بعض المؤلفين كالأستاذ أحمد أمين في ضحى الإسلام^(١) حيث ذكر أنه بالمكرر سعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا وهذه العدة إنما ذكروها في صحيح البخارى لا في مسلم ؛ وقد بنت فما سبق عدم صحة هذا العدد بالنسبة لصحيح البخارى أيضا

وعسى أن يقيض الله سبحانه ونعالى لهذا الصحيح من يقوم بعد أحاديثه من أهل هذا الفن على غرار ما صنع الحافظ ابن حجر في عد أحاديث الجامع الصحيح للبخارى

الرجال الذين طعن فيهم في صحيح مسلم

انتقد بعض العلماء مسلماً في تخريجه في صحيحه عن رجال ضعفاء متوسطين ليسوا على شرطه منهم من شاركه البخارى فيهم . ومنهم من انفرد بهم . وعدة هؤلاء مائة وستون رجلاً .

وقد عرض لهذا الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح وأجاب عن ذلك جواباً إجمالياً من وجوه . وهاك خلاصتها مع التوضيح :

(١) أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ، والأنظار تختلف ، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسراً لسبب وإلا فلا يقبل الجرح لأن بعض العلماء قد يجرح بما لا يسحق الجرح كما أسلفنا سابقاً

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره : ما احتج البخارى ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب . ولعلك على ذكر مما ذكرناه عن الحافظ ابن حجر في رد ما انتقد على البخارى

(٢) أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد ، لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولاً باسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبعه بآثار أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمباينة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه ، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمباينة والاسدشهاد في إخراجهم عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح ، منهم مطرا لوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن اسحاق بن يسار — صاحب السيرة — وعبد الله بن عمر العمري : والنعمان بن راشد وأشباههم أقول : ولعل مراد الشيخ أن الغالب والكثير أن يكون من انتقد من

الرجال في المتابعات والشواهد وإلا فهناك بعض من طعن فيهم قد خرج له في الأصول ولكن على قلة وندرة

(٣) أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن يقظته وقوة عقله وذلك كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخى عبد الله بن وهب فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو في ذلك مثل سعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخرًا ؛ ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك .

(٤) أن يعلوا بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات ولكن نازل فيقتصر على العالى ولا يطيل بإضافة النازل إليه ^(١) مكفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك وهذا الوجه عما اعتذر به مسلم لما اعترض عليه ببعض الرواة الذين خرج لهم . روى عن سعيد ابن عمرو البرذعي أنه حضر أبازرعه الرازى وقد ذكر صحيح مسلم وإنكار أبى زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصرى وأشباهم قال سعيد : فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبى زرعة . فقال لى مسلم : إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم — يعنى بما هو معروف عند أهل الحديث — إلا أنه ربما وقع لى عنهم بارتفاع ويكون عندى من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقصر على ذلك — يعنى

(١) العلو والارول من مصطلحات من أصول الحديث ، فإذا روى إمام الحديث إسناده عدد رجاله خمسة مثلاً ثم رواه اسمه ولكن إسناده آخر عدد رجاله أربعة ، قال : لى عليه علا الواحد فى الرواية الباقية ، فإذا رواه إسناده آخر عدد رجاله ستة ، لى لى عليه روى ، والعلو من الأمور المرعوب فيها عند أئمة الحديث بخلاف الدول فهو مدعوب عنه .

رواية من روى عنهم بارتفاع — وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. قال الشيخ ابن الصلاح : وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه على ما ي بناء من الوجوه في الرد وأنه على أقسام (١)

ومن أراد زيادة فليرجع إلى ما كتبه الحافظ ابن حجر في مقدمته في الرد على الاعتراضات التي وجهت إلى بعض رجال الصحيح فإن فيهم من هو من رجال مسلم في صحيحه وسيتبين مصداق ما ذكره العلامة ابن الصلاح في إجاباته

الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم

جملة الأحاديث المنتقدة على الصحيحين مائتان وعشرة أحاديث انفرد البخارى بثمانية وسبعين واشتركا في اثنين وثلاثين حديثا وانفرد مسلم بالباقي وهو مائة حديث أما ما اشتركا فيه فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في مقدمته . وأما ما انفرد به مسلم فقد أجاب عنه الإمام النووي في شرحه ، وجل الانتقادات الجواب عنها يسير سهل مثل وضع راو ثقة مكان راو ثقة أيضا أو الاختلاف بالزيادة والنقصان أو بالوصل والرفع أو الرواية بالعنعنة من المدلس أو نحوها ومن أمثلة ذلك ما رواه مسلم في صحيحه (٢) قال

حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر .. الحديث . قال الإمام النووي : « وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال

(١) شرح النووي على مسلم ج ١ ص ٢٥ — ٢٦ .

(٢) مسلم شرح النووي ج ٥ ص ٥١ .

خالف قتادة في هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم « منصور بن المعتمر » و « حصين بن عبد الرحمن » و « عمر بن مرة » فرووه عن سالم عن عمر منقطعا — يعنى من غير ذكر معدان . قال الدارقطنى : و قتادة وإن كان ثقة و زيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه مدلس . ولم يذكر فيه سماعه من سالم فأشبهه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه قال الإمام النووى : هذا الاسدراك مردود لأن قتادة وإن كان مدلسا فقد قدمنا فى مواضع من هذا الشرح أن مارواه البخارى ومسلم عن المدلسين وعنعنوه — يعنى روه بالضعنة ^(١) فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعنوه عنه وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسلم ^(٢) وغيره سماعه من طريق آخر متصلا به ، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتاج بعننوته كما سبق بيانه فى الفصول المذكورة فى مقدمة هذا الشرح . ولا شك عندنا فى أن مسلما — رحمه الله تعالى — يعلم هذه القاعدة ، ويعلم تدليس قتادة فلو لا ثبوت سماعه عنده لم يحتج به ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معدانا من غير أن يكون له ذكر والذى يحاف من المدلس أن يخفف بعض الرواة أما زيادة من لم يكن فهذا لا يفعله المدلس وإنما هذا فعل الكاذب المحاهر بكذبه وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فوجب قبولها . والعجب من الدارقطنى — رحمه الله تعالى — فى كونه جعل التدليس موجبا لاختراع رحل لا ذكر له ونسبه إلى مثل قتادة الذى محله من العدالة والحفظ والعلم بالغاية العالية وبالله التوفيق ،

وبعض الانتقادات فى الجواب عنها بكلف . وقد يكون الحق فيها مع الالقاد ولكنها قليلة جدا ومن ذلك حدث أبى سفيان ابن حرب — رضى الله عنه — فى ترويح أم حبيبة للنبي صلى الله عليه

(١) الرواية اعط « ع » مثل فلان عن فلان .

(٢) ولذلك كثيرا ما يذكر مسلم بعض الأسانيد لا اشئ إلا ليس سماع من روى

وسلم مع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها قبل ذلك وهي بالحبشة ووكّل النجاشي في العقد عليها ، ولم يكن أبوها أسلم . إذ هو من مسلمة الفتح فقد وهم في هذا بعض رواه قطعا . وحديث أبي هريرة مرفوعا ، خلق الله التربة يوم السبت ، الحديث وفيه خلق السماوات والأرضين وما بينهما في سبعة أيام والرفع غلط والصحيح وقفه على أبي هريرة ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار من الإسرائيليات ، كما نبه إلى ذلك جماعة من حفاظ الحديث ونقاده

وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر فقد أعلن بعض الحفاظ واعتبروه علطاً ولكن بما يقلل الخطب في هذا أن مسلماً خرج الروايات الصحيحة المحفوظة الدالة على صلاة الكسوف وفي كل ركعة ركع ركوعين فحسب (١) ، (٢)

ومهما يكن من شئ ففي هات قلبلة جدا لا تكاد تذكر بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة التي خرجها في الصحيح ولم يرد عليها أي نقد

وهكذا يتبين لنا بعد البحث والتحقيق أن الكتاب في جملة على درجه عالية من الصحة ، وأنه من كتب السنة ودواوينها المعتمدة . وأن نقدا الناقدين إنما هو لأن مسلماً قد نزل في هذه الأحاديث عن درجه ما التزمه في كتابه وليس معنى هذا أن أحدا من الناقدين قال : إن فيه أحاديث موضوعه أو ضعيفة على معنى ضعف روايتها وعدم عدالتهم كما يزعم بعض المرجفين وأعداء السنن والأحاديث . والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

(١) راد للماد في هدى خير الصادح ١ ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) وقد أحاط بعض الفقهاء المحدثين وغيرهم عن هذا بأن الكسوف كان يحلف طولوا قصرأ فإذا قصر ركع ركوعين في كل ركعة ، وإذا طأ ركع أكبر وهو تأويل مشهور وقد أحد بأحاديث الريادة من الصحة والعتقاء .

هل استوعب الصحيح الصحيحان

لم يستوعب صاحبا الصحيحين الصحيح ولا التزاما ذلك قط روى عن الإمام البخارى أنه قال : « ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح . وتركت من الصحاح لملال الطول ، وأنه قال : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح »

وقال مسلم في صحيحه : « ليس كل شيء عندى صحيح وضعته هنا — يعنى في كتابه الصحيح — إنما وضعت ما أجمعوا عليه »

وهذا اعتراف صريح منهما بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح . وأيضا فهناك أحاديث كثيرة صحيحة موجودة في كتب السنن الأربعة لم يخرجها ولا أحدهما . وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازى كثيرا من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضا وليست عندهما ولا عند أحدهما .

وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتابا كبيرا مما فاتهما وهو وإن لم يكن مصيبا في كل ما استدركه عليهما فإنه يخلص له منه صحيح كثير^(١) وكذلك يوجد في معجمى الطبرانى الكبير والأوسط ومسند أبى يعلى والبزار وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء ما يتمكن المتبحر في هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه^(٢)

ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم^(٣) : « قل ما يفوت البخارى ومسلم من الأحاديث الصحيحة — فيه تساهل وأن الحق خلاف ذلك وأن هناك أحاديث كثيرة صحيحة ليست

(١) لست الآن في مقام تحقيق ذلك وعندما تكلم عن الحاكم سعرس لكل ذلك بالتفصيل .

(٢) الناعت الحديث ص ١٤ .

(٣) هو شيخ الحاكم أبى عبد الله صاحب « المستدرک » .

في الصحيحين . وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فليس لأحد أن ينكر حديثاً صحيحاً أو لا يأخذ به بحجة أنه ليس في الصحيحين ولعل هذا هو السر في أن بعض الأمة قد عاب مسلماً على تأليف كتابه الصحيح ، فقد روى عن أبي زرعة الرازي أنه قال : إن هذه الطريقة تتيح لأهل البدع أن يجدوا السبيل إلى المعارضة إذا احتج عليهم بحديث يقولون : ليس هذا من كتاب الصحيح ، وكذلك عاتبه وغضب منه أبو عبد الله محمد بن مسلم بن واره وقال له نحواً بما قاله أبو زرعة فقال له مسلم : إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحيح ولم أقل إن ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب ضعيف ولكن إنما خرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني ، ولا يرتاب في صحته ، فقبل عنده واستصوب رأيه (١)

ونعما فعل الشيخان في صحيحهما فقد يسرا على الباحث وذلا الطريق للمسفيد ولا يقلل من قيمة العمل الجد المفيد أن يتخذ منه بعض الناس وسيلة للتمويه والتليس والتهرب من الحق

المستخرجات على الصحيحين :

المستخرج (٢) في اصطلاح المحدثين : أن يعتمد إمام إلى كتاب من الكتب المعروفة فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شئخة أو من فوقه والكتاب يسمى المستخرج بفتح الراء

قال الحافظ ابن حجر : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يواصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة إلى أن قال :

(١) شروط الأئمة أحسنه للحازمي ص ٦٠ - ٦٣ .

(٢) وقد يقال : المخرج كما وقع في عبارة ابن الصلاح في مقدماته والووى في مقدمة شرح مسلم مأخوذ من الاستخراج بمعنى الاستنباط وذلك لاستنباط مؤلفه للطرق المتعلقة بأحاديث الكتاب المستخرج عليه .

وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب . ويستفاد من هذه الكتب المستخرجة ثلاث فوائد .

(١) علو الإسناد وذلك لأن مصنف المستخرج لوروى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى لوقع أنزل من الطريق التى رواه به المستخرج ، مثاله : أن أبا نعيم لوروى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة وإذا رواه عن الطبرانى عن الدبرى عنه وصل باثنين ، وكذا لوروى حديثاً فى مسند الطيالسى من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة شيخان بينه وبين مسلم ومسلم وشيخه ، وإذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين ^(١) .

(٢) الزيادة فى قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات فى بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخارج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت .

(٣) تكثير طرق الحديث ليرجع بها عند التعارض .

وهذه المستخرجات منها ما هو على صحيح البخارى . ومنها ما هو على صحيح مسلم . فمن الأول المستخرج لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الاسماعيلى م (٣٧١) ، والمستخرج لأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٠) والمستخرج لأبى بكر أحمد بن محمد البرقاني شيخ الفقهاء والمحدثين المتوفى سنة (٤٢٥) ومن الثانى المستخرج لأحمد بن حمدان النيسابورى المتوفى سنة (٣١١) والمستخرج لأبى عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفرائينى المتوفى سنة (٣١٦) والمستخرج لأبى نعيم الأصبهاني السابق .

قال ابن الصلاح : (١) ولم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة البخارى ومسلم .

وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبرى للبيهقي ، وشرح السنة لأبي محمد البخوى وغيرهما مما قالوا فيه : أخرجه البخارى أو مسلم فلا يستفاد من ذلك أكثر من أن البخارى أو مسلماً أخرج أصل الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ وربما كان تفاوتاً في بعض المعنى .

وإذا كان الأمر على هذا فليس لك أن تنقل حديثاً منها وتقول : هو على هذا الوجه في كتاب البخارى أو في كتاب مسلم إلا أن تقابل لفظه أو يكون الذى أخرجه قد قال : أخرجه البخارى بهذا اللفظ بخلاف السكتب المختصرة من الصحيحين فإن مصنفها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدى الأندلسى منها يشتمل على زيادة تيمات لبعض الأحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ . لكونه من تلك الزادات التى لا وجود لها في واحد من الصحيحين .

هل أحاديث الصحيحين تفيد اليقين والقطع ؟

ذهب العلامة ابن الصلاح إلى أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما بالأسناد الصحيح المتصل مقطوع بصحة نسبه إلى قائله والعلم النظرى حاصل بصحته في نفس الأمر ، وذلك للقى الأمة كتابيهما بالقبول والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ وقد استثنى ابن الصلاح من هذا الحكم الأحاديث التى انقدها الدارقطنى وغيره على الصحيحين أو أحدهما وقد

(١) مقارنه ابن الصلاح ص ١٩

عرضنا لها فيما سبق وكلام ابن الصلاح في غير المتواتر وخالف ابن الصلاح في هذا الإمام النووي وقال : إن المحققين والأكثرين على أنه يفيد الظن بصدق قائله لأن الأخبار التي ليست بمتواترة من قبيل الآحاد والآحاد إنما يفيد الظن على ما تقرر في الأصول ، ولا فرق بين الصحيحين وغيرهما في هذا وتلقى الأمة لهما بالقبول إنما يفيد تأكيد وجوب العمل بهما من غير نظر وبحث في أحاديثهما أما غيرهما فلا يعمل بما فيه حتى ينظر فيه ، وتوجد شروط الصحيح فيه ، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم (١) وقد رُدَّ كلام هؤلاء بأن العلماء متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة وليس ذلك إلا إفادة أحاديثهما العلم والقطع كما قال ابن الصلاح وقد وافق ابن الصلاح محققون كثيرون كالحافظ ابن كثير في « الباعث الحثيث » والحافظ ابن حجر حيث قال — في شرح النخبة — بعد أن قسم الخبر إلى موائر وآحاد :

« وقد يقع في أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ثم قال : « والخبر المحف بالقرائن أنواع : منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما بما لم يبلغ حد التواتر فإنه أحف به قرائن : جلالتهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تميز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتائيهما بالقول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أن هذا مختص بما لم ينتفده أحد من الحفاظ بما في الكتابين ، وبما لم يقع التجانب — أي التعارض — بين مدلوليه في السكاين حيث لا ترجيح لأحدهما لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم

صحته ، ، ومن وافق ابن الصلاح الإمام ابن تيمية ، وقد نقل القطع بالحديث الذى تلقته الأمة بالقول عن جماعات من الأئمة منهم القاضى عبد الوهاب المالكي ، والشيخ أبو حامد الإسفراييني ، والقاضى أبو الطيب الطبرى ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازى من الشافعية ، وابن حامد ، وأبو يعلى وأبو الخطاب ، وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسى من الحنفية ، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية كالاستاذ أبى اسحاق الإسفراييني وابن فوركان قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة ^(١).

والحق ما ذهب إليه ابن الصلاح وموافقوه من أن الأحاديث المخرجة فى الصحيحين — عدا ما انتقد وعدا ما وقع التعارض بين مدلوليه — تفيد العلم النظرى بصحة نسبتها إلى قائلها ، وهذا العلم إنما يحصل للعالم بالحديث ، المتبحر فيه ، العارف بأحوال الرواة ، وهذا العلم اليقينى النظرى يبدو واضحاً لكل من تبحر فى علم من العلوم ، وتشبعت نفسه بنظرياته ، واطمأن قلبه إليها ، وإنما يستبعد هذا من لم يتبحر فى الحديث ، ولم يتف على شروط الأئمة ، وما أخذوا به أنفسهم من التحوط البالغ فى الرواية ، والنحرى الفائق عن الرجال ، ولا يضيرنا مخالفة مثل هذا ، ومن ذاق عرف ، ومن عرف اعترف .

الموازنة بين الصحيحين

اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى الصحيحان ، ويكاد يجمع العلماء على أن صحيح البخارى أصح الكتابين ، قال العلامة ابن الصلاح فى مقدمته : « وكتاباهما — البخارى ومسلم — أصح الكتب بعد كتاب الله . . . ثم إن كتاب البخارى أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد ، ووافق على هذا الووى فى مقدمة شرحه لمسلم واسترقى

وجوه الترجيح في مقدمة شرحه للبخارى^(١) وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي : « ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل ، ، والنسائي لا يعنى بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه وتوقيه ، وتثبتته في نقد الرجال وتقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الخذاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج ، وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح ، وكذلك رجع صحيح البخارى الإمام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الاسماعيلي — رحمه الله — في كتابه « المدخل » ، والحاكم أبو أحمد النيسابورى وهو معاصر أبي على النيسابورى ومقدم عليه في معرفة الرجال وقال : الدارقطني : لولا البخارى لما ذهب مسلم ولا جاء ، وغير هؤلاء كثيرون وذهب أبو على النيسابورى إلى ترجيح صحيح مسلم ، روى عنه أنه قال : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح^(٢) من كتاب مسلم بن الحجاج ، وبهذا قال بعض العلماء المغاربة ونسب إلى أبي محمد بن حزم الظاهري ، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد .

والتحقيق أن القائلين بتفضيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما يرجع إلى حسن البيان والسياق وجودة الوضع والترتيب بجميع الطرق كلها في مكان واحد وعدم نقطع الحديث في أبواب والاقتصار على المرفوعات الموصولات دون الموقوفات والمعانيات إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة إلى غير ذلك مما عرضنا له في بيان خصائصه فلا تنازعهم في هذا بل الحق معهم . وإن أرادوا غير هذا وأن الترجيح يرجع إلى الشروط التي عليها تقوم الصحة فكلهم مردود وغير مسلم .

(٢) شرح مسلم ح ١ ص ١٤ .

(١) هذه العسارة وإن كانت توصفها لا تعد الأفضلية لكها في المرف واما مادة تدن على ذلك كما يعلم ذلك . من استقرأ الأساليب والاستعمالات اللغوية .

وذلك لأن مدار الحديث الصحيح على الاتصال ، واتقان الرجال وعدم العلل ، وعند البحث والتأمل يظهر أن كتاب البخارى أتقن رجالا وأشد اتصالا وبيان ذلك من أوجه :

(١) ان الذين انفرد بهم البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعة وأربعة وثلاثون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا . ولا شك أن التخرىج عن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخرىج عن تكلم فيه وإن لم يكن الكلام قادحا .

(٢) إن الذين انفرد بهم البخارى عن تكلم فيه لم يكثروا من تخرىج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر ، وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك .

(٣) إن الذين انفرد بهم البخارى عن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها ، بخلاف مسلم فإن أكثر من انفرد بتخرىج حديثه عن تكلم فيه عن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم ، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه من تقدم منهم .

(٤) ان البخارى يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاءً ومسلم يخرجها أصولاً كما تقدم ذلك من كلام الحافظ أبى بكر الحازمى .

(٥) وهو ما يتعلق بالاتصال وذلك أن مسلماً كان مذهبه على ما صرح به فى مقدمة صحيحه وبالعلى فى الرد على من خالفه أن الإسناد المعتبر فيه حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن وإن لم يثبت اجتماعهما

إلا إن كان المعنعن مدلساً ، والبخارى لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة وقد أظهر البخارى هذا المنهج في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه حتى إنه ربما خرج الحديث الذى لا تعلق له بالباب ليعين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً ولا شك أن اللقاء بما يقوى جداً أنه سمع منه فهو أدل على الانفصال .

(٦) وهو ما يتعلق بعدم العلة ، فإن الأحاديث التى انتقدت عليهما بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث اختص البخارى بثمانية وسبعين واشتركا فى اثنين وثلاثين والباقي اختص به مسلم وهو مائة ، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر^(١)

« شروح صحيح مسلم »

كما عُنِيَ العلماء بصحيح البخارى عُنُوا بصحيح مسلم تهذيباً واختصاراً واستدراكاً واستخراجاً ، وشرحاً واستنباطاً وإن كانت العناية بشرح مسلم لم تبلغ العناية بشرح البخارى وأشهر شروحه :

(١) « المعلم بفوائد كتاب مسلم » للإمام أبى عبد الله محمد بن على المازرى^(٢) المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وهو مخطوط بدار الكتب المصرية وبه خرم من الأول .

(٢) « إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم » للإمام القاضى عياض بن موسى اليحصبي المالكي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ وأربعين وخمسائة وهو مخطوط والموجود منه بدار الكتب المصرية ستة أجزاء فقط ولكنها من نسخ متعددة .

(٣) شرح الإمام الحافظ أبى زكريا محيى الدين يحيى بن شرف

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٧ — ٨ .

(٢) ما رو: كهاجر بلد من بلاد العرب واليهما يابست شارب صحيح مسلم « فاموس » .

النووى الشافعى صاحب المؤلفات النافعة القيمة ، ولد فى المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، وتوفى فى نوى^(١) فى الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة ، سماه « المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج » اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازرى وعياض وكثيرا ما ينقل عنهما وهو شرح وسط راعى فيه مؤلفه أن لا يكون قصيرا مخلا ولا طويلا مملا وقد أبان مؤلفه عن منهجه فيه فى مقدمة شرحه فقال : « وأما صحيح مسلم — رحمه الله — فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم فى جمع كتاب فى شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات ، لا من المختصرات المخلات ، ولا من المطولات المملات ، ولولا ضعف الهمم ، وقلة الراغبين وخوف عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للبطولات لبسطته ، فلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات ، من غير تكرار ولا زيادات عاطلات ، بل ذلك لكثرة فوائده ، وعظم عوائده ، الخفيات والبارزات ، وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح المخلوقات ، صلى الله عليه صلوات دأبمات لكنى أقتصر على التوسط ، وأحرص على ترك الإطالات ، وأوثر الاختصار فى كثير من الحالات ، فأذكر فيه — إن شاء الله — جملا من علومه الزاهرات ، من أحكام الأصول والفروع ، والآداب والإشارات الزاهرات ، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعية ، وإيضاح معانى الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال ، وضبط المشكلات ، وبيان أسماء ذوى الكنى ، وأسماء آباء الأبناء والمبهمات ، والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين فى بعض الأوقات ، واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات ، وضبط جمل من الأسماء المؤلفات والمختلفات ، والجمع بين الأحاديث التى تختلف ظاهرا واطن بعض من لا يحقق صناعة الحديث والفقهاء وأصوله كونها

(١) قرية الشام والىها ينسب شيخ الاسلام أبو زكريا نووى « ديموس »

متعارفات ، وأنبه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل
العمليات ، وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات ، إلا في مواطن الحاجة
إلى البسط للضرورات ، وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح
العبارات وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل
والأحكام والمعاني وغيرها من المنقولات فإن كان مشهوراً لا أضيفه إلى
قائلي إلا نادراً ، وإن كان غريباً أضفته إلى قائلي إلا أن أذهل عنه في
بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدم بيانه ، وإذا تكرّر الحديث
أو الإسم أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه في أول مواضعه
وإذا مررت على الموضع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه . . . وأقدم في
أول الكتاب جملاً من المقدمات بما يعظم النفع به إن شاء الله تعالى ويحتاج
إليه طالبو التحقيقات ،^(١) ويرحم الله الإمام النووي فلو أنه سلك فيه
مسلك البسط لجاء أوفى وأتم بما هو عليه ، ولكان بالنسبة إلى صحيح مسلم
كفتح الباري بالنسبة إلى صحيح البخاري .

وفي الكتاب مواضع — ولا سيما في أوله — أطال فيها النفس وقصد
إلى الاستيعاب فأجاد فيها وأفاد ، وأقنع وأشبع ، وفيه مواضع طوى فيها
شرح الحديث ولا سيما المفردات وقد يكون فيها ألفاظ غريبة ، ومعان
مشكلة ، واكتفى في شرح الحديث بكلمات بحملة ، لا تروى النفوس
المنعطشة للبحث والاستقصاء .

ومهما يكن من شيء فهو أجل الشروح المطبوعة ولا سيما مقدمته
القيمة التي تعتبر مفتاحاً لهذا الصحيح الجليل ، وتبويه للصحيح هذا الترتيب
الفائق في الحسن .

وقد طبع هذا الشرح مراراً بالهند وبالقاهرة ، عمرها الله — سبحانه —
بالعلم والعلماء .

(٤) شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوى المتوفى سنة ٧٤٤ وهو شرح كبير فى خمس مجلدات جمعه من المعلم ، وإكمال ، والمفهم ، والمنهاج .

(٥) شرح الإمام أبى عبد الله محمد بن خليفة الوشنانى المالكى المتوفى سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمانمائة وهو فى عدة مجلدات ، سماه « إكمال إكمال المعلم » ذكر فى مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة — المازرى ، وعياض ، والقرطبي ، والنوى — مع زيادات وتكميلات من عنده ، وقد نقل عن شيخه ابن عرفة أنه قال : « ما يشق على فهم شيء كإشقى من كلام عياض فى بعض مواضع من الإكمال ، وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبي ، وبالدال إلى محيى الدين النوى ، وإذا قال فى شرحه هذا قال الشيخ فراده شيخه ابن عرفة ويغلب على هذا الشرح ذكر التفرعات الفقهية ولا سيما عند المالكية كما هو الشأن فى كثير من شراح الأحاديث فإنهم يميلون فى شروحهم إلى بيان مذاهبهم الفقهية وهو شرح جليل وفيه من الفوائد ما لا يعثر عليها الباحث فى غيره وهو مطوع .

(٦) شرح الإمام أبى عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسنى المتوفى سنة ٨٩٥ خمس وتسعين وثمانمائة قال فيه : « إن من أحسن شروح مسلم وأجمعها شرح الآبى ، فعزمت على أن اختصر هذا الشرح ، وأضم إليه كثيرا مما أغفله عما هو كالضرورى وأكملته أيضا بشرح الخطبة فتم النفع وجاء بحمد الله مختصرا يقنع أو يغنى عن جميع الشروح وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب ، وقد أشار إلى الكتب التى اعتمد عليها بهذه الرموز فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبي . وبالحاء إلى محيى الدين النوى وبالباء إلى الآبى وفى الحق أنه لم يزد على الآبى إلا فى القليل النادر حدا وقد سمى شرحه « مكمل إكمال الإكمال » .

وهذا الشرح وشرح الأبى مطبوعان فى كتاب واحد على نفقة سلطان المغرب الأقصى عبد الحفيظ - رحمه الله وأثابه - سنة ١٣٢٨ هـ ابتداء الكتاب بشرح المقدمة للسوسى إلى باب الإيمان فجعل الصحيح فى الهامش وشرح الأبى فى الصدر وشرح السوسى فى الذيل .

(٧) شرح القاضى زين الدين زكريا بن محمد الانصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٦ ذكره الشعرانى وقال : غالب مسودته بخطى .

(٨) شرح الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ ، إحدى عشرة وتسعمائة سماء ، الديباج على شرح مسلم بن الحجاج ، ذكر فى أوله فصولا فى شروط مسلم ومصطلحه فى كتابه وتسمية من ذكر فيه بكتبته على حروف المعجم وضبط ما يخشى التباسه من الأسماء والألقاب كذلك وهو لطيف مختصر مشتمل على ما يحتاج إليه القارىء والمستمع من ضبط ألفاظه وتفسير غريبه وبيان اختلاف رواياته على قلتها وتسمية مبهم ، وإعراب متشكل ، وجمع بين مختلف وإيضاح وهم بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط .

(٩) شرح الشيخ العلامة على القارى الهروى الحنفى نزيل مكة المكرمة المتوفى سنة ١٠١٤ وهو فى أربع مجلدات .

(١٠) ومن الشروح التى لم تتم شرح الشيخ العلامة أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المتوفى سنة ٩٢٣ هـ سماء ، الابتهاج ، بلغ إلى نحو نصفه فى ثمانية أجزاء كبيرة .

مختصراته :

ولصحيح مسلم مختصرات منها :

(١) مختصر الشيخ أبى عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسى المتوفى سنة ٦٥٦ .

(٢) ومختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي

المتوفى سنة ٦٥٦ وله شرح على هذا المختصر ذكر فيه : أنه لما ألخصه ورتبه وبوبه شرح غريبه ونبيه على مسائل من الإعراب وعلى وجوه من الاستدلال بأحاديثه وسمى شرحه هذا « المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم » ، وكثيراً ما ينقل منه الإمام النووى فى شرحه على مسلم والحافظ ابن حجر فى فتح البارى .

(٣) مختصر الإمام الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ وقد شرح هذا المختصر عثمان بن عبد الملك المصرى المتوفى سنة ٧٣٨ هـ .

كتب أخرى :

وهناك كتب أخرى ألقت حول الصحيح منها .

(١) زوائد مسلم على البخارى لسراج الدين عمر بن على بن المفلح الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ وهو فى أربع مجلدات .

(٢) كتاب فى أسماء رجال مسلم لأبى بكر أحمد بن على الاصبهانى المتوفى سنة ٢٧٧ هـ .

حاجة صحيح مسلم إلى شرح مدسوط .

وعلى كثرة شروح مسلم المخطوط منها والمطبوع فلا يزال فى حاجة إلى شرح واف شاف ولو أن جماعة من العلماء المشتغلين بالسنة وخدمها المعروفين بسعة الاطلاع والتعمق فى البحث ومعرفة المذاهب العلمية قديمها وحديثها قامت بشرح هذا الكتاب شرحاً جامعاً لكل ما يحتاج إليه الباحث والمستفيد من لغة وبلاغة واستباط الحكم والأحكام ويأمن ما يشتمل عليه من توحيدات محمدية وآداب وأخلاق إسلامية . وتحقيق الروايات والتوفيق بين مآظهم التعارض منها ، ورد الشبه الواردة على بعض الأحاديث قد بما وحديثاً رداً عليها صحيحاً وتقديم كل هذه البحوث

في أسلوب سهل مستساغ بعيد عن التعقيدات أقول: لو تم ذلك لكان أكبر خدمة تقدم للإسلام والمسلمين، وأعظم شاهد على خصوبة العقلية الإسلامية، وأنها لم تصب بالعقم والجود، وعدم الابتكار.

وقد وضعتُ - لما أسند إلى تدريس بعض موضوعات هذا الصحيح في كلية أصول الدين إحدى كليات جامعة الأزهر المعمور - أولى اللبانات في هذا العمل المجيد، فشرحت بعض موضوعات هذا الصحيح في ثلاثة أجزاء صغيرة ومن الله استمد العون والتوفيق في إتمام شرح هذا الكتاب الجليل.

نماذج من صحيح مسلم

« أول حديث في صحيح مسلم »

قال الإمام مسلم :

(١) حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا وكيع عن كهمس عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر . . .

وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري - وهذا حديثه (١) - حدثنا أبي حدثنا كهمس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال :

« كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجنى فانطلقت أنا وحميد ابن عبد الرحمن حاجين أو محترمين فقلنا : لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر ، فوقف لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخل المسجد فاستنفتنا أنا وصاحبي أحداً عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أن صاحبي سيكمل الكلام إلى فقلت : أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن ويتقفرون

العلم^(١) وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر ، وأن الأمر أنف^٢ قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بري منهم وأنهم بر آء مني ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل «أحد» ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر ، ثم قال : حدثني أبي عمر بن الخطاب قال :

« بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبته إلى ركبتيه ، ووضع كفيه على فخذيه وقال : يا محمد أخبرني عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، قال : صدقت قال : فعجبنا له يسأله ويصدق له فأخبرني عن الإيمان قال : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره » قال : صدقت قال فأخبرني عن الإحسان قال : « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » قال : فأخبرني عن الساعة قال : « ما المسئول عنها بأعلم من السائل » قال : فأخبرني عن أمارتها قال : « أن تلد الأمه ربها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان » قال ثم انطلق فلبث ملياً ثم قال لي : يا عمر أتدري من السائل ؟ قلت الله ورسوله أعلم قال : « فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » .

حدثني محمد بن عبيد الغُبَرى ، وأبو كامل الجحدرى وأحمد بن عبدة قالوا : حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى ابن يعمر قال : لما تكلم معبد بما تكلم به في شأن القدر أنكرنا ذلك قال :

فحجبت أنا وحيد بن عبد الرحمن حجة . . وساقوا الحديث بمعنى حديث
كهمس وإسناده وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف .

وحدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا عثمان بن
غياث حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر وحيد بن عبد الرحمن قالوا :
أقينا عبد الله بن عمر فذكرنا القدر وما يقولون فيه . فاقصص الحديث كنحو
حديثهم عن عمر — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وفيه شيء من زيادة ، وقد نقص منه شيئاً .

وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا يونس بن محمد حدثنا المعتمر عن
أبيه عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديثهم
باب بيان أن الدين الصحيح ، ^(١) :

(٢) حدثنا محمد بن عباد المكي حدثنا سفيان . قال : قلت لسهل : إن
عمر أحدثنا عن الققعاق عن أبيك قال : ورجوت أن يسقط عني رجلا ،
قال : فقال : سمعته من الذي سمعه منه أبي كان صديقا له بالشام ثم حدثنا
سفيان عن سهيل عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « الدين الصحيح قلنا لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة
المسلمين ، وعامتهم » .

« باب بيان نقصان الإيمان بالماضي »

(٣) حدثني حرملة بن يحيى بن عبد الله بن عمران الشجيب أنبأنا
ابن وهب قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن
عبد الرحمن وسعيد بن المسبب يقولان قال أبو هريرة : إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق
السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يسرب الخمر حين يشربها وهو
مؤمن » قال ابن شهاب : فأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن

(١) كن على ذكر مما ذكرناه لك أما من أن مسلما لم يوب كماله فاعمل وأن
لسويت من عمل الشراح .

أن أبا بكر كان يحذثهم هؤلاء عن أبي هريرة ثم يقول : وكان أبو هريرة يلحق معهم « ولا ينتهب نهبه ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

« باب بيان خصال النفاق »

(٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نعيم « ح » ، وحدثنا ابن نعيم حدثنا أبي حدثنا الأعمش « ح » ، وحدثني زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر » ، غير أن في حديث سفيان وإن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق .

« باب بيان فضل الوضوء والصلاة »

(٥) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي : حدثنا ابن وهب قال وأخبرني محرمة بن بكير عن أبيه عن حمران مولى عثمان قال : توضأ عثمان بن عفان يوما وضوءا حسنا ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فأحسن^(١) الوضوء ثم قال : « من توضأ هكذا ثم خرج إلى المسجد لا نهزه^(٢) إلا الصلاة غفر له ما خلا من ذنبه » .

(٦) حدثني أبو الطاهر وهرون بن سعيد الأيلي قالا : أخبرنا ابن وهب عن أبي صخر أن عمر بن اسحاق مولى رائدة حدثه عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « الصلوات الخمس ،

(١) أي به كاملا مرائضة وسده وآداه .

(٢) معتنج الباء والهاء والسكان الدون ، أي لا يدعه .

والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما يئنه إذا اجتنبت الكبائر .

« باب استحباب القول مثل ما يقول المؤذن ،

(٧) حدثنا محمد بن سلمة المرادى حدثنا عبد الله بن وهب عن حيوة وسعيد بن أبي أيوب وغيرهما عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة »

باب « وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ،

(٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن سفيان قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم « لا صلاة^(١) لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ،

(٩) وحدثناه^(٢) إسحق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا سفيان بن عيينة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها م القرآن فهي خداج^(٣) » (نلاحظ) غير تمام فقيل لأبي هريرة : إنا نكون وراء الإمام فقال : اقرأ بها في نفسك فإني

(١) جملة جمهور العلماء على نفي الحقة وحملة بعضهم على نفي الكمال .

(٢) الصمير يعود على رواية أخرى غير السابقة سدا لا متا

(٣) أي ناقصه .

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله تعالى : قسمت الصلاة (١) بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبدى ما سأل فإذا قال : الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى : حمدنى عبدي ، وإذا قال : الرحمن الرحيم قال الله تعالى أننى على عبدي ، وإذا قال : مالك يوم الدين ، قال : مجتدنى عبدي وقال مرة : فوض إلى عبدي فإذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين قال : هذا بينى وبين عبدي ولعبدى ما سأل ، فإذا قال : اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . قال : هذا لعبدى ولعبدى ما سأل قال سفيان : حدثنى به العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، دخلت عليه وهو مريض فى بيته فسأله أنا عنه .

باب خروج النساء إلى المسجد اذا لم يترتب عليه فتنه وأنها لا تخرج

مطية ،

(١٠) حدثنا عمرو والنادر وزهير بن حرب جميعا عن ابن عينة قال سفيان بن عينة عن الزهرى سمع سالما يحدث عن أبيه يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها »

(١١) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد ابن عجلان حدثنى بكير بن عبد الله بن الأشح عن بسر بن سعيد عن زيب امرأة عبد الله قالت : « قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً »

(١٢) حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا سليمان — يعنى ابن بلال — عن يحيى — وهو ابن سعيد — عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم تقول : لو أن رسول الله صلى الله عليه

(١) المراد بها الفاعلة مدالى سائر الحديث .

وسلم رأى ما أحدث النساء^(١) لمنهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل، قال فقلت لعمره : أنساء بني إسرائيل ممنع المسجد ؟ قالت نعم .
« باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد »

(١٣) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب أخبرني يونس ومالك عن ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »

« باب استحباب تحية المسجد بركتين وكرهية الجلوس قبل صلاتهما »

(١٤) حدثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب وقيية بن سعيد قالا : حدثنا مالك « ح » وحدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن عامر بن عبد الله ابن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس »
« باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة »

(١٥) حدثنا حسن بن الربيع وأحمد بن جواس الحنفى قالا : حدثنا أبو الأحوص عن عمار بن رزيق عن عبد الله بن عيسى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « بينما جبريل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم سمع نقيضاً من فوقه فرفع رأسه فقال : هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم فنزل منه ملك » فقال : هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم فسلم وقال : أبشر بنورين أو يتيمهما لم يؤتهما نبي قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته ،

(١) يعنى من الرية والطيب وحسن الثياب، ولعل في هذا عظة للذين يدعون للنساء الخروج عاريات كاسيات مائلات ولا أدري لو أن السيدة عائشة رأت نساء حصرما السافرات ماذا كانت تقول ؟؟؟

باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه ،

(١٦) حدثني سويد بن سعيد حدثني حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال رجل : لا تصدق الليلة بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية ، قال : اللهم لك الحمد على زانية ! لا تصدق بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني فأصبحوا يتحدثون : تصدق على غني فقال : اللهم لك الحمد على غني ! لا تصدق بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق فقال : اللهم لك الحمد : على زانية وعلى غني وعلى سارق !!! فأتى ^(١) فقيل له : أما صدقتك فقد قبلت : أما الزانية فلعلها تستغفبها عن زناها ، ولعل الغني يعتبر فينفق مما أعطاه الله ، ولعل السارق يستغفبها عن سرقة

« باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للوثة ،

(١٧) حدثنا يحيى قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان ابن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال : كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خنعم تستغفبه فجعل الفضل ينظر إليها ، وتنظر إليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال نعم ، وذلك في حجة الوداع .

« باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ،

(١٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان

قال أبو بكر : حدثنا سفان بن عيينة حدثنا عمرو بن دينار عن أبي معبد قال : سمعت ابن عباس يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعهما ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، فقام رجال فقال : يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا قال : انطلق فحج مع امرأتك ،
باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ،

(١٩) حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة - وهو ابن القعقاع - عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تضمن الله لمن خرج في سبيله ، لا يخرجه إلا جهاداً^(١) في سبيلي ، وإيماناً بي ، وتصديقاً برسلي . فهو على ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلاً مانئاً من أجر أو غنيمة ، والذي نفس محمد بيده مامن كلهم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيشته حين كلّم لونه لون الدم وريحته مسك^٢ . والذي نفس محمد بيده لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً ، ولكن لا أجد سعة فأحملهم ، ولا يجحدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفوا عني ، والذي نفس محمد بيده : لوددت أني أغزو في سبيل الله فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، .

« باب تحريم التداوى بالخمر وبيان أنها ليست بدواء ،

(٢٠) حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سماك بن حرب عن علقمة ابن وائل عن أبيه وائل الحضرمي أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه أوكره أن يصنعها فقال : إنما أصنعها للدواء فقال : إنه ليس بدواء ولكنه داء

(١) مصدوب على أنه معمول لأحله ، أي لا يحرقه المحرق إلا لأحد الجهاد والإيمان والصدق .

« باب لكل داء دواء واستجباب التداوى »

(٢١) حدثنا هرون بن معروف وأبو الطاهر وأحمد بن عيسى قالوا : حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو - وهو ابن الحارث - عن عبد ربه ابن سعيد عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله » .

« باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مصر »

(٢٢) حدثني زهير بن حرب وعبد الله بن سعيد قالوا حدثنا وهب ابن جرير حدثنا أبي سمعت حرمة المصري يحدث عن عبد الرحمن بن شماس عن أبي بصرة عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم ستفتحون مصر وهي أرض يفسى فيها القيراط ^(١) فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها ؛ فإن لهم نعمة ورحما أو قال : ذمة وصبرا ^(٢) فإذا رأيت رجلين يختصمان فيها في موضع لبنة فآخرج منها قال : فرأيت عبد الرحمن بن شرحبيل بن حسنة وأخاه ربيعة يختصمان في موضع لبنة فخرجت منها »

« باب بر الوالدين وأبهما أحق به »

(٢٣) حدثنا قتيبة بن جميل بن طريف الثقفي وزهير بن حرب قالوا : حدثنا جرير عن عُمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : أمك . قال ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك ، قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك »

(١) القيراط جزء من أجراء الديار والدرهم وكان أهل مصر يكفرون من استعمله .

(٢) الذمة الدمام والحمة والرحمة لكون هاجر أم اسماعيل منهم ، وأما صبرا لكون مارية أم إبراهيم ولد النبي منهم والحديث من أعلام موته وهجرته صلى الله عليه وسلم بعد وبع ما أخبره في عهد الماروق عمر رضي الله عنهما .

« باب الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة ،

(٢٤) حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد « واللفظ لمحمد ، قال عبد : أخبرنا وقال ابن رافع : حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تجدون الناس كابل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة ، ^(١) »

« باب إذا أحب الله عبدا ... »

(٢٥) حدثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله إذا أحب عبدا دعا جبريل فقال : إني أحب فلانا فأحبّه ، قال : فيحبه جبريل ، ثم ينادى في السماء فيقول : إن الله يحب فلانا فأحبوه ، فيحبه أهل السماء ، قال : ثم يوضع له القبول في الأرض . وإذا أبغض عبداً دعا جبريل فيقول : إني أبغض فلانا فأبغضه قال : فيبغضه جبريل ، ثم ينادى في أهل السماء : إن الله يبغض فلانا فأبغضوه ، قال : فيبغضونه . ثم توضع له البغضاء في الأرض . »

« باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه ،

(٢٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ووكيع « ح ، وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني « واللفظ له ، حدثنا أبي وأبو معاوية ووكيع قالوا : حدثنا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو الصادق المصدوق ^(٢) — : « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون في ذلك علاقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد ،

(١) الراحلة : الناقة الدلول الصورة للتجمله لمشاق الاسفار . والمراد أن أهل الجبل والصبر وسعة الناس المال والصبر من الناس قليل .

(٢) الصادق في كلامه والمصدوق الذي يصدق الناس فيما يحبر عن ربه .

فوالله الذى لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها .

« الجنة وصفة نعيمها »

(٢٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا : حدثنا أبو معاوية « ح » ، وحدثنا ابن نمير — واللفظ له — حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل : « أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرأ به^(١) ما أطلعكم الله عليه ، ثم قرأ : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون »

(١) عمى دع . يعى دع ما أطلعكم عليه بهذا « مروح » منه .

« الإمام أبو داود السجستاني »

٢٠٢ — ٢٧٥ هـ

نسبه ومولده

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني^(١) صاحب السنن ، ولد سنة اثنتين ومائتين .

نشأته وارتجاله : —

لقد نشأ من صغره محبا للعلم والعلماء ولازمهم ، وشرب من معينهم عللا بعد نهل . ولم يكد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفسه بالارتجال ، فطوف بالبلاد وسمع من خلق كثير بالحجاز ، والشام ، ومصر ، والعراق ، والجزيرة ، والثغر ، وخراسان وغيرها مما أعانه على الاطلاع على أكبر قسط من الأحاديث التي غربلها وأودع خلاصتها في كتابه « السنن » ، وقد قدم بغداد غير مرة ، وحدث أهلها بكتاب السنن ، بل يقال : إنه ألفه بها وعرضه على إمام أهل السنن أحمد بن حنبل فاستحاده واستحسنه وقد اتخذ من البصرة موطناً وذلك لما عزم عليه أميرها — أخو الخليفة — على المقام بها لتصبح كعبة أهل العلم وطلاب الحديث .

(١) قال ابن خلكان في وفياته : « له نفسه إلى محنتان الاقلم للثهور ، وقيل من نسبه إلى محنتان ، أو محنتاة قرية من مرمى البصرة ، وقد تفقه السككي في القول الأخير وعدم من أوجاهه فقال : هذا وهم والصواب أنه نسبه إلى الاقلم للمروءة متاحم بلاد الهد وهو بين السد والمهارة أو بين خراسان وكرمان ، ويقال في النسبة أيضاً السعزي نسبه إلى السجستان وهو من عجب التغير في النسب .

شيوخه :

وقد مكن له ارتحاله لقاء كثير من الشيوخ في الأمصار المختلفة التي كانت تموج آنذاك بالعلم والعلماء والرواة ، من أعيانهم أحمد بن حنبل ، والقعنبي ، وأبو عمرو الضرير ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله بن رجاء ، وأبو الوليد الطيالسي ، وأحمد بن يونس ، وأبو توبة الحلبي ، وسليمان بن حرب وغيرهم ، وقد شارك البخاري ومسلماً في بعض شيوخها كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد .

من روى عنه :

وقد روى عنه الحديث كثيرون من أعيانهم أبو عيسى الترمذي ، وأبو عبد الرحمن النسائي ، وابنه أبو بكر بن أبي داود ، وأبو عوانة ، وأبو بشر الدولابي ، وعلي بن الحسن بن العبد ، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك ، وأبو سعيد بن الأعرابي ، وأبو علي اللؤلؤي ، وأبو بكر بن داسة ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي وأبو عمرو أحمد بن علي وهؤلاء السبعة الآخرون رروا عنه سننه^(١) وحدث عنه أيضاً محمد بن يحيى الصولي وأبو بكر النجاد ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المنقري وغيرهم ، بحسه فضلاً أن يروى عنه شيخه — إمام أهل السنة — أحمد بن حنبل حدثاً ويكتبه عنه^(٢) وهذا الحديث هو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبي معشر الدارمي عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة أحسنها »^(٣)

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥٣ .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٥ .

(٣) السيرة . شاه كانوا يدعونها في رحب وأكلون بها ويصنعون من جاعهم وقيل كان واحد منهم سدران بلع ملكاً وكذا دحمت منها رأساء فلما جاء الإسلام أقرها ، وأد . حديث : « لا من ولا عتيرة » الذي رواه بخاري . « مسمى لأعتيرة واحدة فلا يباي استصحابها .

أخلاقه وسمته

كان الإمام أبو داود من العلماء العاملين ، وكان في أعلا درجات النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث وجهابذته، ويفصح عن هذا أن بعض الأئمة كان يقول : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودله وسماته ، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع ، وكان وكيع يشبه بسفيان ، وسفيان بمنصور ، ومنصور بإبراهيم أى النخعي ، وإبراهيم بعلمقة ، وعلمقة بابن مسعود ، وكان ابن مسعود يشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم في هديه ودله وسمته ، وتلك — لعمر الحق — منقبة شريفة تدل على كمال دين وخلق وسمت ، وكان صاحب حكمة وفلسفة في هيئته . ثيابه فقد كان له كم واسع وكم ضيق ، فقبل له في ذلك ، فقال : الواسع للكتب والآخر لا يحتاج إليه فتوسيعه إسراف .

عليه وثناء الأئمة عليه :

كان أبو داود عالماً من أعلام الإسلام حفظاً وفقهاً ومعرفة بالأحاديث وعلمها ، وقد حظى بثناء كثير من الأئمة عليه وعلى رأسهم شيخه أحمد بن حنبل — رحمه الله —

وقال فيه الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة ، وما رأيت أفضل منه ، وجاءه سهل بن عبد الله التستري فقيل له : هذا سهل قد جاءك زائراً ، فرحب به وأجلسه ، فقال له : يا أبا داود لي إليك حاجة ، قال : وما هي ؟ قال : حتى تقول قضيتي مع الإمكان ، قال : قد قضيتها مع الإمكان ، قال : أخرج لسانك الذي حدثت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله ، فأخرج لسانه فقبله ، وقال إبراهيم الحربي — لما صنف أبو داود كتاب السنن — : ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد وهو تشبيه يدل على فضل الرجل في صناعة الحديث وأنه يسر العسير ، وقرب البعيد ، وذلّل الصعب

ووصفه أبو بكر الحلال فقال : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفة تخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحسن أهل زمانه ، وكان أبو بكر الأصماني وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره ويذكرانه بما لا يذكران أحداً في زمانه بمثله .

مذهبه : وقد عده الشيخ أبو اسحق الشيرازي في طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد ، وكذلك ذكره في طبقات الحنابلة^(١) القاضي أبو الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ . ولعل ذلك لأن الإمام أحمد كان من شيوخه . وقيل إنه كان شافعيّاً . والظاهر أنه كان مجتهداً كما يدل على ذلك صنيعه في سننه . ولا سيما وقد كان الاجتهاد صفة من صفات أئمة الحديث في العصور الأولى .

اعتزازه بكرامة العلم والعلماء :

وعما يدل على اعتزازه بكرامة العلم والعلماء ما ذكره الإمام الخطابي بسنده عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود ، قال : كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحت ، فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق يسأذن فدخلت على أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال : ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟ فقال : خلال ثلاث ، فقال : ما هي ؟ قال : تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجيئ الزنج ، فقال : هذه واحدة هات الثانية . قال : وتروى لأولادي كتاب السنن ، فقال : نعم . هات الثالثة ، قال : وتفرد لهم مجلساً للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة ، فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل إليها ، لأن الناس شريفهم

ووضعهم في العلم سواء قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة ، وهكذا فليكن العلماء لا يسعون بعلمهم إلى الملوك والأمراء وإنما يسعى إليهم الملوك والأمراء .

وفاته :

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم وجمع الأحاديث ونشرها توفي بالبصرة التي اتخذها موطناً له لما عرض عليه الأمير سكنها على ما سمعت ، وكان ذلك في السادس عشر من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين ، فرضى الله عنه وأرضاه ، وقد ترك الإمام أبو داود ابنه أبا بكر عبد الله الحافظ الكبير فهو إمام ابن إمام حتى قيل إنه كان أحفظ من أبيه ، ولد أبو بكر سنة ٢٣٠ وتوفي سنة ٥٣٦ هـ .

مؤلفاته :

وللإمام أبي داود مؤلفات كثيرة منها :

- | | |
|-------------------------|---------------------------|
| (١) كتاب السنن | (٢) كتاب المراسيل |
| (٣) كتاب التدرّج | (٤) النسخ والمنسوخ |
| (٥) كتاب التفرد | (٦) كتاب فضائل الأعمال |
| (٧) كتاب المسائل | (٨) كتاب الزهد |
| (٩) كتاب دلائل النبوة | (١٠) كتاب الدعاء |
| (١١) ابتداء الوحي | (١٢) كتاب أخبار الخوارج |

وأحل هذه الكتب السنن وأبقاها كتاب السنن وسنوسعه بحثاً .

كتاب السنن

وصفه ودرجة أحاديثه :

كانت المؤلفات في الحديث — الجوامع والمسانيد ونحوها — يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ والآداب حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصا بالسنن والأحكام مع الاستيفاء والاستقصاء ، ولما صنف أبو داود كتابه السنن عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه .

ولم يلتزم فيه مؤلفه تخرج الصحيح فحسب — كما فعل البخاري ومسلم — بل الصحيح والحسن لذاته ولغيره^(١) والضعيف المحتمل وما لم يجمع الأئمة على تركه ، وأما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه يدل على ذلك قوله : كتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة ضمنيتها ، هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما ذكرت في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض ، ولا أعلم بعد القرآن شيئا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب . ويكفي الإنسان لديه من ذلك أربعة أحاديث .

(١) أحدها : « إنما الأعمال بالنيات » .

(٢) الثاني : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .

(١) الحسن لذاته: ما اتصل سنده برواية المدول الضاطين إلا أن صنعه أقل من ضبط رواية الصحيح ولم يرو من طرق عدة ، والحسن لغيره هو الحديث الضعيف المحتمل الذي توبع بأقوى منه أو مماويه .

(٣) الثالث : « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » .

(٤) الرابع : « الحلال بين والحرام بين .. الحديث (١) » .

وقد اختلف في قوله : فهو صالح : فقال ابن الصلاح : ما لم يوجد في الصحيحين ولا نص على صحته أحد فهو من الحسن عند أبي داود ، وذلك لأن لفظ صالح دأثر بين الصحة والحسن ، وما دام اللفظ محتملاً لهما فالأولى حمله على الأدون على سبيل الاحتياط ، وقال ابن رشيد : ليس بلازم أن يكون حسناً فقد يكون صحيحاً عنده ، والحق أنه يبحث عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف ، فقد يكون صالحاً للاحتجاج في نظر أبي داود وهو في نفس الأمر ليس كذلك .

شرطه في السنن :

ومن مقالته تلك تبين شرطه في السنن ، وطريقته فيها ، وأنه لا يلتزم بتحريم الصحيح ، ولذا قال عبد الله بن منده : إن شرط أبي داود والنسائي

(١) ومدحه نفس العلماء معي الكفاية عما توصيحه إليه بعد معرفة القواعد السكاة للشرعية ومشهوراتها لا تقي حجة إلى محذور وهو رشد في حرزات الوقائع ، لأن الحديث الأول يكفي تصحيح العبارات فالأعمال الشرعية لا يمد بها إلا إداها ربها البية ، وكل ما سان لها بما جرى على حسب منه ، والاحلاس لله في الأعمال أس الساعدين الدينية والدنيوية ، والحديث الثاني يكفي لتوجه المسلم إلى الاشتغال بالنفع في الدين والدنيا ، واعسام أوقات العمر في الأعمال الصالحات ، وترك الاشتغال بما لا يمدى ، والحديث الثالث يكفي لمراعاة حقوق أهل واليران وإحسان المعاملة مع الغير وترك الاستئثار ورع الحق . والحسد والبغضاء من الدوس ، فهو يرشد إلى ما ينبغي أن يكون عليه علاقه المسلم بأخيه المسلم ، والحديث الرابع أصل في معرفة الحلال والحرام ، وترك الشهات وتحصيل البرح ودفع الشك والتردد الذي يحصل باختلاف العلماء في الهروع ، واختلاف الأدلة ، وبذلك طهر أن الاعتناء بهدى الأحاديث الأربعة كاف لإحلال في طلب العور والسعادة » ويمكن حمل ماله أن داود على المبالغة في أن مرله الكتاب وعظم ما اشتغل عليه لأنه إذا كان هذا شأن الأربعة الأحاديث بما لك ما الكتاب كله .

إخراج أحاديث قوم لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال^(١) .

وقد وضع أبو داود طريقته في سننه ، وبيان درجة أحاديثها في رسالته التي كتبها إلى أهل مكة جواباً لهم . وإليك بعض هذه الرسالة النافعة قال : « فإنكم سألتهم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب ؟ ووقت على جميع ما ذكرتم ، فاعلموا أنه كذلك كله ، إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين ، فأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه قدم في الحفظ ، فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح ؛ لأنه يكثر ، وإنما أردت قرب منفعتها ، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين وثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما فيه كلمة زيادة على الأحاديث ، وربما اختصرت الحديث الطويل ، لأنني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المرسل فقد كان يحتاج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس ، ، والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد ابن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ، فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتاج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة .

وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء^(٢) وإذا كان فيه حدث منكر ينبئ أنه منكر وليس على نحوه

(١) شروط الأئمة الستة لاس طاهر ص ١٢ .

(٢) مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنه على ما ظهر له ، أو لمتروك متفق على تركه كما قال ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي .

في الباب غيره . . . فإن ذكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه ، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر فإنني لم أخرج الطرق ؛ لأنه يكثر على المتعلم . . .

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد ينته وفيه ما لم يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض ، وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر ، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإستاد صالح إلا وهي فيه إلا أن يكون كلاماً استخرج من الحديث ، ولا يكاد يكون هذا ، ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزام للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب ، ولا يضر رجلاً أن لا يكتب شيئاً من العلم بعد ما يكتب هذا الكتاب ، والأحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر بها أنها مشاهير . . . وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس ، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة ، والحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وليس بمتصل . . . وأما ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليل ولعله ليس للباحث الأعور في كتاب السنن إلا حديث واحد فإنما كتبه بأخرة . . . ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها فهذه الأربعة الآلاف والثمانية كلها في الأحكام . . . (١)

ثناء العلماء على كتاب السنن :

وقد حظيت سنن أبي داود برضاء العلماء وثنائهم .

قال الحافظ أبو سليمان الخطابي في كتابه معالم السنن : « اعلوا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس ، فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فلكل منه ورد ومنه شرب ^(١) وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض ، فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن اسماعيل ، ومسلم بن الحجاج ومن نحاخوها في جمع الصحيح على شروطهما في السبك والانتقاد إلا أن كتاب أبي داود أحسن وضعا وأكثر فقها ، وكتاب أبي عيسى أيضا كتاب حسن والله يغفر لجماعتهم ، وقال ابن الأعرابي : « لو أن رجلا لم يَن عندَه من العلم إلا المصحف ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء » .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي : « إنها تكفي المجتهد في العلم بأحاديث الأحكام » ، وقال الإمام النووي في مقدمة القطعة التي كتبها من شرح سنن أبي داود : « ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفته التامة فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه مع سهولة تناوله ، وتلخيص أحاديثه ، وبراعة مصنفه ، واعتناؤه بهذيبه ،

وقال العلامة ابن القيم : « ولما كان كتاب السنن لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث — رحمه الله — من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به بحيث صار حكما بين أهل الإسلام ، وفصلا في موارد النزاع والخصام ، فإنه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضى المحققون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع انتقاها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء ، إلى أن قال : « جعلت كتابه أفضل زاد الخ . »

(١) الورد ونشرب كسر أولها بمعنى المعول ما يورد وما يشرب .

الأحاديث المتقدمة على السنن

وقد انتقد العلامة ابن الجوزي بضعة أحاديث ذكرها أبو داود في سننه وعددها من الموضوعات وهي تبلغ تسعة أحاديث^(١)، ومع ما عرف عن ابن الجوزي من التساهل في الحكم بالوضع فهي قليلة جدا وهي على قلتها لا يسلم له فيها الحكم بالوضع من جميع العلماء وقد أجاب عن هذه الأحاديث الإمام الجلال السيوطي في كتاب سماه «التعقبات على الموضوعات»، وهكذا يتبين لنا أن هذه الأحاديث التسع موضع التنازع واختلاف الآراء، ولو سلم لابن الجوزي الحكم عليها فهي لا تكاد تذكر بالنسبة إلى مجموع أحاديث الكتاب.

وقد نفى الإمام الخطابي وقوع الموضوع في السنن فقال: «كتاب أبي داود جامع لنوعى الصحيح والحسن، وأما السقيم فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، وكتاب أبي داود خلا منها برى من جملة وجهها، لذلك لا نرى بعد البحث والموازنة حرجا في تقديمها على كتب السنن الأخرى وعددها من دواوين الإسلام وأصول كتب الحديث المعتمدة.

أشهر رواية السنن

قد روى السنن عن أبي داود كثيرون جدا. أشهرهم أربعة: —

(١) أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق التمار المصري المعروف بابن داسة^(٢) المتوفى سنة (٣٤٦) هـ.

(٢) أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ...

(٣) أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤى المصري.

(١) التعقبات على الموضوعات ص ٦٠ ط المجد

(٢) مع السيرة ونعيمها

(٤) أبو عيسى اسحاق بن موسى بن سعيد الرملى ووراق أبي داود
إلا أن رواية ابن الأعرابي يسقط منها كتاب الفتن والملاحم والحروف
والقرامات والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس وفاته أيضا من كتاب
الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة — كما قال السيوطى —

ورواية ابن داسة أكمل الروايات ، ورواية الرملى تقاربها ، ورواية
الثؤلوى من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود وعليها مات
وكان ذلك فى المحرم سنة ٢٧٥ .

قال الشاه عبد العزيز الدهلوى : رواية الثؤلوى مشهورة فى المشرق ،
ورواية ابن داسة مروجة فى المغرب وإحداهما تقارب الأخرى ، وإنما
الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان بخلاف رواية
ابن الأعرابي فإن نقصانها بين بالنسبة إلى هاتين النسختين .

وقد تعقب الشيخ شمس الحق نزارح السنن العلامة الدهلوى فى قوله :
دون الزيادة والنقصان وعده تسامحا وسهوا منه ، قال : لأن كثيرا من
الروايات موجودة فى رواية ابن داسة . وليس هو فى رواية الثؤلوى كما
نبت على ذلك فى مواضع من هذا التشرح وقد طبعت سنن أبي داود غير
مرة فى مصر وفى الهند .

« عدة سنن أبي داود »

قد سمعت آتقاعن أبي داود أن عدتها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ،
وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب وعدة الكتب خمسة
وثلاثون كتابا منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبوابا ، وعدة الأبواب أحد
وسبعون وثمانمائة وألف .

ولا يسكل عليك أن بعض نسخ سنن أبي داود المطبوعة حديثا قد عد

محققها^(١) أحاديث السنن فبلغت خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً لأن الأمر كما ذكرت آنفاً من أن النسخ تختلف بالزيادة والنقصان في عدد الأحاديث والتقديم والتأخير .

وأيضاً فإن النسخة التي عدها محققها اعتبر الحديث المكرر بمثابة أحاديث لأنه عد جميع المتن حتى ولو كانت بلفظ واحد أو متقارب ما دامت أسانيدھا متغايرة فلعل أبادادود — رحمه الله — أراد بما ذكره من عدة كتابه ما عدا المكرر ، والطريقتان معروفتان عند المحدثين ، وأيا كان الأمر فالخطب سهل يسير .

« شروح سنن أبي داود »

لقد شرح سنن أبي داود كثير من العلماء وإن كانت العناية بها لم تبلغ درجة الصحيحين وأهم شروحها :

(١) شرح الإمام أبي سليمان أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف المفيدة المتوفى في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلثمائة (٣٨٨) وسمى شرحه « معالم السنن » وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات وتحقيق الروايات ، وضبط الكلمات ، واستنباط الأحكام والآداب ، والكشف عن المعاني الفقهية المنطوية عليها الأحاديث ، وبيان ما استغلق من المعاني .

وقد ألف شرحه استجابة للجماعة من أهل العلم طلبوا منه شرح هذا الكتاب الجليل ، وهذا الشرح مطبوع في مصر وفي غيرها .

(٢) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن ،

(١) أطر مقدمة الطبعة التي جمعها الأستاذ الحليل الشح محمد محي الدين عبد الحميد ،

الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة شرح زوائده على الصحيحين في مجلدين .

(٣) شرح قطب الدين أبو بكر البيني الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢ في أربع مجلدات كبار .

(٤) شرح الشيخ الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ ، وقد بسطه جداً كتب منه من أوله إلى سجد السهو في سبع مجلدات وكتب مجلداً فيه الصيام والحج والجهاد ، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلداً .

(٥) شرح الشيخ العلامة علاء الدين بن قليج الحنفي المعروف بمغلطاي المتوفى سنة ٧٦٢ اثنان وستون وسبعمائة ولم يكمله .

(٦) شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥ وهو لم يكمل .

(٧) شرح الشيخ الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ وسماه « مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود » .

(٨) شرح الشيخ أبو الحسن السندی المدني المتوفى سنة ١١٣٨ وهو تعليق لطيف وجيز .

(٩) شرح الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن علي حيدر الصديقي العظيم آبادي الموفى في القرن الرابع عشر الهجري سمي شرحه « عون المعبود على سنن أبي داود » ، جمع هذا الشرح من كتب الأئمة وذكر في مقدمة شرحه : أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية ، وكشف بعض اللغات المخلقة ، وترا كيب العبارات مجتنباً الإطالة والتطويل إلا ما شاء الله . ولم يتعرض في شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه

الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة ، وقد طبع في الهند في أربعة أجزاء كبار .

(١٠) « غاية المقصود » ، في حل سنن أبي داود ، ومؤلفه أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، ولد في آخر ذي القعدة سنة ١٢٧٣ هـ وأدرك جماعة من العلماء الأعلام المحققين ، وأخذ عنهم كما هو مذكور في كتابه « نهاية الرسوخ في معظم الشيوخ » .

وقد ذكر صاحب « عون المعبود » ، أن هذا الشرح جامع واف بكل المقصود ، وأنه استفاد من هذا الشرح كثيرا .

(١١) « المنهل العذب المورود » ، شرح سنن الإمام أبي داود ، للعارف بالله والعالم العامل المدقق الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكي^(١) وهو شرح مبسوط غني فيه « ببيان تراجم رجال الحديث ، وشرح ألفاظه ، وبيان معناه وما يستفاد منه من الأحكام والفوائد ، مبينا أوجه الخلاف وأدلته إن كان ، ثم يذكر من أخرج الحديث غير المصنف سواء أكان من الأئمة الستة أم غيرهم ، ويبين حاله من صحة أو حسن أو غيرهما ، وإتمام الفائدة بدأ الشرح بذكر مقدمة تشتمل على نبذة من مصطلح الحديث وعلى ترجمة المصنف وتلاميذه وبيان النسخ المروية عنه وأسانيده وروايته هذه السنن عن المصنف . وقد وصل في هذا الشرح القيم إلى « باب التليد » من « كتاب المناسك » ، ثم وافاه أجله يوم الجمعة ١٤ من ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ ، وقد وعد بإتمام هذا الشرح الجليل نجله العلامة الشيخ أمين محمود خطاب من علماء الأزهر الشريف وفقه الله إلى الوفاء بوعد .

مختصرات السنن :

قد اختصر سنن أبي داود الحافظ الإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى صاحب « الترغيب والترهيب » ، والمتوفى سنة ٦٥٦ ست وخمسين وستمائة ، وقد التزم المنذرى أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه بلفظه أو بنحوه ، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن في عمله وأجاد .

تهذيب المختصر :

وقد هذب هذا المختصر وشرحه العلامة الإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١) إحدى وخمسين وسبعمائة قال في مقدمته : « وكان الإمام الحافظ أبو محمد عبد العظيم المنذرى — رحمه الله تعالى — قد أحسن في اختصاره ، وتهذيبه ، وعزو أحاديثه ، وإيضاح علله وتقريبه ، فأحسن حتى لم يكذب يدع للأحسان موضعاً ، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً . جعلت كتابه من أفضل الزاد ، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد ، فهدبته نحو ما هذب به الأصل وزدت عليه من الكلام على علل سكنت عنها أو لم يكملها ، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها ، والكلام على متون مشكلة لم يفتح مغلقها ، وزيادة أحاديث صالحة في الباب لم يشر إليها ، وبسطت الكلام على مواضع جليلة لعل الناظر إليها لا يجدها في كتاب سواه ، فأنا أبرأ إلى الله من التعصب والحمية وجعل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعة لآراء الرجال منزلة عليها ، مسوقة إليه كما أبرأ إليه من الخطأ والزور والسهو » .

وقد طبع المختصر وتهذيبه وكتاب « معالم السنن » ، للأمام الخطابي في كتاب واحد بمصر .

« نماذج من سنن أبي داود »

(١) « أول حديث في السنن » « كتاب الطهارة — باب التخلي عند قضاء الحاجة .

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي ثنا عبد العزيز — يعني بن محمد — عن محمد — يعني ابن عمرو — عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد ،^(١) »
« باب إذا خاف الجنب البرد يقيم »

(٢) حدثنا ابن المثنى حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال : سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال : « احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل . فأشفقت أن اغتسل فأهلك ، فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال يا عمرو صليت بأصحابك الصبح وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما »

فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا ،^(٢)
قال أبو داود : عبد الرحمن بن جبير مصرى مولى خازجة بن حذافة وليس هو جبير بن نفير

(٣) حدثنا محمد بن سلمة حدثنا ابن لهيعة وعمر بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص أن عمرو بن العاص كان على سرية

(١) يعنى إذا أراد قضاء حاجته ذهب بعيدا حتى لا يراه أحد .

(٢) في سكوت النبي صلى الله عليه وسلم تقرير له واستصواب عمله ، والتقرير أحد وجوه المعنى المعروفة .

وذكر الحديث نحوه ، قال : فغسل مغابته ^(١) وتوضأ وضوءه للصلاة
ثم صلى بهم فذكر نحوه ولم يذكر التيمم
قال أبو داود : وروى هذه القصة عن الأوزاعي عن حسان بن عطية
قال فيه : فتييمم .

باب الأرض يصيها البول ،

(٤) حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وابن عبدة في آخرين —
وهذا لفظ ابن عبدة — قال أنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة أن أعرابياً دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس فصلى — قال أبو عبدة — ركعتين ثم قال : اللهم ارحمني ومحمدا
ولا ترحم معنا أحدا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد تحجرت واسعا ^(٢)
ثم لم يلبث أن بال في ناحية المسجد ، فأسرع الناس إليه ، فهاهم النبي صلى
الله عليه وسلم وقال : إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ، صبوا عليه
سجلا ^(٣) من ماء أو قال : ذنوبا من ماء

(٥) حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا جرير بن حازم قال : سمعت
عبد الملك — يعني ابن عمير — يحدث عن عبد الله بن معقل بن مقرن .
قال : صلى أعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة قال فيه : وقال
— يعني النبي صلى الله عليه وسلم — حذوا ما بال عليه من التراب
فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء . قال أبو داود : وهو مرسل : ابن معقل
لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم

(١) المعاس : الأرقام والآط . والأرقام : الأضداد . أعلا حيث يجتمع العرق
والوسج .

(٢) صق واسعا .

(٣) السجل والديوب الدلو . والمعصم يريد إذا كانت مملوءة .

« باب الآذى يصيب النعل »

(٦) حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا أبو المغيرة «ح» ، وحدثنا عباس ابن الوليد بن مزيرد أخبرني أبي «ح» ، وحدثني محمود بن خالد حدثنا عمر يعني ابن عبد الواحد عن الأوزاعي المعنى قال : أثبت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قال : « إذا وطئ أحدكم بنعله الآذى فإن التراب له طهور »^(١)

(٧) حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثني محمد بن كثير — يعني الصنعاني — عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه قال : « إذا وطئ الآذى بخفيه فطهورهما التراب »

(٨) « باب اتخاذ المساجد في الدور » حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتنظف »

(٩) حدثنا محمد بن داود بن سفيان حدثنا يحيى — يعني ابن حسان — حدثنا سليمان بن موسى حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه سمرة قال : أنه كتب إلى بنه : أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في دورنا ونصلح صنعها ونظهرها .

(١٠) « باب التحريض على النكاح » : حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إني لأمسي مع عبد الله بن مسعود بنمي إذ لقيه عثمان فاستخلاه ، فلما رأى عبد الله أن أيسر له حاجة قال لي : تعال يا علقمة فحُت ، فقال له عثمان : ألا تزوجك

(١) المظهر فتح الطاهر .

يا أبا عبد الرحمن جارية بكرا لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد؟
 فقال عبد الله : لئن قلت ذلك لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول : « من استطاع منكم الباءة ^(١) فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن
 للفرج ، ومن لم يستطع منكم فعليه بالصوم فإنه له وجاء » ^(٢)
« باب ما يؤمر من تزويج ذات الدين »

(١١) حدثنا مسعود حدثنا يحيى ، يعني ابن سعيد حدثني سعيد بن
 أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « تنكح النساء لأربع : لما لها ، ولحسبها ، ولجمالها ولدينها ، فاظفر بذات
 الدين تربت يداك » ^(٣)

« باب قوله تعالى : « لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن »

(١٢) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني عن
 عكرمة عن ابن عباس قال الشيباني : وذكره أبو الحسن السوائي ولا أظنه
 إلا عن ابن عباس في هذه الآية : « لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا
 تعضلوهن » . قال : كان الرجل إذا مات كان أولياؤه أحق بامرأته من ولى
 نفسها إن شاء بعضهم زوجها أو زوجها وإن شاؤا لم يزوها فنزلت
 هذه الآية في ذلك

(١٣) « باب الصوم في السفر » : حدثنا سليمان بن حرب ومحمد بن قيس

حدثنا حماد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة الأسلمي
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنى رحل أسرد الصوم ^(٤)
 أفأصوم في السفر ؟ قال : « صم إن شئت وأفطر إن شئت »

(١) الباءة السكج . أو مؤنه .

(٢) الوحاء : الخضاء ، أى كالحصاء في كسر الشهوة .

(٣) لصفت بالتراب ، والمراد الحث على صلات الدين لا ابتداء عنه بذلك وهو من

الكلمات : مربة التي حرحت عن معانيها الوصعة .

(٤) أنامه

(١٤) حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال : سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام بعضنا وأفطر بعضنا فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ،
« باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو »

(١٥) حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو . قال مالك : أراه مخافة أن يناله العدو .
« باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب »

(١٦) حدثنا سعيد بن منصور « نا » سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاثة : فقال أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم . قال ابن عباس : وسكت عن الثالثة أو قال فأنسيتهما .
(١٧) حدثنا الحسن بن علي « نا »^(١) أبو عاصم وعبد الرزاق قال « أنا » ابن جريج « أنا »^(٢) أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أخبرني عمر ابن الخطاب — رضى الله عنه — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لأخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلماً
« باب في لزوم السنة »

(١٨) حدثنا عبد الوهاب بن نحدة « نا » أبو عمرو بن كثير بن دينار عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« ألا إننى أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه

(١) حرى بعض المحققين على الإفصاح من حدثنا على « نا » أو « نا » ومن أحمرنا على « نا » .

وما وجدتم فيه من حرام فخرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ، ولا كل ذئب من السبع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ومن نزل على قوم فعليهم أن يقروه ، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه .

(١٩) حدثنا أحمد بن حنبل « نا » الوليد بن مسلم « نا » ثور بن يزيد حدثني خالد بن معدان حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر قالوا : أتينا العرياض بن سارية وهو بمنى نزل فيه : « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه » ، فسلمنا وقلنا أتيناك زائرين وعائدين ومقتبسين ، فقال العرياض : صلى با رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال قائل : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد علينا ؟ فقال : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبدا حبشيا فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .

(٢٠) « باب في الحد يشفع فيه » : حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الهمداني قال : حدثني (ح) و « نا » قتيبة بن سعيد الثقفي « نا » الليث عن ابن شهاب عن عروه عن عائشة أن قرشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها — يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم — ألوا . ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله تعالى !! ثم قام فاختطب ، فقال : إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سرفت لقطعت يدها .

« باب في النهي عن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢١) حدثنا مسدد « نا » أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

(٢٢) « باب في الحذر من الناس » : حدثنا قتيبة بن سعيد « نا » ليث عن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين » .

(٢٣) حدثنا سليمان بن داود المهري ، حدثنا ابن وهب ، حدثنا سعيد ابن أبي أيوب عن شراحيل بن زيد المعافري عن أبي علقمة عن أبي هريرة فيما أعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها » .

(٢٤) « باب في الرجل يسب الدهر » : حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان وابن السرح قالا : ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل : « يؤذيني ابن آدم يسب الدهر ، وأنا الدهر ، يدي الأمر ، أقلب الليل والنهار » ، قال ابن السرح : عن ابن المسيب مكان سعيد والله أعلم . وهذا آخر حديث في سنن أبي داود .

« الإمام أبو عيسى الترمذی »

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

نسبه

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاک السلسی الترمذی^(١) أحد الأئمة الأعلام الذين يقتدى بهم ويرحل إليهم في طلب الحديث وصاحب التصانيف المشهودة والآثار الباقية ، ولد سنة تسع ومائتين .

نشأته وارتحاله

كان جد أبي عيسى مروزيا ثم انتقل إلى ترمذ فأقام بها وبها ولد حفيده أبو عيسى وقد حبيب إليه العلم والحديث من صغره ورحل في سبيله المراحل الطويلة ، فارتحل إلى الحجاز والعراق ، وخراسان وغيرها ، وفي هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وأشاخ الحديث وأخذ عنهم وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده في الحل وفي السفر ، وكان لا يدع فرصة دون أن يهتبلها كما تدل على ذلك قصته مع الشيخ الذي لقيه بطريق مكة ، وستأتي عن قرب وبعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وألف وصنف أضر في آخر عمره وبقي ضريرا سنين ثم توفي وكانت وفاته بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

« شيوخه »

وكان له شيوخ كثيرون سمع منهم وروى عنهم من أعيانهم الإمام البخاري وبه تخرج ومسلم ، وأبو داود ، وشاركهم في بعض شيوخهم

(١) السلسی نسبة إلى بني سليم فالتصغير اسم قبيلة من عيلان ، والترمذی نسبة إلى ترمذ مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له : « جحون » و « ترمذ » منتج أثناء « المـ » وكسرهما وصمما

وقتيبة بن سعيد وإسحاق بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن بشار ، وعلي بن حجر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثني ، وسليمان بن وكيع وغير هؤلاء كثيرون .

من روى عنه

وأخذ عنه الحديث والعلم خلائق كثيرون منهم أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي ومكحول بن الفضل ، ومحمد بن محمود بن عنبر وحامد بن شاكر ، وعبد بن محمد النسفيون والهيثم بن كليب الشاشي ، وأحمد بن علي بن حسنيوه ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي ، وأحمد بن يوسف النسفي ، وأبو العباس محمد بن محبوب المحبوبي راوية كتابه الجامع وغيرهم ، وبما يدل على جلالة ما قيل إن إمام الأئمة البخاري روى عنه حديثاً خارج الصحيح وهو حديث عطية عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « لا يحل لأحد يحب في هذا المسجد غيري وغيرك (١) » .

حفظه وثناء الأئمة عليه ،

كان أبو عيسى مشهوداً له بالحفظ والصلاح والقوى مع الثقة والأمانة والضبط ، وبما يدل على قوة حفظه وسيلان ذهنه ما ذكره الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٢) عن أحمد بن عبد الله بن أبي دآرد قال : سمعت أبا عيسى الترمذي يقول : كنت في طريق مكة ، وكنت كبت جزء من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا : قال : فرحت إليه وأنا أظن أن الجزءين معي وإنما حملت معي في محلي جزءين غيرهما شبههما

(١) يعني يمر به حال الضرورة قال الترمذي عقب هذا الحديث : هذا حديث حسن عريب لا يعرفه إلا من هذا الوجه وسمع من محمد بن اسماعيل هذا الحديث فاستقره (جامع الترمذي — مناقب علي رضي الله عنه) .

(٢) ٩٠ ص ٣٨٧ طبع الهند .

فلما ظفرت به سألته السماع ، فأجاب . وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال : أما تستحي مني فقصصت عليه القصة وقلت له : إني أحفظه كله فقال : اقرأ فقرأته عليه على الولا ، قال : هل استظهرت قبل أن تجيء إلي ؟ قلت : لا ثم قلت له : حدثني بغيره فقرأ علي أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال : ما رأيت مثلك ، وقد أثني عليه كبار الأئمة . قال الإمام الحاكم : سمعت عمر بن عك يقول : مات البخاري ولم يخلف بحراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، وذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان في الثقات وقال : كان ممن جمع وصف وحفظ وذاكر ، وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه « علوم الحديث » : محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ متق عليه ، له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل روى عنه أبو محبوب ، والأجلاء ، وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم ، وكتابه الجامع الصحيح يدل على عظيم قدره واتساع حفظه وكثرة اطلاعه ، وغاية تحره في فن الحديث ، وقد جمع إلى الحفظ الفقاها ومعرفة المذاهب الفقهية والترجيح بينها ، ولا يضير الترمذي تجادل ابن حزم له ودعواه أنه مجبول قال العلامة ابن كثير في البداية والنهاية ^(١) : « وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره حيث قال في محلاه : ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ :

وكف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وقال : الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ^(٢) : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض ، محمد بن عيسى بن سورة مجبول ولا يقول قائل : لأنه ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيعه : فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العسارة

في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي ، واسماعيل بن محمد الصفار ، وأبي العباس الأصم ، والعجب أن الحفاظ ابن الفرضي ذكره في كتابه « المؤتلف والمختلف » ، ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه ،

وأثنى عليه الأدرسي فقال : كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع والباريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفاظ ،

فقاهته : وقد جمع الترمذي إلى حفظ الحديث ومعرفة علله ورجاله الفقه ، وله فيه باع طويل ومن يطلع على جامعه يرى مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية وإحاطته بها وتصرفه في عرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها وإليك مثلاً لذلك ، قال في جامعه :

« باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين » .

حدثنا هناد وأبو معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . قال : فقيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا تخرج أمته ،

وفي الباب عن أبي هريرة قال أبو عيسى : حديث ابن عباس قد روى عنه من غير وجه رواه جابر بن زيد وسعيد ، وعبد الله بن سفيان بن العقيلى .

وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا . حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف المصرى حدثنا المعمر بن سليمان عن أبيه عن حنّس عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » .

قال أبو عيسى : وحش هذا هو أبو علي الرحبي وهو حُسَيْن ابن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره ، والعمل على هذا عند أهل العلم : لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق ، ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين^(١) .

مؤلفاته :

- (١) كتاب « الجامع » .
- (٢) كتاب « العلل » ، في آخر جامعته وهو قيم في الجرح والتعديل .
- (٣) كتاب « التاريخ » .
- (٤) كتاب « الشئائل النبوية » ، وهو أحسن الكتب في هذا الباب وأشملها .
- (٥) كتاب « الزهد » .
- (٦) كتاب « الأسماء والكنى » .

جامع الترمذی :

هو أجل كتب الترمذی وأنفعها ، وهو يعتبر أحد الكتب الستة وأحد دواوين الإسلام المشهورة ، وقد اشتهر هذا الكتاب بسببته إلى مؤلفه فيقال : « جامع الترمذی » ويقال له أيضا « سنن الترمذی » ، والأول هو الأكثر ، ولم بتحاش بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه

فيقولون « صحيح الترمذى ^(١) » وهو تساهل ومجازفة كما ستعلم عن كذب لأن فيه الصحيح والحسن والضعيف .

ولما ألفه الترمذى عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم ، روى عنه أنه قال : « صنف هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به . ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبى يتكلم » .

درجة أحاديثه وشرط الترمذى فيه :

كتاب الترمذى كقية كتب السنن لم يلتزم فيه تخرج الصحيح وحده ، بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته .

وقد التزم أن لا يخرج في كتابه إلا حديثاً عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال : « ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء » وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث صحيح به محج أو عمل بموجه عامل أخرجه سواء صح الطريق إليه أو لم يصح ، وقد أزاح عن نفسه الاعتراض فإنه شفى في تصحيحه ونكلم على كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته — رحمة الله عليه — أن يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه ، وأخرج من حديثه فى الكتب الصحاح ، فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يحرقوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول ، وإن كان الحكم صحيحاً ثم يتبعه بأن يقول : « وفى الباب عن فلان وفلان » ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر ، وقلنا يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب ممدودة ^(٢) .

(١) قال ابن كثر : « إسناده الحديث » ص ١٨ : وكان الحاكم أنه عبد الله والمطيب
نصارى ، يسان كتاب ترمذى « الجامع الصحيح » وهذا تساهل مبهتان فيه
أحاديث كثيرة . كـ .

(٢) شروحه وثلاثة أسئلة ص ١٤ .

وقد روى عنه أنه قال : جميع ما في هذا الكتاب هو معمول به ، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين : أحدهما حديث « أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر » ، وثانيهما حديث « فإن عاد — أى شارب الخمر — في الرابعة فاقتلوه »^(١) .

وقال الحافظ الذهبي في تذكرته : قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي : الجامع على أربعة أقسام :

(١) قسم مقطوع بصحته .

(٢) وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا .

(٣) وقسم أخرجه للصد به وأبان عن علته .

(٤) وقسم رابع أبان عنه فقال : ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء^(٢) .

وقال الحافظ ابن رجب في شرح « علل الترمذي » : اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بعض ضعف^(٣) ، والحديث الغريب ، والغرائب التي خرجها فيها بعض الماكير ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه بين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، ولا أعلم أنه

(١) قال الإمام النووي في شرح مسلم ج ٥ ص ٢١٨ : « وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه ، وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه .. إلى أن قال : وذهب جماعة إلى حوار الجمع في الحضر للراحة لمن لا يتجده عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب وحكمه الخطابي عن الحسن وإنشائي الكبير عن أبي إسحاق اللوروري عن جماعة من أصحاب الحديث وأخبره عن اللبر ، ويؤيد ظاهر قول ابن عباس . أراد أن لا يخرج أمته فلم يصبه بخرس ولا غيره » .

(٢) تذكرة الخفاح ج ٢ ص ١٨٨ .

(٣) المراد به الحسن لغيره ،

خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا بإسناد مفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مرويا من طرق أو مختلفا في إسناده وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبي ، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعن غلب على حديثه الوهم وبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، وقد شاركه أبو داود في الخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحاق بن أبي فروة وغيره (١)

وقال الحافظ الذهبي : وإنما تأخر جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لتخريجه أحاديث المصلوب والكلبي وأمثالهما وكلاهما متهم بوضع الأحاديث .

خصائصه وثناء الأئمة عليه :

قال المجد بن الأنير في مقدمة « جامع الأصول » ، (٢) : وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً وفيه ما ليس في غيره : من ذكر المداهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب العلل ، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

وقال صاحب « بستان المحدثين » : تصانيف الترمذي كبيرة وأحسنها هذا الجامع الصحيح ، بل هو من بعض الوجوه والحنثيات أحسن من جميع كتب الحديث .

(١) من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار .

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٥٤ هامش .

(٢) ح ١ ص ١١٤ .

(٢) من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب .

(٣) من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل بالعلل .

(٤) من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال ، وفي آخر الجامع كتاب العلل ، وفيه من الفوائد الحسنة ما لا يخفى على الفطن ، ولذا قالوا : هو كاف للبحث ، ومغن للقلاد ، وكتاب العلل صنفه بسمر قند وكان فراغه منه في يوم عيد الأضحى سنة ٢٧٠ هـ .

وقد جعله بعض العلماء أسهل تناولاً ومأخذاً من الصحيحين قال محمد ابن طاهر المقدسي سمعت أبا اسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري يقول : « كتاب الترمذي عندي أنور من كتاب البخاري ومسلم ، قلت : ولم ؟ قال لأنه لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن ، وكتاب الترمذي قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إليها كل أحد من الناس . من المحدثين والفقهاء وغيرهم .

حديث ثلاثي للترمذي :

وقد علا الترمذي في جامعته حتى صار يديه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة وذلك في ثلاثي واحد . قال الترمذي فيه :

حدثنا اسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاذان عن أنس بن مالك — رضى الله تعالى عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يأتي على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالفيل على الجمل ،

الترمذي أول من نوه بالحسن وأكثر منه :

قال العلامة ابن الصلاح في مقدمته^(١) : « كتاب أبي عيسى الترمذي

— رحمه الله — أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما ... ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك ، والدارقطني متأخر عنه ومن عهده اشتهر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، واستقر الأمر عند المحدثين ، وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين صحيح وضعيف .

وأما الحسن فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته في الاحتجاج به وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف قال في منهاج السنة :

أما نحن فقولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المترك بل المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما بما يحسن الترمذي حديثه أو يصححه ، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح ، وإما ضعيف ، والضعيف إما ضعيف مترك ، وإما ضعيف ليس بمترك فتكلم أئمة الحديث بذلك فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي ، فسمع بعض قول الأئمة : الحديث الضعيف أحب إلى من القياس ، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي وأخذ يرجع طريقة من يرى أنه أتبع للحديث وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى منه بالرجحان .

قول الترمذي في جامعه «حديث حسن صحيح»

لقد أكثر الترمذي في جامعه من قوله : هذا حديث حسن صحيح وظاهر العبارة مشكل لأن الحسن قاصر عن درجة الصحيح كما سبق بيانه ، فالجمع بينهما في حديث واحد جمع بين إثبات ذلك القصور ونفيه وهو محال عند العقلاء .

فما الجواب ؟ وقد أحيب عن ذلك بأجوبة : —

(١) أن ذلك باعتبار إسنادين بأن يكون الحديث روى بإسنادين أحدهما حسن ، والآخر صحيح ، فإك أن تقول : حسن صحيح ، أى حسن بالنسبة إلى أحدهما ، صحيح بالنسبة إلى الآخر فلا تناقض إذا ، ولكن هذا الجواب لا ينهض في بعض الأحاديث التي يقول فيها الرمزي : هذا حديث حسن صحيح غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه .

(٢) وقال بعضهم مراده حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار الإسناد وغرض هذا القائل من حسن المتن الحسن اللغوي ^(١) لا الحسن الاصطلاحي حتى لا يلزم التناقض ورد هذا الجواب أيضا بأن الترمذي يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم والحدود والقصاص ونحو ذلك من أحاديث الترهيب ، وبأنه يلزم عليه أنه يجوز أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ حسنا أيضا وهو ما لم يقل به أحد من المحدثين .

(٣) وذهب ابن كثير في الجواب إلى أن ما قيل فيه : حسن صحيح قسم ثالث مزج من القسمين يقال في الحديث الذي فيه شبه لم يتحمض لأحدهما وأنه درجة متوسطة بين الصحة والحسن ، فما قيل فيه حسن صحيح فبق ما قيل فيه حسن ودون ما قيل فيه صحيح ، وقد انشعب هذا الرأي بأنه تحكم لا دليل عليه .

(٤) ولعل أصح الأجوبة ما ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها ، وخلاصته : أنه إن كان للحديث إسنادان فأكثر فوصفه بالصحة والحسن راجع إلى أنه صحيح بإسناد حسن بإسناد آخر ، وغاية ما هنالك أنه حذف حرف العطف ، وكان الأولى أن يقول : حسن وصحيح وعليه فيكون ما يقدر فيه : حسن صحيح فوق ما يقول فيه صحيح فحسب ، لأن كثرة الطرق تقوى .

(١) وهو السير بالكلام المدف عن للمع الرعوب وه كأحاديث اترعيب مثلا .

وأما إذا لم يكن له إلا إستاذ واحد فالجمع بينهما للتردد الحاصل من الإمام المجتهد في الحديث أهو جامع لأوصاف الصحيح أم هو قاصر عنها؟ ولا يترجح عنده أحدهما فاقترضه الأمر إلى التعبير بهذا رعاية للأمانة، وغاية ما في التعبير أنه حذف منه حرف الشك والتردد، وكان حقه أن يقول: حسن أو صحيح.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه: صحيح لأن الجزم أقوى من التردد.

قول الترمذى: «حسن غريب»

وكذلك «ما يكثر منه الترمذى في جامعه قوله: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وهذه العبارة مشكلة، لأن الحسن عنده أن يروى من غير وجه نحو هذا الحديث فكيف يقول: لا يروى إلا من هذا الطريق، هذا ظاهر التناقض.

والجواب — كما قال الحافظ ابن حجر — في نخبه الفكر —

أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقاً يعنى بقسميه الحسن لذاته، والحسن لغيره وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير ضم صفة أخرى، ذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: حسن، وفي بعضها: صحيح، وفي بعضها: غريب^(١)، وفي بعضها: حسن صحيح، وفي بعضها: حسن غريب، وفي بعضها: صحيح غريب وفي بعضها: حسن صحيح غريب، وتعريفه للحسن إنما أراد به الأول فقط وعبارته في آخر جامعه ترشد إلى ذلك حيث قال: «وما قلنا في كتابنا حديث حسن وإنما أردنا حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك

(١) أحريب ما تردد به راويه في نص السند أو في كله فان كان التردد في أصل السند

— يعنى من جهة الصحاح — فهو الرد المطابق، ولمن كان في غيره فهو الرد اللسى.

فهو عندنا حديث حسن ، فعرف بهذا أنه يعرف ما يقول فيه حسن فقط ، أما ما يقول فيه : حسن صحيح أو حسن غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه : صحيح فقط أو غريب فقط ، وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن ، واقتصر على ما يقول فيه : حسن فقط إما لغموضه أو لأنه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله : « عندنا ، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها ، ولم يسفر وجه توجيهها فله الحمد على ما ألهم وعلم .

فكن على ذكر من هذه الأمور التي ذكرناها لك حتى لا يشكلك عليك اصطلاح الترمذى فى جامعه .

« ما انتقد على الجامع ، :

وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذى أحاديث ذكرها فى جامعه وعدوها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزى فى موضوعاته والإمامين ابن تيمية والذهبي وجملة ما انتقده ابن الجوزى عليه ثلاثون حديثا ، وقد نازعه فى الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين الأسيوطى فى كتابه « التعقبات على الموضوعات » .

وفى الحق أن كثيرا منها فى الفضائل وأن هذه الأحاديث المستندة منها ما يسلم الحكم عليها بالوضع لابن الجوزى ، ومنها ما لا يسلم له . ومهما يكن من شئ فى أحاديث قليلة لا تغض من قيمة الكتاب العلمية ، واعتباره من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة .

شروح الجامع :

للجامع شروح كثيرة منها :

(١) شرح الإمام الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الأشيلي

المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ^(١) بفاس سماه « عارضة الأحوذى على الترمذى »^(٢) ، تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب وذكر فتونا من النحو والعقائد والأحكام والآداب ونكتاً من الحكم والمصالح . وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدلتها . ولا سيما مذهب أمامه مالك — رحمه الله تعالى — كل ذلك في عارضة قوية ، ويأن مشرق وأسلوب عربي رصين . وهو مطبوع بمصر والهند .

(٢) شرح الحافظ الإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الشافعى المتوفى سنة ٧٣٤ (أربع وثلاثين وسبعائة) بلغ فيه نحو ثلثي الجامع في نحو عشر مجلدات ولم يتم ، ولو اقتصر على فن الحديث لكان أحسن ثم كمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ست وثمانائة .

(٣) شرح زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن النقيب الحنبلى وهو في نحو عشرين مجلداً . وقد احترق شرحه في الفتنة .

(٤) شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ سماه « قوت المغتذى على جامع الترمذى » ، ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع وزاد . واصطلاحاته . وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما ابن العربي المالكي ، وقد طبع بالهند .

(٥) شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى المتوفى سنة ٧٩٥ .

(١) هذا هو الذى ذكره ابن حلكان وصححه الدهمى وقال ابن النجار فى تاريخه توفى سنة ٥٤٦ هـ .

(٢) قال ابن حلكان فى وفياته : أما مى عارضة الأحوذى فالبازمة اقترت على الكلام يقال فلان شديد البازمة إذا كان ذا قدرة على الكلام ، والأحوذى الخفيف فى الشيء لحده ، وقال الأصمى : الأحوذى المشمر فى الأمور الفاخر لها الذى لا يشد عليه شيء منها وهو هتج الهمة وسكون الحاء المهلة وفتح الواو وكسر الدال المعجمة وفى آخره ياء مشددة .

(٦) شرح الشيخ أبي الحسن عبد الهادي السندی المذنب المتوفى سنة ١١٣٨ هـ وهو شرح لطيف مختصر ، اعتمد فيه على كلام من سبقه من العلماء ، وهو مطبوع .

مختصراته . منها :

(١) مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل الميالى الشافعى المتوفى سنة ٧٢٩ (تسع وعشرين وسبعائة) .

(٢) مختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى المتوفى سنة ٧١٠ (عشر وسبعائة) .

نماذج من جامع الترمذى :

أول حديث فى الجامع .

(١) ثنا^(١) قتيبة بن سعيد ثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب ر .
وحدثنا هناد ثنا وكيع عن إسرائيل عن سماك عن مصعب بن سعد
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقبل صلاة بغير
طهور ولا صدقة من غلول » . قال هناد فى حديثه : « إلا بطهور » .

قال أبو عيسى : هذا الحديث أصح شئ فى هذا الباب وأحسن . وفى
الكتاب عن أبي المليح عن أبيه وأبي هريرة رانس
وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر ، يقال : زيد بن أسامة بن
عمير الهذلى .

« باب ما جاء فى المسح على الثعلين والجوريين » :

(٢) حدثنا هناد ومحمود بن عيلا قالا حدثنا وكيع عن سفيان

(١) حرب عادة من الحديث أن يتصرفوا من هـ « حدثنا » على « و » وعنى
التعريض . أن يضيق بها الحديث .

عن أبي قيس عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال : « توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجورين والنعلين » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وهو قول غير واحد من أهل العلم وبه يقول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا : يمسح على الجورين وإن لم يكن نعلين إذا كانا ثخينين وفي الباب عن أبي موسى .

« باب ما جاء في إنذار المعسر والرفق به » :

(٣) حدثنا أبو كريب حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي عن داود ابن قيس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله » .

وفي الباب عن أبي اليسر ، وأبي قتادة ، وحذيفة ، وابن مسعود ، وعبادة .

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

(٤) حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان رجلاً موسراً فكان يخالط الناس فكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر فقال الله تعالى : « نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه » ، هذا حديث حسن صحيح .

« باب ما جاء في مطل الغنى ظم » :

(٥) حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفیان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مطل الغنى ظم . وإذا اتبع أحدكم عن مَلِيٍّ فليتبّع » .

وقال بعض أهل العلم : إذا أحيى الرجل على مليء فاحتاله فقد برىء المحيل وليس له أن يرجع على المحيل ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم : إذا توى مال هذا بإفلاس المحال عليه فله أن يرجع على الأول ، واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا : ليس على مال مسلم توى. وقال إسحاق : معنى هذا الحديث ليس على مال مسلم توى : هذا إذا أحيى الرجل على آخر وهو يرى أنه مَلِيٌّ فإذا هو معدم فليس على مال مسلم توى .

« باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي » :

(٦) حدثنا هناد حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن بلال بن أبي موسى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سأل القضاء وكل إلى نفسه ، ومن جبر عليه ينزل عليه ملك فيسده » .

(٧) حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن حدثنا يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن عبد الأعلى الثعلبي عن بلال بن مرداس الفزاري عن خيثمة — وهو البصري — عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعا وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسده » . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى .

(٨) « باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم » .

حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي ^(١) في الحكم ، قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعائشة وابن حديدة

(١) الراشي : دافع الرشوة ، والمرتشي طالبها . و الرشوة حرام مطلقا في الحكم وفي غير الحكم .

وأم سلمة قالت أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وقدرى هذا الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح قال: وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن شيء في هذا الباب وأصح.

(٩) «باب ما جاء في أن البيئة على المدعى واليمين على المدعى عليه».

حدثنا محمد بن سهيل بن عسكر البغدادي حدثنا محمد بن يوسف حدثنا نافع بن عمر الجمحي عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن البيئة على المدعى واليمين على المدعى عليه.

(١٠) «باب ما جاء في إفشاء السلام».

حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على أمر إذا أتتم فعلنموه تحابتم، أفشوا السلام بينكم». وفي الباب عن عبد الله بن سلام وشرح بن هاني عن أبيه، وعبد الله بن عمرو والبراء وأنس وابن عمر.

(١١) «من كتاب الدعاء» — حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود قال أنبأنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت أبا الأحوص يحدث عن عبد الله «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو: اللهم إني أسألك الهدى، والتقى، والعفاف، والغنى». قال: هذا حديث حسن صحيح.

(١٢) حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزي حدثنا صفوان بن صالح حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة : هو الله الذي لا اله إلا هو ، الرحمن ، الرحيم ، الملك ، القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، الخالق ، الباري ، المصور ، الغفار ، القهار ، الوهاب ، الرزاق ، الفتاح ، العليم ، القابض ، الباسط ، الخافض ، الرافع ، المعز ، المذل ، السميع ، البصير ، الحكيم ، العدل ، اللطيف ، الخبير ، الحليم ، العظيم ، الغفور ، الشكور ، العلي ، الكبير ، الحفيظ ، المقيت ، الحسيب ، الجليل ، الكريم ، الرقيب ، المجيب ، الواسع ، الحكيم ، الودود ، المجيد ، الباعث ، الشهيد ، الحق ، الوكيل ، القوي ، المتين ، الولي ، الحميد ، المحصي ، المبدئ ، المعيد ، المحيي ، المميت ، الحي ، القيوم ، الواجد ، الماجد ، الواحد ، الصمد ، القادر ، المقدر ، المقدم ، المؤخر ، الأول ، الآخر ، الظاهر ، الباطن ، الولي ، المتعال ، البر ، التواب ، المستقم ، العفو ، الرؤوف ، مالك الملك ، ذو الجلال ، والإكرام ، المقسط ، الجامع ، الغني ، المغني ، المانع ، الضار ، النافع ، الور ، الهادي ، البديع ، الباقي ، الوارث ، الرتيب ، الصبور ، قال أبو عيسى : هذا حديثه غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث . وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بأسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر فيه الأسماء ، وليس له إسناد صحيح .

(١٣) « باب خلق الله مائة رحمة » حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خلق الله مائة رحمة فوضع رحمة واحدة بين خلقه يترحمون بها وعند الله تسع وتسعون رحمة » .

(١٤) « باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم »

حدثنا خلاد بن أسلم حدثنا محمد بن مصعب حدثنا الأوزاعي عن أبي عمار عن وائلة بن الأسقع رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله اصطفى من ولد إبراهيم اسماعيل ، واصطفى من ولد اسماعيل بنى كنانة ، واصطفى من بنى كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بنى هاشم . واصطفاني من بنى هاشم . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١٥) « من أبواب المناقب ، حدثنا علي بن الحسن الكوفي حدثنا محبوب ابن محرز القواريري عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما لأحد عندنا يد إلا وقد كافيناه ما خلا أبا بكر فإن له عندنا يداً يكافئه الله به يوم القيامة ، وما نفعى مال أحد قط ما نفعى مال أبي بكر ولو كنت متخذا خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ألا وإن صاحبكم خليل الله . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

(١٦) حدثنا الحسن بن الصباح البزار حدثنا سفيان بن عيينة عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر . »

(١٧) حدثنا محمد بن بشر ومحمد بن رافع قالا : حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا خارجة بن عبد الله الأنصاري عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك : بأبي جهل أو بعمر بن الخطاب ، قال : وكان أحبهما إليه عمر ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر . »

(١٨) حدثنا محمد بن يحيى حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا عبيدة ابن ربيعة عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الله الله في أصحابي ، الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضا بعدى فمن أحبهم فبحسب أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه » قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(١٩) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أن عليا ذكر بنت أبي جهل فبلغ ذلك أنسبى صلى الله عليه وسلم فقال : إنما فاطمة بضعة مني يؤذيها ما آذاها ، وينصبني ما أنصبها .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٢٠) حدثنا هرون بن موسى بن أبي علقمة القروي المذني ، حدثني أبي عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قد أذهب الله عنكم عبيته ^(١) الجاهلية ونفخها بالآباء ، مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، والناس بو آدم وآدم من تراب قال : وهذا أصح عندنا من الحديث الأول . وسعيد المقرئ قد سمع أبا هريرة ، ويروى عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة . وهذا آخر حديث في سنن الترمذى .

الإمام النسائي

٢١٥ - ٣٠٣ هـ

نسبه :

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام - كما وصفه الذهبي في تذكرته - أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة ، كان إمام أهل عصره في الحديث والمقدم على أضرابه ، وفضلاء عصره .

مولده وارتحاله في سبيل الحديث :

ولد الامام النسائي بنسائه^(١) سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل سنة أربع عشرة ومائتين

ولما شب عن الطوق وبلغ مبلغ الشباب حبب إليه الارتحال ولما تجاوز الخامسة عشرة فارتحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر والجزيرة وسمع من الكثيرين من علماء بلده وعلماء هذه الأمصار حتى برع في هذا الشأن وتفرّد بالمرقة والاتقان وعلو الأسناد حتى قيل : إنه أحفظ من مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح

وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها ، وكان يسكن بزقاق يسمى « بزقاق القناديل » وقد استمر بها إلى قبيل وفاته بعام ، فخرج إلى دمشق وهناك حدثت له حادثة كانت السبب في استشهاده كما ستعلم فيما بعد

وقد رمى النسائي بالتشيع ، ولعل السبب في ذلك أنه ألف كتاب الخصائص في فضل علي وآل البيت ، والظاهر أنه برىء من هذه التهمة

(١) ساء متح المون وليس المهمة وفي آخره همزة ملدة محراسان حرج مها جماعة من الأعيان « وفيات الأعيان » .

وإنما السبب في تأليفه الخصائص ما ذكره هو فقد روى عن محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي قال : سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب الخصائص لعل رضي الله تعالى عنه وترك تصنيف فضائل الشيخين — أبي بكر وعمر — فذكرت ذلك له فقال : دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير ، فصنفت كتاب « الخصائص » رجوت أن يهديهم الله ، ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة .

فلما خرج إلى دمشق في آخر حياته فقتل بها عما جاء من فضائل معلومة وكأنهم كانوا يريدون منه أن يؤلف في فضائله كما ألف في فضائل علي فقال للسائل : ألا ترضى رأساً برأس حتى تفضل . وقيل إنه قال لا أعلم له فضيلة فما زالوا يدفعونه ويضربونه في خصيته ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت ، وقد اختلف موطن وفاته فقال الدارقطني إنه لما امتحن بدمشق وأدرك الشهادة قال : احملوني إلى مكة فحمل وتوفي بها ، وهو مدفون بين الصفا والمروة ، وكذا قال أبو عبد الله بن منده عن حمزة العقبي المصري وغيره أنه حمل إلى مكة فتوفي بها . قال الذهبي : كذا في هذه الرواية « مكة » ، وصوابه « الرملة » ^(١) .

وبهذا جزم ابن يونس في تاريخه حيث قال : كان النسائي إماماً حافظاً تنأى خرج من مصر في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثمائة وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلثمائة ، وذكر ابن حلكان أن وفاته كانت في شعبان سنة ثلاث وثلثمائة وقال بوفاته في الرملة أبو جعفر الطحاوي وأبو بكر ابن نقطة الحافظ ، ومع أنه توفي بالرملة فقد دفن ببيت المقدس ^(٢) فرحمه الله . رحمة واسعة وأنزله منازل الشهداء .

(١) بلدة فلسطين .

(٢) البداية وانباء ج ١١ ص ١٢٥ .

شيوخه :

للنسائي شيوخ كثيرون من أعيانهم قتيبة بن سعيد وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة وأقام عنده سنة وشهرين .

ومنهم إسحاق بن إبراهيم بن راهويه ، وحيد بن مسعدة ، وعلي بن خشرم ، ومحمد بن عبد الأعلى ، والحارث بن مسكين ، وهناد بن السري ، ومحمد بن بشار ، ومحمود بن غيلان ، وأبو داود السجستاني صاحب السنن والترمذي صاحب الجامع ، وهشام بن عمار ، وعيسى بن زغبة ، ومحمد بن النضر المروزي ، وأبو كريب ، وسويد بن نصر وغيرهم كثير

من روى عنه :

وقد أخذ عنه الحديث والعلم خلق كثير منهم أبو بشر الدولابي ، وأبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة ، وأبو جعفر الطحاوي ومحمد بن هارون بن شعيب ، وأبو الميمون بن راشد ، وإبراهيم بن محمد ابن صالح بن سنان وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري ، وحمزة الكنازي والحسن بن الحضر السيوطي ، ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي ، والحسن بن رشيق ومحمد بن عبد الله بن حيوية ، وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني الحافظ وهو راوية السنن وآخرون^(١)

صفاته الخلقية والخلقية :

كان حسن الوجه ، مشرق اللون ، يضرب لونه إلى الحمرة مع كبر السن . وكان يكثر أكل الديوك الكبار تشتري له وتخصى وتسمن ، وكان يؤثر لباس البرود النوبية ، وكان مجتهدا في العبادة بالليل والنهار ، ومواظبا على الحج والجهاد ، وقد خرج مع أمير مصر غازيا فوصفوا من شهامته وشجاعته وإقامته السنن الماثورة في فداء المسلمين واحترازه من مجالس الأمير الذي

(١) مذكرة الخطاط ج ٢ ص ٢٤١ مقدمة جامع الأصول ج ١ ص ١١٥ .

خرج معه الشيء الكثير ، وهكذا فليكن العلماء ينشرون العلم فإذا مادعا داعي الجهاد أسرعوا إلى تلبية النداء ، وقد بلغ من ورعه وتقواه أنه كان يصوم يوما ويفطر يوما ، وهو هدى نبي الله داود عليه السلام .

« ثناء الأئمة عليه » :

قد حظى الإمام النسائي بثناء كثير من أئمة الحديث وجها بذته مما يدل على سعة حفظه وتبحره وإتقانه ومعرفته بالعلل والرجال .

نقل الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطني أنه قال : أبو عبد الرحمن النسائي مقدم على كل من يذكر بهذا العلم — علم الحديث — من أهل عصره ، وكان يسمى كتابه « الصحيح » وقال حافظ خراسان أبو علي النيسابوري : حدثنا الإمام في الحديث بلامدافعة أبو عبد الرحمن النسائي . وكان يقول أيضا : للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج وقال ابن طاهر : سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه ، فقلت قد ضعفه النسائي ، فقال : يابني إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم ، ^(١)

وقال : الدارقطني : كان ابن الحداد أبو بكر الشافعي كثير الحديث ولم يحدث عن غير النسائي . وقال : رضى به حجة بني وبين الله ، إلى غير ذلك من ثناء الأئمة عليه .

تحريه وتشده في الرواية :

لقد كان الإمام النسائي شديد التحري عن الرجال ومن المتشددين في قبول الروايات ، وقد سمعت آنفا مقالة أبي علي النيسابوري فيه وأن له شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم ومقالة الزنجاني فيه وأن شرطه أشد من شرط البخاري ومسلم . والحق أن في العبارتين شيئا من المبالغة

(١) هذا القول ولدى قلعه غير مسلم لقائله . وستعرف الحق فيما .

والمخالاة فللشيخين شروط أعلى من شرط غيرهما لا محالة، ولذلك لم يسلم بعض العلماء المحققين لهما هذا القول إلا أنهما تدلان مهما كان المحمل على شدة تحريه في نقد الرجال وعلمه بعلل الحديث وقد كان مبرزاً فيهما ولا شك، وقد دعاه هذا المنهج في التحرى والتوثق إلى ترك أحاديث ابن لهيعة قال أحمد بن نصر الحافظ : من يصبر على ما يصبر عليه النسائي ؟ عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة يعنى عن قتيبة عنه فما صنفها ، قال ابن حجر : وكان عنده عالياً عن قتيبة عنه — يعنى ابن لهيعة — ولم يحدث به لافى السنن ولا فى فى غيرها .

وكان النسائي شديد التحرى فى الالفاظ أيضا فلا يتساهل فى وضع حدثنا مكان أخبرنا ولا أخبرنا مكان حدثنا وليس أدل على ذلك من طريقة روايته عن الحارث بن مسكين وذلك أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر ، وكان بينه وبين أبى عبد الرحمن شىء لم يمكنه من حضور مجلسه ، فكان يستتر فى موضع ويسمع حيث لا يراه فلذلك تورع وتحرى فلم يقل : « حدثنا وأخبرنا ، ولكن يقول : « الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع ، وهذا غاية الأمانة والورع فى النقل .

فقهه :

كان النسائي إلى حفظه للحديث ومعرفه بالعلل والرجال فقيهاً قال الدارقطني فيه : « وكان أفقه مشايخ مصر فى عصره وأعلمهم بالحديث والرجال » .

وقال الحاكم أبو عبد الله : أما كلام أبى عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن نذكر ومن نظر فى كتابه السنن له تحير فى حسن كلامه .

وقد ذكر مجد الدين ابن الأثير الجزرى فى مقدمة جامع الأصول أنه كان شافعى المذهب وله مناسك ألفها على مذهب الشافعى .

مؤلفاته :

لقد ألف النسائي كتابا كثيرة منها :

- (١) السنن الكبرى
 - (٢) السنن الصغرى المسمى « المجتبى »
 - (٣) الخصائص
 - (٤) فضائل الصحابة
 - (٥) المناسك
- سنن النسائي :

لما ألف النسائي كتابه السنن الكبرى أهداها إلى أمير « الرملة » فقال له : أكل ما فيها صحيح ؟ فقال : فيها الصحيح والحسن وما بقاربها فقال له : ميرلى الصحيح من غيره ، فصنف كتاب « السنن الصغرى » وسمّاها « المجتبى ^(١) من السنن » وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن .

درجة أحاديثه وشرطه فيه :

ذكرت آنفاً تشدد النسائي في نقد الرجال ومبالغته في التحرى حتى قال بعضهم : إن له شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم بل والبخارى وقال أحمد بن محبوب الرملى : سمعت أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول : لما عزمتم على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كت أعلو فيه عنهم ، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة على ما سمعت ، والظاهر أن هذا التحوط البالغ إنما سار عليه في تأليف كتابه السنن الصغرى ، فمن ثم قال العلماء : إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفا . ولذا نجد أن

(١) وبعضهم يقول : المجتبى ، المون والمعنى قريب والأسير المجتبى .

الأحاديث التي استدرکها أبو الفرج بن الجوزي على السنن وحکم عليها بالوضع قليلة جدا وهي عشرة أحاديث وليس الحكم عليها بالوضع بمسلم لابن الجوزي بل نازعه فيها بعض العلماء كما فعل السيوطي في كتابه «التعقبات على الموضوعات» .

وليس بقليل من يفضل كتاب النسائي «المجتبي» على سنن أبي داود لكن إذا نظرنا إلى عدد الأحاديث التي انتقدها ابن الجوزي على كسب السنن يكون الترتيب هكذا سنن أبي داود ثم سنن النسائي ثم سنن الترمذي ، ثم سنن ابن ماجه .

وسنن النسائي «المجتبي» اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف ولكنه قليل بالنسبة إلى غيرها من كتب السنن الأخرى ، وأما ما قاله ابن منده وابن السكن وأبو علي النيسابوري وأبو أحمد بن عدي والخطيب والدارقطني : كل ما في السنن صحيح فتساهل صريح ، وقول غير دقيق ، ولعلمهم أرادوا أن معظمها صحيح .

وكذا ما قاله محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي : قال النسائي : كتاب السنن كله صحيح^(١) وبعض معلول إلا أنه لم يبين علمه والمنخب المسمى بالمجتبي صحيح كله فهو محمول أيضاً على الغالب والكثير أو أنه قال ذلك على حسب اجتهاده وغالب ظنه .

قال العلامة ابن كثير في «الباعث الحثيث»^(٢) : وقول الحافظ أبي علي بن السكن وكذا الخطيب البغدادي في كتاب «السنن» للنسائي : أنه صحيح . فيه نظر ، وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم : غير مسلم فإن فيه رجالاً مجهولين : إمامنا ، أو حالاً ، وفيهم المجروح ، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة كما نهى عنه في الأحكام الكبير .

(١) مراده بالكل المعظم كما يدل على ذلك قوله به - : وعنه معلول ، ومراده السنن الكبرى .

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في كتابه « شروط الأئمة الستة »^(١)
ما خلاصه : كتاب أبي داود والنسائي ينقسم على ثلاثة أقسام :

« القسم الأول ، الصحيح المخرج في الصحيحين .

« الثاني ، صحيح على شرطهما حكى أبو عبد الله بن منده أن شروط
أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح
الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من
الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما .

« الثالث ، أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وربما أبانا
علتها بما يفهمه أهل المعرفة وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما لأنه رواية
قوم لها واحتجاجهم بها فأوردناها وبيننا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذا لم
يجد له طريقا غيره لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال .

وقد علق الحافظ أبو الفضل العراقي على مقاله ابن منده بقوله : هذا
مذهب متسع . وقال الحافظ ابن حجر : إن الذي يتبادر إلى الذهن من أن
مذهب النسائي في الرجال متسع ليس كذلك فكم من رجل أخرج له أبو داود
والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث
جماعة من رجال الصحيحين^(٢) .

وهذه السنن الصغرى هي التي عدت من الأصول المعتمدة عند أهل
الحديث ونقاده . وأما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن يخرج عن
كل من لم يجمع على تركه ، وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن الصلاح في علومه
الحديث حيث قال :

(١) من ١٢ .

(٢) رهر الرنى على المحتى ح ١ ص ٢٠٢ .

حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد البارودي بمصر يقول :

« كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ، فراده — والله أعلم — صنيعة في السنن الكبرى ، وإذا نسب إلى النسائي حديث فإنما يعنون روايته في السنن الصغرى وهى المجتبى إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين في الحديث كما نبه على ذلك صاحب « عون المعبود في آخر سنن أبي داود ، في آخر كتابه حيث قال : وأعلم أن قول المنذرى في مختصره وقول المزى في الأطراف الحديث أخرجه النسائي فالمراد به السنن الكبرى للنسائي ، وليس المراد به السنن الصغرى الذى هو مروج الآن في أقطار الأرض من الهند والعرب والعجم وهذه السنن الصغرى مختصرة من الكبرى وهى لا توجد إلا قليلا ، فالحديث الذى قال فيه المنذرى والمزى أخرجه النسائي وما وجدته في السنن الصغرى فاعلم أنه في الكبرى ولا تنحيز لعدم وجدانه فان كل حديث في الصغرى موجود في الكبرى ولا عكس ، ويقول المزى في كثير من المواضع أخرجه النسائي في التفسير وليس في السنن الصغرى تفسير » .

والسنن الصغرى مشهورة من رواية ابن السنى وهو راوية السنن المتوفى سنة ٣٦٤ .

وأما رواية ابن حيويه وابن الأحرر وابن القاسم فهى للسنن الكبرى قال أبو جعفر بن الزبير : وما ينبغي التنبه عليه أن روايات النسائي تختلف اختلافا كثيرا حتى قال شيخنا أبو على الغافقى : لولا أن الأجازة تشتمل على جميعها لعسر اتصال السماع والقراءة . ومن قال قرأت أو سمعت كتاب النسائي . ولم يبين الرواية التى سمع أو قرأ فقد تجاوز في الذى ذكره تجاوزا قادحا ، ومهما يكن من شئ فسنن النسائي الصغرى من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة .

شرح السنن :

لم تحظ سنن النسائي بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١ في شرحه حيث قال في مقدمته : « وهو تعليق على سنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي على نمط ما علقته على الصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي ، وهو بذلك حقيق ، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة ، ولم يشتر عليه من شرح ولا تعليق » .

وأشهر شروحه :

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ وهو شرح لطيف موجز وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح وسماه « زهر الربى على المجتبى » ، وقد عني فيه بضبط أسماء الرواة وشرح الألفاظ والغريب وذكر نكت من الحكم والآكام والآداب التي اشتملت عليها الأحاديث ، وكثيرا ما ينقل فيه عن سبقه من العلماء ، ولا سيما الحافظ ابن حجر — رحمه الله — وهو على وجازته مفيد ويعتبر من خير الشروح المعروفة وأحسنها .

(٢) شرح الشيخ العلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي المشهور بالسندی نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ قال في مقدمته :

فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ . المدرس من ضبط اللغة وإيضاح الغريب والأعراب وهو أوفى من شرح السيوطي وله فيه آراء دقيقة وقد طبع هذان الترحان في الهند ومصر والطبعة المصرية جعل فيها السنن في أعلا الصلب وتحتها زهر الربى وعلى الهامش تعليق السندی ، وكان الفراغ منها عام ١٣١٢ هـ .

(٣) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة (٨٠٤ هـ) وهو شرح على زوائد على الصحيحين وأبي داود والترمذي وهو يقع في مجلد .

« نماذج من سنن النسائي »

أول حديث في السنن تأويل قوله عز وجل : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق » ،

(١) أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استبسط أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً فإن أحدكم لا يدرى : أين باتت يده ؟ »

« باب الترغيب في السواك »

(٢) أخبرنا حميد بن مسعدة ومحمد بن عبد الأعلى عن يزيد وهو ابن زريع قال حدثني عبد الرحمن بن أبي عتيق قال حدثني أبي قال سمعت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السواك مطهرة للفرج ، مرضاة للرب » (١)

« باب تأويل قول الله عز وجل : « ويسألونك عن المحيض »

(٣) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا سليمان بن حرب قال : حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : كانت اليهود إذا حاصت المرأة منهم لم يؤاكلوهن ولم يشاربوهن ، ولم يجامعوهن في البيوت فسألوا نبي الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المحيض قل هو أذى ، الآية فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

(١) فتح المم وكسرهما فيها إما مصدران بمعنى اسم الماعل أى « طهر » لاعم « ص » ثاب وإما على أنها اسم آله للطهارة والاص .

يؤاكلوهن ويشاربوهن ويحامعهن^(١) في البيوت وأن يصنعوا بهن كل شيء ما خلا الجماع .

« فضل الصلوات الخمس »

(٤) أخبرنا قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أرايتم لو أن نهرا يباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيء ، قال : فكذاك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا » .

(٥) « باب الدعاء عند الأذان » أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا علي بن عياش قال : حدثنا شعيب عن محمد بن المنكر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته إلا حلت له شفاعتي يوم القيامة » .

(٦) « الفضل في بناء المساجد » أخبرنا عمرو بن عثمان قال : حدثنا بقية عن بجير عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن عمرو بن عبسة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من بنى مسجدا يذكّر الله فيه بنى الله عز وجل له بيتا في الجنة » .

(٧) « النهي عن اتخاذ القبور مساجد » أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن معمر ويونس قالا : قال الزهري أخبرني عبيد الله ابن عبد الله أن عائشة وابن عباس قالا : لما نزل^(٢) برسول الله صلى الله

(١) أي يساكدهن .

(٢) نزل به مرس الموت .

عليه وسلم فطفق يطرح خيصة^(١) له على وجهه فإذا اغتم^(٢) كشفها عن وجهه . قال — وهو كذلك — : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .

(٨) أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثني يحيى قال : حدثنا هشام ابن عروة قال : حدثني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأتاها بالحبشة فيها تصاویر^(٣) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة »

(٩) « تخليق المسجد ، أخبرنا اسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا عائذ بن حبيب قال : حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة في قبلة المسجد فغضب حتى احمر وجهه فقامت امرأة من الأنصار فحككتها وجعلت مكانها خلوقا^(٤) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أحسن هذا .

(١٠) « إيجاب الجمعة ، أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال : حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم وهذا اليرم الذي كتب الله عز وجل عليهم فاخلقوا فيه فهدانا الله عز وجل له يعني يوم الجمعة فالناس لنا فيه تبع اليهود غداً والنصارى بعد غد ، .

(١) كساء رقيق لى له أعلام .

(٢) تضايق واحتمس نفسه .

(٣) عائل .

(٤) المخلوق نوع من الطيب يتجدد من الزعفران وغيره من أنواع الطيب .

« إكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة » .

(١١) أخبرنا اسحاق بن منصور قال : حدثنا حسين الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فيه خلق آدم عليه السلام ، وفيه قبض ، وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة ، فإن صلاتكم معروضة على^(١) قالوا : يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت^(٢) أي يقولون : قد بليت قال : إن الله عز وجل قد حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء عليهم السلام .

(١٢) « باب مانع الزكاة » أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث عن عقيل عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن مسعود قال : لما توفي رسول الله — صلى الله عليه وسلم — واستخلف أبو بكر بعده وكفر من كفر من العرب ، قال عمر لأبي بكر : كيف تقاقل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن قاقل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فن قال : لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله فقال أبو بكر رضي الله عنه : لأقاقلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عقالا^(٣) كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه ، قال عمر — رضي الله عنه — فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق .

(١٣) « باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر » ، أخبرنا هرون بن سعيد بن الهيثم أبو جعفر الأيلي قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله

(١) أرمت على وزن صرت أصله أرمت من أرم شديد المية إذا صار رمبا خدو إحدى الميمين كما في ظلت والمعنى صرت رمبا .

(٢) الخلع الذي يستل به السير الذي يؤخذ في الصدقة .

عليه وسلم قال : « فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا^(١) العشر ، وما سقى بالسواني والنضح^(٢) نصف العشر » .

أخبرنا هناد بن السرى عن أبي بكر — وهو ابن عياش — عن عاصم عن أبي وائل عن معاذ قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن آخذ مما سقت السماء العشر وفيما سقى بالدوالي^(٣) نصف العشر

١٤ — «باب حب النساء» حدثني الشيخ الإمام أبو عبد الرحمن النسائي قال: أخبرنا الحسين بن عيسى القُومسي قال : حدثنا عفان بن مسلم قال : حدثنا سلام أبو المنذر عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حب إلى من الدنيا النساء^(٤) والطيب وحملت قرعة عني في الصلاة » .

١٥ — « ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض »

أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا همام بن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد سقيه مائل »

١٦ — « فضل الحاكم العادل في حكمه »

أخبرنا فتية بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن عمرو (ح) وأبنا محمد ابن آدم بن سليمان عن ابن المبارك عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار

(١) السماء أى المطر العل : ما سرب من الحبل نعروته من الأرض من غير مطر ولا غيره .

(٢) السواني جمع ساء ، لغير سقى عايه النصح السقي مآ له كالأخدوف .

(٣) الدوالي جمع الدلاء جمع دلو وهو السقي به من الماء ، والمراد السقي بكل ما يحاج إلى عمل وشمة من آلة أو دابة ومحوها .

(٤) هى محبة عطف وحنان وبر وتكريم وإذا علما ما كانت لعائيه النساء من احتقار وادراء أدركنا ما فى قول الرسول الرحم من تكريم لها واعتراف بانسانيتها .

عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » ، قال محمد في حديثه : وكلنا يديه يمين .

١٧ — « بظانة الإمام ، أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله قال : حدثنا مَعْمَرُ ابنِ يعمر قال : حدثني معاوية بن سلام قال حدثني الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من وال إلا وله بطانتان : بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر ، وبطانة لا تألوه خبالا فن وقى شرها فقد وقى وهو من التي تغلب عليه منهما .

١٨ — « فضل من تكلم بالحق عند إمام حائر ، أخبرنا اسحاق بن منصور قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم وقد وضع رجله في الغرز : أي الجهاد أفضل ؟ قال : كلمة حق عند سلطان حائر .

١٩ — « الإصابة في الحكم ، أخبرنا اسحق بن منصور قال : حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن سميان عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أحرار ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

« النهي عن استعمال النساء في الحكم »

٢٠ — أخبرنا محمد بن المني قال : حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حميد عن الحسن عن أبي نكرة قال : عصمى^(١) الله بشيء سمعته من رسول الله

(١) يعنى حين أراد أن يامل عا من طرف السيدة عائشة تذكر هذا الحديث معلوم
لـ وريتها معلوم لا محالة ذلك حصه الله أن شاء في هذه حقة السامة .

صلى الله عليه وسلم : « لما هلك كسرى قال : من استخلفوا ؟ قالوا بنته .
قال : لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة ،
« ذكر الأشرية المباحة »

٢١ — أخبر إسحاق بن إبراهيم قال : أنبأنا جرير عن ابن شبرمة
قال : قال طلحة لأهل الكوفة : في النيز فتنة يربو فيها الصغير ويهرم فيها
الكبير قال : وكان إذا كان فيهم عرس كان طلحة وزير يسقيان اللبن
والعسل فقليل لطلحة : ألا تسقيهم النيز ؟ قال : إني أكره أن يسكر
مسلم في سببي .

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أنبأنا جرير قال : كان ابن شبرمة
لا يشرب إلا المال واللبن ، وهو آخر حديث في السنن^(١) .

(١) ولقد أحسن المصنف وأجاد حيث حتم كسبه بهذا الأثر الدال على كمال الورع
والتقوى أن في الحلال عية عن الشراب الحرام .
وبه محتم الكتاب به على أن غاية العلم هي التقوى والورع وصدق الله « إن أكرمكم
عند الله أعماكم » .

الإمام ابن ماجه

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

نسبه ومولده :

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه^(١) الرّبعي القزويني صاحب السنن وغيرها من الكتب المعتمدة .

ولد سنة تسع ومائتين وتوفي لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ محباً للعلم والمعرفة شغوفاً بالحديث وروايته ، وقد ارتحل في سبيل الحديث وجمعه وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق ، والحجاز والشام ، ومصر ، والكوفة ، والنصرة ، وغيرها من الأمصار والأقطار ، ولقي كثيراً من شيوخ الحديث وأئمة وذا كرم وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث - رحمهما الله تعالى - حتى غدا من أئمة هذا العلم النبوي الشريف .

شيوخه :

سمع من أبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وجبارة ابن أنجلس ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ، وعبد الله بن معاوية ، وهشام

(١) تنحيف الخيم وسكون الماء وهو الصحيح والذي عليه جمهور علماء لا نأثاء كما رعى البعض وهو اسم والد محمد بن يزيد لا حده كما قال صاحب الاموس (ح ١ ص ٢٠٥) وسئل ابن كثير في « البداية والنهاية » عن الخليل أنه قال : « عرف يزيد بن ماجة ، وعلى هذا كل يسمى أن يقال محمد بن يزيد « ماجة » لا ابن ماجة . وسكن أغلب المقترحين « قنوا : محمد بن يزيد بن ماجة .

ابن عمار ، ومحمد بن ربح ، وداود بن رشيد ، وعلقمة بن عمرو الدارمي ،
وعلي بن محمد ، والعباس بن الوليد ، وأحمد بن الأزهر ، وموسى بن
عبد الرحمن ، وبشر بن آدم ، وأزهر بن مروان ، ومحمد بن بشار وعمرو
ابن عثمان بن سعيد ، وغيرهم .

من روى عنه :

وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري ، وأبو عمرو أحمد بن محمد بن
حكيم ، وأبو الحسن القطان ، وسليمان بن يزيد القزويني ، وأحمد بن
روح البغدادي وابن سيويه ، وإسحاق بن محمد ، وأحمد بن إبراهيم
وغیرهم كثيرون .

ثناء الأئمة عليه :

قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني : ابن ماجه ثقة كبير
متفق عليه ، محتج به ، له معرفة وحفظ ووصفه الإمام الذهبي بأنه
الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير ومحدث تلك الديار وقال
الحافظ ابن كثير : محمد بن يزيد بن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة
وهي دالة على عمله وعلمه ، وتبحره وإطلاعه ، واتباعه للسنن في الأصول
والفروع .

مؤلفاته — وله مؤلفات كثيرة منها :

- ١ — كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة .
- ٢ — تفسير القرآن الكريم وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير .
- ٣ — كتاب التاريخ أرخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته .

كتاب السنن

وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان وبه عرف واشتهر وقد رتبته على الكتب والأبواب ، قد ذكروا أن كتبه اثنان وثلاثون كتاباً وجملة أبوابه ألف وخمسمائة باب ، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث^(١) وقد نقلت هذه العدة عن أبي الحسن القطان صاحب ابن ماجه وأحد مشاهير الرواة عنه ، وهي مرتبة ترتيباً فقهيّاً كما هو الشأن في الكتب الخمسة وقد أحسن وأجاد حينها بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق فيه الأحاديث المتكاثرة الدالة على حجية السنة وجوب اتباعها والعمل بها والمشهورون برواية السنن عن ابن ماجه أبو الحسن القطان وسليمان بن يزيد ، وأبو جعفر محمد بن عيسى ، وأبو بكر حامد الأهرى .

و درجة أحاديثها ومنزلتها من كتب السنة ،

من الحفاظ من جعل أصول كتب السنة خمسة (١) صحيح البخارى (٢) وصحيح مسلم (٣) وسنن أبي داود (٤) وسنن النسائى (٥) وسنن الترمذى ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه لتأخر مرتبتها عنها ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجه إليها ، وأول من عدّها سادس الستة الحفاظ أبو الفضل محمد ابن طاهر بن على بن أحمد القيسرانى المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ فى كتابه « أطراف الكتب الستة » ورسالته « شروط الأئمة الستة » ثم الحفاظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى المتوفى سنة ست مائة فى كتابه « الإكمال فى أسماء الرجال » وتابعها أصحاب كتب الأطراف والمتأخرون وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه على موطأ مالك — مع أنه أصبح منها بل فى درجة الصحيحين كما ذهب إليه بعض العلماء — لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب

(١) تذكرة الخصال ج ٢ ص ١٨٩ البداية و نهاية ج ١١ ص ٥٢ و هـ اتى تحقيق
أخى من عدة الكتب والأبواب والأحاديث .

الخمسة بخلاف الموطأ فإن أحاديثه — إلا القليل منها — موجودة في الكتب الخمسة مندرجة فيها ، فهذا هو السبب في عدم السادس سنن ابن ماجه دون الموطأ .

ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك — رحمه الله — أحد الأصول الستة .

ولم يضم إليها سنن ابن ماجه وأول من فعل ذلك من المؤلفين أبو الحسن أحمد بن رزّين^(١) السرقسطي المتوفى سنة ٥٣٥ هـ في كتابه «التجريد في الجمع بين الصحاح» وتبعه على ذلك أبو السعادات مبارك بن محمد المشهور بابن الأثير الجزري الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ وسار على هذا أيضاً العلامة الزبيدي الشافعي المتوفى سنة ٩٤٤ هـ في كتابه «تيسير الوصول» .

والحق أن موطأ الإمام مالك أعلا درجة من سنن ابن ماجه وقد قدمنا في الكلام على الموطأ آراء العلماء في منزلة الموطأ من كتب الحديث . ومن المحدثين من قال : ينبغي أن يجعل سادس الستة «كتاب الدارمي» ولا سيما وقد أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ وأنه قليل الرجال الضعفاء ، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة^(٢) .

وسنن ابن ماجه فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بل والمنكر والموضوع على قلة وهي بالنسبة لكتب السنن الأخرى منخلفة عنها لكثرة الأحاديث الضعيفة التي فيها حتى قال الحافظ المزي : إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف ،

(١) ربي هتج الرء وكسر الرأى كما صطه شارح المشكاة لا مصعرا كما اشتهر على لألسه .

(٢) مقدمه ابن صلاح ص ٤٢ .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في مقاله وقال : « إنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على الرجال ، ومراد الحافظ ابن حجر أن ضعف سند الحديث ورواته لا يلزم منه أن يكون الحديث ضعيفاً في الواقع ونفس الأمر لجواز أن يكون الحديث روى من طريق آخر بإسناد صحيح ولهذا كثيراً ما يقول المحدثون : هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد .

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ كتاباً سماه « مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه » ، تكلم على كل من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف وما سكت عنه فقيه نظر ، وقد يصرح في بعضها بمن حكم بوضعه وقد لا يصرح ولكن يبين حال السند بما يعرف به أنه واه ساقط عن الاعتبار ، وصنيع البوصيري هذا ، يرد مقالة الحافظ المزى ويؤيد كلام الحافظ وكفى بهما إمامين .

وقد روى عن ابن ماجه أنه قال : « عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها وقال أظن أنه إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ، ثم قال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً في إسناده ضعف ، (١)

ونقل ابن طاهر المقدسي « في شروط الأئمة الستة » أنها بضعة عشر حديثاً أو نحوها (٢) .

وهذه القصة قد طعن فيها بعض الأئمة بالانقطاع . وعلى فرض صحتها فلعل مراده الأحاديث التي هي شديدة الضعف الذي يصل بها إلى حد النكادة أو السقوط والوضع . قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد : كتاب السنن أبرد الكتب المصنفة في السنن تصيفاً وأحسهما ترصيعاً . وكان

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٩

(٢) شروط الأئمة - ص ١٠ .

كتابه جامعاً بين طريقى البخارى ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل وفى الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً ويقاربه كتاب أبى داود ، وكتاب الترمذى ، ويقال له من الطرف الآخر^(١) كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك ، والعلاء بن زيد ، ودأود بن المحبّر ، وعبد الوهاب بن الضحاك ، وإسماعيل بن زياد السكّونى ، وعبد السلام بن يحيى أبى الجنوب وغيرهم ، وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبى زرعة الرازى أنه نظر فيه فقال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف فهى حكاية لا تصح لا تقطاع سندها وإن كانت محفوظة فلعلة أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية ، أو كان مارأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر ، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة ، أو منكورة ، وذلك محكى فى كتاب العلل لأبى حاتم^(٢) وقال الحافظ الذهبي فى تذكرته : « سنن أبى عبد الله — يعنى ابن ماجه — كسلب حسن لولا ما كدره من ذكر أحاديث واهية ليست بالكثيرة » .

وقال العلامة ابن كثير فى البداية والنهاية^(٣) : وقد اشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألف وخمسمائة باب وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياذ سوى اليسيرة . وقد حكى عن أبى زرعة الرازى أنه انقذ منها بضعة عشر حديثاً ربما يقال : إنها موضوعة أو منكورة جداً .

وخلاصة القول أن سنن ابن ماجه تشتمل على الصحيح والحسن

(١) اسمى الذى رحاله مخرجة .

(٢) زهر الرقى على المحتج ١ ص ٣

(٣) ح ١١ ص ٣٠

والضعيف وأن علي الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتحري ومعرفة درجته .

الرجال والأحاديث المتقدمة :

قد سمعت آنفاً مقاله الإمام ابن رشيد في نقد بعض رجال السنن لابن ماجه وأنه قد يخرج عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وأن بعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حبيب وداود بن المحبر واسماعيل بن زياد وغيرهم .

وما قاله بعض الأئمة أبو زرعة وغيره في نقد بعض أحاديث السنن ونزولها عن درجة الاحتجاج ، وقد انتقد الحافظ ابن الجوزي أحاديث ذكرها ابن ماجه في سننه وجعلها في عداد الموضوعات وعدتها كما ذكر السيوطي في « تعقباته » ثلاثون حديثاً وقد نازع السيوطي ابن الجوزي في الحكم عليها بالوضع

والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزي كثير وبعض هذه الأحاديث مما أجمع الحفاظ على وضعها غلطاً : وذلك مثل ما روى : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » ، فإنه موضوع ولكن لا على سبيل التعمد . بل على سبيل الغلط .

وقد روى ابن ماجه هذا الحديث في سننه عن اسماعيل بن محمد الطلحي عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً « من كثرت... الخ » ، وقد غلط ثابت بن موسى فظنه حديثاً وليس بحديث ، والسبب في هذا الغلط ما ذكره الحاكم قال : دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضي والمستملى بين يديه وشريك يقول : حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن « فلما نظر شريك إلى ثابت بن موسى قال : « من كثرت صلاته . الخ » ، وإنما أراد شريك ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى

هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد ، فكان ثابت يحدث به عن شريك بهذا الإسناد غلطا وقد سرقة منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عنه وحقيقته كما سمعت . وهذه القصة إن دلت على شيء فإنما تدل على بعد نظر نقاد الحديث وصيافته وسعة اطلاعهم ومعرفةهم الدقيقة بطل الحديث ومن أين يدخل الدخيل فيها .

« عدد أحاديث السنن »

قد سمعت أنفأ . ما قاله العلامة أبو الحسن القطان صاحب ابن ماجه من أن عدة أحاديث السنن أربعة آلاف حديث ، والظاهر أنه أراد التقريب ، أو أن في بعض نسخ السنن لابن ماجه من الزيادات ما لبس في الأخرى .

وقد عد أحاديث السنن بعض المحققين^(١) لنصوصها في أحدث طبعة لها وأتقنها فكان جملة أحاديثها « ٤٣٤١ » أربعة آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً من هذه الجملة « ٣٠٠٢ » ، اثنان وثلاثة آلاف حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم .

وباقى الأحاديث وعددها « ١٣٣٩ » ألف وثلاثمائة وتسع وبلائون حديثاً هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة ، وهذه الزوائد هي التي عرض لها الحافظ الشهاب الوصيري في « مصباح الزجاجة » .

ومن هذه الزوائد « ٤٢٨ » أربعمائة وثمان وعشرون حديثاً رجالها ثقات صحيحة الإسناد .

ومنها « ١٩٩ » تسع وتسعون ومائة حديث حسنة الإسناد .

ومنها « ٦١٣ » ثلاثة عشر وستمائة حديث ضعيفه الإسناد .

(١) هو الأستاذ الفاضل محمد دؤاد عبد الباقي .

و « ٩٩ » تسع وتسعون حديثاً ما بين واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة ومن ثم يقين لنا أن ما قاله أبو زرعة في أن جملة ما فيها من ضعيف بضعة عشر حديثاً أو ثلاثون حديثاً غير صحيح وأن ما قاله الإمام ابن رشيد هو الحق والصواب كما حقق أن عدد كتب السنن ٣٧ كتاباً عدا المقدمة وعدد أبوابه ١٥١٥ باباً وهو قريب مما ذكر عن القطان .

« ثلاثيات ابن ماجة » :

قد علا ابن ماجة في بعض الأحاديث حتى صار يئنه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال وهي ما تعرف بالثلاثيات .

« شروح السنن »

(١) شرح سنن ابن ماجة الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي المتوفى سنة ثمان وثمانمائة (٨٠٨) في خمس مجلدات وأسمى شرحه « الديباجة » ، ولكن عاحلته المنية قبل تحريره وتنقيحه .

(٢) شرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة واحد وأربعين وثمانمائة (٨٤١) .

(٣) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة (٩١١) وأسمى شرحه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة » وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب الستة وهي الإيجار والاقتصار على المهم .

(٤) شرح الشيخ السدي المدني المتوفى سنة ألف ومائة وثمان وثلاثين ، وهو شرح لطيف وجيز ومفيد على وجازته ، اقتصر فيه على المهمات وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن .

(٥) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، اقتصر فيه على شرح زوائد سنن ابن ماجة على الكتب الخمسة ، وقد سلك فيه مسلك السط والإطناب حتى بلغ به ثمانى مجلدات ، وسمى شرحه هذا « ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجة » ،

« تَمَادِحُ مِنْ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ » .

« بَابُ اتِّمَاعِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ نَخْذُوهُ وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاتَّقُوا » .

(٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ » .

« بَابُ الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ » .

(٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ أَنَّ أَبَا مَرَّةَ مَوْلَى عَقِيلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أُمَّ هَانِئَةَ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ حَدَّثَتْهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى غَسَلِهِ ^(١) فَسَتَرَتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ ثُمَّ أَخَذَتْ ثَوْبَهُ فَالْحَفَ بِهِ .

(٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَرْحِبِيلٍ عَنْ قَبَسِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : « أَنَا نَا الْبَيْتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعْنَا لَهُ مَاءً فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ أَيْبَسَهُ بِمِلْحَفَةٍ وَرَسِيَّةٍ ^(٢) فَاسْتَمَلَّ بِهَا فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْوَرَسِ عَلَى عُنُقِهِ » ^(٣) .

(٥) حَدَّثَنَا الْعَاسِمُ بْنُ الْوَلِيدِ وَأَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ السَّمْطِ حَدَّثَنَا الْوُضَيْنُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ مَحْفُوظِ

(١) الغسل الاعمال .

(٢) مصوعة الورس ، وهو دث أصغر يصنع له الثياب

(٣) طلاقات طاه ، واحدها عكة .

ابن علقمة عن سلمان الفارسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه ف مسح بها وجهه .

« باب ما يقال بعد الوضوء » .

(٦) حدثنا موسى بن عبد الرحمن حدثنا الحسين بن علي وزيد ابن الحباب « ح » وحدثنا محمد بن يحيى حدثنا أبو نعيم قالوا : حدثنا عمرو بن عبد الله بن وهب أبو سليمان النخعي قال : حدثني زيد العمر عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فتح له ثمانية أبواب الجنة من أيها شاء دخل » قال أبو الحسن بن سلمة ^(١) الفطان حدثنا إبراهيم بن نصر حدثنا أبو نعيم بنحوه .

« باب الوضوء من النوم » :

(٧) حدثنا محمد بن المصنف الحمصي حدثنا بقية عن الوصين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي عن علي ابن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العيان وكاء السَّه ^(٢) فمن نام فليوضأ » .

« باب ما جاء في النهي للحاق أن يصلي » .

(٧) حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد أحدكم الغائط رَأَقِمْت الصلاة فليبدأ به » .

حدثنا بنسري بن آدم حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح عن

(١) هو أحد تلامذة ابن ماجة ، وقد روى الحديث من غير طريق شعبة وملا واحد ولو رواه عن شيخه لكان فيه وبين أبي عمارة ونقلوا من الأمور المحسوسة للحدوث .
(٢) أي الدر ، ولو كاء ما يربط الشيء ، وللعلى على الحمار .

السفر بن نسير عن يزيد بن شريح عن أمامة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل وهو حافٍ »^(١) .

« باب الرجل ينحل ولده » :

(٨) حدثنا أبو بشر بكر بن خلف حدثنا يزيد بن زريع عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : انطلق به أبوه يحمله إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أشهد أني قد نحلته النعمان من مالي كذا وكذا قال : فكل بنيك نحلته مثل الذي نحلته النعمان ؟ قال : لا ، قال : فأشهد على هذا غيري ، قال : أليس يسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ قال : بلى : قال : فلا إذا .

« باب من أعطى ولده ثم رجع فيه » :

(٩) حدثنا محمد بن بشار وأبو بكر بن خلاد الباهلي قالا : حدثنا ابن أبي عدي عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن جابر عن ابن عباس وابن عمر يرفعان الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل للرجل أن يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده .

« باب المسلمون شركاء في ثلاث » :

(١٠) حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد « ثنا ، سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث لا يمتنع : الماء ، والكلاء ، والنار » [في الزوائد : هذا إسناد صحيح ، ورجاله موثقون] .

« باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء » :

(١١) حدثنا محمد بن ربح أنبأنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال الأنصارى سرح الماء يمسر فأبى عليه ، فاختصما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك » ، فغضب الأنصارى فقال : يا رسول الله ، أن كان ابن عمك ؟ فقلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر^(١) ، قال : فقال الزبير : والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ، .

« باب الخروج إلى الحج » :

(١٢) حدثنا علي بن محمد وعمرو بن عبد الله ، قالا : (ثنا) وكيع (ثنا) إسماعيل أبو إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل (أو أحدهما عن الآخر) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أراد الحج فليتعجل ؛ فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الضالة ، وتعرض الحاجة » ، في الزوائد : في إسناده إسماعيل أبو خليفة أبو إسرائيل الملائى قال فيه ابن عدى : عامة ما يرويه يخالف الثقات ، وقال السائى : ضعيف ، وقال الجرجانى : مفتر زائف نعم قد جاء : « من

(١) الشراج جمع شريحة : مسيل الماء ، والحرة أرض ذات حجارة سود ، سرح الماء أرسله أن كان .. أى حكمت له لكونه ابن عمك . الخدر : جمع الخدار وهو ما يكون حول المرعى لصيانة الماء ، وكان الذى صلى الله عليه وسلم يحكم تأمر فيه مصلحة للحصين وهو أن يلقى يسيرا ثم يرسله إلى حاره . فلما اعصب الرجل الرسول تغير حق استوفى الرسول لزيير حقه في أن يسقى أرضه ستيا تماما ثم يرمن الماء خارجه به . ذلك .

أراد الحج فليعجل ، بسند آخر رواه الحاكم وقال : صحيح ورواه أبو داود أيضا .

(١٣) « باب الشرب من زمزم » حدثنا علي بن محمد « ثنا » عبد الله ابن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال كنت عند ابن عباس جالسا فجاءه رجل فقال : من أين جئت ؟ قال : من زمزم ، قال : فشربت منها كما ينبغي ؟ قال : وكيف ؟ قال : إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثا وتصلع منها فإذا فرغت فاحمد الله عز وجل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلعون من زمزم »^(١) في الزوائد : هذا إسناد صحيح رجاله موثقون .

(١٤) « باب أكل كل ذي ناب من السباع » حدثنا بكر بن خلف « ثنا » ابن أبي عدى عن سعيد بن علي بن الحكيم ، عن ميمون بن مهران ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير ،^(٢) .

(١٥) « باب الطافي من صيد البحر » حدثنا هشام بن عمار « ثنا » مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبي بردة — وهو من بني عبد الدار — حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البحر الطهور ماؤه ، الحل ميتته »

(١) تمس ثلاثا أى في أسماء الشرب لكن طافه الإباء عن الممسك بالتمس ، وتضع : أكثر من الشرب حتى يحتل حبك وأصلحك آية ما معنا . . . أى علامة .

(٢) كل ذي ناب كالأسد والدب والكلب والتمر ومخوها مما يعتس سابه وكل ذي مخلب كالسر والصقر والبارى ومخوها مما يتمدى مخطه ، والمخلب للطيور والسباع عمره الطير من الإنسان .

قال أبو عبد الله : بلغني عن أبي عبيدة الجوادى أنه قال : هذا نصف العلم لأن الدنيا بر وبحر فقد أفتاك في البحر وبقي البر .

(١٦) « باب كل مسكر حرام » حدثنا سهل (ثنا) يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر وكل خمر حرام »

(١٧) « باب ما أسكر كثيره فقليله حرام » حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم « ثنا » أنس بن عياض حدثني داود بن بكر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » .

(١٨) « باب من تطيب ولم يعلم منه طب » حدثنا هشام بن عمار وراشد بن سعيد الرملى قالا : « ثنا » الوليد بن مسلم « ثنا » ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تطيب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن » (١)

(١٩) « باب التوكل واليقين » حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان ابن عيينة عن ابن عميلان عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير ، احرص على ما ينفعك ولا تعجز ، فإن غلبك أمر فقل : قدر الله وما شاء فعل ، وإياك واللّو فإن اللّو تفتح عمل الشيطان » .

(٢٠) « باب الحكمة » حدثنا عبد الرحمن بن عبد الوهاب حدثنا عبد الله ابن نمير عن إبراهيم بن الفضل عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال :

(١) تطيب : تماطى لط وهو ليس من أهله ضامن : « لم يضمن ما أمسه تطيبه وهذا الحديث الخليل يعتبر أصلاً في ممانعة أدعاء لص وتصميمهم حوائجهم »

قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الحكمة ضالة المؤمن ،
حيثما وجدها فهو أحق بها » (١) .

« باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم »

(٢١) حدثنا أبو كريب وأحمد بن سنان قالا : (ثنا) أبو معاوية
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : يحمي النبي ومعه الرجلان ويحمي النبي ومعه الثلاثة وأكثر
من ذلك وأقل فيقال له : هل بلغت قومك ؟ فيقول : نعم فيدعى قومه ،
فيقال : هل بلغكم ؟ فيقولون : لا ، فيقال : من شهدك ؟ فيقول محمد وأمنه
فتدعى أمة محمد ، فيقال : هل بلغ هذا ؟ فيقولون نعم ، فيقول : وما علمكم
بذلك ؟ فيقولون : أخبرنا نبينا بذلك أن الرسل قد بلغوا فصدقاه ، قال :
فذلكم قوله تعالى « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس
ويكون الرسول عليكم شهيدا »

(٢٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن سنان قالا حدثنا أبو معاوية
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا له منزلان : منزل في الجنة ، ومنزل في
النار ، فإذا مات فدخل النار ورث أهل الجنة منزله ، فذلك قوله تعالى :
« أولئك هم الوارثون » .

(١) الكلمة الحكمة . ذات الحكمة صالحة : مطلوبة له والإرادة الإرشاد إلى ما يليق
للمؤمن وهو الحريص على الحكمة والاسعاد فيها من غير نظر إلى قائلها ، وفي معنى الكلمة
العمل النافع المبيد .

« الإمام الطبري »

(٢٢٤ - ٥٣١٠ هـ)

نسبه : هو الإمام الحافظ المفسر المؤرخ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري^(١) كان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين .

صفاته : كان أسمر أعين مليح الوجه ، مديد القامة ، فصيح اللسان ، زاهدا ، مترفعا عن الدنيا ، وصله أمير المؤمنين « المقتدر » بجواهر عرفانا لعلمه فأبى أن يقبلها ، وكذلك أهدى إليه أحد الوزراء ألف دينار فردها كما عرض عليه القضاء فأبى ، ولعل مما أعانته على هذا الترفع أن أباه ، ترك له صيغة بطبرستان فكان ينفق ما يستغله منها على نفسه وأهله وطلابه .

مثال للتفاني في العلم :

كان حياة ابن جرير مثالا عاليا للتفاني في العلم ، والعمل الدائب على البحث والتأليف ، وما طنك برحل مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة ، وقد حسب تلاميذه عمره من يوم أن احتلم إلى أن مات ثم قسموا إناجيه على هذه المدة فنال كل يوم أربع عشرة ورقة ، هذا إلى ارتحاله وأسفاره المتصلة في سبيل جمع الحديث ، ولقاء الشيوخ وأئمة العلم ، وفي آخر حياته استوطن بغداد ، وأقام بها إلى حين وفاته .

سيوخته : كثيرون منهم محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، وأبو همام السكوني ، إسماعيل بن أبي إسرائيل ، وإسماعيل بن موسى السعدي ، ومحمد بن حميد الرازي وآخرون .

(١) نسبه إلى طبرستان إقليم من بلاد فارس .

تلامذته : وقد أخذ عند العلم كثيرون منهم أحمد بن كامل ، وأبو القاسم الطبراني ، وعبد الغفار الحضيبي ، وأبو عمرو بن حمدان وغيرهم .
عليه : كان ابن جرير دائرة معارف في التفسير والحديث ، والفقه والأصول ، والقراءات والتاريخ ، وليس أدل على هذا من أن الخليفة المقتدر أراد في بعض الأيام أن يكتب كتاب وقف تكون شروطه متفقاً عليها بين العلماء ، فقيل له : لا يقدر على هذا إلا محمد بن جرير الطبري ، فطلب منه ذلك ، فكتب له هذا الكتاب ، فأراد الخليفة جائزته فأبى ، وكان في أول أمره شافعيًا ومكث ينشر المذهب ببغداد سنين ، واقتدى به ثم اتسع عليه ، وأداه اجتهاده إلى ما اختاره في كتبه^(١)

ثناء الأئمة عليه : وقد قال فيه إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة :
« ما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير ، ولقد ظلمته الحنابلة ، كما أثني عليه الخطيب البغدادي فقال : « كان من أكابر أئمة العلم ، ويحكم بقوله ، ويرجع إلى معرفته وفضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، وكان حافظاً لكتاب الله ، عارفاً بالقراءات كلها بصيراً بالمعاني ، فقيهاً في الأحكام ، عالماً بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم » .

محنة وابتلاء :

وقد أصيب ابن جرير بمحنة في حياته من عوام الحنابلة وجهلهم بسبب مقالته عن الإمام أحمد : إنه رجل حديث لا فقه ، وقد أودى كثيراً ، وضيق عليه ، حتى لقد حالوا بين الناس وبين الانتفاع بعلمه ، بل استمرت هذه العداوة بعد وفاته فقد أبى رعاهم أن يدفن نهاراً ، فلم يكن

بدئ من أن يدفن بداره ، والإسلام يقدر حرية الرأي ، وهب أنه أخطأ في رأيه ، فما كان ينبغي أن يؤذى هذا الإيذاء ، وشيوخ الحنابلة أعقل من أن يصدر منهم ما كان ، ولكنه منطق العوام الجهلاء في كل عصر فالإسلام برىء مما حدث .

وقد رماه الحاقدون عليه بالرفض ، بل والإلحاد ، قال ابن كثير : « وحاشاه من ذلك كله ، بل كان أحد أئمة الإسلام علما وعملا بكتاب الله وسنة رسوله ، وإنما تقلدوا ذلك عن أبي بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري حيث كان يتكلم فيه ويرميه بالعظائم وبالرفض^(١) ، ولعل السبب في هذه الفرية أنه ألف في فضائل سيدنا علي ، ولكن شتان ما بين ذكر الفضائل والرفض .

وبما افتروه عليه أنه كان يقول بجواز مسح القدمين في الوضوء ، وأنه لا يوجب غسلهما وهو خطأ نشأ من عدم الفهم : ذلك أنه يوجب غسل القدمين ويوجب مع الغسل دلكهما ، ولكنه عبر عن الدلك بالمسح فلم يفهم بعض الناس مراده ، ومن فهم مراده نقلوا عنه أنه يوجب الغسل والمسح أى الدلك^(٢) .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم وافاه أجله في شوال سنة عشر وثلاثمائة ، ولما توفي اجتمع الناس من سائر أحياء بغداد ، وصلوا عليه بداره ، وراثه خلق كثير من أهل العلم والأدب .

مؤلفاته

(١) التفسير الكبير الذى قال فيه النووى في تهذيبه : كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله وقال أبو حامد الإسفرايينى : لو رحل

(١) الرافضة قوم من عادة الشيعة أحازوا الطمس في صحابة ولا سيما شيخين .

(٢) لمداية والنهاية ج ١١ ص ١٥٧ .

رجل إلى الصين حتى ينظر تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيرا عليه، وهو من أجل كتب التفسير بالمأثور وأصحها، يذكر فيه ما ثبت عن النبي وما ورد عن الصحابة والتابعين، وقد عرض فيه لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، كما ذكر فيه الكثير من وجوه الاستنباط، والأعاريب واللغات، والاستشهاد بالشعر على بعض معاني الألفاظ، وهو مطبوع.

(٢) كتاب «تهذيب الآثار»، قال الخطيب البغدادي فيه: وله كتاب سماه «تهذيب الآثار»، لم أرسواه في معناه إلا أنه لم يتمه. وقال الذهبي^(١): وهو من عجائب كتبه، ابتداء بما رواه أبو بكر الصديق وتسكلم على كل حديث وعلمته وطرقه، وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحججه واللغة فتم مسند العشرة، وأهل البيت والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة، ومات وقال ابن كثير في بدايته: ومن أحسن مصنفاته «تهذيب الآثار»، ولو كمل لما احتيج معه إلى شيء، ولكن فيه الكفاية لكن لم يتمه^(٢).

(٣) «تاريخ الأمم والملوك»، ولما عزم على تأليفه قال لأصحابه: هل تنشطون لتاريخ العالم؟ قالوا كم يحىء فذكر نحواً من ثلاثين ألف ورقة فقالوا: هذا مما يفنى الأعمار قبل تمامه، قال: إنا لله فأملأه في نحو ثلاثة آلاف ورقة.

(٤) كتاب القراءات، وكان حجة فيها كما كان حسن الصوت بالقرآن
(٥) كتاب «العدد والتنزيل»، (٦) كتاب «اختلاف العلماء»،
(٧) كتاب «تاريخ الرجال»، (٨) كتاب «الحنيف في الفقه»،
(٩) كتاب «البسيط في الفقه»، (١٠) كتاب «لطيف القول في الفقه»،
(١١) كتاب «التبصير في الأصول»، (١٢) كتاب «الفضائل».

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٥٣.

(٢) لوحد منه جزءان كسا في القرن الثامن، أحدهما يحتوي على القسم الأخير من مسند علي بمكتبة «كويريلي» رقم (٢٧٠) والآخر فيما روى عن ابن عباس بهذه المكتبة أيضاً رقم (٢٩٦).

« علماء كثيرون . . . »

إن من ذكرناهم من أئمة الحديث قل من كثر ، وغيض من فيض ، وإن هناك غيرهم كثيرين جداً ممن ألفوا في الحديث ، منهم من بقيت له كتب وإن كانت مخطوطة ، ومنهم من لم يبق من كتبه إلا أسماء ورسوم ، ومنهم من ضاعت كتبه في الفتن التي نزلت بالمسلمين في تاريخهم الطويل كما حدث في غزو التتار ، وفي غزو الصليبيين ، وفي حملة الإبادة التي قام بها المسيحيون في الأندلس لما غربت بها شمس المسلمين ، فقد حرقوا من كنوز العلم ما حرقوا .

وبحسبك — أيها القارئ — أن تأخذ بكتاب من كتب التراجم كسند ذكره الحفاظ للإمام الذهبي ترى المئين من أئمة هذا العالم النبوي في هذا القرن وما قبله ، ومنهم من هم في درجة بعض من ذكرنا أو أجل ، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ من حياتهم إلا تنقفاً ، ومن مؤلفاتهم إلا أسماءها ، وسند ذكرها بإيجاز بعضاً من هؤلاء فمنهم :

(١) الإمام الحافظ قدوة أرباب هذا الفن أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيب السعدي مولاهم المدني ثم البصري ، ولد سنة إحدى وستين ومائة سمع أباه وحامد بن زيد وابن عينة وطبقتهم ، وروى عنه الذهلي والبخاري ، وأبو داود ، وأبو يعلى ، وغيرهم .

وقد امتاز ابن المدني بمعرفة علل الحديث . فقد كان في ذلك نسج وحده ، وفريد عصره ، وقد أثنى عليه الأئمة بما هو أهله قال شيخه ابن عينة : يلوموني على حب علي بن المدني ، والله لما أعلم منه أكثر مما يتعلم مني ، وكفاه فضلاً قول البخاري فيه : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المدني ، وقال أبو حاتم : كان ابن المدني عالماً في الناس في معرفة الحديث والعلل ، وما سمعت أحمد بن حنبل سماء قط إنما كان

يكنيه تبجيلاً له ، وقد أخذوا عليه ترده إلى أحمد بن أبي ذؤاد حامل لواء فتنة القول بخلق القرآن ، ولكنه تنصل من ذلك ، وندم على ما كان .

مؤلفاته : قال الإمام النووي : إنه له نحو من مائتي مصنف ، منها تاريخ الرجال في عشرة أجزاء ، وكتاب العلل ، وكانت وفاته سنة أربع وثلاثين ومائتين .

(٢) الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل بن بهرام التميمي الدارمي السمرقندي ، ولد سنة إحدى وثمانين ومائة وسمع من النضر بن شميل ، ويزيد بن هارون ، ووهب بن جرير وطبقتهم بالخرمين وخراسان والشام والعراق ومصر ، وروى عنه مسلم ، وأبو داود والترمذي والنسائي خارج سننه ، وكان أحد الحفاظ والرحالين ، موصوفاً بالثقة والورع والزهد ، كما كان على غاية العقل ، وفي نهاية الفضل ، يضرب به المثل في الديانة والحلم ، والاجتهاد ، والعبادة قال فيه أبو حاتم : نقة صدوق ، ومن مؤلفاته كتاب المسند ، ^(١) والتفسير ، وكتاب الجامع ، وكانت وفاته عام خمس وخمسين ومائتين .

(٣) الإمام الحافظ أبو يوسف يعقوب بن شبة السدومي البصري نزيل بغداد .

سمع الكثير من الشيوخ ، وأخذ عنه الكثيرون ، وكان من كبار علماء الحديث ، وله دنيا واسعة وتجمّل وقد ألف كتاب المسند الكبير ، ما ألف مسند أحسن منه ولكنه ما أمته ، والذي تيسر له منه : مسند العسرة ، وابن مسعود ، وعمار ، والعباس ، وبعض الموالى ، قال الخطيب البغدادي : أخبرنا الأزهر قال : بلغني أنه كان في منزل يعقوب بن شبة أربعون لحافاً أعدّها عنه لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيضون له المسند ،

وقد أنفق على ماتم منه عشرة آلاف دينار ، ولا تعجب فقد قيل :
إن مسند علي وحده خمس مجلدات ، وكانت وفاته سنة اثنين وستين ومائتين .
(٤) الإمام لحافظ الكبير محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري
الملقب بإمام الأئمة ، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين .

حياته وعليه : عني بالحديث من حدائمه ، وطاف البلاد ، ورحل
إلى الآفاق في طلبه ، وسمع من الشيوخ الكبار وروى عنه الكثيرون
من أعيانهم البخاري ومسلم في غير الصحيحين ، وأبو علي النيسابوري
وغيرهم ، وقد جمع إلى العلم بالحديث العلم بالفقه وبلغ رتبة الاجتهاد وإن كان
يذكره المؤلفون في « طبقات الشافعية » ، شافعيًا ، روى عنه أنه قال .
ما قلدت أحداً منذ بلغت ستة عشر ، وكان يرى رأى السلف في الصفات
والقرآن وإن كان لم يسلم من تقول المفتريين عليه ، وقد كذبهم فيما يدعون
عليه (١) .

ثناء الأئمة عليه : وقد أثنى عليه الأئمة ، قال فيه أبو حاتم محمد
ابن حبان البستي : ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن .
ويحفظ ألفاظها الصحاح ، وزياداتها حتى كأن السنن بين عينيه إلا محمد
ابن إسحاق بن خزيمة ، وقال الدارقطني : كان ابن خزيمة إما ما ثبتاً معدوم
النظير ولما سئل عنه ابن أبي حاتم الرازي قال : ويحكم هو يسأل عنا
ولا نسأل عنه هو إمام يقتدى به .

مؤلفاته : قال الحاكم في كتابه « علوم الحديث » : إن مصنفاته تزيد
على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل ، والمسائل المصنفة مائة جزء .
وله فقه بريرة في ثلاثة أجزاء ، وكتاب الصحيح ، وهو من أجل الكتب

وأنفعها ، ومن مؤلفاته كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب ، وكتاب الفقه ، وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

(٥) الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ، المصري الطحاوي ^(١) ، إمام الحنفية ومحدثهم بمصر ، ولد سنة سبع وثلاثين ومائتين ، وقيل سنة تسع وعشرين ومائتين ، وهو ابن أخت المزني صاحب الإمام الشافعي

شيوخه : سمع الحديث من هارون بن سعيد الأيلي ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد بن عبد الله بن الحكم وطبقتهما ، كما أخذ الفقه عن أبي جعفر بن أبي عمران الفقيه الحنفي قاضي مصر وأبي حازم الفقيه الحنفي قاضي الشام فقد خرج إليها سنة ثمان وستين ومائتين وتفقه عليهما ، وغيرهما من أئمة الفقه الحنفي .

تلاميذه : وقد أخذ عنه الحديث والفقه أحمد بن القاسم الخشاب ، ويوسف المياجي ، وأبو بكر المقرئ ، والطبراني ، وعبد العزيز بن محمد الجوهري قاضي الصعيد وآخرون .

عليه : كان الطحاوي من كبار علماء الحنفية بالديار المصرية ، كما كان يعتبر من كبار محدثيهم ، وتأليفه في الحديث والفقه تشهد له بالإمامة ، وقد كان في أول أمره شافعيّاً يأخذ الفقه عن خاله المزني ، فقال له خاله يوماً : والله لا يجيء منك شيء ، فغضب من ذلك وتركه ، وتفقه على أبي جعفر ابن أبي عمران الفقيه الحنفي حتى برع في الفقه ، وفاق أهل زمانه ، وصارت إليه الرياسة في المذهب وصنف الكتب الكثيرة ، وكان يقول : رحم الله المزني لو كان حياً لكفر عن يمينه ، وقد أهله فقهاء أن نأب في القضاء عن عبد الله بن محمد بن عدة قاضي مصر بعد سنة سبعين ومائتين ، ويدل

(١) سنة إلى « طحا » قرية من صعد مصر .

على إمامته في الفقه والحديث ما روى أن رجلاً قال له : رأيتك في العشية مع الفقهاء في ميدانهم ، أنت الآن في ميدان أهل الحديث وقل من يجمع ذلك !! فقال له الطحاوى : هذا من فضل الله وإنعامه وقد قال فيه ابن يونس : كان ثقة ثباتاً قصباً عاقلاً لم يخلف مثله ، وقال أبو إسحاق الشيرازى في الطبقات : انتهت إلى أبي جعفر رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر .

مؤلفاته : وللإمام الطحاوى مؤلفات كثيرة تشهد له بطول الباع في الحديث والفقه منها : —

- (١) أحكام القرآن .
- (٢) اختلاف العلماء .
- (٣) معاني الآثار .
- (٤) مشكل الحديث ، وهو كتاب كبير عظيم النفع في بيان مشكل الحديث ، وقد اختصره القاضى أبو الوليد الباجى وسماه « مختصر مشكل الآثار » .
- (٥) التاريخ الكبير .
- (٦) كتاب الشروط .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحافلة بالحديث والفقه والقضاء والتدريس والتأليف توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة (١) .

(٧) الحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابورى البزار ارتحل فى سبيل طلب الحديث والعلم ، وكان رفيق الإمام مسلم فى الرحلة إلى بلخ . وإلى البصرة ، سمع قتيبة بن سعيد وابن راهويه ، وعثمان بن أبى شيبة

(١) تذكرة أحمـ ح ٣ ص ٢٨ ، ٢٩ — البداية والنهاية ح ١١ ص ١٧٠ .

وغيرهم وحدث عنه أبو حامد بن الشرقي ، وأبو زرعة ، وابن وارة
وهما من شيوخه وأجل مؤلفاته كتاب « الصحيح » ، وتوفي سنة
ست وثمانين ومائتين .

(٨) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري:
الأسفرائيني ، أكثر الترحال ، وطاف في البلدان ، وسمع من اسحاق بن
راهويه ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني وغيرهم ، وروى عنه أبو عوانة
وأبو حامد بن الشرقي ، وابن الأخرم وغيرهم ، وقد أثنى عليه الحاكم فقال
كان ديناً ثباتاً مقدماً في عصره ، له كتاب « الصحيح » ، توفي سنة ست
وثمانين ومائتين .

أشهر المؤلفين في القرن الرابع وما بعده

منهج التأليف في القرن الرابع وما بعده

قدمنا فيما سبق أن القرن الثالث كان أخصب القرون في جمع الأحاديث والسنن، وحفظ متونها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وتقد رواتها والعلم بأحوالهم، وكل من أتى بعد هذا القرن من أئمة الحديث، فهم عيال على أهل في الغالب الكثير، وأن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس الثلاثمائة، ولئن كانت كتب السنن والأحاديث في القرن الثاني والثالث تمتاز غالبا بأولية الجمع والإبداع، فأكثر كتب الحديث في القرن الرابع وما بعده سلكت مسلك التهذيب، أو جمع الشتيت في كتاب واحد أو بيان الغريب، أو التوفيق بين ما ظاهره التعارض منها، أو استدراك ما فات السابقين، أو طرقت سبيل الاختصار والتقريب، بحذف الأسانيد والاختصار على المتسئون أو بعضها، أو الاختصار على بعض الأبواب كالأحكام، والترغيب والترهيب، وما اتفق عليه الشيخان ونحو ذلك .

كما عنى المحدثون في هذا الطور من التأليف بشرح متون الأحاديث وبيان ما اشتملت عليه من حكم وأحكام، وأخلاق وآداب، ومواعظ وزواجر، وبلاغة وبيان، وقواعد نحوية وصرفية، ولغة واشتقاق، وكانت عنايتهم بالصحيحين أكثر من عنايتهم بغيرهما من كتب الحديث وموسوعاته، وتركوا في هذا المضمار ذخائر وفائس أكثر من أن تحصى، تشهد بما كان لأسلافنا من فضل على العلوم والمعارف الإنسانية الشريفة، وسنعرض في الفصول الآتية للمناحي التي نحاها أئمة الحديث وجهابذته في خدمة الأحاديث في القرن الرابع وما بعده مع الاختصار على أشهر المؤلفين وأعلامهم .

« كتب الصحاح »

قد علمت فيما سبق أن بعض المؤلفين في القرن الثالث التزم أن لا يخرج إلا الحديث الصحيح ، وأول من فتح هذا الباب الإمام البخارى ، ثم تلاه تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج ، ثم قفاهما بعض من جاء بعدهما ، كذلك التزم بعض المؤلفين في القرن الرابع وما بعده تخرج الحديث الصحيح وإن كانوا لم يبلغوا شأو البخارى ومسلم في التصحيح والتضعيف ، ونقد الرجال والعلم بعلم الحديث ، ولم يبلغوا في شروط الصحيح كما بالغ أصحابا الصحيحين ، فمن ثم تأخرت مرتبة كتبهم — مع التزام الصحيح — عن مرتبة الصحيحين ، وإليك أشهر هؤلاء .

(١) قاسم بن أصبغ الأندلسى (م ٣٤٠)

نسبه : هو الإمام الحافظ قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح أو واضح محدث الأندلس أبو محمد الأموى مولاهم القرطبى .

تسويحه : سمع من شيوخ كثيرين من أشهرهم بقى بن مخلد ، وابن أبى الدنيا ، وابن أبى خيثمه وقد كتب عنه التاريخ وغيرهم .

تلاميذه وروى عنه حفيده قاسم بن محمد ، وعبد الله بن محمد الباجى الحافظ ، وعبد الوارث بن سليمان وغيرهم .

علمه : وكان إماما جليلا انتهى إليه يلد الأندلس علو الإسناد والحفظ والجلالة ، وأتى عليه غير واحد من الأئمة ، وكان بصيرا بالحديث ورجاله ، وقد جمع إلى الحديث الفقه والعلم بالعربية فقد كان رأسا فيها ، وفى آخر عمره كثر نسيانه ولكن ما اختلط ، فلما أحس بذلك انقطع عن الرواية صونا لعلمه ، وتحوطا للحديث .

مؤلفاته : ومن مؤلفاته : — (١) «سند مالك .

(٢) كتاب « بر الوالدين » ، (٣) كتاب « الصحيح » ،

(٤) كتاب « المنتقى في الآثار » ، وقد جعله ابن حزم في المرتبة الأولى من كتب الحديث والظاهر أنه ألف المنتقى بعد كتابه الصحيح .

(٥) كتاب « الأنساب » .

وفاته : وكانت وفاته بقرطبة سنة أربعين وثلاثمائة^(١) .

(٢) ابن السكن (م ٣٥٣)

نسبه : الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادى نزيل مصر ، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين .

شيوخه : سمع أبا القاسم بغوى ، ومحمد بن يوسف القريبرى ، وسعيد ابن عبد العزيز الحلبي وطبقهم .

تلامذته : روى عنه أبو عبد الله بن منده ، وعبد الغنى بن سعيد ، وعبد الله بن محمد بن أسد القرطبي وآخرون .

ارتحاله وعلبه : وقد طوف البلاد من جيحون إلى النيل ، وعنى بهذا الشأن ، وجمع وألف وبعد صيته في الحديث وعلومه . ومن مروياته ما رواه بسنده عن أبي حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » ، قال أبو علي : أبو حاتم صحابي ما روى سوى هذا الحديث .

مؤلفاته : وأحل مؤلفاته كتاب « الصحيح المنتقى » ، وقد وقع إلى

أهل الأندلس فاعتنوا به ، وقد جعله ابن حزم في المرتبة الأولى من كتب الحديث ، وتوفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة (١) .

(٣) « ابن حبان البستي » (م ٣٥٤)

نسبه : هو الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التيمي البستي (٢) صاحب « التقاسيم والأنواع » ،

شيوخه : سمع الحسين بن إدريس الهروي ، وأبا عبد الرحمن النسائي ، وأبا يعلى الموصلي ، وأبا بكر ابن خزيمة ، وغيرهم كثيرين من مصر إلى خراسان حتى قال : إنه كتب عن أكثر من ألفي شيخ .

تلامذته : وروى عنه الحاكم أبو عبد الله ، ومنصور بن عبد الله الخالدي ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزني وغيرهم .

ارتحاله وعليه : كان ابن حبان كثير الارتحال ، وهذا هو ما هياً له لقاء هؤلاء الشيوخ ، قال الحاكم : قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره ، ورحل إلى بخارى فلقى عمر بن محمد بن بجير ، ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وسار إلى قضاء نساء ، ثم انصرف إلينا سنة سبع فأقام بنيسابور وبني الخانقاه ، وقرأ عليه جملة من مصنفاته ، ثم خرج من نيسابور إلى وطنه بجمستان عام أربعين ، فكانت الرحلة إليه لسماع كتبه .

وكان عالماً أيضاً بالطب والفلك والفلسفة وغيرها من العلوم ، وقد يكون من المستغرب ذلك ، فقد كان أئمة الحديث لا يعنون بهذه العلوم ، ولكن الإسلام دين العلم والمعرفة ، لا يحجر على المسلم أن يتعلم أى علم

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٤٠ .

(٢) نسبة إلى بستان سجستان .

شاء مادام ذلك لا يخل بدينه ولا مروءته ، وكان قهيباً وتولى القضاء زمناً طويلاً ، قال أبو سعيد الإدريسي : « كان على قضاء سمرقند زماناً ، وكان من فقهاء الدين ، وحفاظ الآثار عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم ، وكان مقامه بسمرقند أخصب أيام حياته وفيها ألف معظم مؤلفاته وقد ذكره بعض المؤلفين في الطبقات » في طبقات الشافعية ، (١) .

موقف النقد منه :

وقد اختلف موقفهم منه ، فمنهم من أثنى عليه قال الحاكم : « كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه ، واللغة ، والحديث والوعظ ، ومن عقلاء الرجال ، وقال الخطيب البغدادي : « كان ثقة نبيلاً فهماً ،

ومنهم من جرحه وطعن فيه برقة الدين قال أبو اسماعيل الهروي : سألت يحيى بن عمار عنه ، فقال : نحن أخرجناه من سجستان ، كان له كبير علم ولم يكن له كبير دين ، وقال ابن الصلاح في « طبقات الشافعية » : ربما غلط الغلط الفاحش في تصرفاته ، وبما أنكروه على ابن حبان قوله « النبوة العلم والعمل ، فحكموا عليه بالزندقة ، وهجر وكتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله ، وقد انتصر لابن حبان الحافظ الذهبي فقال ما خلاصته : « إنه لم يرد حصر المبتدأ في الخبر ومثله « الحج عرفة » فقد ذكر النبي مهم الحج ، كما ذكر ابن حبان مهم النبوة ، إذ أكل صفات النبي العلم والعمل . نعم النبوة موهبة من الله تعالى لمن اصطفاه من أولى العلم والعمل لا حيلة للبشر في اكتسابها أبداً وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح ، ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن ابن أبي حاتم لا يسوغ وذلك نفس فلسفي ، (٢) وقد تسكك الحافظ ابن كثير في صحة ما نسب إليه حيث قال : « وقد حاول

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٥٦ .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٢٥ .

بعضهم الكلام فيه من جهة معتقده ونسبه إلى القول بأن النبوة مكتسبة ،
وهي نزعة فلسفية والله أعلم بصحة عزوها إليه ونقلها عنه ،^(١)

والذى يظهر لى أن تعاطيه لعلوم الفلسفة والطب والفلك هو الذى
حمل هؤلاء العلماء على التحامل عليه ، وأن الرجل كان ثقة نبيلاديتاً عاقلاً
مؤلفاته : كثيرة منها : —

(١) التاريخ (٢) الضعفاء (٣) فقه الناس

(٤) المسند الصحيح والظاهر أنه المعروف بكتاب « التقاسيم
والأنواع » قسمه على الأوامر ، والنواهي والأخبار ، والإباحات ،
وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، ونوع كل نوع منها إلى أنواع ، والكشف
على الحديث منه عسر جداً ، لأنه غير مرتب على الأبواب ولا المسانيد ،
وقد رتبته على الأبواب ابن الملقن ، وجرد أبو الحسن الهيثمى زوائد على
الصحيحين فى مجلد

منزلة صحيح ابن حبان : وقد نسب بعض الأئمة لابن حبان تساهله
فى التصحيح قال ابن الصلاح فى مقدمه ص (١٨) : « ويقاربه — يعنى
مستدرك الحاكم — فى حكمه صحيح أبى حاتم بن حبان البستي ، أى أنه
يقاربه فى التساهل فى الحكم بالتصحيح فتصحيحه أعلا من تصحيح الحاكم
قال الحازمى : ابن حبان أمكن فى الحديث من الحاكم .

وفاته : وبعد هذه الحماة الخصبة الغنية بالتأليف توفى فى شوال سنة
أربع وخمسين وثلاثمائة .

(٤) الضياء المقدسى (م ٦٤٣)

نسبه : هو الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدى المقدسى ، ثم الدمشقى الصالحى الخليلى ، ولد سنة تسع وستين وخمسمائة ، وتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

ارتحاله : ارتحل إلى مصر ، وبغداد ، ونيسابور ، ومرو ، ودخل مرتين إلى أصبهان^(١) ، وسمع بها ما لا يوصف كثرة ، ولقى الشيوخ الكثيرين وأخذ عنهم .

شيوخه : سمع من أبي المعالى بن صابر ، وعمر بن على الجوينى ، ويحيى الثقفى وطبقته بدمشق ، وأبى القاسم البوصيرى وطبقته بمصر ، وابن الجوزى وطبقته ببغداد ، وأبى جعفر الصيدلانى وطبقته بأصبهان ، وعند الباقى بن عثمان بهمدان ، والمؤيد الطوسى وطبقته بنيسابور ، وأبى المظفر السمعانى بمرو ، وغيرهم .

تلاميذه : حدث عنه القاضى تقي الدين ، وابن الموازى . والحكم السفراوى ، وابن الخناز ، وابن الخلال ، وعثمان السباح ، وعيسى السمان ، وسالم القاضى وآخرون .

عليه وتناء الأئمة عليه :

كان من علماء الحديث وأهل التصحيح والتعليل . وأخرج والتعديل ، وكان المرحوع إليه فى هذا العلم ، وقد جمع إلى حفظ الحديث الفقه ، وقد أتى عليه العلماء ، قال تليذه عمر بن الحاجب : تبيخا أبو عبد الله تبيح وقته . ونسيح وحده ، علما وحفظا وثقة ودينا . من العلماء

(١) مع الغمرة وكسرها ومد مدنى ماء ماء و فاهوس

الربانيين ، كان شديد التحرى فى الرواية ، مجتهداً فى العبادة ، كثير الذكر ، منقطعاً ، متواضعاً ، سهل العارية ، وسئل عنه الزكى البرزالى فقال : ثقة جبل حافظ دين ، وقال ابن النجار : حافظ متقن حجة عالم بالرجال ورع تقى ، مارأيت مثله فى نزاهة وعفة وحسن طريقة ، وقال الشرف ابن النابلسى : مارأيت مثل شيخنا الضياء ^(١) .

مؤلفاته : وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « المختارة » التزم فيه الصحة فصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها ولم يتم الكتاب . قال ابن كثير : وقد جمع الشيخ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى فى ذلك كتاباً سماه « المختارة » ، ولم يتم كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على على مستدرك الحاكم ^(٢) وقال السيوطى فى اللآلئ : ذكر الزركشى فى تخرىج الرافعى أن تصحيحه أعلا مزية من تصحيح الترمذى وابن حبان .

(٢) كتاب الأحكام ولم يتمه (٣) فضائل الأعمال وغير ذلك ^(٣) .

التأليف على العلل

التأليف على العلل من أصعب التأليف وأدقها ، ولا يقف على العلل إلا من رزقه الله حفظاً واسعاً ، وفهماً ثاقباً ، ومعرفة تامة بالرواة ومراتبهم ، وملكته قوية يميز بها بين الصحيح والمعلول ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليلون من أهل هذا الشأن كابن المدينى . وأحمد . والبخارى . ومسلم . والترمذى وابن أبى حاتم . وأبى زرعة . والخلال . والدرقطنى .

وعلى الحديث عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه . من وصل منقطع . أو رفع موقوف ، أو إدخال سند فى سند . أو متن فى متن ونحو

(١) تذكرة الحفاظ ٤ ص ١٩١ .

(٢) الباعث الحثيث ص ١٥ .

(٣) البداية والنهاية ج ١٣ ص ١٧٠ .

ذلك مما يقدح في صحة الحديث ، والطريق إلى معرفة العلل : جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته وفي ضبطهم وإتقانهم فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ، ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته ، أو يتردد فيتوقف فيه .

ومن أحسن الكتب التي وضعت في ذلك وأجلها وأخلها كتاب « العلل » لعلی بن المدینی ، و « العلل » للخلال و « العلل » لابن أبي حاتم الرازی . و « العلل » للدارقطنی . وسنقصر الكلام على هؤلاء ، أما ابن المدینی فقد سبقت ترجمته وسنترجم للباقيين .

(١) الخلال (م ٣١١)

نسبه : هو الفقيه العلامة المحدث أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي المعروف بالخلال مؤلف علم الإمام أحمد وجامعه ومرتبته .
شيوخه : وقد ارتحل كثيراً . وتغرب زماناً طويلاً ولقي الكثيرين من الشيوخ كالحسن بن عرفة وسعدان بن نصر وحرب بن اسماعيل وغيرهم .
تلاميذه : وحدث عنه تلميذه أبو بكر عبد العزيز بن جعفر الفقيه الملقب بغلام الخلال . ومحمد بن المظفر وغيرهما .

عليه : كان من أئمة الحديث العارفين بعلمه . ومن فضائله جمعه مذهب الإمام أحمد وتنظيمه وكتابته . قال الخطيب فيه : « جمع علوم أحمد ابن حنبل . وتطلبها وسافر لأجلها . وكتبها وصنفها كتباً . ولم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد بن حنبل أحد أجمع لذلك منه ، ومن يدري ؟ فلعل المذهب لو لم يقبض الله له الخلال لما كان له هذا البقاء . ولا سيما وأن الإمام ما كان يجب تدوين الكتب .

مؤلفاته : (١) كتاب السنة في ثلاث مجلدات .

(٢) كتاب « العلل » ، في عدة مجلدات .

(٣) كتاب « الجامع » ، لعلوم الإمام أحمد وهو كبير جداً قال فيه ابن كثير . ولم يصنف في مذهب الإمام أحمد مثل هذا الكتاب .

وفاته : وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وله سبع وسبعون سنة ، وقيل نيف على الثمانين^(١) .

(٢) « ابن أبي حاتم الرازي » (٢٤٠ — ٣٢٧)

نسبه : هو الإمام الحافظ النافذ أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس التيمي الحنظلي^(٢) الرازي فهو حافظ ابن حافظ وإمام ابن إمام ، ومن بيت عرف بالعلم والدين ، ولد سنة أربعين ومائتين . ارتحاله : ارتحل به أبوه وهو صغير ، وسمع الأسانيد العالية ، ولما كبر ارتحل بنفسه إلى الشام ، ومصر ، وأصبهان وغيرها من الأقطار .

شيوخه : لقي الكثير من الشيوخ من أمثال ابن وادة ، وأبي زرعة ، والحسن بن عرفة ، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم .

تلامذته : وعنه أخذ الكثيرون من أشهرهم أبو أحمد الحاكم ، ويوسف الميائجي ، وعلي بن محمد القصار وطبقته .

علمه وثناء الأئمة عليه : كان ابن أبي حاتم بجزا في العلوم ولا عجب فقد تخرج على أبيه ، وعلى أمثاله من الأئمة ، وقد أبي عليه أبوه أن يطلب الحديث حتى يحفظ القرآن فقرأه علي الفضل بن شاذان ، ثم شرع في طلب الحديث فبرع فيه ولا سيما في العلل ، وناريخ الرجال ، والجرح والتعديل ، وكان عبدا زاهدا ورعا حتى لقد كان أبوه يقول : من يقوى

(١) مذكرة الحماط ح ٣ ص ٧ ، ٨ — البداية والنهاية ح ١١ ص ١٤٨ .

(٢) نسبة إلى « حرف حنظله » الرازي .

على عبادة عبد الرحمن ، لا أعرف له ذنباً وقد أثنى عليه العلماء . قال أبو يعلى الخليلي : أخذ علم أبيه وأبى زرعة ، وكان بجرا في العلوم ومعرفة الرجال . وقال أبو الوليد الباجي : ابن أبي حاتم ثقة حافظ .

مؤلفاته :

- (١) كتاب « التفسير » ، وهو في عدة مجلدات قال ابن كثير : اشتمل على القل الكامل الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين إلى زماننا .
 - (٢) كتاب الجرح والتعديل مسمى فيه خلف البخاري . قال الذهبي : كتابه في الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المتقنة في الحفظ .
 - (٣) كتاب كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته .
 - (٤) كتاب العلل صنفه ورتبه على أبواب الفقه ^(١) . هذا عدا مصنفات أخرى في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين ^(٢) .
- وفاته : وكانت وفاته سنة سبع وعشرين وثلاثمائة .

(٣) « أبو الحسن الدارقطني » ٣٠٦ — ٣٨٠

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البنداري الدارقطني ^(٣) ، ولد ببغداد سنة ست وثلثمائة . حياته وارتحاله : نشأ الدارقطني ببغداد ، بلد الخلافة والعلم والحضارة ، ومحط ارتحال العلماء من كل قطر ومصر ، فترب من معينهم عللاً بعد نبل حتى ارتوى وكرع ، ولكنه لم يكتف بهذا فارتحل إلى البصرة . والكوفة وواسط ، كما ارتحل في كهولته إلى النمام ومصر ، فأكرمه الوزير أبو الفضل

(١) وضع عصر في مجلس

(٢) تذكرة الخطاط ص ٣ ، ٦ ، ٤٧ — إجازة و نهيتح ١١ ص ١٩١ .

(٣) سنة إلى « دارقطنى » ، مع بغداد .

جعفر بن الفضل المعروف بابن حنزابه^(١) وزير كافور الأخشيدي ، وكان أبو الفضل عازماً على تأليف مسند لأنه كان من علماء الحديث بمصر فساعده هو والحافظ عبد الغني بن سعيد على إكمال مسنده ، وقد أقام عنده مدة بالغ في إكرامه فيها ، وحصل للدارقطني منه مال جزيل^(٢) .

شيوخه : وللدارقطني شيوخ كثيرون من أعيانهم ابن أبي داود ، وابن صاعد ، والحضرمي ، وابن دريد ، ومحمد بن القاسم المحاربي ، وأبو عمر القاضي ، وابن زياد النيسابوري ، وأحمد بن القاسم الفرائضي .
تلاميذه : وقد روى عنه كثيرون من أشهرهم الحاكم أبو عبد الله ، وأبو حامد الإسفرايني ، وتمام الرازي ، والحافظ عبد الغني الأزدي ، وأبو نذر الهروي ، وأبو نعيم الأصبهاني ، وأبو محمد الخلال والقاضي أبو الطيب الطبري وكلهم كما ترى أئمة أجلاء .

عليه : كان الدارقطني من أئمة الحديث وجهابذته الكبار ، وكان فريد عصره ، ونسيج وحده ، وإمام دهره ، في أسماء الرجال ، وصناعة التعليل ، والجرح والتعديل ، وحسن التصنيف والتأليف ، واتساع الرواية ، والاطلاع التام في الدراية .

وكان من صفه موصوفاً بالحفظ الباهر ، والفهم الثاقب ، جلس مرة في درس الحافظ إسماعيل الصفار ، وهو يملئ على الناس الأحاديث ، والدارقطني ينسخ في جزء حديث ، فقال بعض الحاضرين : لا يصح سماعك وأنت تكتب ، فقال الدارقطني فهي للإملاء أحسن من فهمك ، وأحضر ، فقال له هذا الرجل : أتخفظ كم أملئ الشيخ ؟ فقال : إنه أملئ ثمانية عشر حديثاً إلى الآن ثم ساقها كلها بأسانيدھا وألعاظھا ، لم يسقط منها شيئاً فتعجب الحاضرون منه .

(١) ثم أم أبيه الفصل وهي للمرأة القصيرة العليظة .

(٢) ويات الأعيان ج ٢ ص ٥٥ .

وكان إلى علمه بالحديث وعلمه عالماً بالفقه ، ومذاهب العلماء ، وقد درس الفقه على أبي سعيد الأصبخري ، وعليه تخرج ، كما كان عالماً بالقراءات ، وقد أخذها عن ابن مجاهد شيخ القراء ، وقرأ القرآن على النقاش ، وأحمد ابن محمد الديباجي ، وعلى بن داوود القزاز ، فلا عجب أن صار إماماً في القراءات ، وتصدر في آخر أيامه للإقراء .

كما كان عالماً بالنحو والشعر والأدب ، فقد قيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء ، ومنها ديوان السيد الحميري ، ولهذا نسب إلى التشيع ، وما أبعد — كما قال الذهبي — من التشيع . وليس أدل على نفي التشيع عنه من أنه لما سئل عن التفضيل بين علي وعثمان — رضى الله عنهما — أمسك عن الكلام وقال الإمساك خير ، ثم لم يرض لنفسه السكوت وقال : عثمان أفضل لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا .

وهكذا نجد أن هذا الإمام قد برز في علوم كثيرة ، وقد كان يعلم ذلك من نفسه فقد سئل : هل رأيت مثل نفسك ؟ فقال : أما في فن واحد فربما رأيت من هو أفضل مني ، وأما فيما اجتمع لي من الفنون فلا .

ثناء الأئمة عليه : قال الحاكم : « صار الدارقطني أَوْحد عصره في الحفظ والفهم ، والورع ، وإماماً في القراء والنحوين ، وأقامت في بغداد أربعة أشهر ، وكثر اجتماعنا ، فصادفته فوق ما وصف لي وسألته عن العلل والشيوخ ، وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله . »

وقال أبو الطيب الطبري : الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث ، وقال الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصري : لم يتكلم على الأحاديث مثل علي بن المديني في زمانه ، وموسى بن هارون في زمانه ، والدارقطني

في زمانه وهؤلاء الثلاثة تلامذته ، وأعرف الناس به ، فشهادتهم لها تقديرها .

وقال الخطيب البغدادي : « كان فريد عصره ، وإمام وقته ، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة ، وصحة الاعتقاد ، والاختصاص من علوم كالقراءات ، فإن له فيه مصنفاً سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فهرس الحروف وتأسى القراء به بعده » .

مؤلفاته : — له مؤلفات كثيرة ، منها :

(١) كتاب العلل وهو كتاب جليل قال فيه الذهبي : إذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام فطالع العلل له ، فإنك تدهش ويطول تعجبك .
(٢) الاستدراكات والتتبع ، ذكر فيه الأحاديث المستفدة على الصحيحين .

(٣) المسند على الصحيحين . (٤) كتاب الأفراد .

(٥) كتاب « القراءات » ، (٦) كتاب « السنن » ، وسنخسه بالكلام

كتاب السنن للدارقطني

وهو كتاب ألفه على الأبواب الفقهية ، فهو يعبر نموذجاً للسكب التي ألفت على الأبواب في القرن الرابع ، جمع فيه بين الصحيح والحسن ، والضعيف ، بل والموضوع على ندرة ، ومن هذه الموضوعات ما نبه عليه الدارقطني ، ومنها ما لم ينبه عليها ، فمن أمثله الأول : ما رواه بسنده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه » . قال الدارقطني : عمر بن إبراهيم — يعني أحد رواة — يضع الأحاديث ، وهذا باطل لم يروه غيره ، وإنما يصح عن ابن سيرين من قوله ، وأما ما لم ينبه على وضعه فن أمثله حديث علي وعمار في الجهر

بالتسمية وهو : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجر في المكتوبات
 بيسم الله الرحمن الرحيم ، وحديث على قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم
 كيف تقرأ إذا قمت إلى الصلاة ؟ قال : قلت : الحمد لله رب العالمين فقال قل :
 بسم الله .. وفي السندين عمرو بن شمر ، وجابر الجعفي لا يحل الاحتجاج
 بهما^(١) ، ومثل حديث « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم ، فهو موضوع
 وقد ذكره ابن الجوزي في موضوعاته^(٢) .

والإمام الدارقطني كان أعلم أهل زمانه بالعلل ، ونقد الأحاديث ،
 ومعرفة الرجال كما سمعت وإن الباحث ليعجب كيف يروى في سننه مثل هذا
 ولا ينبه عليه كالحديث الأخير ١٤ ويمكن أن يعتذر عن الدارقطني بأن
 أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وما بعدها ولا سيما
 الطبراني ، وأبا نعيم ، وابن منده ، كانوا إذا ساقوا الحديث بإسناده ،
 اعتقدوا أنهم برئوا من عهده ، ويرون إبراز السند من البيان ، فمن ثم لم
 ينبهوا على وضعها^(٣) .

وقد شرح السنن العلامة الشيخ شمس الحق أبو الطيب محمد بن أحمد
 الآبادي ، وقد طبع مع الشرح في الهند .

وفاته : وكانت وفاته في ذي القعدة عام خمس وثمانين وثلاثمائة ، ودفن
 من الغد بمقبرة معروف الكرخي ببغداد .

(١) سنن الدارقطني وشرحها ص ١١٤ .

(٢) المرحع السابق ص ١٥٤ .

(٣) ألبية العرفي بشرح السباوي ١٠٦ .

التأليف على المعاجم

سبق بينا أن بعض المؤلفين في الحديث رتب على حروف المعجم وهؤلاء منهم من رتب الصحابة أو الشيوخ على حسب حروف المعجم ، وذلك كما صنع الطبراني في معاجمه الثلاثة : الكبير ، والأوسط ، والصغير ، ومنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم ، وذلك كما فعل الحافظ السيوطي في الجامع الكبير والصغير ، وسنذكر الآن الطبراني لأنه من أبناء القرن الرابع .

أبو القاسم الطبراني ٢٦٠ — ٣٦٠

نسبه : هو الإمام الحافظ العلامة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي اللخمي الطبراني^(١) مسند الدنيا كما قال الذهبي .

حياته وارتحاله : ولد سنة ستين ومائتين ، وسمع الحديث وهو صغير سنة ثلاث وسبعين ، وارتحل إلى الحرمين واليمن ، ومصر وبغداد والكوفة والبصرة . وأصبهان والجزيرة ، وغيرها ولقي من الشيوخ عددا لا يحصون قبل ألف أو يزيدون ، وقد انتهى به المطاف إلى أصبهان فأقام بها ستين سنة حتى مات .

شيوخه : سمع أبا زرعة الثقفي ، وإسحاق الدبري . وإدريس العطار ، وبشر بن موسى ، وحفص بن عمر ، وهاشم بن مرثد الطبراني وغيرهم . تلاميذه : وحدث عنه أبو خليفة الجني . وابن عقده . وأحمد بن محمد الصحاف وهم من شيوخه وأبو بكر ابن مردويه . والفقيه أبو عمر محمد ابن الحسين البسطامي . والحافظ أبو نعيم . وعبد الرحمن بن أحمد الصفار . وأبو بكر ربذة خاتمة أصحابه .

(١) نسخة إلى « طرية » الشام على غير قياس .

عليه وثناء الأئمة عليه : كان الطبراني من كبار أئمة الحديث الجامعين له ، الحافظين لما لا يحصى منه ، وكثرة مؤلفاته تدل على تبحره في السنة ، وإحاطته بعلومها ، كما كان عالماً بالتفسير والمناسك .
قال فيه ابن عقدة : ما أعرف له نظيراً ، وقال ابن منته : الطبراني أحد الحفاظ المذكورين ، وقال الذهبي : كان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة .

وقد أخذ عليه بعضهم أنه غلط في اسم رجل وسماه باسم أخيه ، والخطب في ذلك يسير ، ولم يعتبر النقد ذلك مخلاً بضبطه وحفظه . وما غلطته إلا قطرة بجانب بحر صوابه . وما نقل عن ابن مردويه من أنه كان يسيء الرأي فيه غير صحيح ، فقد كتب عنه كثيراً من الحديث ، وذكره في تاريخه فما ضعفه . قال الذهبي : فدل على أنه تبيين له أنه صدوق^(١) ولما قال أبو نعيم لابن مردويه : فمن رأيت مثله ؟ لم يقل شيئاً .

مؤلفاته : للطبراني مؤلفات كثيرة جداً ، عد منها الذهبي في تذكرته ما ينيف عن سبعين مؤلفاً منها ما وقع في عدة مجلدات ، وهاك بعضها :
(١) المعجم الكبير : رتب فيه الصحابة على حروف المعجم ، وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث .

(٢) المعجم الأوسط : رتب فيه شيوخه على حروف المعجم . قال الذهبي : يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب ، والعجائب فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني ، وكان يقول : هذا الكتاب روعي .

(٣) المعجم الصغير : وهو عن كل شيخ له حديث واحد . (٤) التفسير

(٥) دلائل النبوة (٦) السنة (٧) المناسك

(٨) عشرة النساء (٩) حديث الشاميين (١٠) الدعاء

وفاته : وكانت وفاته بأصبهان في ذى القعدة سنة ستين وثلاثمائة .

التأليف على الأبواب

وقد ألف بعض العلماء على الأبواب في هذا القرن والذي يليه ، وأشهر هؤلاء أبو الحسن الدارقطني والبيهقي وهو يعتبر من علماء القرن الخامس . أما الدارقطني فقد سبق ، وأما البيهقي فهالك ترجمته : —

« البيهقي » ٣٨٤ — ٤٥٨

نسبه : هو الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى الخُسْرَوِ جردى البيهقي^(١) ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة شيوخه : لقد طوف في البلاد والأمصار ، ولقى الشيوخ الكبار منهم : الحاكم ، وأبو بكر بن فورك ، وأبو عبد الرحمن السلي ، وقد أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي وغيره . من روى عنه : حدث عنه شيخ الإسلام أبو اسماعيل الأنصاري بالإجازة ، وأبو الحسن عبد الله بن محمد ، وإبنة القاضي اسماعيل وأبو المعالي محمد بن اسماعيل الفارسي وغيرهم .

علمه وخلقُه : كان البيهقي من كبار أئمة الحديث ، وحفاظة العارفين بعالمه ، الجامعين بين مختلفه ، كما كان فقيه الشافيه غير مدافع ، وبحسبه فضلا مقالة إمام الحرمين في حقه : مامس شافعي إلا وللتشافعي عليه مذ إلا البيهقي ، فإن له المنة على الشافعي لتصانيفه في نصره مذهبه ، وطلب منه العلماء الانتقال إلى « نيسابور » ، فأتاها سنة إحدى وأربعين

(١) فتح الباء وسكون الياء وفتح الميم ترى محتمة نواحي نيسابور ، وخسروجر صم الحاء وسكون السين وفتح الراء وسكون الواو وكسر الميم مراء وodal قرية م « ويات الأعيان ح ١ ص ٣٥ » .

وأربعمائة ، وكان له فيها مجلس علم يحضره الأئمة ، وكان على سيرة العلماء قانعا باليسير ، متجملا في زهده وورعه ، كثير الصيام .

ثناء العلماء عليه : وقد سمعت آنفا مقالة إمام الحرمين فيه ، وقال أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في « ذيل تاريخ نيسابور » : أبو بكر السبقي الفقيه الحافظ الأصولي الدين الورع ، واحد زمانه ، وفرد أقرانه ، في الإلتقان والضبط من كبار أصحاب الحاكم أبي عبدالله ، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم ... ، كما أتت عليه الذم في « تذكرته » ، ^(١) وقال : عنده عوال ، وبورك في عمله لحسن مقصده ، وقوة فهمه وحفظه .

مؤلفاته : وللسبقي مؤلفات كثيرة جداً حتى قيل : إنها تقارب ألف جزء ^(٢) ، ومنها ما لم يسبقه أحد إليه — منها : —

- | | |
|---|---------------------------|
| (١) السنن الكبرى . | (٢) الأسماء والصفات . |
| (٣) السنن الصغرى في مجلدين . | |
| (٤) نصوص الشافعي في عشر مجلدات (٥) شعب الإيمان . | |
| (٦) السنن والآثار في أربع مجلدات (٧) دلائل النبوة . | |
| (٨) المدخل . | (٩) الدعوات . |
| (١٠) الزهد . | (١١) البعث . |
| (١٢) المعتقد . | (١٣) الترغيب والترهيب . |
| (١٤) الأسرى . | (١٥) الآداب . |
| (١٦) مناقب الشافعي . | (١٧) مناقب أحمد . |

وفاته : وكانت وفاته ببساور ونقل تابوته إلى يهق سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

(١) تذكره الخطاط ح ٣ ص ٣٠٩ .

(٢) أي جزء حديق كالكراسة أو حوها .

« السنن الكبرى للبيهقي »

هو كتاب كبير ألفه البيهقي يذكر فيه الأحاديث بأسانيد ، ويعزو الأحاديث التي خرجها من سبقه من الأئمة إلى كتبهم فيقول : أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود في سننه مثلاً .

وقد يذكر بعض آراء إمامه الشافعي — رحمه الله — كما في كتاب الطهارة — باب التطهر بماء البحر — فقد قال : قال أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي — رضي الله عنه « ظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهر ، ماء بحر وغيره ، وقد روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث يوافق ظاهر القرآن في إسناده من لا أعرفه ، ثم ذكر البيهقي الحديث بإسناده إلى الشافعي ^(١) كما أنه قد يذكر بعض آرائه في فهم بعض الأحاديث ، والمراد منها ^(٢) .

وقد قال ابن الصلاح ماثم كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي ، وكأنه لم يترك في سائر الأقطار حديثاً إلا قد وضعه في كتابه ، وقد علق على السنن العلامة علاء الدين ابن علي المارديني الشهير بالتركمانى المتوفى سنة (٧٤٥) وقد طبعت السنن وشرحها في عشرة مجلدات كبار بالهند عام ١٣٤٤ .

(١) السنن الكبرى ج ١ ص ٣

(٢) ج ١ ص ٥٥ .

التأليف على المستدرکات

معنى الاستدراك : هو أن يقتنع إمام من الأئمة ، إماماً آخر في أحاديث فاته ولم يذكرها في كتابه ، وهى على شرطه أخرج عن روايتها في كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى « المُستَدْرَك » ، غالباً أو ما في هذا المعنى ، وذلك مثل ما فعل الدارقطنى ، والحاكم أبو عبدالله ، وأبو ذر الهروى في استدراكاتهم على صحيحى البخارى ومسلم .

ويدبغى أن يعلم أن الصحيحين لم يستوعبا تخريج الأحاديث الصحاح ، ولا الزمما الاستيعاب ، كما ذكرنا في ترجمتهما سابقاً ، قال الإمام النووى في مقدمة شرح صحيح مسلم : « ألزم الإمام أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى — رحمه الله — . . . وغيره البخارى ومسلماً — رضى الله عنهما — إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدھا أسانيد قد أخرج لرواتها في صحيحى ما بها . . . وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعماه ... لكنها إذا كان الحديث الذى تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده فى الظاهر أصلاً فى بابہ ، ولم يخرج لہ نظيراً ، ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه ؛ ويحتمل أنهما تركاه نسياناً أو إشاراً لترك الإطالة : أو رأيا أن غيره مما ذكره يسد مسده أو لغير ذلك (١) ، وقد تقدمت ترجمة الدارقطنى .

« الحاكم أبو عبد الله » ٣٢١ - ٢٠٥

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن أحمد بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن اليّس^(١) . أبوه كان من كبار العلماء وقد رأى مسلماً ، وفي أجداده علماء كعيسى ابن عبد الرحمن الضبي وإليه نسب^(٢) ، وإبراهيم بن طهمان الفقيه ، فهو من بيت عرف بالعلم والدين .

حياته وارتحاله : ولد الحاكم بنيسابور سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة . وقد اعتنى به أبوه وخاله من الصغر فتقفاه وعلماه ، وطلب الحديث وهو ابن تسع ، ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين ، وحج ، ثم ارتحل إلى خراسان وما وراء النهر ، وله إلى العراق رحلتان ، وكانت الثانية سنة ستين وثلاثمائة ، وناظر الحافظ ، ولقي الدارقطني بغداد وباحثه فريضه ، وقد تقلد القضاء بنيسابور سنة تسع وخمسين وثلاثمائة في أيام الدولة السامانية ، وقد بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع ، وكان على رجاحة من العقل والكياسة والسياسة ، ولذلك كانوا ينفذونه بالرسائل إلى ملوك بني بويه فيحسن السفارة .

شيوخه : كثيرون جداً حتى قيل : إنه سمع بخراسان من نحو ألف شيخ ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ أيضاً من أعانهم أبوه ، ومحمد بن علي ابن عمر ، والدارقطني ، وأبو الفتح ابن أبي الفوارس ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، وأبو العباس الأصم ، وابن محبوب ، وابن الأحرم ، وابن السماك ، وأبو بكر النجار وغيرهم ، وقد تفقه على أبي سهل محمد بن سليمان

(١) منتج الماء وكسر الياء للشدة وعرف بالجامك لتلذه العشاء .

(٢) لأن حدثه من سطة عيسى هذا . ووافقه عيسى من « شيوخه » بيت إبراهيم بن طهمان المذكور .

الصعلوكي قبل انتقاله إلى العراق . وقد قرأ المذهب على أبي علي بن أبي هريرة الفقيه بعد ما دخل إليها ، وصحب في التصوف أبا عمرو بن محمد الخلدی ، وقد اقتص بصحبة إمام وقته أبو بكر الضبي . وأوصى إليه في أمور مدرسة « دار السنة » وفوض إليه تولية أوقافه في ذلك ، وقرأ القرآن والقراءات على ابن الإمام . ومحمد بن أبي منصور الصرام . وأبي علي ابن النقاد مقرئ الكوفة .

من روى عنه : وروی عنه الدارقطني وابن أبي الفوارس — وهما من شيوخه — وأبو زر الهروي . وأبو يعلى الخليلي . وأبو بكر البيهقي . وأبو القاسم القشيري ، وأبو صالح المؤذن . والزكي عبد الحميد البحيري . وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي وغيرهم .

عليه : كان الحاكم إماماً جليلاً حافظاً ثقة واسع العلم عارفاً بالحديث وعلومه ، والعلم بالرجال والجرح والتعديل ، وقد جمع إلى العلم بالحديث الفقه ومعرفة المذاهب ، وهذا ما رتبته لتولى القضاء . وقد قيل : إن أربعة من الحفاظ تعاصروا : (١) الدارقطني ببغداد (٢) وعبد الغني بن سعيد بمصر (٣) وأبو عبد الله ابن منده بأصبهان (٤) وأبو عبد الله الحاكم ببسابور . أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل . وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب . وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً . وأما الحاكم فأحسنهم تصديعاً .

ثناء العلماء عليه : وقد أنى عليه الأئمة قال أبو عبد الرحمن السلمي : ساءت الدارقطني . أيهما أفضل ، ابن منده أو ابن البيع ؟ قال ابن البيع : قال ابن البيع أنقى حفظاً وقال عبد الغافر بن اسماعيل : أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره . العارف به حق معرفته . . . وقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه . ويحكون أن مقدمي عصره مثل الصعلوكي ، والإمام ابن فورك ، وسائر الأئمة : يقدمونه على أنفسهم

ويراعون حق فضله ، ومن تأمل كلامه في تصانيفه وتصرفه في أماله .
ونظره في طرق الحديث أذعن بفضله ، واعترف له بالمرتبة على من تقدمه
ولتعبه من بعده .

تشيع الحاكم : ولم أر أحداً طعن في عدالته وضبطه . وكل ما أخذ
عليه أنه شيعي ، وغالى بعضهم فزعم أنه رافضي ، قال الخطيب البغدادي :
كان ثقة يميل إلى التشيع فحدثني إبراهيم بن محمد الأرموي — وكان صالحاً
علماً ، قال : جمع الحاكم أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخاري
ومسلم منها حديث الطير ، ومن كنت مولاه فعلي مولاه ^(١) فأنكرها
عليه أصحاب الحديث فلم يلتفتوا إلى قوله ، ورماه بالرفض ^(٢) إسماعيل
الأنصاري وابن طاهر ، قال محمد بن طاهر القدسي : سألت إسماعيل
الأنصاري عن الحاكم فقال : ثقة في الحديث رافضي خيث . وقال ابن
طاهر كان شديد التعصب للشيعة في الباطن . وكان يظهر التسنن في التقديم
والخلافة ، وكان منحرفاً عن معاوية وآله مظاهراً بذلك ولا يعتذر منه .

وقد دافع عن الحاكم الإمام الذهبي فقال : أما انحرافه عن خصوم
علي فظاهر ، وأما أمر النسخين فمعظم لهما بكل حال فهو شيعي لا رافضي ،
وليته لم يصنف المستدرک فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه ^(٣) وما قاله

(١) حديث الطير هو ما روى عن أس قال : كان عبد الله صلى الله عليه وسلم حير
فقال : « اللهم انني مأح حاملك إلى يأكل معي من هذا الطير ، فآكل معه » وقد
ألت في هذا الحديث أحرار ، وقد اختلف فيه أقطار العلماء . فالحسن قال : إن له أصلاً
والحسن صمد ، والحسن حكيم بوصه ، قال ابن كثير بعد ما استوعب رواياته في بدايته
والحجة في القلب من صحة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه والله أعلم ، وكذا حديث
من كنت مولاه . . . ورد من طرق عدة ، واحتلت فيه الآراء ما من صواب ، وما من
باطل ومضغ .

(٢) الرافضة من علاة الشيعة يستحيرون الطعن في الصحابة ، ويتراون من الشيعي
أنى بكر وعمر رضى الله عنهما .

(٣) تذكرة الحفاظ ٢ من ٢٣٣ .

الإمام الناقد النزيه الذهبي هو الحق ، ونحن لنا الظاهر ، وليس علينا أن نشق على القلوب ، ونحن نربأ بالحاكم أن يوافق في هذا ، وإلا لناق الكرامية الذين منوه من الخروج ولما قيل له وهو محتف منهم : لو خرجت حديثاً في فضائل معاوية لاسترحت بما أنت فيه ، فقال : لا يجيء من قبلى ، لا يجيء من قبلى ، وأيضاً فقد خرج في كتابه من فضائل الشيخين — أبى بكر وعمر — فكيف يتفق صنيعه وما قاله ابن طاهر ١١٩

مؤلفاته : كثيرة حتى قيل إنها تقرب من ألف جزء وأشهرها : —

- (١) المستدرك على الصحيحين « مطبوع »
- (٢) علوم الحديث « مطبوع »
- (٣) كتاب الأكليل
- (٤) المدخل إلى علم الصحيح
- (٥) تاريخ نيسابور
- (٦) فضائل الشافعى
- (٧) كتاب مزي الأخبار ^(١)

« مستدرك الحاكم »

قد أودع الحاكم فيه ما ليس فى الصحيحين مما هو على شرطهما ، أو على شرط أحدهما ، وزاد قسماً ثانياً وهو ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرط واحد منهما ، وربما أودع فيه ما لم يصح عنها على ذلك .

وقد اختلف العلماء فى الأحاديث التى استدركها الحاكم على الصحيحين وهل هى كذلك فى الواقع ونفس الامر ؟

فأنكر بعض العلماء أنه يوحى فى المستدرك حديث على شرط الشيخين وهو أبو سعيد المالينى ، وهذا غلو وإسراف كما قال الدهى . وقال

(١) المرجع السابق ٢٢٧—٢٣٣ — لنداية وبهاية ح ٧ ص ٣٤٦—٣٥٣ .

ابن الصلاح : إن الحاكم قد استدرک عليهما — الصحيحين — أحاديث كثيرة وإن كان في بعضها مقال — أى انتقاد عليه فيها — إلا أنه يصفو له شيء كثير ، وقد نازعه ابن كثير قائلاً : إن ما يصفو له من ذلك قليل لا كثير ، وللإمام الذهبي في المستدرک مقاله ، إنصاف وتحقيق ، قال :
في المستدرک جملة وأقرة على شرطهما أو على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء ، وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير وأهيات لا تصح ، وفي بعض ذلك موضوعات ، وكلام الذهبي كلام خير ، فقد لخص كتاب المستدرک روافق مؤلفه في كثير مما حكم به وخالفه في البعض ، وأبان ما في الكتاب من ضعيف أو موضوع ، وجمع جزءاً في الأحاديث الموضوعية فيه فبلغت مائة حديث ، وعلى المستدل بشيء من أحاديثه أن ينجب الموضوع ، والمنكر ، والواهي .

وقد انتقد العلماء الحاكم في مستدركه بتخریجه أحاديث يزعم أنها على شرطهما ، أو على شرط أحدهما وليست كذلك مبینين وجهة النقد : —
(١) قال ابن كثير في الباعث الحديث : وإنه — الحاكم — يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف رواياتهما عندهما أو لعللتهما ذلك ، فالقول بأنها على شرطهما أو شرط أحدهما غير صحيح .

(٢) وقال الحافظ ابن حجر : ووراء ذلك كله أن يروى بإسناد ملفق من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس فسماك على شرط مسلم ، وعكرمة انفرد به البخارى ، فالقول بأن مثل هذا على شرطهما غلط .

وأدق من هذا أن يروى عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم ، فيجىء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيهم رجالهم في الكتابين أو أحدهما ، فتسده أنه على شرط

من خرج له غلط كأن يقال : هشيم عن الزهرى ، كل من هشيم والزهرى أخرجا له فهو على شرطهما ، فيقال : ليس على شرط واحد منهما لأنهما إنما أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهرى ، فإنه ضعيف فيه ؛ لأنه كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثاً فلقبه صاحب له ، وهو راجع ، فسأله رؤيتها . وكان ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل ، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها . فوهم — أى غلط — فى أشياء منها . ضعف فى الزهرى بسببها ، وكذا همام ضعف فى ابن جريج مع أن كلا منهما أخرجا له ، لكن لم يخرجاه عن ابن جريج ، فعلى من يعزو إلى شرطهما ، أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بسق من رواية من نسب إلى شرطه ، ولو فى موضع من كتابه ، وكذا قال ابن الصلاح فى شرح مسلم : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ . بل ذلك متوقف على النظر فى كيفية رواية مسلم عنه وعلى أى وجه اعتمد^(١) .

وإن الباحث لياخذه الدهش من وقوع هذه الموضوعات والواهيات والمنكرات فى المستدرک ومؤلفه من الحفاظ الكبار ۱۱

وقد أفصح عن السر فى ذلك الحافظ ابن حجر فقال : إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لتنقيحه ، فأعجلته المتية . وقد وجدت قريب نصف الجزء الثانى من تحزئة ستة من المستدرک ... وإلى هنا انتهى أملاء الحاكم ، وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ إلا بطريق الإجازة ، والتساهل فى القدر الممل قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده . ويقال : إن السبب فى ذلك أنه صنف المستدرک فى أواخر حياته . وقد أدركته غلة . ولا مانع من توارده السببين .

تصحيح الحاكم : وقد اختلف في حكم ما انفرد الحاكم بتصحيحه فمن العلماء من قبل تصحيحه مطلقاً ، ومنهم من قال : إنه متساهل ، قال ابن الصلاح : إنه واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به ، فالأولى أن يتوسط في أمره ، فما لم نجد فيه تصحيحاً لغيره ، فإن لم يكن صحيحاً فهو حسن يحتاج به إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه ، والحق — كما قال بدر الدين بن جماعة — أنه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف .

وفاته : وكانت وفاته سنة خمس وأربعمائة .

« أبوذر الهروي » — ٣٥٥ — ٤٣٥

نسبه : هو الإمام الحافظ عبدالله بن أحمد بن محمد بن عبدالله الأنصارى المالكي ابن السهاك شيخ الحرم .

نشأته وارتحاله : ولد بهراة^(١) سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، ونشأ بها ثم ارتحل إلى بغداد ، ودمشق ومصر ، ومرو وبلخ ، وسرخس والبصرة ، وحج وجاور بمكة مدة ثم تروج في العرب وسكن السروات^(٢) فكان يمح كل عام : ويحدث ويرجع .

شيوخه : سمع أبا الفضل بن خبويه . وبشر بن محمد المزني . وأبا بكر بن حمويه . وأبا اسحاق المستملي والدارقطني وأبا مسلم الكاتب . وغيرهم . وقد أخذ فقه مالك ورأى الأشعري عن الإمام الباقلاني .

تلاميذه : وروى عنه ولده عيسى وموسى بن عيسى الصيقل .

(١) بهراة : بلد من حراسان والنسبة إليها هروي سلب الأب واو « مصباح » .
(٢) السروات : رجل أخضاة : حل قريب من عرفات . ويعد إلى حد بحران في اليمن والجمع سرواب « مصباح » .

وعبد الله بن الحسن النيسى . وأبو صالح النيسابورى المؤذن . وأبو الوليد الباجى وغيرهم وروى عنه بالاجازة الخطيب . وابن عبد البر .

عليه وفقهه : كان أبوزر من حفاظ الحديث . وتقائه العارفين بعلمه . وقد جمع إلى الحديث الفقه . وكان مالكيا . كما كان أشعريا . ولما سئل أبوزر : أنت هروى فمن أين تمذهبت بمذهب مالك ورأى الأشعري ؟ قال : قدمت بغداد وكنت أمشى مع الدارقطنى فلقينا القاضى أبا بكر فالتزمه الدارقطنى . وقبل وجهه وعينه ، فلما افترقنا قلت : من هذا ؟ قال : هذا إمام المسلمين والذئاب عن الدين أبو بكر بن الطيب ، فمن ذلك ترددت إليه واقتديت بمذهبه .

وقد أثنى عليه العلماء . قال الخطيب : كان ثقة ضابطا دينا . وقال عبد الغافر فى تاريخ نيسابور : كان أبوزر زاهدا ورعا عالما سخيا . لا يدخر له شيئا . وصار من كبار مشيخة الحرم مشارا إليه فى التصوف . خرج على الصحيحين تخريجا حسنا ، وكان حافظا كثير الشيوخ .

مؤلفاته : كثيره منها .

(١) المستدرک على الصحيحين . قال الذهبي : علقت كثيرأ منه يدل

على حفظه . (٢) المستخرج على الصحيحين

(٣) كتاب السنة والصفات (٤) كتاب الدعاء

(٥) فضائل القرآن (٦) دلائل النبوة

(٧) شهادة الزور (٨) فضائل مالك

(٩) كتاب العيدين

وفاته : وكانت وفاته سنة خمس و ثلاثين وأربعمئة .

التأليف على المستخرجات

الاستخراج : في اللغة : الاستنباط وفي اصطلاح المحدثين : أن يعتمد حافظ إلى كتاب من كتب الحديث المشهورة كصحيح البخارى أو مسلم فيورد أحاديثه باسناد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب إلى أن يلتقى معه في شيخه أو فيمن فوقه قال الحافظ ابن حجر : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو . أو زيادة مهمة .. إلى أن قال : وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ^(١) .

ويسمى فاعل ذلك المستخرج — بكسر الراء — ويقال للكتاب « المستخرج » بفتح الراء وقد يقال له . المخرج . كما وقع في عبارة ابن الصلاح والووى .

ومن فوائد المستخرجات : (١) علو الإسناد ^(٢) مثال ذلك أن أبانعيم مثلاً لوروى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة ، وإذا رواه عن الطبرانى عن الدررى عنه وصل باثنين .

(٢) الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من العاظم ، وتتمت في بعض الأحاديث شدة صحتها هذه التخارج لأنها مروية بالأسانيد الصحيحة فكانت الزيادات التي تقع فيها صحيحة لوجودها بإسناد صحيح .

(٣) نكثير الطرق ليزداد الحديث قوة ، وروح بها عند التعارض ^(٣) وقد ألف على المستخرجات أئمة كثيرون منهم من ألف على الصحيحين ، ومنهم من ألف على أحدهما ، وإليك أشهر هؤلاء :

(١) الساعث الحثث ص ١٣ ، ١٤ هامش .

(٢) إذا قلب سنده الرواه عن الإمام الراوى ومنتهى الإسناد سمي عالياً ، وإذا

كثرت سمي بارالاً .

(٣) مقدمه ابن الصلاح شرح العراقي ص ١٨ .

(١) « أبو عوانة » — (م ٣١٦ هـ)

نسبه : هو الإمام الحافظ الثقة يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري ثم الإسفرائني ، وقد طوف في الدنيا فارتحل إلى الشام ومصر ، والبصرة والكوفة ، وواسط والحجاز والجزيرة ، واليمن وأصبهان ، والري وفارس ، ولقي أئمتها وأخذ عنهم ، وقد حج خمس مرات .

شيوخه : سمع من يونس بن عبد الأعلى ومحمد بن يحيى الذهلي ومسلم ابن الحجاج والمزني والريعي صاحب الإمام الشافعي وغيرهم .

تلاميذه : وروى عنه ابنه أبو مصعب ، وأبو بكر الإسماعيلي ، وأبو القاسم الطبراني ، وأبو علي النيسابوري وابن عدي وغيرهم كثيرون .

عليه : كان أبو عوانة من الحفاظ الكبار ، وقد تفقه على مذهب الشافعي وصار فيه أهلاً للاجتهد والفتيا . وهو الذي أظهر المذهب ياسفرائني بعد ما رجع من مصر وأخذ العلم عن المزني — رحمه الله — .

وقد عرف له العلماء جلالته في العلم . قال الحاكم أبو عبد الله : أبو عوانة من علماء الحديث وأئمتهم ، ومن الرحالة في أقطار الأرض لطلب الحديث .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته الصحيح المسند المخرج على صحيح الإمام مسلم .

وفاته : وكانت وقاته سنة ست عشرة وثلاثمائة ياسفرائني في مشهد دفن فيه أربعون إماماً^(١) .

(٢) « ابن الأخرم » — (٢٥٠ — ٣٤٤)

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن يعقوب ابن يوسف الشيباني النيسابوري ، ولد سنة خمسين ومائتين ، ولكنه ما ارتحل واكتفى بالسمع من علماء نيسابور وما أكثرهم .

روايته : سمع من علي بن الحسن الهلالي ، وإبراهيم بن عبد الله السعدي ، ومحمد بن يعقوب الفراء ، وروى عنه أبو بكر بن اسحاق الضبعي ، وحسان بن محمد الفقيه ، والحاكم ، ومحمد بن اسحاق ابن منده وغيرهم .

عليه : كان من أئمة علم الحديث الجامعين لمونه العارفين بعلمه ورجاله ، وإليه انتهت الصدارة في وقته .

قال الحاكم : كان صدر أهل الحديث يلدنا بعد ابن الشرقي يحفظ ويفهم . . . ، وكان من أنحى الناس ما أخذ عليه لحن قط ، وله كلام حسن في العلل والرجال ، وكان ابن خزيمة يقدمه على كافة أقرانه : ويعتمد قوله فيما يرد عليه ، وإذا شك في شيء عرضه عليه .
مؤلفاته : منها :

(١) المسند الكبير .

(٢) المستخرج على الصحيحين . قال الحاكم : سمعت أبا عبد الله غير مرة يقول : ذهب عمري في جمع هذا الكتاب يعني المستخرج وسمعت يتدم على تصنيفه الصحيح المتفق عليه ويقول : من حقنا أن نجهد في زيادة الصحيح .

وفاته : وكانت وفاته في جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة^(١) .

(٣) « أبو النضر الطوسي » — (م ٣٤٤)

نسبه : هو الحافظ العلامة محمد بن محمد بن يوسف الطوسي شيخ الشافعية .

روايته : ارتحل في سبيل الحديث إلى الأقاليم النائية ، ولقى الشيوخ وأخذ عنهم ، منهم أحمد بن سلمة الحافظ وعثمان بن سعيد الدارمي ، ومحمد بن نصر المروزي ، وروى عنه كثيرون منهم الحاكم أبو عبد الله . علمه وخلقه : كان من الأئمة الجامعين بين الحديث والفقه ، الذين يرجع إليهم في الفتوى ، وكان من العلماء العاملين الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم قال الحاكم : دخلت إليه مرتين وسألته . متى يتفرغ للتأليف مع هذه الفتاوى ؟ فقال : جزأت الليل أثلاثاً : فكلته أصف ، وثلثه أقرأ القرآن ، وثلثه للنوم ، وكان إماماً عابداً . بارع الأدب ، وما رأيت في مشايخنا أحسن صلاة منه ، وكان يصوم النهار ، ويقوم الليل ، ويتصدق بما فضل من قوته ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وقال : دخلت « طوس » وأبو أحمد الحافظ على قضائها فقال لي : ما رأيت قط في بلد من بلاد الإسلام مثل أبي النضر — رحمه الله — .

مؤلفاته : وأشهر مؤلفاته « المستخرج » على صحيح مسلم .

وفاته : وكان وفاته في شعبان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

(٤) « أبو علي الماسر جسي » ^(١) ٢٩٨ — ٣٦٥

نسبه : هو الإمام البارع الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن عيسى بن ماسرجس النيسابوري ، وكان من بيت عرف بالعلم وحفظ الحديث ، ولد سنة ثمان وتسعين ومائتين .

(١) نتج المم واحد الألف سبع مسموحة وراء ساكنة تم حيز مكسورة عدها سن ، نسبه إلى حده الأعلى كان صرايا مأسله على يد عبد الله بن المبارك .

ارتحاله وروايته : ارتحل إلى مصر ، والشام ، والعراق ، وقد أكثر المقام بمصر وسمع جده أحمد بن محمد ، وأبا بكر بن خزيمة ، وأبا العباس السراج ، وابن الشرقي ، وسمع منه واستفاد الكثيرون .

علمه : كان واسع الاطلاع في الحديث ، ومضرب الأمثال في كثرة الكتابة ، قال الحاكم : هو سفينة عصره في كثرة الكتابة . . . وصنف المسند الكبير مذهباً معللاً في ألف جزء وثلاثمائة جزء ، وجمع حديث الزهري جمعاً لم يسبقه أحد إليه ، وكان يحفظه مثل الماء .

مؤلفاته : (١) المسند الكبير . (٢) مسند أبي بكر الصديق .

(٣) مسند الزهري . (٤) المستخرج على صحيح البخاري .

(٥) المستخرج على صحيح مسلم .

وفاته : وكانت وفاته سنة خمس وستين وثلاثمائة .

(٥) « أبو بكر الإسماعيلي » — ٢٧٧ — ٣٧١ هـ

نسبه : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني كبير الشافعية بناحيته ، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين .

ارتحاله وعلمه : اشتغل أبو بكر بالعلم في سن مبكرة جداً ، وكتب الحديث وله ست سنين ، واشتغل بالسمع من العلماء سنة تسع وثمانين ومائتين وقد تآقت نفسه إلى الارتحال ، وكان يتأسف إذا مات عالم ولم يرحل إليه قال : خرجت إلى العراق في سنة ست وتسعين في حجة أقربائي ثم ارتحل وجال ولم يدع مصرأ إلا دخله .

شيوخه : كثيرون منهم إبراهيم بن زهير الحلواني ، ويوسف بن يعقوب

القاضي ، ومحمد بن يحيى المروزي وابن أبي شيبة ، وأبو يعلى ، وابن خزيمة .

تلاميذه : وروى عنه الحاكم ، والبرقاني ، وأبو حازم ، والحسين ابن محمد الباساني ، وأبو الحسن محمد بن علي الطبري وغيرهم .

عليه وفقهه : وقد جمع إلى العلم بالحديث والحفظ الفقه حتى صار صدراً في فقه الشافعية في وقته ، وكان يرى رأى السلف في الاعتقاد والصفات ، روى الذهبي بسنده عنه أنه قال : اعلوا — رحمكم الله — أن مذهب أهل الحديث الإقرار بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله ، وقبول ما نطق به كتاب الله ، وما صححت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يعدل عن ذلك ، ويعتقدون أن الله مدعو بأسمائه الحسنى ، موصوف بصفاته التي وصف بها نفسه ، ووصفه بها نبيه ، خلق آدم بيده ، ويدهاء مبسوطتان بلا اعتقاد كيف ، واستوى على العرش بلا كيف ، وذكر سائر الاعتقاد. أقول : وإنما لعقيدة سهلة . لا تعقيد فيها ولا غموض ، ولا تمثيل فيها ولا تعطيل ، وهي العقيدة التي جاء بها القرآن والأحاديث الثابتة ، وما أجدر أهل الحديث باتباعها .

وقد أثنى عليه العلماء بما هو أهله قال الحاكم : كان الإسماعيلي واحد عصره ، وشيخ المحدثين والفقهاء وأجلهم في الرياسة والمروءة والسخاء ، ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلاهم فيه ، ويدل على جلالته أن الدارقطني قال : كنت عزمت غير مرة على أن أرحل إلى أبي بكر الإسماعيلي فلم أرزق .

مؤلفاته : كثيرة منها (١) الصحيح المستخرج على صحيح البخاري وقد لامه بعض الأئمة على اقتصاره على المستخرج مع أنه أهل للتأليف على الاستقلال : لغزارة علمه وفهمه ، وجلالته .

(٢) المعجم . (٣) مسند عمر — رضى الله عنه — في مجلدين .

قال الذهبي : طالعه وعلقت منه - وابتهرت بحفظ هذا الإمام ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة .
وفاته : وكانت وفاته في غرة رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

(٦) « ابن أبي ذهل الهروي » — ٢٩٤ — ٣٩٨

نسبه : هو الحافظ المتقن الرئيس الأنبيل أبو عبد الله محمد بن العباس الضبي الهروي ، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين .
روايته : ارتحل في سبيل الحديث والعلم ، وسمع يحيى بن صاعد ، وحاتم ابن محبوب ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم ، وروى عنه الدارقطني ، وأبو الحسن الحجاجي ، وهما من أقرانه والحاكم وغيرهم .
علمه وخلقه : كان صدر أعظم في الحديث وعلومه ، كما كان فقيهاً ، وكان عابداً متبتلاً ، جواداً كثير الأفضال على المحدثين والأخيار ، عطوفاً على الناس ، قيل إن عدد البيوت التي يمون أهلها تزيد على خمسة آلاف بيت ، ولا عجب فقد كان كثير المال عظيم الدخل ، وكان عزوفاً عن تولي المناصب ، عرضت عليه ولايات جليلة فأبى ، وبقى منفرداً للعلم ، فمن ثم أحبه ملك هراة في وقته وقد أتى عليه الخطيب حبث قال : كان ثقة نبيلاً من ذوى الأقدار العالية .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته « المستخرج على صحيح مسلم » .
وفاته : وكانت وفاته سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة .

(٧) « الجوزقي » — (م ٣٨٨)

نسبه : هو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الجوزقي^(١) محدث نيسابور وهو ابن أخت الحافظ أبي اسحاق بن محمد المزكي .

(١) نسبة إلى جوزق ، قرية في نيسابور .

ارتحاله وروايته : ارتحل مع خاله المذكور ولقي الشيوخ منهم أبو العباس السراج ، وأبو حامد ابن الشرقى ، وأبو سعيد الأعرابي ، وروى عنه أنه قال أنفقت في طلب الحديث مائة ألف درهم وما كسبت به درهما ، وهذا غاية النزاهة والترفع .

« مؤلفاته » ، (١) كتاب الصحيح المستخرج على صحيح مسلم (٢) المتفق الكبير (٣) المتفق والمفترق .
وفاته : وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

(٨) « ابن مردويه » — ٣٢٣ — ٤١٦

نسبه : هو الحافظ الثبت العلامة أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني ، ولد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

شيوخه : روى عن أبي سهل بن زياد القطان ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، ومحمد بن أحمد بن علي الأسواري ، وأحمد بن عيسى الحفاف ، وطبقته .

من روى عنه : وروى عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن منده ، وأبو عبد الله الثقي وعلماء كثيرون وكان قيماً بمعرفة الحديث ، بصيراً بالرجال ، طويل الباع ، حسن التصانيف ، وأجل مؤلفاته « المستخرج على صحيح البخاري » ، وفاته : وكانت وفاته سنة ست عشرة وأربعمائة .

(٩) « أبو نعيم الأصبهاني » — ٣٣٦ — ٤٣٠

نسبه : هو الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن اسحاق ابن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني ، أول من أسلم من أجداده مهران ، وكان مولى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، ولد في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ، وأجاز له مشايخ الدنيا وله ست

سنين، فأجاز له ابن شوذب من واسط، وأبو العباس الأصم من نيسابور،
وخيشمة بن سليمان من الشام، وجعفر الخلدی من بغداد، كما تفرد بالسماع
من علماء كثيرين، وكان أول سماعه سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.

شيوخه : كان شيوخه كثيرين بخراسان، والعراق، وتهماً له من
لقي من الكبار ما لم يقع لحافظ منهم أبو بكر الجعاني، وأبو القاسم الطبراني،
وأبو بكر الآجري، وأبو الشيخ ابن حيان.

تلاميذه : وقد ارتحل إليه العلماء لعلو إسناده ورواعته منهم الخطيب
البغدادي، وأبو صالح المؤذن وأبو سعيد الماليني، وأبو بكر محمد بن إبراهيم
الطار، وهبة الله بن محمد الشيرازي وطبقتهم.

عليه وعلو إسناده : كان أبو نعيم مشهوراً بسعة الحفظ والرواية وعلو
الإسناد، وقد ارتحل إليه العلماء من جميع الأقطار، وكان يميل إلى مذهب
الأشعري في الاعتقاد ميلاً كثيراً، وبسبب ذلك تعرض لحنق الخنابلة
آتتد وغضبهم، قال أحمد بن محمد بن مردويه: كان أبو نعيم في وقته مرحولاً
إليه لم يكن في أفق من الآفاق. أحد أحفظ منه ولا أسند منه، وقال حمزة
ابن العباس العلوي: كان أصحاب الحديث يقولون بقي الحافظ أربع عشرة
— يعني سنة — بلا نظير لا يوجد شرقاً ولا غرباً أعلى إسناده منه ولا
أحفظ (١).

وقد أخذ عليه الخطيب أنه يخلط المسموع بالمجاز له، ولا يوضح
أحدهما عن الآخر، وأنه يقول في الإجازة أخبرنا من غير أن يبين (٢):
يعني من غير أن يقول: أخبرنا فلان إجازة، وهو ما علبه جمهور العلماء.
وقال عبد العزيز النخشبي: لم يسمع أبو نعيم مسند الحارث بن أبي أسامة
من أبي بكر بن خلاد بتمامه فحدث به كله، وقد دافع عن أبي نعيم الحافظ

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢٧٦.

(٢) البداية والنهاية ج ١٢ ص ٤٢.

ابن النجار واعتبر هذا من النخشي وهما ، ثم قال كلاما يؤيد كلام النخشي وإن كان أراد به الرد عليه ، كما قال في الرد عن الخطيب : إن الحافظ الصدوق إذا قال هذا الكتاب سماعي جاز أخذه عنه بإجماعهم^(١) .

مؤلفاته : لأبي نعيم مؤلفات كثيرة منها :

(١) معرفة الصحابة (٢) دلائل النبوة في مجلدين

(٣) المستخرج على البخارى (٤) المستخرج على مسلم

(٥) تاريخ أصبهان (٦) صفة الجنة

(٧) كتاب الطب (٨) فضائل الصحابة

(٩) المعتقد

(١٠) حلية الأولياء ، قيل إنه لما صنفه حمله في حياته إلى نيسابور فاشتروه بأربعمائة دينار ، وقال الحافظ السلفي : لم يصنف مثل هذا الكتاب .

ما انتقد على الحلية : وقد انتقدها بعض الحفاظ بذكر الموضوعات فيها والباطيل من غير تنبيه ، إليها ذكر الحافظ ابن الجوزي في كتابه « صفة الصفوة » ، (ج ١ ص ٣) : إن من الأسباب التي حملته على اختصار الحلية ، أن أبا نعيم ذكر في كتابه أحاديث باطلة . وموضوعة ، قصد بذكرها تسخير حديثه ، وتنقيح رواياته ، ولم يبين أنها موضوعة ، ومعلوم أن جمهور المائلين إلى التبرر يخفى عليهم الصحيح من غيره ، فستر ذلك عنهم غش من الطيب لا يصح ، وقد رجعت إلى كتاب الحلية فوجدت فيها بعض الموضوعات التي نص الجهايزة النقاد على وضعها . وعلى هذا فلا ينبغي أن تؤخذ الأحاديث من الحلية إلا بعد البحث والتحري . ومعرفة درجة الحديث وصلاحيته للاحتجاج .

وأبو نعيم حافظ كبير ، ولكن الظاهر أنه ممن يرى أن الحديث متى أبرز سنده فقد برى من عهده وعلى المستدل البحث حتى يتبين له الصحيح من المعول ، والحق من الباطل ، أو لعل هذه المرويات بما تختلف فيها أنظار الحفاظ ، وقد يخفى على أحدهم مالا يخفى على الآخر ، وفوق كل ذى علم عليم .

وفاته : وكانت وفاته في المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة .

(١٠) « الحافظ أبو ذر الهروي » — (م ٤٣٥)

تقدمت ترجمته ، وقد ذكرنا له فيها « المستخرج على الصحيحين » .

(١١) « الخلال » — ٣٥٢ — ٤٣٩

نسبه : هو الحافظ المفيد الثقة أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادى المولود سنة اثنتين وخمسين وتلاثمائة .

شيوخه : منهم أبو بكر القطيعى ، وأبو سعد الحرقى ، وأبو الحسين ابن المظفر ، وأبو الفتح القواس .

تلاميذه : منهم الخطيب البغدادى ، وجعفر بن أحمد السراج ، وعلى ابن أحمد الدينورى وآخرون .

عليه : كان من علماء الحديث وحفاظه البارعين ، قال محمد بن علي الصورى : مارأت عيناى بعد عبد الغنى بن سعد أحفظ من أبي محمد الخلال ، وقال الخطيب : كسبنا عنه وكان نقه له معرفة ينة .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته كتاب « المستخرج على الصحيحين » .

وفاته : وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وأربعمائة .

« بعض من غنى بشرح الأحاديث »

« الإمام الخطابي » — (م ٣٨٨)

نسبه : هو الإمام العلامة المحدث الرحال أبو سليمان أحمد^(١) بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي صاحب المؤلفات القيمة ، والخطابي نسبة إلى جده المذكور ، وقبل : نسبة إلى زيد بن الخطاب لأنه من ذريته . ارتحاله وشيوخه : وقد ارتحل كثيرا حتى لقب بالرحال ، وسمع أباسعيد ابن الأعرابي بمكة . وإسماعيل بن محمد الصفار وطبقته ينعقاد ، وأبا بكر ابن داسة بالبصرة ، وأبا العباس الأصم وطبقته بنيسابور وغيرهم . من روى عنه : وروى عنه أئمة أجلاء منهم الحاكم ، وأبو حامد الإسفرايني ، وأبو نصر محمد بن أحمد البلخي الغزنوي ، وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرايسي ، وعبد الغفار بن محمد الفارسي .

علمه وفقهه : كان الخطابي من المحدثين الجامعين بين الرواية والدراية ، كما كان فقيها مجتهدا ، ولغويا أدبيا ، وقد تفقه على ابن أبي هريرة^(٢) والقفال الشافعيين ، وأخذ اللغة عن أبي عمر الزاهد ينعقاد ، وله شعر جيد ، يصطبغ بالحكمة كما هو شعر العلماء ، ومنه قوله :

وما غربة الإنسان في شقة النوى ولكنها والله في تدم الشكل
وإني غريب بين بست وأهلها وإن كان فيها أسرتي وبها أهلي

(١) وقيل « حمد » دون ألف كما قال أبو منصور الثعالبي (إمامة) ، وتمد حكم الله عليه بالوجه في هذا ، وهل ابن حبان : « إن صحيح » ، (- -) ، لا « أحمد » وأنه سمي الأول واشتهر الثاني (تذكرة الخصال - ج ٣ ص ٢٠٩ - و. م. الأعين ج ١ ص ٢٩٧) .

(٢) هو أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة حقه الشافعي ، توفي سنة خمس وأربعين ولاثمئة .

وقوله :

فساح ولا تستوف حقل كله وأبق فلم يستقص قط كريم
ولا تغل في شيء من الأمور واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم
وقد أتى عليه العلماء قال الذهبي في تذكرته : كان ثقة متثبتاً من أوعية
العلم وقال ابن خلصان : كان يشبه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام
علماً وأديباً ، وزهداً وورعاً ، وتديساً وتأليفاً ، وقال ابن كثير في بدايته :
أحد المشاهير الأعيان ، والفقهاء المجتهدين المكثرين .

مؤلفاته : للخطابي مؤلفات قيمة تشهد له بطول الباع في الحديث
والفقه واللغة ، منها .

(١) « معالم السنن » وهو شرح لسنن أبي داود وقد عرضنا له في
الكلام على السنن .

(٢) « أعلام السنن » شرح صحيح البخاري وقد عرضنا له في
الكلام على شروح الجامع الصحيح .

(٣) غريب الحديث (٤) شرح أسماء الله الحسنى

(٥) كتاب العزلة (٦) كتاب « الدعاء »

(٧) إصلاح غلط المحدثين (٨) الشجاع

(٩) الغنية عن الكلام وأهله .

وفاته : وكانت وفاته في ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة
بمدينة بست ،

« والحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى » .

مراجع الكتاب الأصلية

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - صحيح البخارى
- ٣ - صحيح مسلم
- ٤ - سنن أبى داود
- ٥ - سنن النسائى
- ٦ - سنن الترمذى
- ٧ - سنن ابن ماجه
- ٨ - موطأ الإمام مالك
- ٩ - مسند الإمام أحمد
- ١٠ - الفتح الربانى بترتيب مسند الإمام أحمد الشيبانى ط الأولى
- ١١ - سنن الدارقطنى وشرحها
- ١٢ - مستدرک الحاكم وتلخيصه للذهبي
- ١٣ - سنن البيهقي
- ١٤ - الحلية لأبى زعيم
- ١٥ - معالم السنن للخطابى
- ١٦ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، لابن حجر ط البهية
- ١٧ - شرح مسلم للنووى
- ١٨ - عمدة القارى يشرح صحيح البخارى للعيني ط منير
- ١٩ - تنوير الحوالك ، شرح موطأ مالك ، للسيوطى ط حنفى
- ٢٠ - دليل السالك إلى موطأ مالك للتسقيطى ط الاستقامة
- ٢١ - جيون المعبود شرح سنن أبى دواود
- ٢٢ - عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى ، لابن العربى ط الصاوى
- ط مطابع الشعب
- ط حجازى
- ط الحلبي
- ط الميمنية
- ط الصاوى
- ط الحلبي
- ط (١٣٥٣)
- ط المعارف
- ط الهند
- ط الهند
- ط الهند
- ط السعادة
- ط السنة المحمدية
- ط محمود توفيق
- ط منير
- ط حنفى
- ط الاستقامة
- ط الهند

- ٢٣ — زهر الربى شرح المجتبى للسيوطى ط الميمنية
- ٢٤ — مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه ، للسيوطى ط الأولى
- ٢٥ — مقدمة فتح البارى ، لابن حجر ط المنيرية
- ٢٦ — مفتاح السرة ، للشيخ عبد العزيز الخولى ط العربية
- ٢٧ — حجة الله البالغة ، للدهلوى ط الأولى
- ٢٨ — تذكرة الحفاظ ، للذهبي ط الهند
- ٢٩ — البداية والنهاية ، لابن كثير ط الاستقامة
- ٣٠ — وفيات الأعيان ، لابن خلكان ط الوطن
- ٣١ — جامع الأصول ، لابن الأثير الجزرى ط السنة المحمدية
- ٣٢ — شرح ألفية العراقي للسخاوى ط الهند
- ٣٣ — علوم الحديث لابن الصلاح بتعليق العراقي ط العلوية بحلب
- ٣٤ — الباعث الحثيث ، لابن كثير ط حجازى
- ٣٥ — تدريب الراوى للسيوطى ط الأولى
- ٣٦ — علوم الحديث للحاكم ط دار الكتب المصرية
- ٣٧ — نخبة الفكر وشرحها ، لابن حجر ط الاستقامة
- ٣٨ — توجيه النظر إلى علوم الآثار ، للجزائرى ط الجالية
- ٣٩ — الآداب الشرعية لابن مفلح ط المنار
- ٤٠ — مقدمة تفسير القرطبي ط دار الكتاب المصرية
- ٤١ — شروط الأئمة الخمسة والسته ط القدس
- ٤٢ — زاد المعاد فى هدى خير العباد ، لابن القيم ط الحلبي
- ٤٣ — التعقيبات على الموضوعات للسيوطى ط الهند
- ٤٤ — إرشاد الفحول إلى علم الأصول ، للشوكانى ط صبيح
- ٤٥ — تهذيب التهذيب ، لابن حجر ط الهند
- ٤٦ — ضحى الإسلام ١ ، ٢ ط لجنة التأليف والترجمة

فهرس الكتاب

عدد	الموضوع	خطبة الكتاب
٣	.	خطبة الكتاب
٥	.	مقدمة في تعريف الحديث والسنة
٦	.	منزلة الأحاديث والسنن من الدين
٨	.	أمثلة من بيان السنة للقرآن
٩	.	استقلال السنة بالتشريع
١٠	.	حجية السنة ، وأدلتها
١٣	.	حديث عرض السنة على القرآن موضوع
١٤	.	عناية الصحابة بالأحاديث والسنن
١٦	.	لم ينهى النبي عن كتابة غير القرآن ؟
١٨	.	كتابة الحديث بعد وفاة النبي
١٩	.	متى بدأ تدوين الحديث تدوينا عاما ؟
٢٠	.	الرحلة للعلم في الإسلام
٢٢	.	الأنوار التي مر بها تدوين الحديث
٢٤	.	أشهر المؤلفين في القرن الثالث
٢٦	.	أشهر المؤلفين في القرن الرابع
٢٨	.	أشهر الكتب المؤلفة بعد القرن الرابع
٣٢	.	مناهج المحدثين في التأليف
٣٥	.	عناية المحدثين بالنقد والدراسة
		شروط الرواية في الإسلام - الإسلام - التكليف ، العدالة ، الفرق
٣٧	.	بين عدل الرواية والشهادة ، الضبط
٣٩	.	كفاية شروط الرواية للاطمئنان والثقة
٤٠	..	عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون ، وفقه الأحاديث

صفحة	الموضوع
٤٢	الرواية باللفظ ، والرواية بالمعنى
٤٥	الإمام مالك - نسبه - مدرسة الحجاز
٤٦	منحاه في الفقه ، منحاه في الرواية
٤٨	تقدير الأئمة له ، اعتزازه بالعلم ، وإنصافه للعلماء
٥٠	من أخلاق مالك - محتته
٥٢	الموطأ ، ومنهج الإمام في تأليفه
٥٤	رجال الموطأ . رواياته ، عدد أحاديثه
	كل ما في الموطأ من المراسيل والبلاغات ونحوهما فهو موصول
٥٨	إلا أربعة أحاديث
٥٩	منزلة الموطأ بين كتب الحديث
٦١	شروح الموطأ
٦٣	نماذج من الموطأ
٧٠	الإمام أحمد بن حنبل - نسبه - ارتحاله - روايته
٧٢	صفاته الخلقية والخلقية
٧٣	تقدير العلماء له - منحاه في الرواية
٧٤	منحاه في الاجتهاد ، الرد على من قال : إنه ليس بفقير
٧٥	محبة الإمام أحمد
٧٧	المسند - غزارة مادته - درجة أحاديثه
٨٠	ثلاثيات الإمام أحمد - الزبادات على المسند
٨٣	تنازع العلماء في وجود « الموضوع » في المسند
٨٤	من أين دخلت بعض الموضوعات في المسند ؟
٨٦	ترتيب المسند قديماً ، وحديثاً ، وشروحه
٩٣	نماذج من المسند (٣٠ حديثاً)
١٠١	الحديث في الأندلس الإسلامية
١٠٣	الإمام يقي بن مخلد ، أخلاقه ، علمه وفقهه

الموضوع	صفحة
مؤلفاته — المسند الكبير — منزلته	١٠٥
الإمام البخارى ، نسبه ، نشأته ، ارتحاله	١٠٧
ما حدث بينه وبين شيخه الذهلى	١٠٩
حفظ نادر ، واختبار يسفر عن نجاح باهر	١١٢
البخارى مثال للنقد العف النزيه	١١٤
مؤلفات البخارى — الجامع الصحيح	١١٦
البخارى أول من ألف فى الصحيح	١١٧
منهج البخارى فى صحيحه ، آراء العلماء ومناقشتها	١١٨
البخارى حافظ وفقه مجتهد	١٢١
تراجم الصحيح — فقه البخارى فى تراجمه	١٢٢
تكراره للأحاديث واختصاره لها	١٢٥
الأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى	١٢٨
الرد على ابن حزم فى طعنه فى حديث بالانقطاع	١٣٢
ثلاثيات البخارى — مثال لها	١٣٣
تحقيق الحق فى الأحاديث المنتقدة على البخارى	١٣٤
رد الحافظ ابن حجر إجمالا وتفصيلا	١٣٦
الرجال الذين انتقدوا من رواة الصحيح	١٤١
رد الحافظ ابن حجر بكلام نفيس	١٤٢
أمثلة لانتقاد الرجال والجواب عنه	١٤٧
أمثلة للأحاديث المستقدة والجواب عنها	١٥٠
عدد أحاديث الجامع الصحيح	١٥٢
شروح الجامع الصحيح	١٥٥
مختصرات الجامع الصحيح	١٦١
نماذج من صحيح البخارى (٣٤ حديثا)	١٦٣
الإمام مسلم ، حياته ، ارتحاله	١٧٣

المرصوع	صمحة
شيوخه ، تلامذته ، حفظه ، ثناء الأئمة عليه	١٧٤ . . .
مؤلفات مسلم	١٧٥
صحيح مسلم — ثمرة حياة مباركة	١٧٦
منهج مسلم في صحيحه ، وسماحته في البحث	١٧٧
خصائص صحيح مسلم	١٨٠
تراجم الصحيح من عمل الشراح	١٨٢
عدة أحاديث صحيح مسلم	١٨٤
رجال مسلم الذين انتقدوا ، ورد ابن الصلاح	١٨٥
تحقيق الحق في الأحاديث المنتقدة على الصحيح	١٨٧
هل استوعب الصحيح الصحيحان ؟	١٩٠
هل أحاديث الصحيحين تفيد القطع واليقين ؟	١٩٣
شروح صحيح مسلم — حاجته إلى شرح مبسوط	١٩٨
نماذج من صحيح مسلم (٢٧ حديثاً)	٢٠٤
الإمام أبو داود — نسبه — نشأته	٢١٦
شيوخه — تلامذته	٢١٧
أخلاقه وسمته — علمه وثناء الأئمة عليه	٢١٨
مثال لا عتازه بكرامة العلم والعلماء	٢١٩
مؤلفاته	٢٢٠
سنن أبي داود في الميزان	٢٢١
منهجه في تأليف كتابه	٢٢٢
آراء الخطابي ، والغزالي ، وابن القيم في السنن	٢٢٤
الأحاديث المنتقدة على السنن	٢٢٦
عدة سنن أبي داود	٢٢٧
شروح السنن — مختصراتها	٢٢٨
نماذج من سنن أبي داود (٢٤ حديثاً)	٢٣٢

صفحة	الموضوع
٢٣٩	الإمام الترمذى — نسبه — نشأته
٢٤٠	شيوخه — تلامذته — حفظه — تقدير العلماء له
٢٤١	تجاهل ابن حزم للترمذى والرد عليه
٢٤٢	فقهاءه وتبحره فى العلم بالمذاهب
٢٤٣	مؤلفاته — جامع الترمذى
٢٤٤	منهجه الترمذى فى تأليف جامعه
٢٤٦	خصائص جامع الترمذى
٢٤٧	حديث ثلاثى الإسناد للترمذى
٢٤٨	قول الترمذى : « حديث حسن صحيح »
٢٥٠	قول الترمذى : « حسن غريب »
٢٥١	ما انتقد على الجامع من أحاديث
٢٥٢	شروحه — مختصراته
٢٥٣	نماذج من سنن الترمذى
٢٦٠	الإمام النسائى — نسبه — نشأته — ربه بالنشيع
٢٦٣	أخلاقه — منهجه فى الرواية — فقهاء
٢٦٥	منهجه فى كتابيه : السنن الكبرى والصغرى
٣٦٩	شروح السنن
٢٧٠	نماذج من السنن الصغرى « انجتهى »
٢٧٧	الإمام ابن ماجه : نسبه — ارتحاله — روايته
٢٧٩	سنن ابن ماجه فى الميزان
٢٨٣	الأحاديث المسقودة على السنن
٢٨٥	شروح السنن
٢٧٦	نماذج من مسنن ابن ماجه
٢٩٣	الطبرى — مثال مشرف للعلماء

صفحة	الموضوع
٢٩٤	محنة وإبتلاء
٢٩٥	مؤلفاته : التفسير — تهذيب الآثار
٢٩٧	ابن المديني ، الدارمي ، ابن شبة ، ابن خزيمة
٣٠٠	الطحاوي ، مؤلفاته ، البزار محمد بن رجاء
٣٠٣	منهج المؤلفين في القرن الرابع وما بعده
٣٠٤	قاسم ابن أصبغ ، ابن السكن
٣٠٦	ابن حبان البستي ، علمه بالفلسفة والطب ، موقف النقاد منه
٣٠٩	الحافظ ضياء الدين المقدسي
٣١٠	التأليف على العلل وأشهر المؤلفين فيها
٣١١	الخلال — ابن أبي حاتم الرازي
٣١٣	الدار قطني — موسوعة علم — نقي تشييعه
٣١٦	نقد السنن للدارقطني
٣١٨	الطبراني — حياته — مؤلفاته — معاجمه
٣٢٠	اليبقي — علمه — مؤلفاته — منهجه في سننه
٣٢٣	التأليف على المستدركات ومعناها
٣٢٤	الحاكم ، حياته ، وارتحاله ، كثرة شيوخه
٣٢٦	تشيع الحاكم — آثار تشييعه
٣٢٧	المستدرک في الميزان
٣٣٢	أبو ذر الهروي — علمه — مؤلفاته
٣٣٣	أبو عوانة ، ابن الأخرم ، الطوسي ، الماسرجسي ،
٣٣٩	الإسماعيلي ، ابن أبي ذهل ، الجوزقي ، ابن مردويه
٣٤٠	أبو نعيم — منزله ، مؤلفاته ، نقد كتاب الحلية
٣٤٤	الإمام الخطابي ، علمه وفقهه ، مؤلفاته
٣٤٥	مراجع الكتاب الأصلية
٣٤٧	فهرس الكتاب



